التقرير
الاستراتيجي

# النظام العربي والإقليمي:
## اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

# النظام العربي والإقليمي:

## اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016–2015)

# النظام العربي والإقليمي:

## اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016–2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

# النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

**صادر عن:** المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

**المشرف العام:** عبد الحليم فضل الله

**مدير التحرير:** حسام مطر

**الإخراج والتنضيد:** أحمد شقير

**الطباعة:** مطبعة الحرف العربي

**التوزيع:** لبنان والعالم العربي

**تاريخ النشر:** آب ٢٠١٧

**الطبعة:** الأولى.

**القياس:** 21x29

**حقوق الطبع محفوظة للمركز**

**جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .**

**العنوان:** بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الورود ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

# ثبت المحتويات


**المقدّمة** / عبد الحليم فضل الله ..... 7

**المدخل** / حسام مطر ..... 11

**جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي** ..... 19

جمال واكيم

مصر في سياق الفوضى الإقليمية/جمال واكيم ..... 31

**ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟** ..... 33

سعد محيو

العراق وثمن الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين ..... 47

**«العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل** ..... 55

محمد عبدالقادر خليل

رؤية حزب الله للعلاقات العربية الايرانية/النائب محمد رعد ..... 74

**أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن** ..... 77

فيصل جلول

**المقاربة الإسرائيلية للتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط** ..... 89

أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة

**الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟** ..... 103

منير شفيق

**العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليميّ** ..... 113

موديبو دانيون

**بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية** ..... 123

جـابر القفصي

الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور ..... 148

**روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي** ..... 153
وسيم قلعجية
روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف»/ يوست هلترمان ..... 166

**«مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة** ..... 171
رضوان جمول

**صعود تنظيم داعش وانحداره مقاربة بديلة: تناسل الأطياف السلفية** ..... 181
خالد عايد
هل فشل الإسلام السياسي حقا؟ /راشد الغنوشي ..... 197

**الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة** ..... 201
علي الرجال
المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي/ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ..... 217

**ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشىء** ..... 223

**المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار** ..... 225
السيد إبراهيم أمين السيد

**التحولات في الشرق الأوسط** ..... 229
عدنان منصور

**مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحذر الشديد** ..... 235
جورج قرم

**تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا** ..... 239
ديغانغ صان
مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله ..... 241

**في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط:التحولات والإشارات والتنبيهات** ..... 247
عقيل سعيد محفوض

**العصر الروسي في الشرق الأوسط؟!** ..... 251
مصطفى اللباد

**تحوّلات في الجغرافيا السياسية الإقليمية** ..... 255
قاسم عز الدين

# المقدّمة

عبد الحليم فضل الله
رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تقف المنطقة اليوم على مفترق طرق، إما مزيد من الحروب أو الدخول إلى زمن التسويات. وإذا كان مجال الأزمة والصراع هو الإقليم بأوسع امتداداته وتعريفاته؛ والذي يشمل على نحو خاص دول المشرق العربي ومحيطها في المغرب العربي ودول غرب آسيا الأخرى، فإن مجال التسوية- كما هي الفرضية الرئيسية لهذا التقرير- لا بد أن يكون إقليمياً أيضاً. ولطالما كان التفاعل والتشابك بين مجتمعات هذه المنطقة الحساسة في العالم هو العامل الحاسم في تقرير مصيرها، وهي التي تكوّنت هويّاتها في فضاء عابر للحدود والأوطان. ويؤكد تاريخ التقارب والتباعد فيها على أن فائض المكاسب والمزايا الناتج عن التعاون هو أكبر بكثير من تكاليفه والعكس صحيح في حالات التوتر والصراع.

إن «أقلمة» الصراعات والحلول على هذا النحو ليست مفتعلةً، وتمثل في آن معاً تحديا وفرصة، تحدي وجود قوى عقلانية قادرة على تحديد مصالحها بدقة واتخاذ قراراتها بنفسها، وفرصة أن تتفاهم فيما بينها دون نزعات فئوية أو رهانات خارجية.

إن قوة الجذب والتوحد في المنطقة هي من حيث المبدأ أقوى بكثير من قوة النبذ والتفتيت، وهذا ما أسهم في توحيد نظرتها إلى نفسها وهويتها. ولا يعود ذلك إلى العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية المشتركة فقط ، وإنما يعود أيضاً الى تاريخ طويل من التعامل مع المخاطر المشتركة ولا سيما منها التهديدات الأجنبية. لكن التركيبة المتنوعة للمنطقة وأهميتها الفائقة جعلتاها تجتذب القوى الدولية الباحثة عن الهيمنة، لتكون – كما هو حال العالم العربي خصوصاً- أكثر الأقاليم تعرّضاً للاختراق الخارجي وللتهديدات الأمنية، وساحة حروب وصراعات مديدة، على ما تبيّنه الإحصاءات.

بيد أن الانكفاء القهري للهيمنة الغربية، ولا سيما بعد حروب أميركا و«إسرائيل» الخاسرة، وإخفاقات النظام الدولي الاقتصادية والسياسية والديبلوماسية، أوجد

فراغاً لم نتمكن من ملئه بعد. وتخوض قوى المقاومة بالتحالف مع بعض الجيوش الوطنية، معركة الحفاظ على تماسك المنطقة واستقلالها، وإيجاد مساحة ملائمة لنظام اقليمي جديد ذاتي الدفع يضمن استقرارها وسلامها الداخلي. وقد أفلحت هذه القوى حتى الآن في منع دولة العدو الإسرائيلي من أن تكون جزءاً من معادلات الصراع أو التسوية الإقليميين، ونجحت ولو على نحو نسبي ومتقلب بتقلب الظروف في تقليص مساحة التدخل الغربي، وهي تؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في الاحتواء التدريجي والصعب لخطر الإرهاب التكفيري.

إن قيام نظام إقليمي جديد يتطلب تحديداً واعياً للاعبين الشركاء في رسم معالمه، وللأهداف والقيم والمبادئ التأسيسية التي يقوم عليها، ولنظرتنا إلى الدولة الوطنية التي لا بد أن تنبثق من رحم الصراع برؤى وأدوار جديدة، وبهوية تتناسب مع نظرة القوى الاستقلالية والتحررية إلى الذات وإلى المستقبل. وهذا ما لا يتحقق دون التمييز بين الأطراف الداعمة للاستقرار والقوى المقوضة له، وما لم ترسم حدود الشراكة وطبيعتها داخل المنطقة، وبينها وبين الجوارين القريب البعيد (الشراكة في ماذا؟ ومن أجل ماذا؟). ويكتسب هذا الأمر أهمية مضاعفة، في ظل السباق الراهن بين الحلول النابعة من صميم المنطقة والمعبّرة عن مصالحها وتطلعاتها وبين الأفكار الدولية التي تتراوح بين التقسيم الواقعي، والتجزئة الرسمية التي توحي بها طروحات اللامركزية السياسية الموسعة والفدراليات الطائفية والمذهبية والعرقية.

إن التعاون وليس التوازن هو ما يجب أن يحكم العلاقة بين مختلف الأطراف في المنطقة، وذلك في إطار تجربة جديدة تشمل كل القوى المستعدة لخوض غمار التسويات والتفاهمات الجديدة، على أن يحصل ذلك خارج نموذج العلاقات البينية السائد حالياً–ولا سيما في العالم العربي- والذي يميّز ما بين دول مركزية مقررة ودول طرفية تابعة. ويمكن البدء بتحويل المسار في المنطقة من الصراع إلى التعاون تدريجياً، من الملفات الأقل تعقيداً والأكثر قابلية للتسوية من غيرها.

لكنّ رأب الصدع يحتاج قبل أي شيء آخر إلى اعتياد الدول ذات المرجعيات الأجنبية على تراجع قدرة الغرب على التدخل، وأن ضبط الإيقاع لا يكون إلاّ بتضافر الجهود

الإقليمية وليس بتأثيرات خارجية. لقد فشلت تجربة الصراع المفتوح على مصراعيه المعتمدة من قبل بعض الأقطاب في تحقيق أهدافها، ليس بسبب القراءة الخاطئة لموازين القوى العميقة فحسب بل لأنها أخطات أيضاً في تعريف مصالحها الواقعية، وتبنّت قيماً سياسية تتنافى مع المتطلبات الأولية لأي تعاون مثمر.

على أنّ إعادة بناء النظام الإقليمي يتطلب تحولات ومراجعات، تساهم في التقريب بين الكتل الثلاث الكبرى العربية والإيرانية والتركية، وهو ما يجب أن يتضمن على وجه الخصوص: أولاً: معالجة مشكلة تضخيم الأدوار والأحجام، ولا سيما أحجام وأدوار الدول التي تتوغل في الإقليم لأهداف لا علاقة لها بأمنها القومي ولا بالمصالح المشتركة (التي تتحقق من خلال محاربة الإرهاب مثلاً). وثانياً: توسيع التشابك مع الامتداد الآسيوي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، سواء كان ذلك بهدف تنويع الخيارات أو تطلعاً إلى المساهمة في بناء الفضاء الأوراسي الموازن للمركزية الغربية. وثالثاً: التعاون بين دول المنطقة من خلال منظومات أمنية فرعية ومتشابكة تحترم سيادة الدول، وتكون البديل عن القواعد العسكرية الغربية التي تزيد من اختراق المنطقة وترفع مستوى التوتر فيها.

وفي سياق البناء الإقليمي المطلوب، ثمة أسئلة عديدة تُفرض على العالم العربي الذي تتمركز فيها بؤر التوتر: ما هي الطريقة المثلى لصياغة دوره وتأكيد حضوره داخل المعادلة الإقليمية القادمة وبأية قيم سياسية؟ هل يكون ذلك بالتنافس أم بالتفاهم؟ باحتكار أقلية من الدول القرار المشترك أم بالتمثيل الواسع؟ بالتعدد أم بالاستبعاد؟

لقد آن الأوان للخروج المنظّم من الفوضى الدموية الراهنة، ليس بالعودة إلى النظام الإقليمي القديم، الذي اشتمل على كل عوامل الانفجار الراهن (بطالة الشباب، التهميش الاجتماعي، الفقر واللامساواة، الاستبداد، التبعية...)، ولا إلى منظومة أمر واقع تعمّق-من خلال الفدراليات واللامركزيات السياسية- انقساماتنا الفئوية، ولا حتى إلى نظام جديد يكون الأمن هو متغيره الوحيد. وحتى يحقق النظام الإقليمي المنتظر الرضى والطمأنينة للجميع ينبغي أن يقوم على مزيج من المصالح والمبادئ، فيولي اهتماماً متوازياً لقضايا الاستقرار والأمن والتنمية، ويتعامل في الوقت نفسه مع مخاطر الحروب والاحتلال والاختراق الخارجي.

# مدخل

**حسام مطر**
باحث في العلاقات الدولية.

ما زالت المنطقة تدور في حلقة الفوضى الناتجة عن انهيار النظام الإقليمي القديم (ما بعد الحرب الباردة) الذي سادته الولايات المتحدة نسبياً. وفي محاولاتها المتكررة لإعادة إنتاج هيمنتها داخل المنطقة، من خلال الحرب المباشرة ثم بالوكالة، ساهمت الولايات المتحدة في خلق مزيد من الفوضى، فتكاملت حلقتا الفوضى والفراغ بشكل متتابع لتؤديا الى إنهيارات إقليمية شاملة. وفي ظل الفوضى والفراغ سارع العديد من القوى الإقليمية والدولية (دول ومنظمات) إلى الانخراط بشكل أوسع وأكثر راديكالية في التنافس المحلي – الإقليمي لحجز دور ومقعد في النظام البديل قيد التشكّل.

شكّل العام ٢٠١٥ منعطفاً في إثبات خروج المنطقة من الآحادية الأميركية وإقرار واشنطن بمنطق الإدارة المتعددة الأطراف للمنطقة وهذا ما تجلّى من خلال الاتفاق النووي مع إيران والرضوخ للدور العسكري الروسي في سوريا. وبما أن القوى الاقليمية والدولية الوازنة لم تتوصل الى صياغة تفاهمات لإدارة المرحلة الانتقالية في الإقليم فتعمقت حال الفوضى والغموض والريبة واللجوء إلى العنف وهذا ما برز من خلال جملة من الأحداث كالعدوان السعودي على اليمن واشتداد العنف بين تركيا والأكراد والتوتر الأمني – السياسي في مصر، وتزايد الانخراط الخارجي في الحرب السورية وتمدد الجماعات التكفيرية نحو ساحات جديدة كمصر وتونس وليبيا والجزائر والأردن والخليج. تشير هذه التحولات والأحداث إلى أن الإقليم انتقل من بنية إقليمية شبه هرمية إلى بنية إقليمية أقل تراتبية وانتظاماً حيث تتعدد مراكز القوى بشكل أوسع وتتشابك العلاقات البينية بشكل أكثر تعقيداً.

إذاً جوهر الصراع يدور حول أسس وضوابط ومعايير وتوازنات النظام الإقليمي الجديد بعد الخروج من الإدارة شبه الآحادية للأقليم. فقدرة أي لاعب على تشكيل قواعد النظام الإقليمي تُعدّ بمثابة "قوة بنيوية" تمنحه أفضلية في التوازنات الإقليمية حتى في حال تراجع "قوته البينية". وفيما يدعو محور المقاومة إلى بناء نظام إقليمي يقوم على الشراكة والحوار بين قوى المنطقة، تصر قوى أخرى على خيار المواجهة بالأصالة حيناً وبالوكالة حيناً آخر، فيما تُفضل قوى أخرى الاستفادة أو الاستثمار في الصراع القائم مع تجنّب الانخراط فيه قدر المستطاع لتعزيز نفوذها الاقليمي.

من أجل استكشاف ملامح النظام الإقليمي قيد التشكل لا بد من فهم تحولات عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ وما تختزنه من دلالات وتحولات واتجاهات تتفاعل بشكل مفتوح والتي يرجح أن يكون لها أثر مباشر في تشكيل النظام الوليد. ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات والتحولات على الشكل الآتي:

أولاً، تحوّل القوى الدولية والإقليمية من الاصطفاف الجامد في محور محدد نحو تموضعات أكثر مرونةً وفتح خطوط عابرة للمحاور بدرجات متفاوتة، إلا في ما يتعلق بالقضايا الجوهرية والانقسامات الشديدة.

ثانياً، استمرار الاتجاه المتصاعد لأدوار القوى الإقليمية ومشاريعها. وبدل أن تكون هذه القوى (كتركيا ومصر) وكيلاً فقط لأدوار ومصالح القوى الدولية تحاول إعادة تعريف أمنها القومي من منظار أكثر استقلالية. ويبرز هنا ميل متزايد لدى القوى الإقليمية لتنويع خياراتها الاستراتيجية والانفتاح على قوى صاعدة في النظام الدولي ولا سيّما الأوراسية منها، فيما لا تزال القوى الخليجية عاجزة عن إيجاد مسارها الخاص مفضلةً "المظلة الأميركية".

ثالثاً، استمرار توسع العنف والقوة العسكرية في الميدان الإقليمي، لا سيّما مع تزايد الانخراط الدولي في العمليات العسكرية والمبيعات الهائلة للسلاح الغربي إلى دول الخليج تحديداً.

رابعاً، تصاعد التوتر داخل الحركات المتطرفة بين التكيّف مع التوازنات أو الاستمرار بالمواجهة، أي استشكاف الحدود المقبولة من التسويات والبراغماتية. وفي هذا السياق تبرز عودة السلفيات نحو المقاربة المحلية بهدف تحصيل المشروعية الاجتماعية والسياسية.

خامساً، مزيد من التفسخ في بنيان وحضور الدولة الوطنية في النطاق العربي، بفعل ضغوط النظام الدولي من ناحية، والفشل السلطوي من ناحية أخرى، وأيضاً بسبب سيولة الأزمات الإقليمية. وهذا ما يحفز بدوره صعود هويات فرعية تدمج مصالحها على نحو عابر للحدود.

سادساً، استمرار الدور المتنامي للقوى اللادولتية لا سيما تلك التي تحمل أجندات ما فوق وطنية. إلا أن هذه التنظيمات تنقسم الى تنظيمات تؤدي دور حركات التحرر والمقاومة في مواجهة الهيمنة والاحتلال، وتنظيمات تسعى إلى إقامة كيانات بديلة إما بإسقاط أنظمة أو اقتطاع حيّز جغرافي بالاستناد إلى تفسيرات دينية متطرفة واقصائية.

سابعاً، مزيد من التكامل العسكري والسياسي في تحالفات مركبة من قوى نظامية وقوى لادولتية بعد أن أثبتت كفاءتها في تجارب كالعراق وسوريا.

ثامناً، تهاوي أسعار النفط إلى مستويات قياسية بما يفرض إعادة النظر بشروط العقد الاجتماعي ولا سيما في الدول النفطية، إذ أن المقايضة التاريخية بين توزيع نسبة من الريوع على السكان في مقابل تحييدهم عن العملية السياسية لم تعد ممكنة. يضاف إلى ذلك أن مستوى الإنفاق الحكومي في الدول النفطية أتاح لشرائح واسعة من السكان استهلاك القيم الغربية وليس السلع فقط، وهو ما يدفع المجتمع نحو نمط حياة بعيد عن المحافظة وطامح للمشاركة السياسية في اتجاه معاكس تماماً لتركيبة السلطة وثقافتها.

تاسعاً، مزيد من تشظي القوة في الإقليم وصعوبة قياس التوازنات تالياً، وهو ما يعزز من الفوضى الإقليمية ويقيد الحسابات والخيارات العقلانية لصالح طغيان الشك والريبة بين الفاعلين السياسيين.

في سبيل تعميق النقاش والفهم لهذه التحولات واستكشاف مآلاتها يركّز التقرير الاستراتيجي الثاني على دراسة وتحليل "النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية". ويشتمل التقرير على جملة من الأوراق والمداخلات عالجت أربعة عناصر هي: النظام الإقليمي؛ ماهية وأدوار اللاعبين المؤثّرين؛ الاتجاهات الأساسية للأحداث؛ وطبيعة المرحلة الانتقالية وتأثيراتها. وقد ساهم في هذا التقرير عدد من الباحثين والأكاديميين العرب والأجانب إما عبر أوراق بحثية وإما عبر تقديم مقاربات مكثفة استشرافية تجاه إشكالية أساسية موحدة معدّة سلفاً. وهم:

الدكتور جمال واكيم – أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية – يعالج "جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي" مستعرضاً تطور أدوار وتفاعلات القوى الأساسية الفاعلة في الإقليم من منظار جيوبوليتيكي. يحاجج واكيم أن منطقة غرب آسيا تمثل حاجة جيوبوليتيكية رئيسية للقوى الدولية والإقليمية وهو ما يعزز التنافس في الإقليم، وهو تنافس

يتصاعد بفعل التراجع الغربي وصعود القوى الأوراسية. تتميز الورقة بغنى المعالجة التاريخية بما يسهم في فهم المصالح العميقة لكل من أميركا وروسيا وتركيا وإيران ومصر في الإقليم. ويخلص الباحث إلى أننا نشهد إعادة تشكل للنظام الإقليمي، وهي عملية تؤثر وتتأثر بتحولات عميقة في النظام الدولي كله.

الأستاذ سعد محيو - الباحث في الشؤون الدولية – يحاول الإجابة عن سؤال "ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق العربي؟" يحاجج محيو أن إيران وتركيا بحاجة لتشكيل كتلة تاريخية مع العرب والأكراد لكسب موقع فاعل في السياسة الدولية. وفي هذا السياق يعالج إشكالية الحداثة والإسلام في كل من تركيا وإيران باعتبارهما تجربتين تمتلكان مقومات توفير مخارج محتملة من التمزقات الثقافية التي يشهدها العالم. ويخلص الكاتب إلى أن التكامل هو الخيار العقلاني الوحيد لإيران وتركيا لتشكيل نظام إقليمي يشترك فيه العرب والأكراد. هذا المسار التكاملي سيضع الحضارة الإسلامية على خريطة النظام الدولي الجديد الذي يتشكل من حضارات متوازنة لا مجرد توازنات مادية.

الأستاذ محمد عبد القادر خليل – مدير تحرير دورية شؤون تركية في مركز الأهرام – يستكشف عوامل صعود ما يسمّيه "العثمانية القديمة" التي يحييها أردوغان في تركيا عن طريق التحول من التأثير الناعم إلى النفوذ الإقليمي عبر الأدوات الصلبة وإحياء رابطة الإسلام/المذهب كخيط ناظم لسياسة تركيا الخارجية. يدرس الباحث المحددات الجديدة للدور التركي مثل الاعتماد المتزايد على وكلاء محليين والبحث عن روابط بديلة من خلال التوجه نحو قوى جديدة مثل روسيا وإيران بدل التموضع الصلب في قلب المحور الغربي وذلك كاستجابة لتحولات القوة في النظام الإقليمي. وبناء على هذه المحددات يستكشف خليل سيناريوهات العلاقات التركية مع القوى الإقليمية الوازنة، مصر وإيران والكيان الصهيوني. وينتهي الباحث إلى أن تركيا ستستمر بالمعاناة من "رياح التغيير الاقليمي" بعدما افترضت أنها تسيطر عليها وتقودها، ويعود ذلك لعمق التناقضات الإقليمية والمبالغة في تقدير الذات والافتقار إلى رؤية ناضجة للسياسة الخارجية.

الدكتور فيصل جلول – الباحث في الشؤون الدولية والخبير بالملف اليمني – يفحص "أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن"، منقباً في خلفيات الصراع ودوافعه والأطراف المنخرطة فيه، والرهانات المعقودة عليه، مروراً باختبار نتائج الحرب التي اجتازت عامها الثاني ليتبيّن احتمالات استمرارها أو توقفها. يبحث الكاتب في تحولات موازين القوة بين أربعة أطراف أساسية، حزب المؤتمر الشعبي، والإخوان المسلمين، والحراك الجنوبي، وأنصار الله الذين يمثلون "صعود الزيدية المهمشة"، في سياق محلي – إقليمي بيني مفتوح. ويجد جلول أن

نجاح أنصار الله في "تفكيك الربيع السعودي الغربي في اليمن" وإيقاف المشروع التقسيمي لليمن تحت عنوان "الأقاليم الستة" واندفاعة أنصار الله نحو الجنوب والإشراف على البحر الأحمر، أخرجت السعودية بدعم أميركي إلى الحرب التي أخذت شكلاً انتقامياً لتدمير اليمن. وفي مآلات التسوية يذهب جلول إلى أن الوقت يشكل عاملاً ضاغطاً على السعودية لأسباب داخلية وخارجية، ولذا سيسعى أنصار الله والجيش اليمني للصمود ورفع كلفة الحرب على السعودية إلى أن تخرج من مقاربتها الصفرية وتقبل بالتسوية.

الكاتبان الفلسطينيان أ. أكرم عطاالله و أ. يحيى أبو عودة يرصدان "المقاربة الإسرائيلية للتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط". يستعرض الكاتبان التحولات في التقديرات الإسرائيلية لأحداث الإقليم والتي سعت "إسرائيل" إلى استثمارها لتحقيق "تعادل استراتيجي" واعتماد مقاربة "عدم التدخل" التي انزاحت إلى مقاربة "التكيف واغتنام الفرص". هذا الانزياح يحيله الكاتبان على تصاعد مخاطر الاضطرابات العربية أكثر من الفرص في السنتين الماضيتين. ويتجلى هذا التصاعد في تعمّق الفوضى الإقليمية وتوسع نفوذ القوى اللادولتية، والانكفاء الأميركي، وتطورات الحرب السورية بعد استعادة الدولة السورية للمبادرة وانخراط روسيا إلى جانبها وتزايد إجراءات نزع الشرعية العالمية عن "إسرائيل". ويلاحظ الكاتبان أن الجهد الإسرائيلي الأساسي يتمحور حول الانفتاح على الأنظمة العربية تحت حجة "وحدة العدو" أي إيران، وهو انفتاح وصل إلى حد الاتصال مع جبهة النصرة في سوريا. ويستنتج الكاتبان أن نظرية "التعادل الاستراتيجي" ما تزال شبه قائمة مع تدخل غير معلن غالباً في اضطرابات المنطقة.

المفكر الفلسطيني منير شفيق، يبحث في "الانتفاضة الشعبية الشاملة مع بداية مسار ثوري؟" حيث يبني مقاربته على قاعدة مفادها أن قوة الكيان الصهيوني وضعفه ينبغي أن تدرسا من خلال وضعه الذاتي ومن خلال وضع الغرب في ميزان القوى العالمي والاقليمي. ويرى أن "إسرائيل" فقدت الروح القتالية والقيادات التاريخية وتزداد عزلة وقلقاً اجتماعياً. ويحاجج شفيق أن الانتفاضة الشعبية استحالت إلى وضعية ثورية شبابية، وستؤدي إلى وضع انفجاري قادم بسبب الوضع المأزوم للاحتلال وانغلاق أفق التسوية وممارسات السلطة الفلسطينية. هذا الانفجار أما أن يكون نتيجة لقرار فصائلي موحد وإما كرد على حدث كبير.

الدكتور موديبو دانيون – الباحث في الشؤون الأفريقية – يتقصى "العمق الأفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي". يستعرض الباحث تحولات العلاقات الأفريقية العربية في المرحلة القومية (الاستقلال ومقاومة الهيمنة) وما بعد القومية (الانعزال) التي شهدت تراجعاً عميقاً نظراً لغياب أيديولوجية محددة أو تطلعات مشتركة للمستقبل وغياب رؤى التعاون. ومع أحداث

٢٠١١ تحول العمق الأفريقي إلى تهديد للمنطقة العربية كما في قضيتي المياه وتصاعد النفوذ الغربي في العمق الأفريقي. وبناءً عليه يُقدم دانيون رؤيةً متعددة الأبعاد أمنية – جيو سياسية – اقتصادية تسمح بإعادة بناء الجسور بين العرب وأفريقيا بما يتيح للأخيرة شراكة إيجابية في بناء نظام إقليمي مستقر تتبادل معه المصالح والمنافع.

الدكتور جابر القفصي – مركز مسارات (تونس) يعالج "بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية"، التي وجد أنها اتسمت بالتفكك والعنف والعجز عن تحقيق توافق داخلي. يعالج الكاتب اشكاليات وتحديات مواجهة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وإصلاح منظومة العدالة والحكم الرشيد، والعلاقة مع الخارج، باعتبارها قضايا تتقاسمها دول المغرب العربي ويمكن أن تُشكل حاجة تعزز من تعميق التعاون البيني. يستعرض الكاتب بعمق هذه المعضلات لكل دول على حدة بما يسمح للقارىء بإجراء المقارنات والإحاطة بالتفاصيل.

الدكتور وسيم قلعجية – الباحث في الشؤون الروسية – يبحث في محددات وظروف توسع الدور الروسي في المنطقة انطلاقاً من الحرب السورية. يجد قلعجية أن تطور الدور الروسي يعكس قراءة موسكو للنظام الدولي كنظام "ما بعد الغرب"، حيث تسعى موسكو إلى إضعاف الدور الأميركي في الإقليم وإشغال أي فراغ ناشىء من خلال ضبط التوازن الاقليمي من مسافة أقرب الى محور المقاومة ولكن مع السعي لتجنب لعبة المحاور بل التشبيك مع كل الفاعلين الإقليميين. بالخلاصة، تجد روسيا في تطوير دورها الشرق أوسطي مدخلاً نحو شراكة وازنة في النظام الدولي الناشىء.

الأستاذ رضوان جمّول – الباحث الاقتصادي – يسلط الضوء على "مبادرة الحزام والطريق: منصة صينية للنفوذ والاستقرار". يشير الباحث إلى أن الصين تسعى من خلال المبادرة إلى تعزيز منطق "رابح – رابح" من خلال دورها كجسر بين الاقتصاديات النامية والعالم المتقدم بما يؤدي الى نمو مستدام لمجمل الاقتصاد الدولي. ويرى أن عمق المصالح الصينية في المنطقة، من مصادر الطاقة والموارد الخام إلى ممرات الملاحة البحرية، تجعلها قوة ذات مصلحة بالاستقرار والتعاون الاقليمي. ويلفت جمول إلى أن الصين باتت ترى في غرب آسيا منصة ضرورية للتحول الى قوة عالمية، ما يفرض عليها بناء شراكة اقتصادية – سياسية واسعة في المنطقة. ويستعرض جمول تفاصيل هذه الشراكة في القسم الأخير من ورقته.

الدكتور خالد عايد – الباحث السياسي والخبير بشؤون الجماعات الاسلامية – يقدم "مقاربة بديلة: تناسل الأطياف السلفية" لتفسير ظاهرة صعود تنظيم داعش. يجادل الكاتب أن مختلف الحركات السلفية هي أطياف من ضمن اللون الواحد ويعود تمايزها فقط إلى انتقائها ادعاءات أيديولوجية محددة بقصد إضفاء الشرعية على ممارساتها في ظل بروز شروط

موضوعية معينة. يستخدم عايد هذه المنهجية لتحدي المقاربة المذهبية التي تحاول تفسير صعود داعش لأسباب مرتبطة بالانقسام السني – الشيعي وما يُسمى "المظلومية السنية". فهذه المقاربة تقوم على التجاهل والطمس والتهميش والتلاعب بالوقائع التاريخية وتعاني من قصور أكاديمي فادح. يستعرض الكاتب مراحل تناسل السلفيات من القرن العشرين مروراً "بتزاوج الوهابية والقبطية" وصولاً الى سلفيات ما بعد النيوليبرالية التي انقسمت ما بين سلفيات شديدة التطرف كداعش وأخرى تعرف ب "سلفية البزنس". ويخلص عايد إلى أن الظروف الموضوعية (التهميش)، والايديولوجيا المولّدة للإرهاب والعجز عن تقديم خطاب عقلاني يتحدى السرديات السلفية التكفيرية، ستؤدي إلى عودة ظهور داعش بأشكال مختلفة.

الأستاذ علي الرجال – الباحث في الدراسات الأمنية – يبحث في "الوضع الاستراتيجي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر" مستخدماً منهجاً مركباً يفحص من خلاله وضع وبنية الجماعة على مستويات السلطة والحكم، والمستوى الشعبي والأيديولوجي في سياق إقليمي – محلي مفتوح. يغطي الباحث الحقبة التي تلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مستعرضاً مسار الإخوان حتى إطاحة الرئيس محمد مرسي. وينتقل بعدها لفحص السجالات داخل جماعة الإخوان بخصوص العنف والصراع الجيلي وما بين أجنحة الداخل والخارج والمقاربات المختلفة للمصالحة مع النظام المصري. ويخلص الرجال إلى أن جماعة الاخوان تمر بصعوبات كبيرة على المستوى التنظيمي والأيديولوجي وعلى المستويين المحلي والإقليمي. وينعكس ذلك بترهل التنظيم ونزوح شبابي نحو الجماعات الجهادية ونزعة متزايدة لتحدي القيادة، والجنوح لليمين والتمترس على خطوط الهوية الإسلامية وكفر بالعملية بالسياسية وفقدان الهيبة الاجتماعية وتزايد عزلتها إقليمياً.

يُختم التقرير بملف خاص يحاول استكشاف الاتجاهات البارزة في تشكيل النظام الإقليمي الناشىء. شارك في الملف نخبة من المؤثرين في صنع القرار والخبراء من خلال تقديم مقاربات مكثفة ومباشرة على إشكالية موحدة حول "أبرز التحولات التي تصبغ البيئة الاقليمية في العامين ٢٠١٥ – ٢٠١٦، وكيف سيؤثر ذلك على مستقبل النظام الإقليمي الناشىء في الشرق الأوسط؟ وأبرز المباني والقواعد التي يجب أن يأخذها هذا النظام بعين الاعتبار؟ وقد شارك في هذا القسم الاستشراف كل من، سماحة السيد ابراهيم أمين السيد، د. عدنان منصور، د. جورج قرم، د. ديغانغ صان (الصين)، د. عقيل محفوض (سوريا)، د. مصطفى اللباد (مصر)، أ. قاسم عزالدين.

# جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي

**جمال واكيم**
أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.

## المقدمة:

إن النظام الإقليمي الذي ساد في المنطقة العربية نتج بشكل كبير عن الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية. وأدى هذا الانهيار عقب هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى إلى اقتسام الحليفين الفرنسي والبريطاني لممتلكات هذه الدولة في المشرق العربي.[1] والجدير ذكره أن النظام الإقليمي لم يكن انعكاساً للإرادة الاستعمارية البريطانية والفرنسية فقط بل كان ناتجاً عن اصطدام المشاريع الاستعمارية لهاتين الدولتين بإرادات وطنية ظهرت في البلدان التي وقعت تحت الاستعمار. في العام 1948، قامت» دولة إسرائيل» على أرض فلسطين بعد تهجير الكثير من شعبها منها في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية قد بدأت تتحرر من الاستعمار. وقد قادت مصر حركة التحرر في المنطقة العربية وفي أفريقيا ما أدى إلى تحرر معظم أقطارها من الاستعمار.

لكن اصطدام حركة التحرر هذه بصعود المشروع الإمبراطوري الأميركي خصوصاً بعد اغتيال الرئيس جون كينيدي في العام 1963 أدى إلى تراجع هذه الحركة ووقوع معظم هذه الأقطار تحت النفوذ الأميركي، فيما نجت بعض هذه الدول كليبيا واليمن الجنوبي وسورية بانحيازها إلى المعسكر الاشتراكي خلال الحرب الباردة. ولكن مع انهيار كتلة الدول الاشتراكية والاتحاد السوفياتي في العام 1991 إثر هزيمتها في الحرب الباردة أضحت الولايات المتحدة زعيمة العالم بلا منازع، لكن إلى حين. فما هي العوامل والمؤثرات التاريخية والجيوبوليتيكية التي تتحكم برؤى القوى الفاعلة بشأن النظام الإقليمي في غرب آسيا والعالم العربي؟

## أولاً: واشنطن والقلق المزمن من أوراسيا

كانت واشنطن تعرف حق المعرفة أن عدداً من القوى من بينها الصين وروسيا وأوروبا واليابان والهند والبرازيل كانت في طريقها لتبّوء دور عالمي، وكان همّ القادة

1 – Zeine Zeine, TheStruggle for Arab Independence (Beirut: Khayat, 1960)

الأميركيين ضمان بقاء بلادهم القوة الأولى في العالم. والجدير ذكره أن التفكير الجيوسياسي الأميركي كان متأثراً باعتبار الولايات المتحدة قوة بحرية وريثة لبريطانيا العظمى في سيادة البحار، التي هي المفتاح الرئيسي لفرض السيادة العالمية كما يعتبر الأدميرال الأميركي الشهير ألفرد ثاير ماهان.[2]

وتأثر التفكير الأميركي أكثر ما تأثر بالنظريات الجيوسياسية للعالم البريطاني الشهير هالفورد ماكيندر[3] الذي اعتبر أن السيطرة على أوراسيا مفتاح السيطرة على العالم. وفي مقالته الشهير حول المحور الجغرافي للتاريخ اعتبر ماكيندر أن قلب أوراسيا الذي يضم روسيا كان دائماً منطلقاً لصعود إمبراطوريات برية كبرى كانت تهدد بفرض سيطرتها على مجمل أوراسيا وبالتالي تهدد بعزل القوى البحرية وآخرها بريطانيا تمهيداً لاحتلالها. واعتقد ماكيندر أن من مصلحة بريطانيا عدم توحد أوراسيا تحت مظلة قوة وحيدة كما آمن بضرورة منع أي قوة برية في أوراسيا من الخروج بحرية إلى طرق المواصلات البحرية.[4]

وآثر ماكيندر في المفكرين الجيوسياسيين الأميركيين وعلى رأسهم نيكولاس سبايكمان الذي كتب خلال الحرب العالمية الثانية عن الخطر الذي يتهدد الولايات المتحدة في حال اتحدت أوراسيا تحت مظلة قوة واحدة، لأنه في هذه الحالة ستنعزل الولايات المتحدة في شمال أميركا وستصبح محاصرة من الشرق والغرب من قوة معادية. إلا أن سبايكمان[5] رأى أن التهديد بتوحيد أوراسيا يمكن أن ينشأ ليس انطلاقاً من قلب أوراسيا وهي روسيا بل من المناطق المحاذية لها والتي يسميها مناطق الأطراف.[6] وتأثر زبغنيو بريجنسكي، المستشار السابق للأمن القومي الأميركي في عهد الرئيس جيمي كارتر، بنظرية سبايكمان إذ اعتبر أنه لكي تبقي الولايات المتحدة على زعامتها للعالم فإن عليها أن تبقي أوروبا الغربية تحت مظلتها لأنها تشكل جسر عبور لواشنطن إلى البر الأوراسي. مشيراً إلى ضرورة ألا يقع الشرق الأوسط ووسط آسيا تحت سيطرة أي من القوى الأوراسية وألا تخرج الولايات المتحدة من تلك المنطقة وأن تبقى محكمة للتناقضات فيها.[7]

"الربيع العربي" ما هو في جانب كبير منه إلا صراع بأشكال أخرى بين القوى الكبرى

مع مرور الوقت تبين أن الربيع العربي لم يجر بمعزل عن تغيرات دولية وإقليمية لم تبق محصورة في المنطقة العربية، بل انتقلت عدواها جنوباً إلى القرن الإفريقي وشمالاً إلى أوكرانيا. وبالتالي تبّين أن «الربيع العربي» ما هو في جانب كبير منه إلا صراع بأشكال أخرى بين القوى الكبرى في الوقت الذي يتحول فيه النظام الدولي من نظام يهيمن

2 – Alfred Thayer Mahan, The In□uence of Sea Power Upon History: 1660 – 1783, (Boston: Brown and Company, 1918), p. iii

3 – السير هالفورد ماكندر (1861–1947) جغرافي بريطاني، متخصص في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتكا، صاحب الكتاب الشهير (المحيط الجغرافي للتاريخ).

4 – Halford Mackinder: The Geographical Pivot of History, the geographical journal, vol 170, no 4, december 1904, pp. 298 – 300

5 – نيكولاس سبيكمان (Nicholas J. Spykman) هو جيوستراتيجي هولندي- أميركي ، ويعتبر أحد مؤسسي المدرسة الواقعية الكلاسيكية في الخارجية الأمريكية. متخصص في الجيوبوليتيك ويطلق عليه لقب «أبو علم الاحتواء».

6 – Nicholas Spykman, America's Strategy in World Politics–The United States and the Balance of Power, (New Brunswick, Transaction Publishers, 2008), p. 59

7 – Zbegnew Brzezinski, The Grand Chessboard, American Primacy and its Geostrategic Imperatives. P. XIV

عليه الغرب بقيادة الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب.

مع بزوغ فجر الألفية الجديدة كان على الأميركيين أن يتخذوا قرارات مصيرية لجهة حسم موضوع زعامتهم للعالم من دون منازع. وكما كانت الحرب العالمية الثانية ضرورة لخلق مجالات حيوية للزيادة السكانية وللصناعة الألمانية شكلت الحرب على الإرهاب ضرورة لكي تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على الشرق الأوسط. وقد اتخذت الولايات المتحدة من هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 على برجي التجارة في نيويورك ذريعة لاجتياح أفغانستان والعراق. وكانت الخطوة التالية هي العمل على إسقاط النظام في إيران وفي سوريا أو تطويعهما حتى تستكمل السيطرة على الشرق الأوسط. وكانت الانقلابات التي دعمتها الولايات المتحدة في جورجيا وأوكرانيا لحماية أجنحة جبهتها في الشرق الأوسط.

لقد هدف المشروع الأميركي إلى السيطرة على الشرق الأوسط الكبير من المحيط الأطلسي إلى حدود الصين لتحقيق جملة أهداف. فعبر السيطرة على هذه المنطقة الحيوية كان الأميركيون يريدون عزل أوروبا عن أفريقيا، ومنع تقارب محتمل بين أوروبا وروسيا، ومنع روسيا من الوصول إلى الخليج والمحيط الهندي. وكانت فرنسا تحولت من قوة تحاول مواجهة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قبل العام 2004 إلى قوة رديفة للولايات المتحدة بعد حزيران 2004. يعود السبب إلى أن فرنسا حين عارضت الغزو الأميركي للعراق في العام 2003 كانت تراهن على أن العراق سيصمد لشهور عدة ما سيحرج الولايات المتحدة ويجعلها تلجأ لفرنسا للخروج من حمام الدم في العراق[8].

إلا أن الأميركيين تمكنوا من حسم المعركة بسرعة، وبات الرئيس جورج بوش يقاطع الرئيس الفرنسي شيراك ويسعى لعزله دولياً[9]. لكن ما أفاد شيراك كان تصاعد المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي ما جعل بوش يلجأ إلى شيراك بغية توسيع التحالف الدولي لتوفير الغطاء للاحتلال الأميركي. وتقاطعت المصالح الأميركية–الفرنسية بالضغط على سوريا لعزل كل من حزب الله وإيران.[10] وقد وصل المشروع الأميركي في المنطقة إلى ذروته في العام 2006 مع العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز من ذلك العام. لكن ما لم يكن في الحسبان هو جاهزية المقاومة الكبيرة لصد العدوان الإسرائيلي وهزيمته.

مع أوباما بات الأميركيون واعين لمحدودية قوتهم

لم يكن النصر الأميركي في أفغانستان وخصوصاً في العراق حاسماً. فإذا بإيران وسوريا تدعمان المقاومة العراقية وتجعلان الاحتلال مكلفاً لواشنطن. وإذا بروسيا تدعم انقلابات مضادة تحاصر الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي في جورجيا وتزيح فيكتور يوشينكو عن السلطة في أوكرانيا. وترافق ذلك مع أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة كانت العامل الأبرز في انتخاب باراك أوباما كأول رئيس

8 – Vincent Nouzille, Dans le Secret Des Presidents, (Paris: Fayard, 2010), pp. 395 – 408

9 – Nouzille, pp. 409 – 419

10 – Nouzille, pp. 444 – 451

أسود في التاريخ الأميركي. ومع أوباما بات الأميركيون واعين لمحدودية قدرتهم فإذا بهم يضغطون لفرض اتفاق سياسي مع حكومة عراقية موالية لهم تخفف عن كاهل قواتهم حتى يتاح لهم التركيز على شد قبضتهم على أفغانستان.

بالنسبة للولايات المتحدة فإن دور تركيا في المنطقة سيضع في مواجهة «إسلام» إيران «إسلاماً» لا يقل عراقة عنه يغرف من إرث الدولة العثمانية

وقد أوضح ملامح التوجه الأميركي في المنطقة بالدرجة الأولى التقرير الصادر عن مجلس الأمن القومي الأميركي 2009 الذي أسقط الإسلام من دائرة استهدافاته (وهو ما كان قائماً منذ 11 أيلول/ سبتمبر 2001) برغم أنه أبقى على اعتباره لتنظيم القاعدة عدواً يجب مواصلة محاربته. ومرة جديدة تستفيد الولايات المتحدة من التاريخ، وهنا برزت الحاجة الأميركية للدور التركي في العالم العربي تحديداً.

## ثانياً: تركيا ونقل الصراع إلى داخل الحضارة الإسلامية

في تركيا كان حزب العدالة والتنمية الإسلامي قد وصل إلى السلطة في العام 2002 مؤذناً بنهج جديد في السياسة التركية. وكان وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو الذي أصبح لاحقاً رئيساً للوزراء أهم من رسم معالم السياسة الجديدة لتركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. يرى أوغلو أن هنالك ثلاث دوائر تشكل عناصر أساسية من عناصر الأمن القومي التركي. ويعتبر أنه في العصر الحالي يجب على تركيا أن تخرج من السياسة التقليدية التي اتبعتها عقب إنشاء الجمهورية بالانكفاء وراء حدودها وأن عليها أن تلعب سياسة خارجية أكثر دينامية[11]. كما يعتبر أن على تركيا أن تدافع عن وجودها في تراقيا للدفاع عن اسطنبول، وأن هذا لا يبدأ بالحدود مع اليونان وبلغاريا بل يمتد إلى الأدرياتيكي، وبالتالي فإن على تركيا أن توثق علاقاتها مع ألبانيا وكوسوفو والبوسنة مع اعتماد ألبانيا كقاعدة لإطلاق النفوذ التركي في البلقان[12]. كذلك يعتبر أوغلو أن الدفاع عن شرق الأناضول لا يكون بالوقوف على الحدود مع أرمينيا وإيران بل يبدأ بالشواطئ الغربية لبحر قزوين، وبالتالي فإن أذربيجان تشكل قاعدة الانطلاق للتأثير التركي في منطقة القوقاز[13]. كذلك يرى أن الدفاع عن شرق الأناضول لا يتوقف عند الحدود مع سورية والعراق بل يتعداها إلى الخط الممتد من كركوك والموصل في شمال العراق وفي شمال سورية. ويرى أن الشرق الأوسط يشكل الحديقة الخلفية لتركيا ويدعو بلاده إلى لعب دور في هذه المنطقة[14]. ويقر بأن هنالك توافق تام في كل هذه الأمور مع المصالح الجيوستراتيجية الأميركية. وكانت سورية هي المدخل الذي يمكن لتركيا أن تعود عبره إلى الشرق الأوسط.

منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر كانت إيران الشيعية تحتوي الدولة العثمانية السنّية

11 - أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص75-81

12 - أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص146-150

13 - أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص 150-155

14 - أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص 155-158

والعكس بالعكس. إذاً لم لا تحتوي تركيا الإسلامية الثورة الإسلامية في إيران في المرحلة المقبلة؟ بالنسبة للولايات المتحدة فإن دور تركيا في المنطقة سيضع في مواجهة «إسلام» إيران «إسلاماً» لا يقل عراقة عنه يغرف من إرث الدولة العثمانية، أقوى دولة في العالم حتى أواسط القرن الثامن عشر. وسيكون لتركيا هذه جاذبية كبيرة بين المسلمين السنّة في سورية، آخر دولة عربية تخرج من تحت مظلة العثمانيين في العام 1918، وهو ما لم تتمكن من تحقيقه السعودية. كما ستكون تركيا القوة الجاذبة للإسلاميين في مصر (الذين يعتبرون أنفسهم أكثر عراقة من إسلاميي السعودية لكن أقل عراقة من إسلاميي تركيا) والإسلاميين في السودان. هنا بيت القصيد، فالسودان تحول مؤخراً إلى القاعدة التي تنطلق منها الصين لتحقيق اختراقات في القارة الأفريقية. وكان الدعم الصيني المبطن للرئيس عمر حسن البشير هو الذي مكنه حتى الآن من مواجهة الضغوط الغربية. وإذا كانت واشنطن فشلت حتى الآن في إطاحة النظام السوداني عبر الحصار الدولي فلم لا تتم الاستعانة بإسلاميي السودان بزعامة حسن الترابي لإقفال الطريق أمام الصين؟

خلال شتاء العام 2008-2009 تعرّض قطاع غزة لحملة عسكرية إسرائيلية كانت تهدف إلى القضاء على حركة حماس. كانت «إسرائيل» قلقة من الدعم الذي تلقاه حركة حماس من إيران ومن حالة المقاومة التي تمثلها هذه الحركة على الساحة الفلسطينية ما يعرقل جهود «إسرائيل» لفرض شروطها للسلام على الفلسطينيين. وكان الأميركيون يدعمون هذا العدوان الإسرائيلي على غزة لأنهم يعتبرون أن الدعم الذي كانت تلقاه حركة حماس من إيران يشكل اختراقاً إيرانياً جدياً للجبهة التي كانت الولايات المتحدة تحاول إقامتها بمنع تسلل روسيا أو الصين عبر إيران إلى البحر المتوسط. فبالنسبة للجيوستراتيجيا الأميركية لم يكن من المسموح لآسيا الممثلة بالصين وروسيا أن تصل إلى البحر المتوسط أو المياه الدافئة. وكانت إيران حققت اختراقات مهمة على الصعيد الاستراتيجي عبر ثلاثة محاور جعلتها تطل على البحرين المتوسط والأحمر. هنا كان التعويل الأميركي على أن تنجح تركيا بجذب حركات الإسلام السنّي السياسي إلى مدارها بعيداً عن مواجهة مشاريع الهيمنة والاحتلال.

## ثالثاً: صعود الصين وعقدة الطاقة والمواصلات في غرب آسيا

منذ القدم عندما كانت الصين تنهض وتزدهر كانت ترنو بأنظارها ناحية بحر الصين الجنوبي جنوب شرق الصين، وناحية وسط آسيا التي كانت تعتبر عقدة المواصلات التجارية البرية عبر آسيا التي اصطلح على تسميتها بطريق الحرير. بقيت الصين معزولة عن العالم بشكل كبير حتى منتصف القرن الثامن عشر حين شنّت بريطانيا عليها حرباً لإجبارها على فتح أسواقها أمام تجارة الأفيون المنتج في المستعمرات البريطانية وذلك في العام 1840 ما أدى إلى بدء وقوع الصين تحت الهيمنة الغربية في ما سيعرف بقرن الذّل.[15]

وقرن الذّل هذا قُدر له أن ينتهي مع انتصار الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ في العام 1949 وإقامة

15 - William T. Rowe, China's Last Empire: the Great Qing, (Cambridge: Harvard University Press, 2009), p. 172

جمهورية الصين الشعبية. وتمكن جيل ماو من إعادة وضع الصين على الخريطة العالمية، لكن خروج الصين إلى العالم لم يحصل بشكل كبير إلا بعد وفاة ماو في العام 1976 ووصول دينغ كسياو بينغ إلى السلطة في العام 1978. فسارع دينغ للانفتاح على الولايات المتحدة.[16] أما على الصعيد الاقتصادي فقد عمد لتطبيق خطة اقتصادية مبنية على التصور الذي وضعه شوين لاي في العام 1975 وتقوم على التركيز على التصنيع ثم الانتقال إلى التنمية المتوازنة في القطاعات الاقتصادية الأربعة وهي الزراعة والصناعة والدفاع والتكنولوجيا.[17]

أهمية منظمة شنغهاي للتعاون تكمن في أنها تحتل ستين بالمئة من مساحة أوراسيا وتضم ربع سكان العالم.

إضافة إلى ذلك بدأت الصين بإقامة مناطق اقتصادية حرة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وبناء على ذلك نما الاقتصاد الصيني في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بمعدلات تتراوح بين 8 و 10 بالمئة سنوياً.[18] وما إن انطلقت الصين اقتصادياً حتى بدأت تسعى لتدعيم هذه الانطلاقة سياسياً. وكان لدى الصين تاريخياً قلق من منطقة وسط آسيا التي كانت مصدر معظم الغزوات التي تعرضت لها، كما أنها كانت المنطقة التي تنطلق منها الصين لتدعيم التجارة في البر الآسيوي تحت مسمّى طريق الحرير. لذا قامت الصين بالتعاون مع روسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان بإنشاء مجموعة الخمسة في العام 1996 التي تحولت في حزيران من العام 2001 إلى منظمة شنغهاي للتعاون بعد انضمام أوزبكستان إليها. ووفقاً لدستور المنظمة فإن هدفها الرئيسي هو حفظ الأمن والاستقرار في منطقة وسط آسيا ومكافحة الحركات الانفصالية المنطلقة منها.[19]

وأهمية منظمة شنغهاي للتعاون تكمن في أنها تحتل ستين بالمئة من مساحة أوراسيا وتضم ربع سكان العالم. وإذا أخذنا في الاعتبار الدول التي تتمتع بصفة مراقب وهي أفغانستان والهند وإيران ومنغوليا وباكستان فإن منظمة شنغهاي للتعاون تضم ثمانين بالمئة من مساحة أوراسيا ونصف سكان العالم. وأرست المنظمة هيئة خاصة تعنى بمكافحة الإرهاب. والجدير ذكره أن طلب الولايات المتحدة الانضمام إلى المنظمة رفض في العام 2006، كما رفض طلبها في أن تكون عضواً مراقباً. وفسر المحللون ذلك بخشية الصين وروسيا من تمدد نفوذ واشنطن إلى وسط آسيا.[20] أما المنطقة الأخرى التي تحظى باهتمام الصين فهي منطقة جنوب بحر الصين نظراً لأهميتها في الربط بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ من جهة، ولدورها كمنفذ للصين على طرق الملاحة البحرية. ويرى

16 – Chi Kwan Mark, China and the world since 1945, (London: Routledge, 2011), p. 96

17 – Alfred K. Ho, China's Reforms and Refomers, (Westport: Praeger, 2004), p. 81

18 – Chi Kwan Mark, op. cit., p. 97

19 – Website of Shanghai Cooperation Organization at:
http: / /www.sectsco.org /EN123 /brief.asp accessed on 23 – 2 – 2015

20 – Norling, Nicklas and Niklas Swanström. "The Shanghai Cooperation Organization, Trade, and the Roles of Iran, India and Pakistan." Central Asian Survey Volume 26, Issue 3 (2007): pp. 429432–429) 444–).

محللون أن الولايات المتحدة تسعى لمنع الصين من بسط نفوذها على تلك المنطقة وذلك بتدعيم علاقاتها مع الدول المشاطئة لتلك المنطقة بالإضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية وذلك لمنع الصين من الخروج إلى طرق الملاحة البحرية.[21]

في مواجهة احتمالات صعود الصين كقوة أولى في العالم، حاولت الولايات المتحدة اختلاق أزمات لها عبر تشجيع الحركات الانفصالية في منطقة التيبيت وفي منطقة جينجيناغ ذات الغالبية المسلمة في شمال غرب الصين. ففي تموز 2009 اندلعت مواجهات عنيفة بين المسلمين الويغور والبوذيين الهان. واعتبرت الحكومة الصينية أن هذه المواجهات تسببت بها حركات سلفية متطرفة لاقت تشجيعاً من أفغانيين وباكستانيين. وأصدر الحزب الشيوعي الصيني بياناً اعتبر فيه أن الاستقرار في جينجيانغ هو أمر حيوي جداً بالنسبة للصين وأن الأحداث نتجت عن نشاط قوى إرهابية وانفصالية متطرفة.[22] وواجهت الصين حملة غربية تمثلت بالانتقادات التي وجهت لها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بأن كي مون ورئيس الوزراء الأسترالي كيفين رود والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والناطق باسم الخارجية الأمريكية إيان كيلي.[23]

كذلك استهدفت الولايات المتحدة الصين في منطقة أخرى ذات أهمية كبرى بالنسبة لها وهي منطقة جنوب بحر الصين. ويعتبر المسؤولون الصينيون أن الولايات المتحدة تحاول خلق المشاكل بين الدول المشاطئة لجنوب بحر الصين.[24]

وتبرز أهمية غرب آسيا للصين من خلال موقفها من الدولة السورية في حربها المفتوحة ضد الإرهاب وداعميه. تاريخياً كانت الصين تنزع إلى الانعزال والتقوقع داخل حدودها «لأنه ما من شيء إلا وكانت تملكه» و«هي لم تكن بحاجة لشيء من الخارج». كان أول توحيد للقارة الأوراسية على يد المغول انطلاقاً من الصين. وأدى ضمور التجارة إلى تفكك الإمبراطورية المغولية وانفراط عقدها إلى دويلات عدة ضعيفة بعد قرن ونصف القرن من تأسيسها. وبعد انهيار الحكم المغولي في الصين سيطرت أسرة مينغ على السلطة بعد تمرد قادته ضد آخر حاكم مغولي. وأرسل الإمبراطور زو دي بأسطول طاف أرجاء العالم في العام 1422 ليعود بعدها إلى الصين. وبناء لأوامر الإمبراطور تم تفكيك الأسطول «لأنه ليس في العالم ما تحتاج إليه الصين» وعادت الصين إلى عزلتها[25].

هذه العزلة هي التي أدت بالقوى الغربية إلى الالتفاف على أقوى قوة في آسيا محوّلة إياها في القرن التاسع عشر

21 – Robert D. Kaplan, Asia› Cauldron: The South China Sea and the End of a Stable Pacific, New York: Random House, 2014

22 – "Xínjiang protesters to be punished ‹with utmost severity", TIBETAN review AUGUST 2009, p. 28

23 – UN Chief urges respect for right to protest, others follow suit, TIBETAN REVIEW AUGUST 2009, p. 26

24 – See for example: China accuses US of adding to regional tensions, The Guardian, February 9 – 2014, at http: / /www.theguardian.com /world /2014 /feb /09 /china-accuses-us-south-china-sea; US accused of inciting South China Sea tensions, RT, August 11, 2014, at http: / /rt.com /usa /179512-asean-kerry-wang-tensions /; Saibal Dasgupta, US commander accuses China of creating artificial landmass in South China Sea, The Times of India, April 3, 2015. At http: / /timesofindia.indiatimes.com /world /china /US-commander-accuses-China-of-creating-artificial-landmass-in-South-China-Sea /articleshow /46790380.cms,

25 – Gavin Menzies, 1421, The Year China Discovered the World, London: Bantam Press, 2003

إلى رجل آسيا المريض. وفي العصر الحديث لم تعد الصين تملك رفاهية اتخاذ قرار بالانعزال عن العالم، فبنيتها الصناعية تحتّم عليها الحصول على النفط كما تحتّم عليها إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها. وإسقاط النظام في سورية يعني محاصرة إيران تمهيداً لإسقاط النظام فيها. وهذا يعني بالتالي إغلاق الشرق الأوسط في وجه الصين. وفي ظل محاصرة الصين بحرياً عبر اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ودول جنوب شرق آسيا فإن خروج الصين إلى البحار بات صعباً من دون رضى أميركي. ولا يمكن لأي قوة تطمح إلى دور عالمي أن تقبل بأن تكون طرق مواصلاتها تحت رحمة قوة أخرى خصوصاً اذا كانت منافسة لها.

وبالتالي بات خروج الصين إلى العالم يمر عبر الشرق الأوسط، تماماً كما حصل مع المغول قبل ثمانية قرون بعد أن سيطروا على الصين. فبرّ الشرق الأوسط يمكّن من الوصول إلى أفريقيا، وهي المنطقة التي تحاول الصين الانفتاح عليها لغناها بالموارد الطبيعية. وهذا يفسر سر العلاقة الطيبة مع السودان الذي بات البوابة الصينية إلى أفريقيا. وبالتالي فإن الشرق الأوسط يجب أن يبقى مفتوحاً أمام الصين لذا فإن على إيران أن تصمد في مواجهة الضغوط الغربية كما أن على سورية أن تصمد في مواجهة محاولات فرض الوصاية الغربية عليها. وأدى وصول الأميركيين إلى حدود الصين الغربية بعد اجتياح أفغانستان في العام 2002 إلى إثارة مشكلة الأقليات المسلمة في منطقة غرب الصين ما يعطي مثلاً إضافياً على أهمية أن يكون الشرق الأوسط تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة لأنه من هذا الشرق الأوسط يمكن للأميركيين الانطلاق لمدّ نفوذهم داخل المناطق الغربية للصين ذات الغالبية المسلمة. وهذا يعطي استقلال سورية عن الغرب أهمية مضاعفة للصين. وهذا ما يفسر إعلان وزارة الخارجية الصينية أن «سورية دولة مهمة جداً في الشرق الأوسط ويجب أن تبقى مستقرة وأن حل المشكلات فيها يجب أن يبقى داخلياً وألاّ يحصل تدخّل خارجي في الشؤون الداخلية السورية يؤدي إلى تعقيد الأمور»[26].

## رابعاً: روسيا وموازنة الغرب

في مواجهة محاولات الهيمنة الأميركية سعت الصين لإقامة تحالف مع روسيا التي تعتبر نفسها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة والغرب عموماً. والجدير ذكره أنه منذ تحرر الروس من الهيمنة المغولية عليهم بعد معركة كوليكوفو في العام 1380 حكمهم هاجسان، الأول ضمان أمنهم في منطقة وسط آسيا، وضمان مقعد لهم في نادي الدول الأوروبية. ومع حلول منتصف القرن السابع عشر كانت روسيا قد أمنّت نفسها في منطقة وسط آسيا بعد وصولها إلى المحيط الهادئ شرقاً وتوقيعها معاهدة نيرشينسك في العام 1648 لتقاسم النفوذ مع الصين في منطقة وسط آسيا. مما أهّلها لتوجيه أنظارها غرباً نحو أوروبا الشرقية.

وقد فشل نابوليون في غزو روسيا وبنتيجة هذا الفشل تمكنت القوات الروسية مع تحالف عريض من النمسا وبروسيا وبريطانيا من إطاحته في العام 1815. وبمقتضى مقررات قمة فيينا في ذلك العام باتت روسيا القوة الأولى في منطقة شرق أوروبا، وبالتالي أصبحت روسيا قوة أوروبية معترف بها من باقي القوى. في هذا الوقت تابعت

26 – السفير 13 ايار 2011

روسيا مسعاها في الوصول إلى المياه الدافئة عبر التوسع في منطقتي وسط آسيا والقوقاز. وأقلق هذا الأمر البريطانيين الذين حاولوا استخدام أفغانستان وفارس والدولة العثمانية كمناطق عازلة تحول دون وصول الروس إلى الهند التي أضحت مستعمرة بريطانية، ودون الوصول إلى المحيط الهندي الواقع تحت النفوذ البريطاني.[27]

خلال الحرب الباردة تواجهت الولايات المتحدة والغرب مع الاتحاد السوفياتي وكتلة الدول الاشتراكية. وسعت الولايات المتحدة إلى تطويق السوفيات بسلسلة من الأحلاف العسكرية في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى استهدافهم في شرق أوروبا من ناحية وفي وسط آسيا من ناحية أخرى. في المقابل حاول السوفيات فك الطوق عنهم خصوصاً عبر نسج علاقات قوية مع الزعيم المصري جمال عبد الناصر مما مكّنهم من الدخول إلى أفريقيا. وقد شكل انقلاب السياسة المصرية بعد وفاة عبد الناصر ضربة قوية للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط.[28] أدى ذلك إلى إطلاق يد الأميركيين في توجيه سياسات معادية للروس في بولندا وفي أفغانستان.[29] وأدت هاتان الأزمتان إضافة إلى عوامل ضعف داخلية إلى إنهاك الاتحاد السوفياتي ثم انهياره في العام 1991 تاركاً الساحة الدولية للأميركيين وحدهم.[30]

رغم انسحاب روسيا من المواجهة مع الولايات المتحدة استمر الأميركيون ومعهم الغرب في توجيه سياسات يعتبرها الروس مهددة لأمنهم القومي. وأبقى الغربيون على حلف الناتو رغم انتهاء الحرب الباردة ووسعوا عضويته لتشمل دولاً في أوروبا الشرقية قريبة من الأراضي الروسية. كذلك سعوا لمد نفوذهم في القوقاز ووسط آسيا، ما جعل روسيا تسعى للتقارب مع الصين وإيران المتضررتين من هذه السياسات. وفي العام 1999 أصبح فلاديمير بوتين رئيساً للوزراء في روسيا ليتولى الرئاسة في مطلع العام 2000 خلفاً للرئيس بوريس يلتسين الذي استقال من منصبه لأسباب صحية.[31]

في العصر الحديث لم تعد الصين تملك رفاهية اتخاذ قرار بالانعزال عن العالم

وفي عهد بوتين تقرب الروس من الصينيين وأسسوا معهم منظمة شنغهاي للتعاون. وعارض بوتين الغزو الأميركي للعراق في العام 2003. ودعم الأميركيون انقلابات في كل من أوكرانيا وجورجيا وقرغيزستان بين عامي 2003 و2005. وما لبث الرئيس الأوكراني الموالي للغرب يوتشينكو أن طالب بالانضمام إلى حلف الناتو ما أثار حفيظة الروس لما فيه من تهديد لأمنهم القومي فقاموا بالرد في العام 2008 ووجهوا ضربة عسكرية ضد جورجيا أدت إلى تحييدها في ميدان التنافس الأميركي الروسي في القوقاز. كذلك قام الروس بدعم انتخاب

27 – Marie Platt Parmele, A Short History of Russia, (New York: CHARLES SCRIBNER'S SONS, 1907), Chap XXI

28 – Steven A. Cook, The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square, (Oxford: Oxford University Press, 2012), p. 132

29 – See Robert Lacey, Inside the Kingdom: Clerics, Modernists, Terrorists, and the Struggle for Saudi Arabia, (London: Penguin Books, 2009), pp. 63 – 68

30 – Vladislav M. Zubok, A Failed Empire: The Soviet Union in the Cold War from Stalin to Gorbachev, (Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 2007), p. 304

31 – Charles J. Shields, Vladimir Putin, (New York: Chelsea House Publishers, 2007), pp. 9– 50

حليفهم في أوكرانيا ميخائيل يانوكوفيتش في العام 2010 ما عرقل انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

رد الأميركيون وحلفاؤهم الغربيون في العام 2014 بدعم انقلاب على يانوكوفيتش ما أدى إلى اندلاع أزمة في أوكرانيا، خصوصاً بعد مطالبة أركان النظام الجديد فيها بتسريع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، فرد الروس بدعم المعارضين للحكم الجديد في شرق البلاد كما دعموا مطلب الاستقلال الذي تقدمت به جمهورية القرم التي طالب سكانها بعد ذلك بالانضمام إلى روسيا. وفي محاولة لفك عزلتها تقاربت روسيا مع الصين وإيران في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. ولمنع الولايات المتحدة من حصر روسيا والصين وإيران في البر الأوراسي قامت موسكو وبكين بالانضواء مع نيو دلهي وجنوب أفريقيا والبرازيل في إطار دول منظمة البريكس. ويلعب تكتل دول البريكس دوراً في مواجهة الهيمنة الأميركية الغربية على العالم. فحقيقة وقوع الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل على الطريق الذي سلكه ماجيلان قبل خمسة قرون يجعلنا نستنتج أن روسيا والصين، في الوقت الذي تواجهان فيه الهيمنة الغربية في أوراسيا تقومان بحركة التفاف كبيرة عبر طريق ماجيلان على القواعد العسكرية ومناطق النفوذ الأميركية في عملية تهدف إلى كسر طوق من ناحية والوصول إلى طرق الملاحة البحرية من ناحية أخرى.

إن قلب النظام الذي نادى به قسم كبير من المتظاهرين في سورية كان معناه أن تخسر روسيا حليفاً مهماً لها في الشرق الأوسط. ذلك أن العلاقة مع سورية شكلت لبنة أساسية في الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط منذ ما قبل عهد الرئيس حافظ الأسد. وأتاحت هذه العلاقة لروسيا قاعدة راسخة على ضفاف شرقي المتوسط وهو ما كانت تطمح إليه منذ أيام بطرس الأكبر. وأعلنت روسيا عن استيائها من «الخديعة» التي تعرضت لها على يد الناتو في ما يتعلق بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنيين في ليبيا من العقيد معمر القذافي ليتحول هذا القرار إلى ذريعة للتدخل العسكري لفرض وصاية غربية على ليبيا ما شكل ضربة لروسيا ومصالحها الحيوية في ما يتعلق بإطلالتها على غرب المتوسط عبر طرابلس الغرب. وبالتالي أعلنت بقوة عزمها على معارضة أي قرار دولي يصدر بحق سورية، وقد نجحت حتى الآن في عرقلة صدور أي قرار في هذا الشأن. كما أعلنت لوفود من المعارضة السورية زارت موسكو عن معارضتها لأي تدخل دولي ولأي زعزعة للنظام، ودعت أعضاء الوفود المعارضة إلى التحاور مع النظام.

## خامساً: إيران والحاجة إلى المشرق العربي

أما القوة الآسيوية الثالثة التي صعدت في العقدين الأخيرين فهي إيران. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أيام الأخمينيين كانت الإمبراطوريات التي تسيطر على الهضبة الفارسية تنزع للعب دور صلة الوصل بين شرق آسيا وشرق المتوسط، وبالتالي كانت فارس أو إيران تزدهر حين تنجح في لعب هذا الدور، فيما كانت تضمر وتتعرض لأزمات داخلية حين تفشل في ذلك.

وكانت مصر عقدة التجارة البحرية الموصلة بين البحر الأسود وشرق المتوسط من ناحية، والبحر الأحمر والمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا من ناحية أخرى. وكانت بلاد الشام هي نقطة التقاطع بين الطريق البحري هذا والطريق البري الذي تسيطر عليه الصين وإيران من ناحية أخرى، ما يفسر الصراع الطويل الأمد الذي دار

بين مماليك مصر وتتار إيران على بلاد الشام والذي استمر لقرن من الزمن.[32]

عاشت فارس في حال من الفوضى لقرن من الزمن حتى العام الذي تمكن فيه الشاه إسماعيل الصفوي من الاستيلاء على تبريز ثم باقي الهضبة الإيرانية ليوجه بعدها أنظاره غرباً بغية الوصول إلى شرق المتوسط عبر شرق الأناضول. لكن حظه العاثر وضعه في مواجهة السلطان العثماني سليم الأول الذي هزمه في معركة تشالديران وانتزع منه تبريز وأذربيجان ومنطقة قزوين عازلاً عنه طريق التجارة البرية في شمال إيران والموصل بين شرق آسيا ووسطها مع شرق المتوسط. ولعقود تلت عاش الصفويون في حال الضعف حتى صعود نجم الشاه عباس في العام 1580. وفي العام 1599 تمكن الشاه عباس من الانتصار على الأوزبيك وانتزاع منطقة خراسان منهم.[33] وفي العام 1603 هزم الشاه عباس العثمانيين لينتزع منهم تبريز وأذربيجان وأجزاء من شرق الأناضول ووسط العراق.[34] وحاول إقامة تحالف مع الإسبان لينتزعوا بلاد الشام منهم وبالتالي انتزاع تجارة المتوسط من العثمانيين، لكن الإسبان لم يتجاوبوا معه وخيبوا آماله في إيصال تجارة البر الأوراسي إلى شرق المتوسط.[35] وبعد الشاه عباس عادت إيران إلى حال العزلة والضعف التي ميزتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وصولاً إلى وقوعها تحت النفوذ البريطاني والروسي خلال النصف الأول من القرن العشرين.

في عهد الشاه محمد رضا بهلوي حاولت إيران لعب دور إقليمي من خلال عضويتها في حلف بغداد تحت مظلة غربية. لكن كان عليها أن تنتظر الثورة الإسلامية في العام 1979 لتحاول استعادة دورها الإقليمي ولعب دور صلة الوصل بين شرق آسيا وشرق المتوسط. واللافت هنا أن الثورة الإسلامية في إيران تزامنت مع وصول دينغ كسياو بينغ إلى السلطة في الصين وإخراجه لها من عزلتها. ومنذ اليوم الأول للثورة الإسلامية حاولت الولايات المتحدة حصارها عبر وسائل عدة منها تشجيع الرئيس العراقي صدّام حسين على شن حرب ضدها دامت ثماني سنوات وأنهكت إيران والعراق. وفي مواجهة الحصار المفروض على إيران، تمكنت من عقد علاقة تحالف مع سورية بقيادة الرئيس حافظ الأسد. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي تقاربت إيران مع الصين وروسيا لمواجهة مساعي الهيمنة الأميركية في العالم.

عندما اندلعت الاحتجاجات في سورية 2011، كانت إيران القوة الأولى التي دعمت الرئيس السوري سياسياً بشكل مطلق. أثبت التحالف مع دمشق منذ أيام الرئيس حافظ الأسد أنه رصيد كبير لإيران في المنطقة. وأعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن الأحداث في سورية «تأتي في إطار مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة ضد «إسرائيل»[36]. وأعربت طهران عن معارضتها لأي تدخل خارجي في الشؤون السورية.[37] واعترض المسؤولون

32 – Ibid, pp. 2627–

33 – David Blow, Shah Abbas, the Ruthless King Who Became an Iranian Legend, (London: I.B. Tauris, 2009), p. 47

34 – Ibid, pp. 75 – 84

35 – Ibid, pp. 103

36 – السفير 13 نيسان 2011 .

37 – السفير 10 حزيران 2011

الإيرانيون على الاتهامات الغربية لطهران بمساعدة أجهزة الأمن السورية على قمع التظاهرات[38]. كما تجلى هذا الأمر في الموقف الداعم للأسد الذي اتخذه حزب الله على لسان أمينه العام السيد حسن نصر الله[39]، لأن خسارة الدعم السوري تعني قصم ظهر المقاومة الإسلامية التي ستصبح محاصرة من البر بعدما تم فرض حصار بحري على لبنان من قبل القوى الغربية عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2006.

## خاتمة:

خلاصة الموضوع أن الأزمة التي نشهدها حالياً في منطقة الشرق الأوسط ناجمة عن تحولات في موازين القوى العالمية التي تؤذن بتحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب سيشهد للمرة الأولى منذ مئتي عام نهاية الهيمنة الغربية المطلقة على المقدرات العالمية. ويخشى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة من صعود قوة أوراسية تتمثل هذه المرة بالصين وروسيا اللتين أسستا منظمة شنغهاي للتعاون التي تشهد قريباً انضمام إيران بشكل كامل لعضويتها. ولأن هذه المنظمة ستسيطر على قلب أوراسيا، وتمتلك إمكانيات اقتصادية وبشرية هائلة، فإن الولايات المتحدة تحاول الحد من إمكانياتها عبر منعها من الوصول بحرية إلى طرق الملاحة البحرية. وهذا ما يفسر السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة في شرق آسيا عبر التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية والدول المشاطئة لجنوب بحر الصين ضد الصين، وهذا ما يفسر الأزمة الأوكرانية بين روسيا والغرب، ويفسر الأحداث في منطقة الشرق الأوسط التي تأخذ شكل حروب غير متوازنة أو حروب بالوكالة تقودها جماعات تصّنف على أنها إرهابية.

لكن التكتلات التي نشأت في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أخذت تفرض نفسها على الساحة، من منظمة شنغهاي للتعاون بزعامة الصين وروسيا، وقريباً إيران، إلى منظمة دول البريكس بعضوية روسيا وإيران ومعها الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ويأتي هذا في ظل انتقال مركز الثقل الاقتصادي إلى المحيط الهندي لأول مرة منذ القرن السادس عشر مع محاولات القوى الآنفة الذكر النفاذ إلى طرق المواصلات البحرية وتحويلها بعيداً عن الهيمنة الأميركية. ويسّرع عملية الانتقال هذه تراجع الثقل الاقتصادي تدريجياً لأوروبا والولايات المتحدة . لكن تبقى المشكلة في الهيمنة الأميركية على طرق المواصلات هذه عبر سيطرتها على منطقتي المتوسط والشرق الأوسط بنسبة ثمانين بالمئة. ثم إن خروج مصر من هذه الهيمنة في ظل تقاربها مع روسيا سيؤدي إلى إضعاف الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط وعلى طرق المواصلات البحرية وخصوصاً في المحيط الهندي ويعطي زخماً للتكتلات المعارضة للهيمنة الأميركية.

38 – السفير 15 حزيران 2011

39 – السفير 26 ايار 2011

# مصر في سياق الفوضى الإقليمية

خلال ثلاثين عاماً من حكم حسني مبارك (منذ العام 1981 وحتى العام 2011)، كانت مصر مبارك قلقة من هذا «التمدد الإيراني» بمقدار قلق الولايات المتحدة. ففي خلال هذه الفترة تقلّص النفوذ المصري إلى حده الأدنى في المشرق العربي، وفي التسعينيات فقدت مصر عنصراً آخر من عناصر أمنها بعد اندلاع الحرب الأهلية في الصومال ما هدد أمن القرن الأفريقي الذي يعتبر أحد عناصر الأمن المصري. وتبع ذلك تهديد منابع النيل بعد المجازر التي حدثت في رواندا وبوروندي على ضفاف بحيرة فيكتوريا ما أفقد الهوتو، حلفاء المصريين والفرنسيين، نفوذهم لحساب التوتسي، حلفاء الأميركيين والإسرائيليين. وتلا ذلك احتلال أريتريا لجزيرة حنيش الكبرى اليمنية بإيعاز من» إسرائيل» ما شكل تهديداً آخر لأمن البحر الأحمر. يضاف ذلك إلى الحصار الذي ضرب على ليبيا خلال التسعينات ما شكل تهديداً لامتداد الأمن القومي المصري غرباً باتجاه شمال أفريقيا.

في التاسع من كانون الثاني/ يناير 2011 أجري الاستفتاء على انفصال جنوب السودان وتم التصويت بغالبية ساحقة على هذا القرار. وأتى القرار بضغط من الولايات المتحدة بغية تقليص الدور المصري والفصل بين شمال أفريقيا والبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وكانت الخطوة التالية هي فصل إقليم دارفور الغني بالنفط عن السودان على أن تليه منطقة شرق السودان التي تشكل امتداداً للمنطقة الجنوبية الشرقية من مصر. وقد شكل هذا التطور حدثاً خطيراً خصوصاً أنه ترافق مع عزم الدول المشاطئة للنيل على المطالبة بحصة أكبر من مياهه من دون الرجوع إلى مصر أو السودان. وترافق هذا التآكل في الأمن القومي المصري مع تراجع خطير في مستوى المعيشة لمعظم المصريين نتيجة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي قادها الفريق المقرب من جمال مبارك، نجل الرئيس المصري. هذه العوامل اجتمعت لتؤدي إلى الانفجار الذي حدث في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير 2011. وأدت إطاحة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني 2011 إلى تشجيع الشباب المصريين على المثابرة على تنظيم أنفسهم للنزول إلى الشارع ومن ثم الإصرار على إزاحة الرئيس حسني مبارك عن الحكم. وقد شكلت الثورة المصرية حدثاً غير متوقع من قبل معظم المراقبين وأخذت الولايات المتحدة على حين غرّة وجعلتها ترتبك وتحس بالقلق لأسابيع. وكان عليها أن تتحرك سريعاً لئلا تخرج

مصر عن طوعها عبر القيام بخطوات عدة لاحتواء موجة الاحتجاجات. ففي الحادي عشر من شباط أجبر المجلس العسكري المصري نائب الرئيس عمر سليمان على قراءة بيان يعلن فيه تخلي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، وهو الأمر الذي فاجأ مبارك نفسه. بعد ذلك تسلم المجلس العسكري الحكم وبدأ بالتنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية لإدارة الإمساك بالشارع المصري. ودخلت المملكة العربية السعودية على الخط عبر تمويل جماعة الإخوان المسلمين والحركات السلفية بمبالغ طائلة. وكان على الولايات المتحدة أن تتحرك سريعاً على المستوى الإقليمي لكيلا يمتد «الحريق المصري» إلى الدول الأخرى الموالية لها. وكانت الاحتجاجات بدأت تندلع في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومملكة البحرين والأردن ما بات يهدد النفوذ الأميركي في كل منطقة الشرق الأوسط. لذا سارعت الولايات المتحدة إلى تفعيل استراتيجية إشعال حرائق حول الحريق لاحتوائه عبر تشجيع «الثورات» في النطاقات التي تشكل امتداداً للأمن القومي المصري وهي ليبيا واليمن وسورية. ففي نفس اليوم الذي تمت الإطاحة فيه بمبارك بدأت الاحتجاجات في اليمن للمطالبة برحيل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وبعد ثلاثة أيام بدأت الاحتجاجات في ليبيا التي تبعها تدخل حلف شمال الأطلسي في الأحداث الليبية. وبعدها بأيام قليلة بدأت الاحتجاجات في سورية انطلاقاً من درعا. وكان البارز في هذا الموضوع الدور الذي لعبته قناة الجزيرة القطرية في «دعم هذه الثورات». والمعروف أن القناة واقعة تحت نفوذ جماعة الإخوان المسلمين خصوصاً أن أبرز وجوهها ومدرائها بعد العام 2003 معروفون بانتمائهم إلى هذه الجماعة.

ج. و

# ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟

**سعد محيو**
باحث لبناني في الشؤون الشرق أوسطية

## المقدمة

أي استطلاع للنظام الإقليمي العتيد في المشرق المتوسطي الإسلامي يجب أن يتطرّق أولاً وأساساً إلى التطورات في "المثلث الذهبي الاستراتيجي" (مصر وإيران وتركيا) الذي لطالما شكّل ماضي وتاريخ وتراث هذا المشرق منذ نيّف وخمسة آلاف سنة، وبمقدوره وحده الآن أن يحدد مصير هذا النظام في القرن الواحد والعشرين إيجاباً (إذا ما توصّل أضلاعه الثلاثة إلى وفاق تاريخي جديد) أو سلباً إذا ما واصلت هذه الأطراف الغرق في ما يشبه أتون حرب الثلاثين عاماً الطائفية- الجيوسياسية الأوروبية في القرن السابع عشر، والتي أبادت نصف سكان القارة العجوز.

سنتطرق في هذه العجالة إلى التطورات في ضلعي هذا المثلث، تركيا وإيران، لسببين: الأول، أن الضلع الثالث، مصر، يمر هذه الأيام في مرحلة انتقالية دقيقة لا تزال معالمها وآفاقها غارقة في لجج الغموض، ما حدّ كثيراً من دورها الإقليمي الكبير والتقليدي. والثاني، لأن التطورات الأخيرة في تركيا وإيران منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في العام 1979 وصعود حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة في العام 2002، قد تكون بحق التحوّلات الأضخم والأكثر تأثيراً على مصير ومسار الحضارة الإسلامية منذ نيّف وألف عام.

علاوة على ذلك، ستكون ثمة حاجة من الآن فصاعداً إلى إدماج القضية الكردية في متن أي تحليلات مستقبلية حول النظام الإقليمي المشرقي، بسبب الجهود الضخمة التي يبذلها الغرب هذه الأيام لتحويل هذه القضية إلى ورقة استراتيجية كبرى في يده لضرب أي جهد توحيدي مشرقي، حضاري واستراتيجي. وهذا ما سنتطرق إليه في أبحاث لاحقة.

## أولا: تحولات تركيا وإيران

الحقيقة الكبرى التي برزت خلال العقود القليلة الماضية هي العودة القوية لكلٍ من إيران وتركيا إلى ساحة الفعل المشرقي والحضاري الإسلامي، بعد غياب قسري خارجي وتمزّق حضاري داخلي مديد: إيران منذ انتصار

الثورة الإسلامية في العام 1979، وتركيا منذ ثمانينيات توركوت أوزال[1] وبعده حقبة حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الأربكانية الإسلامية بدءاً من العام 2002. هذا إضافة إلى استئناف الإسلام لبعض أدواره كعنصر فاعل على الساحة الدولية. هذه العودة التاريخية تضمنت معاني وأبعاداً بالغة الأهمية:

فهي تعني، أولاً، أن كل الأحاديث التي انطلقت في هذين البلدين غداة الحرب العالمية الأولى عن الانتصار النهائي لمفهوم الدولة- الأمة (على النمط الوستفالي الأوروبي) المستند إلى القومية ذات النزعة الفارسية ما قبل الإسلام، أو القومية الطورانية في تركيا، لم تكن دقيقة البتة. لا العمق الحضاري الإسلامي سمح بمثل هذا الانتصار النهائي، على حساب وحدة الإقليم المشرقي الجيو- ثقافية والحضارية، ولا قبلت به تركيبة إيران وتركيا نفسيهما، المتطلعتين دائماً وأبداً أمبراطورياً إلى ما وراء حدودهما الوطنية.

ثمة حاجة من الآن فصاعداً إلى إدماج القضية الكردية في متن أي تحليلات مستقبلية حول النظام الإقليمي المشرقي

وهنا قد يكون من الضروري الإشارة إلى أنه حتى لو نجحت القوى القومية العربية (من ناصرية إلى بعثية) في إقامة الدولة- الأمة العربية الواحدة، كما فعلت تركيا وإيران بعد اتفاقية قصر شيرين في العام 1639، فإنها هي أيضاً لم تكن لتتمكن من إسقاط عمقها الحضاري التاريخي، وربما بشكل أعنف من الأتراك والإيرانيين، لأن الأمة العربية نفسها وُلدت وتبلورت أساساً على يد هذا العمق.

ثانياً، عنت العودة التاريخية اعترافاً ضمنياً بأن تجارب تركيا وإيران الخاصة، الآن وبالأمس، أكدت لهما أنهما لن تستطيعا منفردتين، مهما بذلتا من جهود، أن تجدا موقعاً لهما تحت شمس الساحة الدولية، من دون تشكيل كتلة تاريخية موحّدة بينهما ومع العرب والأكراد، أو على الأقل من دون تحقيق استقرار يقود إلى التعاون مع بعضهما البعض. وهذه الحقيقة برزت حتى قبل أن تُرسِّخ العولمة سيطرتها على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فما بالك الآن وقد أسقطت هذه العولمة أي فرصة أمام أية دولة كي تمارس بمفردها سيادة واستقلالاً ما بمعزل عن الاقتصاد العالمي؟

ثم إن هذه العودة، أخيراً، ستوضح لكل شعوب المشرق عما قريب، وربما قريباً جدا، بأن ثمة خياراً من إثنين لا ثالث لهما أمامها: إما إقامة منظومة تعاون وسلام دائم بينها في إطار نظام إقليمي مشرقي جديد، أو الانخراط في حروب دائمة (بـ"إشراف" القوى الدولية). أي: إما السباحة معاً، أو الغرق معاً.

وثمة نقطة ثانية لا تقل أهمية البتة: تركيا وإيران العائدتان إلى المنطقة وإلى عمقهما الثقافي- الاستراتيجي، تختبران معاً، وإن كلاً في طريق، مفارقة مدهشة في داخل الحضارة الإسلامية: تركيا التي كانت غارقة حتى الثمالة في علمانيتها الأتاتوركية تعيد اكتشاف الإسلام، وتبحث عن حل وسط بينه وبين هذه العلمانية في إطار ديمقراطي. وإيران الغارقة في إسلاميتها بعد انتصار ثورتها، تداعب العديد من الأفكار الحداثوية (في شكلها الديمقراطي السياسي) وتبحث عن تسوية ما معها.

1 – تورغوت أوزال هو الرئيس الثامن لتركيا حيث تولى رئاستها من 9 نوفمبر 1989 حتى تاريخ وفاته في 17 أبريل 1993، وكان قبلها قد تولى رئاسة الوزراء بالفترة من 13 ديسمبر 1983 إلى 31 أكتوبر 1989.

## ثانياً: لماذا وكيف نشأت هذه المفارقة ؟

هذا السؤال قد يجعلنا نقارب أحد المفاتيح الرئيسية لمحاولة فهم طبيعة التمخّضات التي تمر بها منطقة المشرق الإسلامي منذ قرنين حتى الآن. وهي تمخّضات كانت حتى الآن أشبه باللغز. ويقودنا هذا المفتاح إلى الآتي: تطوُّر المشرق الإسلامي لم يسر على الطريق نفسه الذي سار فيه تطوّر الغرب المسيحي. فبدلاً من الصراع التناقضي الذي وقع بين الأصالة والحداثة، أو بين الدين والحداثة، وحُسم لصالح الحداثة والعلمانية في الغرب، يدور الصراع في الشرق حول كيفية التوفيق بين هذين القطبين.

هنا قد يقال إن التجربة التركية والإيرانية لم تسترسلا كثيراً في مثل هذه المحاولات التوفيقية، وأن العكس هو الصحيح، حيث حاول المتطرفون الكماليون في تركيا اجتثاث الإسلام نفسه لصالح الحداثة، فيما حاول المحافظون الإسلاميون في إيران تقييد الحداثة لصالح الإسلام وهذه مقولة غير دقيقة.

إذ إن الكماليين، على تطرفهم العلماني، لم يعلنوا مرة الحرب الإلحادية على الإسلام (كما حدث في روسيا السوفياتية وحتى في بعض أوروبا الغربية ضد المسيحية)، بل ظلوا يتمسكون بالادعاء بأن علمانيتهم تُحرر في الواقع الإسلام من أدران السياسة والمصالح. كما أنهم أداروا بأنفسهم المؤسسات والهيئات الدينية الإسلامية، واعتمدوا على الأغلبية المُسلمة في بناء صرح دولتهم الجديدة.

وكذا الأمر بالنسبة إلى المحافظين الإيرانيين. إذ على رغم نزعتهم الإديولوجية الإسلامية الفاقعة قبلوا الكثير من التوجهات الحداثوية، من نوع الانتخابات الديمقراطية، والصيغة البرلمانية، والدستور الوضعي وغيرها. والأهم من هذا وذاك أن كلاً من تركيا وإيران تبحثان بنهم الآن عما يمكن أن يكون حلاً وسطاً بين الإسلام والحداثة، ليس فقط في مضمار الهوية والأبعاد الحضارية، بل أيضاً في مجالات السياسة والعمل السياسي.

وهذه ظاهرة حضارية – تاريخية لا يمكن تفسيرها إلا بعوامل حضارية تاريخية مثلها، قوامها أن الحضارة الإسلامية برّمتها كانت منذ بداياتها الأولى حضارة توحيدية وتوليفية تقوم على "خير الأمور الوسط"، وتبحث دوماً عن صيغ التعايش والمصالحة بين عناصر قد تبدو متناقضة في الشكل، لكنها متّحدة في الجوهر. وهكذا، فمن الفارابي وابن سينا وابن رشد، في محاولاتهم التوفيقية بين الشريعة والفلسفة، إلى جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدو وعلي عبد الرزاق وعلي شريعتي، في جهودهم لمصالحة الإسلام مع الحداثة الغربية، ثمة خيط رفيع يربط بينهم جميعاً: اكتشاف الوحدة في التنّوع، والفلسفة والعلم في الدين، والحداثة في الأصالة.

وهذا منحى مفقود تقريباً في الغرب، ويكاد يُفقد نسبياً الآن في الشرق الأقصى. وحده المشرق المتوسطي الإسلامي يواصل الآن البحث عن التناغم في التناقض، وعن التوازن في الخلل. وعلى رغم مرارة وآلام مثل هذا المخاض الذي يبدو أحياناً عسيراً إلا أنه قد يكون أروع وأجمل ما يجري حالياً على الساحة العالمية برّمتها. فعالم مادي من دون روح، صحراء جدباء، ونزعة علمية من دون أخلاق وقيم وصفة لكارثة فرانكشتانية وبيئية مُحققة. ولذا قد لا يكون تعبير المفارقة دقيقاً حين الحديث عن تمخّضات تركيا وايران. الأصح أن يقال إنهما يحاولان التحدُّث (من حداثة) علمياً بأصالة الروح، والتأصُّل روحياً بحداثة المادة.

وهكذا فإن أكبر خطأ قد يرتكبه أي تحليل للوضع الإيراني والتركي هو محاولة مقاربة الأحداث الراهنة من الزاوية الاستشراقية التي لطالما حذّر منها إدوارد سعيد. إذ إن مثل هذا التحليل سيقود إلى المحّصلات المضللة الآتية: الرئيس الإيراني المُنتخب شعبياً والمُعتبر إصلاحياً وتحديثياً (بالمعنى الغربي)، يخوض معركة حياة أو موت مع ولي الفقيه المحافظ والتقليدي (بالمعنى الغربي أيضاً).

تركيا وإيران تختبران معاً، وإن كلٌ في طريق، مفارقة مدهشة في داخل الحضارة الإسلامية

وبالمثل، جهود التيار الإسلامي لإقرار الدستور الجديد في تركيا مكان الدستور الأتاتوركي سيعني نهاية التجربة التحديثية الكمالية في تركيا. وهذه كلها محصلات مُضللة لأن أي رئيس إيراني، على إصلاحيته، ليس تحديثياً يريد إقامة حداثته على رفاة الإسلام، (كما حدث في الغرب بين العلمانية والمسيحية)؛ ولأن ولي الفقيه، على إسلاميته، ليس تقليدياً يرفض الحداثة جملة وتفصيلاً. وفي تركيا لن يؤدي الدستور الجديد إلى طي صفحة التجربة الكمالية تماماً. الحقيقة تكمن في مكان آخر.

وحده أوليفيه روا، مدير مؤسسة الأبحاث في المركز الوطني للدراسات العلمية في باريس، تمكّن في الغرب من الاقتراب كثيراً من حقيقة هذه اللحظة. إذ كتب، في "ميدل ايست جورنال"[2] حول التجربة الإيرانية ما خلاصته:

← الثورة الإسلامية الإيرانية قامت منذ بدايتها المبكرة على أساس شرعية مزدوجة سياسية ودينية، تجسّدت بالإمام آية الله روح الله الخميني. لكن الدستور، وفترة حكم الخميني والعملية السياسية منذ رحيله، أظهرت أن المجال السياسي هو المسيطر.

← وهذا التسييس، الذي ترافق (والكلام لايزال لروا) مع صبغة إيرانية أو "فرسنة" (من فارس) الشيعية الأممية العابرة للقوميات، يؤدي الآن، كأمر واقع، إلى شكل من أشكال العلمانية في إيران على رغم إسلاميتها الفاقعة.

في إطار هذا التحليل، لا يتصارع الإصلاحيون والمحافظون في الواقع على دينية أو لا دينية النظام الإسلامي الإيراني، إذ أن هذه مسألة "شكلية" محسومة، بل على مدى حداثته. وهذا الصراع يتمحور الآن حول دور كل من الدولة الحديثة، مُجسّدة بمواقع الرئاسة والبرلمان والحكومة وهي الهيئات التي تستمد سلطتها من الشعب، وولاية الفقيه المتصلة سلطتها الاعتبارية بالإرادة الإلهية. وهذا ما يجعل الصورة الراهنة في جوهرها سباقاً بين صيغتين: إحداهما حديثة، والأخرى غير حديثة.

في موازاة تحرُّك إيران الدينية نحو الحداثة نشهد مع تركيا تحركا معاكسا: من العلمانية إلى الدين. وهذا التطور لم يحدث بين ليلة وضحاها في بلاد الأناضول، بل هو كان حصيلة تجارب مريرة مع الأوروبيين على مدى العقود الأربعة الماضية. فمنذ العام 1963 حين وقّع أول اتفاق شراكة بين تركيا وأوروبا، وحتى العام 1987، حين تقدمت أنقرة رسمياً بطلب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، كانت النخبة التركية تتجنب الاستنتاج بأن أوروبا ترفضها لأسباب ثقافية وحضارية. أي لأن أوروبا مسيحية وتركيا مسلمة.

2 – Olivier Roy: The Crisis of Religious Legitimacy in Iran, Middle East Journal Vol. 53, No. 2 (Spring, 1999), pp. 201–21

لكن في السنوات القليلة الماضية تراكمت الدلائل على أن هذه هي الحقيقة. فأوروبا، في خضمّ بحثها عن لحمة ثقافية تجمع شتاتها وتحل مكان إيديولوجيا الدولة– الأمة التفتيتية والتقسيمية، وجدت في المسيحية حلاً جزئياً لهذه المعضلة. وحين يكون الأمر على هذا النحو تصبح تركيا بالضرورة، على رغم علمانيتها، هي "الآخر" الذي يمكن أن تُبنى على نقيضه الهوية الأوروبية. والهوية، كما هو معروف، لا تبنى إلا على الضد.[3]

هذا الاكتشاف كان مؤلماً للغاية لتركيا، التي كانت تعتقد أن الحداثة والعلمانية كانتا كافيتين لتمكينها من الاندماج في المشروع الأوروبي الكبير. لكن، وحين انتقلت أنقرة من مشاعر الألم إلى محاولة بعث الأمل مجدداً، وجدت أنه لا مناص لديها من محاولة معالجة «العقبة المسيحية» التي ارتفعت في وجهها. وهنا حدث التطور الكبير: أيقنت تركيا العلمانية أنها تستطيع تحقيق هذه المعالجة عبر توكيد هويتها الحضارية الإسلامية بدل نفيها. وهذا بالتحديد هو مشروع الرئيس التركي الراحل توركوت أوزال.

فهو طرح، في كتابه المهم "تركيا في أوروبا، وأوروبا في تركيا"[4] مفهوماً للإسلام يستند إلى تراثه التسامحي العظيم، وإنجازاته العربية العلمية الضخمة، كما إلى ميراثه التركي– العلماني، ثم طالب أوروبا بأن تعترف بأن هذا الإسلام لعب دوراً كبيراً في حضارتها الراهنة. وهذا عنى أن على أوروبا أن تعترف بأن جذورها الحضارية إغريقية ورومانية وإسلامية أيضاً. ومثل هذا الاعتراف يُفترض أن يجعل تركيا تلقائياً عضواً فاعلاً في الاتحاد الأوروبي. عنى هذا أيضاً طرحاً معكوساً: بدلاً من التساؤل عن مدى قدرة تركيا الإسلامية على الاندماج بأوروبا المسيحية يصبح السؤال: هل المشروع الثقافي الحضاري الأوروبي تعددي حقاً وديمقراطي حقاً، بحيث يتمكّن من استيعاب تركيا المُسلمة في صفوفه؟

ان كلاً من تركيا وإيران تبحثان بنهم الآن عما يمكن أن يكون حلاً وسطاً بين الإسلام والحداثة

أين تكمن أهمية هذا التوجُّه الأوزالي ؟ في كونه سباحة في عكس عكس التيار. إذ طيلة العقود السبعة التي تلت انتصار الأتاتوركية بذلت النخبة العلمانية الكمالية جهوداً مضنية لإحلال إيديولوجيا الدولة– الأمة القومية مكان إيديولوجيا الإسلام، ولمحق التراث الإسلامي باسم الحداثة التغريبية. وهكذا، أُدخل العمق الثقافي التاريخي للأتراك برّمته إلى السجن، وبات أي بحث عن الحاضر والمستقبل يعني بالضرورة إدارة الظهر للمسجد ومكة وعبور الدردنيل نحو بروكسل والتغريب الأوروبي. أما بعد الانقلاب الأوزالي فقد عاد الحديث عن الإسلام وعن إمكانية تلاقح العلمانية والإسلام وتقاطعهما في نقطة ما .

3 – ثمة نص مثير لكارين أرمسترونغ حول الهوية الأوروبية والإسلام. قالت: نحن الآن في صيف العام 851 في مدينة قرطبة الإسلامية الباهرة في إسبانيا المسيحية. في ذلك العام، تحدث ظاهرة ستقيم قرطبة ولا تُقعدها: 50 مسيحياً يتوجهون على دفعات إلى ساحة المدينة ويبدأون في شتم الإسلام. الهدف: إجبار المسؤولين المسلمين على شنقهم. هذه الأحداث الجسام في قرطبة كانت في الواقع رجع صدى للشهداء المسيحيين إبان الإمبراطورية الرومانية الذين ضّحوا هم أيضاً بأرواحهم من أجل القضية. لكن الفارق كان واضحاً بين المسيحيين الرومانيين والقرطبيين. فالأوائل كانوا يمارسون العنف الاستشهادي من أجل حفز العودة الثانية للمسيح. أما القرطبيون، فإنهم، كما كانوا يخلقون بعنفهم الانتحاري عدوّاً، كانوا في الوقت نفسه بأمّس الحاجة إلى بلورة هوية جديدة.

K. ARMSTRONG, Holy War. The Crusades and their Impact on Today's World, Macmillan, London, 1988: pp. 33– 34

4 – Turgut Ozal, Turkey in Europe and Europe in Turkey, K. Rustem & Brother 1991

قد يقال هنا إن السياسيين الأتراك لم يكونوا ليتوجهوا إلى الإسلام مجدداً ليكتشفوا كنوزه الحضارية لولا بروز القسمات المسيحية في الهوية الأوروبية، ولولا حاجتهم لإقامة جسور تاريخية وحضارية مع أوروبا. قد يكون هذا صحيحاً لكنه لا يغيّر من الأمر شيئاً. فالإسلام في تركيا إذا ما عاد حقاً إلى الساح بفعل صدمة العلمانية التركية بأوروبا فسيعود أصلاً وحتماً من موقع آخر لو أن أوروبا لم تضع العراقيل في وجه العضوية التركية. إذ حينذاك سيكون على أوروبا والنخبة العلمانية التركية معاً أن تجدا حلاً لنحو 70 مليون تركي يؤمنون بعمق بالإسلام، وأيضاً لجالية تركية ضخمة في أوروبا (في ألمانيا وحدها مليونا تركي) عادت بقضّها وقضيضها خلال فترة الثمانينيات إلى حضن الانتماء الإسلامي.

واذا ما عنى هذا شيئاً فانه يعني أن البحث عن ''خير الأمور الوسط'' بين الإسلام والحداثة (كما بين الإيمان والفلسفة في عصر ابن سينا والفارابي وابن رشد) لا يزال له اليد العليا في قلب العرين التركي. وهذه مفارقة لا يوازيها سوى توفيق إيران بين الدين والحداثة. وكلا هذين الحدثين تجربة يجب أن يأمل العالم بأسره نجاحها، لما قد توفّره له من مخارج محتملة من التمزقات الثقافية والفكرية والسايكولوجية الهائلة التي يعيشها الآن.

## ثالثاً: العودة التركية للإقليم

هذه العودة التركية والإيرانية إلى العمق الثقافي- الحضاري الإسلامي في الداخل سرعان ما ترجمت نفسها في سياسات خارجية جديدة احتّل فيها إقليم المشرق المتوسطي الأولوية في دوائر البلدين للمرة الأولى منذ سقوط الدولة العثمانية. صحيح أن تركيا وإيران لعبتا خلال الحقبة السابقة أدواراً مختلفة في الإقليم، إلا أن ذلك جرى مع إدارة ظهر كاملة لهذا العمق، وبدفع من الدول الكبرى المهيمنة (ولخدمتها) أساساً وليس كتوجّه ثقافي- استراتيجي مستقل.

إن الملامح الرئيسة لتركيا الجديدة، ودورها الإقليمي المستجد، نجدها مفصّلة بدقة شمولية كاملة على كل الصعد الثقافية- الفكرية القيمية، والاستراتيجية الواقعية، والمستقبلية، والدولية، لدى أحمد داوود أوغلو، كالتالي:

في الجانب الثقافي- الفكري: تركيا تعيد بناء نفسها من جديد، ومن الممكن أنها تعيش أهم تحوّلاتها التاريخية، وتتشكل ضمن محيط دولي ربما يشهد هو أيضاً تحولاته التاريخية. وهي في هذا الإطار تقف أمام مفترق طرق مهم: ففي حال استطاعت تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي، مع تخطيط استراتيجي حقيقي، ستتاح لها فرصة أكبر من أجل أن تتحوّل إلى قوة تستطيع تحقيق نقلة نوعية.[5] التكامل هنا يتعلّق بإقليم الشرق الأوسط، الذي يعبّر عن منطقة تملك تكاملاً استراتيجياً داخلياً وتتقاطع فيه خطوط جيوسياسية وجيوثقافية وجيواقتصادية عدة. ولأن تركيا هي الوريث التاريخي لآخر كيان جامع في هذا الإقليم فعليها اعتماد مقاربة استراتيجية تمكّنها من تجاوز المأزق الجيوثقافي والجيوسياسي والجيواقتصادي في المنطقة، ومن الإحاطة بالمنطقة بوصفها كلاً متكاملا.[6]

علاوة على ذلك،(يضيف داوود أوغلو) تحتّم سلسلة التوترات، ذات الأساس العرقي المُحتمل نشوبها في الشرق الأوسط، على تركيا التزام وضع يجعلها مركزاً لحل هذه التوترات على المدى الطويل، من خلال تصوّر

5 - داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، الجزيرة للدراسات، 2001، ص 13

6 - المرجع نفسه، ص 487

جيوثقافي شامل، والابتعاد عن المواقف الانقسامية- الاستقطابية وتبنّيها لدور مؤسس للسلم الإقليمي في المنطقة. فتركيا ليست كأي دولة قومية ظهرت على الساحة من خلال التطورات السياسية، بل هي نتاج لحضارة حاكمة شكّلتها منظومة عالمية وميراث وأنظمة تاريخية استمرت قروناً عدة[7] . لقد شهد العالم الإسلامي (في حقبة أتاتورك) أكبر الأزمات في تاريخه، وعاش مرحلة من التراجع الملموس في كل المجالات[8] بعد تصفية الهوية العثمانية السياسية ومؤسساتها. ثم إن تركيا كانت المجتمع الوحيد الذي شهد قطيعة تاريخية كاملة من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات التي يستند إليها النظام السياسي؛ قطيعة تعهدتها النخبة السياسية وأظهرت رغبتها في الالتحاق بحضارة الغرب بعد أن خسرت المواجهة معها[9]، عبر منهج يتمثل بأن تكون «غربياً رغماً عن الغرب».

هذا عن الجانب الثقافي- الإيديولوجي، أما على الصعيد الاستراتيجي فيرى داوود أوغلو أن تركيا، وهي الدولة التي ظهرت على الأرضية التاريخية والجيوسياسية للدولة العثمانية والتي كان لها نصيب الأسد من ميراثها، لا تستطيع أن تقصر تخطيطها أو تفكيرها الدفاعي داخل حدودها القانونية وحسب( وكذلك إيران ومصر). ويفرض هذا الإرث التاريخي عليها ضرورة التدخل في أي وقت في قضايا متعددة خارج حدودها[10].

ويضيف أن أحد التناقضات الأساسية الهامة لجيوسياسة الشرق الأوسط هو عدم الانسجام بين الجغرافيا السياسية التي تم تشكيلها بعد مرحلة الاستعمار، وبين الخطوط الجيوسياسية التي حددتها الجغرافيا الطبيعية. ويعدّ هذا التناقص أحد الأسباب الرئيسة للأزمات التي حدثت في المنطقة ولعدد من الخلافات الحدودية الجدية بين الدول المجاورة.[11] لقد خرج الشرق الأوسط عن البنية القطبية طويلة الأمد التي صنعتها الحرب الباردة، ولا يتوقع من بنيته الحدودية التي تعكس التقاسم الاستعماري أن تعدنا بمستقبل مستقر، حيث ستعمل هذه البنية غير المتوازنة وغير المستقرة على أن تتوجّه بعض الدول إلى اتباع سياسات إقليمية مستندة إلى قفزات سريعة وانفرادية، كما حصل مع العراق (إبّان عهد صدّام حسين). ضمن هذا الوضع الجديد، يتوجّب على تركيا أن تعيد النظر في سياستها في الشرق الأوسط. لقد فقدت تركيا المنزلة الاستراتيجية الأكثر قوة في المنطقة في الربع الأول من القرن العشرين، وعاشت بعيدة عن المنطقة بشكل عام في ربعيه الثاني والثالث، وطوّرت علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط مع دول المنطقة خلال الربع الأخير من

هل المشروع الثقافي الحضاري الأوروبي تعددي حقاً وديمقراطي حقاً، بحيث يتمكّن من استيعاب تركيا المُسلمة في صفوفه؟

7 -المرجع نفسه، ص 88
8 - المرجع نفسه، ص
9 - المرجع نفسه، ص 104
10 - المرجع نفسه, ص 63
11 - المرجع نفسه, ص 166

القرن نفسه، وهي اليوم مضطرة لأن تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكل جذري[12].

كما أن شبكة العلاقات المتوترة التي نسجتها تركيا مع أوروبا بشكل خاص جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمراً شبه مستحيل، ما جعل من مسألة تطوير استراتيجية شاملة حيال الشرق الأوسط أمراً لا بد منه[13].

حين ينتقل داوود أوغلو إلى البعد المستقبلي يشدّد على أن التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط بات ضرورة ملحة، لكن من الواضح كل الوضوح برأيه أن «إسرائيل» أو القوى الكبرى ستعمل دوماً على الحيلولة دون تشكّل وفاق إقليمي واسع النطاق، والحفاظ على علاقات السلم أو الحرب مع كل طرف في المنطقة في استقلال عن بقية الأطراف[14] بعد أن أدى التقسيم الاستعماري للمنطقة عقب الحرب العالمية الأولى إلى تمزيق النسيج الإقليمي الجيوثقافي والجيوسياسي الذي تشكّل في ظل الحضارة الإسلامية.[15] العاملان الجغرافي والتاريخي عنصران أساسيان في تحقيق التوازن لجيوسياسة الشرق الأوسط. ويتمثّل هذا التوازن في المثلث الاستراتيجي الحساس المكوّن من مصر وتركيا وإيران. ويمكن ملاحظة الأصول التاريخية لعامل التوازن الإقليمي منذ العلاقات الحيثية- الأشورية- المصرية، والعلاقات البيزنطية- السلجوقية- الفاطمية، والعلاقات العثمانية- الصفوية- المملوكية.

العاملان الجغرافي والتاريخي عنصران أساسيان في تحقيق التوازن لجيوسياسة الشرق الأوسط

هذا المثلث تتقاطع فيه الطرق المائية للقارة الأفرو- أوراسية الأم مع الطرق البحرية الرئيس، وهو يعتبر أحد المقاييس الرئيسة التي تحتم علينا النظر إلى العوامل الدولية عند صياغة الخطط المعنية بالمنطقة.

## رابعاً: شرطان للتحوّل التركي

هذه، عموماً، رؤية داوود أوغلو لدور تركيا راهناً في المنطقة، والتي تيمّم، كما هو واضح وجه تركيا مجدداً نحو الكعبة وليس بروكسل. بيد أن مثل هذه النقلة التاريخية الكبرى، عملياً، من اللاعثمانية الاتاتوركية إلى العثمانية الجديدة التي ترتدي رداء القوة الناعمة والديمقراطية المتصالحة مع الإسلام، تتطلب أمرين متلازمين في آن: الأول، تحقيق وفاق حول صيغة الدولة والدور والهوية التركية في الداخل، ما يسهّل بروز إجماع وطني داعم للسياسة الخارجية المقترحة. والثاني، قدرة تركيا على تحقيق توازن دقيق في علاقاتها الدولية، لتمكين استراتيجيتها الجديدة من الانطلاق. فهل هذان الأمران متوافران؟

على الصعيد الداخلي، لا أحد كان يتوقع، على رغم استقرار حزب العدالة والتنمية في الحكم منذ العام 2002 وتحويله تركيا إلى قوة اقتصادية دولية وقوة إقليمية فاعلة(المرتبة الاقتصادية 17 في العالم)، أن تجري هذه التحوّلات الكبرى بسلاسة أو من دون تمخّضات كبرى. وجاءت محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي جرت في 15 تموز/ يوليو العام 2016 لتشي بأن هذه التمخّضات ستكون حادّة بالفعل. إذ على رغم الغموض

12 - المرجع نفسه, ص 168
13 - المرجع نفسه, ص 169
14 - المرجع نفسه, ص 373
15 - المرجع نفسه, ص 374

الذي أحاط بها كشفت المحاولة بشطحة قلم عن الترابط السببي العميق بين السياستين الداخلية والخارجية. ومع أن الاتهامات الرسمية وُجهت إلى طرف محلي هو جماعة الداعية الإسلامي فتح الله غولن المُقيم في الولايات المتحدة، إلا أن قادة حزب العدالة والتنمية أبدوا شكوكاً عميقة بأن تكون واشنطن وراء الانقلاب، ربما لأنها غير راضية عن سياسات أنقرة الشرق أوسطية حيال ''إسرائيل'' والأكراد والمنطقة ككل، أو ربما أيضاً لأن أنصار غولن أكثر دعماً لتوجهات حلف شمال الأطلسي و''إسرائيل''.

كتب أ. قدير يلرديم، الباحث التركي في معهد بايكر للسياسة العامة في جامعة رايس: ''بتنا نعلم الآن أن معظم جنرالات الجيش التركي الذين جرى تسريحهم كانوا موالين لحلف الأطلسي. وقد اشتكى الجنرالات الأميركيون من تسريحهم. وينتظر الآن أن يحدث تحوّل في ''الثقافة الاستراتيجية'' للمؤسسة العسكرية التركية، يقوم به جنرالات جدد مقرّبون من ''المواقف الأوراسية والمؤيدة لعدم الانحياز''[16]

هذا الارتباط العميق بين التحولات الداخلية والسياسات الخارجية، وكذلك (إذا ما صحّت شكوك القيادة التركية بدور واشنطن بالانقلاب) التأثير الكبير المتواصل للخارج الأميركي على الداخل التركي، تطرّق إليهما باستفاضة أحمد داوود أوغلو حين توقّع بروز تناقض بين علاقات تركيا الأطلسية وبين توجهاتها الإقليمية:

«المشكلات الأساسية التي ستواجهها تركيا في خضّم رسمها لتوجهاتها المشرقية الجديدة تتعلّق أساساً بالقدرة على الموازنة بين خياراتها وسياساتها الإقليمية الجديدة وبين المهمات العالمية لحلف شمال الأطلسي وتوجهاته في النظام العالمي. ستكون عملية التكيّف هذه بالغة الحساسية، بحيث يصعب من خلالها تحقيق نوع من التوازن المنطقي. فتركيا معرّضة إلى الاغتراب عن المنطقة الجغرافية التي تقع فيها، من جهة، كما قد تتوتر علاقاتها مع حلف الأطلسي، من جهة أخرى. بكلمات أوضح: يمكن للحسابات الإقليمية التي لها علاقة بحلف الأطلسي أن تفتح تركيا على باب التغرُّب عن المنطقة إذا ما قامت هي بدور فاعل في العمليات التي تتم باسم الحلف في النطاق الإقليمي. أما إذا أخذت تركيا الحسابات الإقليمية كأولوية لسياستها فيمكن أن يؤثّر ذلك على علاقاتها الاستراتيجية بالحلف ويسبّب لها ضغوطاً جديدة».

تركيا معرّضة إلى الاغتراب عن المنطقة الجغرافية التي تقع فيها

ويبدو، على الأرجح، أن المحاولة الانقلابية جاءت كحصيلة لهذا التوتر الكامن بين التزامات تركيا إزاء حلف الأطلسي وبين توجهاتها الجديدة الذاتية في المشرق المتوسطي، خاصة موقفها المعارض لـ«إسرائيل». وهذه المسألة ستبقى محور التطورات في بلاد العثمانيين إلى أن يطرأ أحد أمرين: إما تغيُّر النظام الدولي على إيقاع التحولات الرأسمالية الكبرى الجديدة بخطى أسرع مما هي عليه الآن، الأمر الذي سيسهّل إلى حد كبير ولادة الاستراتيجية الأوراسية التركية الجديدة، أو يتبلور إجماع وطني في تركيا حول ممارسة عملية توازنات جديدة تكون فيها تركيا «أقل أطلسية»، أو على الأقل ترفض أن تكون

16 – موقع صدى الإلكتروني، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 18 آب 2016.

مجرد أداة غربية في مثلث المشرق- البلقان- آسيا الوسطى، وأكثر استقلالية نسبية في ممارسة عثمانيتها الجديدة.

وهذه بالتأكيد لن تكون مهمة سهلة البتة، وقد تتعرّض خلالها بلاد الأناضول إلى خضّات قد لا تقلّ عنفاً عن المحاولة الانقلابية التي أدت إلى حدوث شقاق كبير داخل الطرفين الرئيسيين في التيار الإسلامي التركي، بعد تحالف مديد بينها منذ العام 2002 وحتى العام 2013 حين بدأت جماعة غولن حملاتها ضد قادة حزب العدالة والتنمية، خاصة حين نضع في الاعتبار الاستخدام الأميركي الكثيف منذ غزو العراق في العام 2003 لـ"الورقة الكردية". وهو شقاق سينضم إلى المجابهة المتصلة التي يخوضها حزب العدالة والتنمية مع التيار الأتاتوركي، والتي تتمحور مفاصلها الرئيس حول مسألة الدستور.

ليس من الواضح بعد هل ستتم تسوية تاريخية ما بين التيارين الأتاتوركي والإسلامي

فكما هو معروف، كان الجدل في العام 2016 لا يزال محتدماً بقوة في تركيا حول وضع دستور جديد يحل مكان دستور 1982 الذي صِيغ في ظل حكم عسكري كمالي وعُدّل 17 مرة، والذي نصّ على أنه "لا يجوز حماية أي فكر أو عمل يتعارض مع القومية الأتاتوركية أو إصلاحات ومبادئ أتاتورك. كما أن المادة الثانية منه، وهي إحدى المواد الثلاث التي يحظر دستور 1982 تعديلها، تصف الجمهورية التركية بأنها "موالية لقومية أتاتورك"، فيما تمنح المادة 58 الدولة مهمة تربية وتثقيف الشباب على الفكر الكمالي.

الأتاتوركية ترسم صورة لأمة تركية متجانسة، ومجتمع منضبط، واقتصاد تحت الرقابة، وسلطة استبدادية، وهي كانت الغطاء الإديولوجي لكل الانقلابات العسكرية التي بدأت منذ العام 1960، ولكل عمليات القمع التي نفذتها الدولة ضد مختلف العرقيات، وعلى رأسهم بالطبع الأكراد (الذين أطلق عليهم اسم" أتراك الجبال")، تحت غطاء القومية التركية و"حق" الدولة في "تشكيل" الشعب.

الدستور الجديد الذي وضعه حزب العدالة والتنمية وأقرّه البرلمان مؤخراً، لا يريد إقصاء الإديولوجيا الكمالية العلمانية كلياً (كما أشرنا أعلاه)، بل يريد فقط كسر احتكارها للسلطة واعتبارها واحدة من إديولوجيات أخرى. وهو يعترف بالتعددية الإثنية ويحترم العلمانية، لكنه يعيد تعريفها كي لا تتحوّل إلى إيديولوجيا يتم فرضها بالقوة على المجتمع، ويستند إلى إقامة ديمقراطية ليبرالية تستطيع وحدها حل أزمة الكمالية كنموذج سياسي استبدادي.

الدستور الجديد يرفض المادة 66 من الدستور السابق حول الأمة التركية المتجانسة والمواطنة، لأنها، برأيه، لا تعكس الواقع الاجتماعي الحقيقي للبلاد. فهذه المادة تنص على أن "كل من ينتمي إلى الدولة التركية من خلال المواطنة فهو تركي". وبالتالي، ليس ثمة مجال للإفصاح عن وجود عنصر غير الأتراك في تركيا. لكن أنصار الدستور الجديد يشدّدون على أنه، على الرغم من التاريخ الطويل من القمع والحرمان، لا تزال الهوية الكردية تنبض بالحياة، وتحصل الحركة السياسية الكردية على أكثر من 2،5 مليون صوت[17].. يقول إحسان داغي:

17 - إحسان داغي: لماذا تحتاج تركيا إلى نظام ما بعد الكمالية". دورية رؤية تركية، 2012/ 4، ص 88

«من المستحيل عملياً بناء دولة جديدة أو حتى المحافظة على دولة إديولوجية، في ظل التعقيدات المعاصرة للاقتصاد العالمي، والشبكات الاجتماعية، والعلاقات السياسية. «تركيا الجديدة» لا تنسجم مع الرداء الكمالي سواء كان ليّناً أو صلباً، حديثاً أو تقليدياً. يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند صياغة الدستور الجديد المستوى الذي حققته تركيا في السياسات الديمقراطية، والاقتصاد القوي، والمجتمع المنفتح.. واندماجها في الاقتصاد العالمي».

كما ذكرنا آنفاً، كان الجدل محتدماً طيلة العام 2016 وبداية 2017 حول مسألة «تركيا الجديدة» والدستور الجديد، وليس من الواضح بعد هل ستتم تسوية تاريخية ما بين التيارين الأتاتوركي والإسلامي. لكن هنا شيء يبدو مؤكداً: وهو أن مثل هذه التسوية، أو الحل الوسط، قد تكون أسهل منالاً إذا ما تبلور أولاً في الداخل التركي إجماع حول السياسة الخارجية الجديدة (نحو المشرق والشرق الآسيوي)، وأكثر صعوبة، لا بل أكثر استحالة إذا نشب انقسام مجتمعي حولها. والسبب هو التطابق الكامل والمصيري بين شكل ومستقبل الدولة التركية في الداخل وبين دورها الخارجي، تماماً كما كان إبّان الدولة العثمانية التي سمحت لها تعدديتها الثقافية والإثنية بممارسة سياسة خارجية طموحة تخطت كل إمكانات الإمبراطوريات الأخرى، حين غطّت مناطق شاسعة من القارة الأم الأفر- أوراسية برّمتها؛ وتماماً كما حدث مع الأتاتوركية حين حوّلت إديولوجيتها العرقية الداخلية المغلقة تركيا إلى مجرد دولة عادية تختنق داخل حدودها القانونية المناقضة لآفاقها التاريخية الثقافية- الاستراتيجية و«ضائعة وممزقة حضارياً» (على حد تعبير هانتينغتون) في العالم.

## خامساً: مأزق مشروع التكامل

في ربيع العام 2013، أدلى مرشد الثورة الإسلامية آية الله السيد علي خامنئي بخطاب أمام مؤتمر لرجال الدين المسلمين قال فيه:

''اليوم ما يحدث أمام أعيننا مباشرة، ولا يمكن أن ينكره أي إنسان ذكي ومطّلع، يدلّ على أن عالم الإسلام خرج من التهميش في المعادلات السياسية والاجتماعية في العالم، ووجد مكاناً بارزاً في مركز الأحداث الدولية، وأنه يطرح مقاربات جديدة حول الحياة، والسياسات، والحوكمة، والتطورات الاجتماعية''.

وشدّد المرشد على أن يقظة الوعي الإسلامي تُمهّد الطريق أمام ثورة دينية عالمية ستهزم في النهاية نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها وستضع حداً لثلاثة قرون من التفوّق الغربي. وبالتالي، لا يجب أن يكون الهدف النهائي أقل من خلق حضارة إسلامية باهرة تحققها كل أطراف الأمة الإسلامية التي تتخذ شكل مختلف الدول والبلدان. هذا الطموح الإسلامي العالمي المُستند إلى ركائز النفوذ الإقليمي الجديد سبق حتى سقوط الخصم الرئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية: نظام صدام حسين. وهذا ما تحدث عنه باستفاضة عبد الحليم خدام، الذي كان مسؤولاً عن الملف الإيراني في عهد الرئيس حافظ الأسد. ففي كتابه الوثائقي ''التحالف السوري- الإيراني والمنطقة''، أورد

> وحده التكامل الاستراتيجي بين الأتراك والعرب والإيرانيين والأكراد، قادر على وضع الحضارة الإسلامية على خريطة النظام الدولي

خدام النقاط المحورية التالية حول المشروع الإقليمي– الدولي الإيراني[18]:

- إيران جادة في تحقيق مشروعها الإقليمي الممتد من أفغانستان إلى لبنان، لكنها لن تلجأ إلى القوة العسكرية لفرضه بل ستقتنص الفرص.

- الأهداف الكبرى لإيران بناء دولة كبرى قوية وقادرة على حماية مصالح وأهداف الجمهورية الإسلامية وقيادة شعوب المنطقة. ومثل هذه الأهداف أوسع من الحدود الوطنية لإيران، لأنها تمتد إلى العالم الإسلامي بهدف تغييره وتحرير المسلمين من موروثات الاستعمار.

- في العام 1990 اتفقت إيران وسورية على إقامة نظام أمن إقليمي بمشاركة بلدان المنطقة، بوصفه أنجع وأفضل الحلول لتوفير الأمن والاستقرار لدولها وشعوبها

- وفي العام 2003، قبيل الغزو الأميركي للعراق بفترة قصيرة، قال الرئيس خاتمي إن تركيا ستتضرر مثلنا حين تنشب الحرب، ونحن قادرون على إقامة قوة إقليمية في المنطقة تتكوّن من تركيا وإيران وسورية.

قبيل العام 2011، كان المشروع الإقليمي الإيراني يسير بخطى متسارعة إلى الأمام على كل الجبهات. استناداً إلى ما أُطلق عليه اسم "التفاهم الإقليمي الاستراتيجي" بين إيران والعراق وسورية ولبنان(على أن ينضم إليه لاحقاً الأردن). هذا المحور كان سيتمكّن، برأي أنصار طهران، من رسم كل سياسات المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. لا بل بدأ العمل بالفعل في هذا الاتجاه: من مشاريع ربط السكك الحديدية وشبكات الطرق، ورفع الموانع الجمركية والتجارية، والتكامل الصناعي والسياحي[19].

بيد أن هذا المشروع تعثّر، كما تعثّر معه المشروع التركي الجديد، غداة اندلاع انتفاضات الربيع العربي، وغرق الطرفان في لجج صراعات إقليمية عنيفة ومُستنزفة. وهذه المحصّلة يجب أن تكون تذكرة قوية لمن يريد أن يتذكّر: لن تستطيع أي دولة إقليمية منفردة في المثلث الذهبي الاستراتيجي، مهما بلغت من قوة اقتصادية- عسكرية ونفوذ سياسي- إديولوجي، أن تفرض نفسها كطرف فاعل في النظام العالمي. وحده التكامل الاستراتيجي بين العناصر الكبرى الأربعة في الإقليم، الأتراك والعرب والإيرانيين والأكراد، قادر على وضع الحضارة الإسلامية على خريطة النظام الدولي؛ تماماً كما أن أي دولة إقليمية أو حتى كبرى في العالم لم يعد في وسعها أن تكون خارج الأسواق الكبيرة التي يتطلبها ويفرضها عصر العولمة والثورات التكنولوجية المترافقة معه.

سمِّ هذا التكامل ما شئت، كونفدرالية، أو رابطة، أو تجمّع ألخ...، لكن الحصيلة ستكون واحدة: تبلور قوة دولية كبرى جديدة، قادرة على وضع الحضارة الإسلامية مجدداً على خريطة نظام عالمي جديد يستعد الآن للولادة، جنباً إلى جنب مع الحضارات الكونفوشيوسية والبوذية والهندوكية، علاوة عن الغربية. فالنظام العالمي الجديد لن يكون بأي حال مجرد تنظيم اقتصادي وحصص تجارية دولية، بل هو إما أن يكون نظاماً حضارياً عالمياً يتكون من كل الحضارات الرئيسة على كوكب الأرض، وعلى قدم المساواة، أو لا يكون.

18 – عبد الحليم خدام: التحالف السوري– الإيراني والمنطقة. دار الشروق، 2010، ص. 5، 7، 11

## الخاتمة:

بعد استعراض جوانب من التمخّضات التركية الراهنة، ثمة خلاصة وملاحظات أربع:

الأولى، إن التمخّضات الراهنة في تركيا أعادت البلاد بشطحة قلم واحدة إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، حين كان النقاش الداخلي محتدماً بين التيارات العثمانية والإسلامية والقومية الطورانية والليبرالية، والتي توهّم التيار الأتاتوركي أنه حسمها أو قطع دابرها حين فرض إديولودجية اللون الواحد التغريبي لـ"جعل الأتراك غربيين رغماً عنهم وعن الغرب».

هذه العودة تشكّل وصلاً لما انقطع في التاريخ التركي. وبالتالي فإن التغيرات والتمخّضات الراهنة ليست سحابة صيف عابرة قد تزول في حال خسر حزب العدالة والتنمية السلطة، بل هي جاءت لتبقى مع هذا الحزب أو من دونه، من جهة لأن غالبية الشعب التركي تريد ذلك (استطلاعات العام 2015 أشارت إلى أن 70 في المئة من المواطنين يريدون دستوراً جديداً)، ومن جهة أخرى لأن الزلازل الإقليمية الكبرى في المشرق تحتم بلورة سياسيتين خارجية وداخلية خارج إطار التجربة الكمالية الانعزالية. تركيا عادت إلى المنطقة وانقضى الأمر ولن يكون هناك بعد الآن نظام أو ترتيبات إقليمية من دونها.

الملاحظة الثانية، وهي قد تكون مذهلة، أن أحمد داوود أوغلو لم يعتبر "إسرائيل" مرة واحدة، في مجلده الضخم "العمق الاستراتيجي" المذكور آنفاً والذي يقع (بالعربية) في 646 صفحة؛ إحدى القوى الإقليمية التي يجب أن يكون لها دور مُشارك في بناء النظام الإقليمي الجديد في المنطقة. وحين تطرق إليها كان ذلك في إطار التركيز على أنها ليست دولة قومية كباقي أمم المشرق، بل تستند إلى هوية تشكّلت من محصّلة غريبة لعقيدة شعب الله المختار وتاريخ المجتمعات اليهودية في العالم. وهذه المحصّلة خلقت تناقضات لا توافق بينها. فاليهود يرون أنفسهم مجموعة عرقية مُنفردة ومُختارة اختصّت بإدارة العالم، وفي الوقت نفسه يشعرون بالدونية بسبب ما تعرضوا له خلال 2500 سنة من احتقار ونبذ.

والحل، برأي داوود أوغلو، لهذه المشكلة التاريخية اليهودية لا يكون في مجرد مراجعة الاستراتيجية الإسرائيلية وتنقيحها، بل في "إجراء إصلاح جاد للذهنية اليهودية نفسها، المُمزقة بين المحلية والعالمية".[20] ولا ينسى داوود أوغلو أن يوجّه نقداً حاداً للغاية لمراحل التحالف الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي، ويعتبر أنه أساء إساءة بالغة لدور تركيا وتاريخها وتراثها، بل لموقعها في المشرق وآسيا وإفريقيا وفي كل دول العالم الثالث.

الملاحظة الثالثة، أن أوغلو ركّز، عن حق، على الدور الكبير الذي لعبته الدولة العثمانية في حماية مناطق الحضارة الإسلامية (بما في ذلك إيران، كحصيلة موضوعية لكون هذه الدولة لعبت دور الحاجز مع الغرب) من الاختراقات الاستعمارية والإمبريالية. لكنه

19 – أنيس النقاش: الكونفيدرالية المشرقية، مكتبة بيسان للتوزيع والنشر، 2015، ص 48

20 – أوغلو، مرجع سابق، ص. 424-406

في الوقت نفسه لم يتوقف لحظة أمام السلبيات التي اعترت هذه الدولة، من نزعة الاستبداد إلى التردد في تحقيق الإصلاحات. والسبب على الأرجح أن داوود أوغلو ربما كان يعتبر أن طبيعة ''العثمانية الجديدة'' الليبرالية والديمقراطية تعتبر، ضمناً، رداً ذاتياً وموضوعياً على سلبيات ونواقص الدولة العثمانية القديمة. وربما أيضاً لأنه كان منهمكاً في إعادة تلميع المشروع العثماني كأولوية توضع في خدمة الاستراتيجية الجديدة.

لكن، مع ذلك، كان ثمة ضرورة قصوى للقيام بجولة نقدية واسعة لتجربة الدولة العثمانية، على الأقل للاستفادة من دروسها الضخمة، وأولاً وأساساً لتطمين أخواتها وشريكاتها في المشروع الإقليمي الإسلامي الجديد(خاصة إيران ومصر والسعودية ودول المغرب العربي) بأنها تعترف بوجود ''أعماق استراتيجية'' لهم تقف على قدم المساواة مع العمق الاستراتيجي التركي.

التحوّلات الكبرى في تركيا وإيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ومعها الانقلابات الهائلة في العالم التي نقلت مركز الثقل العالمي من أوروبا إلى آسيا- حوض الباسيفيك، خلقت الأمل الكبير بإمكان تحويل حلم نهضة الحضارة الإسلامية مجدداً إلى حقيقة. لكن، إذا ما واصلت العناصر الأربعة في مشرق هذه الحضارة، العرب والأتراك والإيرانيون والأكراد، الركض وراء مصالحهم الأنانية والخاصة فسينقلب هذا الحلم إلى كابوس مُقيم: سينقلب إلى حرب الثلاثين عاماً المُدمِّرة، كما ألمعنا أعلاه، على نمط أوروبا القرن السابع عشر، أو حتى إلى حروب المئة عام، كما يأمل هانتينغتيو الغرب.

# العراق وثمن الاستقرار الإقليمي المفقود*

**ياسر عبد الحسين**

**مدير مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية-العراق**

يمكن التعامل مع النظام الإقليمي من منظورين، بحكم طبيعة النظام الدولي من جهة، والدولة الإقليمية من ناحية أخرى، فهو وفقاً للمنظور الأول نظام فرعي، أو تابع SUB-System للنظام الدولي، أي أنه يتفرع من النظام الدولي، وهو وفقاً للمنظور الثاني نظام إقليمي Regional System على أساس كونه يمثل تجمعًا لدول متجاورة، أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معيّن بينها من الخصائص والتفاعلات ما يميزها عن غيرها من الأقاليم[1].

المشكلة في التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط تنعكس بشكل أو آخر على حالة عدم التوازن الذي يؤدي إلى ما يعرف بحالة عدم انسجام المكانةStatus Inconsistency التي تؤدي إلى خلق آليات تفاعلية متميزة داخل النظام الإقليمي، وبالتالي تكون العلاقة بين توزيع القوة واحتمالات الصراع ليست علاقة خطية بل أقرب إلى المنحنى، والعراق مثل محطة للتأثر بطبيعة التحديات الإقليمية والدولية

منذ اندلاع الأزمة السورية في 15 آذار 2011 والعراق ينظر إليها بترقب نظرًا للخصوصية الجغرافية السياسية والأمنية التي يرتبط بها، إذ يشترك العراق مع سوريا بحدود تبلغ 650 كم، ولهذا فالمتابِع للموقف العراقي تجاه الأزمة السورية منذ البداية يلاحِظ الحذر والترقـب، ويرى بعض المتابعين أَنَ الحذر في الموقف العراقي تجاه سورية بعد الأزمة ينبع من سببين:

1 – تحوّل الحراك السلمي والاحتجاجات إلى عنف مسلـح بعد أشهر من اندلاعها.

2 – نار الحرب الطائفية التي عانى منها العراق منذ تفجيرات الإمامين العسكريين في العام 2006.

ولهذا نتفق مع باتريك كوكبيرن أنه كان واضحًا أن الحكومات الغربية قد فهمت الوضع في العراق وسوريا بطريقة خاطئة كليًا، فعلى مدى عامين كان السياسيون العراقيون يحذرون كل من هو مستعد للاستماع إليهم من أن استمرار الحرب الأهلية في سوريا سيزعزع الوضع الهش الراهن في العراق،

---

* جزء من ورقة بحثية بعنوان العراق: العقدة الاستراتيجية المستعصية: متاهات الداخل وحروب الخارج، منشورة على الموقع الالكتروني للمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، تشرين الأول 2016

1- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 21

وعليه فإن سقوط الموصل لم يكن سوى الحلقة الأخيرة في سلسلة الأحداث الأليمة وغير المتوقعة في الشرق الأوسط لمفاجأة العالم الخارجي على حين غرّة لطالما كانت المنطقة أرضًا خطرة للتدخل الخارجي ولكن العديد من أسباب فشل الغرب في قراءة الوضع في الشرق الأوسط حديثة العهد وذاتية[2].

وما زالت المواقف العراقية واضحة سواء بشكلها الدبلوماسي عبر دعوات وزير الخارجية العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري إلى الحل السلمي للأزمة، أو من خلال الرأي العام العراقي الذي يرفض وجود بديل لجار متطرف وتابع لأجندة لا تريد للمنطقة الاستقرار والسلام.

## الأزمة مع تركيا

تصاعد التوتر بين العراق وتركيا بعد قيام الأخيرة بإرسال قوات عسكرية قوامها ثلاثة أفواج بعتاد متوسط وثقيل[3] إلى داخل الأراضي العراقية بعمق 100 كم في محيط محافظة الموصل، وتحديدًا في معسكر الزلكان القريب من مدينة (بعشيقة). ورافق هذا التدخل اتهامات الحكومة العراقية للحكومة التركية بالتجارة مع تنظيم داعش بالنفط العراقي المهرب، بالمقابل نفت تركيا هذه الاتهامات وقالت إن القوات العسكرية التركية داخل العراق هي بطلب وعلم الحكومة العراقية وأن مهمتها تدريب المتطوعين المحليين وتحديدًا من محافظة الموصل، أو ما يسمى بقوات الحشد الوطني في معسكر الزلكان.

نفت الحكومة العراقية على لسان رئيس الوزراء أن يكون دخول هذه القوات بعلم وطلب الحكومة العراقية وطالب بخروجها فورًا، وصدرت بيانات (مكتب رئيس الوزراء، ورئاسة الجمهورية، ووزارة الخارجية)[4] حول التدخل العسكري التركي باعتباره انتهاكًا خطيرًا للسيادة العراقية والقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار بين العراق وتركيا، فيما أكدت وزارة الخارجية العراقية أن دخول قوات تركية إلى داخل أراضي العراق دون علم الحكومة المركزية في بغداد خرق وانتهاك لسيادة البلد وتجاوز على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، حيث إن العراق يعتبر وجود أي قوات عسكرية داخل أراضيه ودون علم حكومته عملًا معاديًا.

وقال رئيس الوزراء التركي، أحمد داود أوغلو، إن بلاده ليس لها أطماع في أراضي أي دولة. علمًا بأنه لا

2- بارتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة ميشلين حبيب، دار السافي، بيروت، 2015، ص -166 167

3- الرواية التركية تقول إنها أدخلت (200-150) عسكري في معسكر الزلكان مع البيشمركة وعبر منافذ الإقليم، أما الرواية العراقية فتؤكد وجود 1200 جندي تركي، و25 مدرعة، و3 كاسحات الغام.

4- قدمت وزارة الخارجية العراقية مذكرة احتجاج بعد استدعائها السفير التركي فاروق قايمجي إلى مقر الوزارة بتاريخ 2015/ 12/ 6

يمكن إرسال قوات قتالية تركية خارج حدود تركيا بدون تصويت البرلمان التركي وفي هذه الحالة تنص المادة 92 من الدستور التركي على السماح بإرسال وحدات عسكرية تركية تابعة للقوات المسلحة التركية إلى أراضي دولة أجنبية والسماح لتواجد وحدات عسكرية أجنبية على الأراضي التركية[5].

بالمقابل قرر الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب، بالإجماع، إدانة الحكومة التركية لانتهاك قواتها السيادة العراقية، وعدّ هذا الفعل تهديدًا للأمن القومي العربي، مطالبًا بضرورة قيام حكومة أنقرة بسحب قواتها فورًا من الأراضي العراقية دون قيد أو شرط[6]. وحتى كتابة البحث ما زالت هذه القوات تتواجد على الأراضي العراقية، في ظل عدم رغبة القوى الكبرى في مجلس الأمن في شجب هذا التواجد.

يمكننا ملاحظة الفارق في الموقف التركي بين الحالة العراقية والحالة السورية، فتركيا التي عارضت في البدء أي شكل من أشكال التدخل العسكري الأميركي في سوريا، واعتقدت أن الاستقرار لا يمكن أن يكون إلا بتعزيز العلاقة مع الحكومة السورية الحالية، بدأت تدعم الحل العسكري بعد 2011. وأصبحت تركيا تعارض سياسة حكومة بغداد تجاه الأكراد في حين كانت لوقت طويل تنظر بعين الريبة إلى فكرة الفيدرالية في العراق. لكن أنقرة اليوم تعدّ أربيل شريكًا أساسيًا وكانت قبل سنوات قليلة تعدّ شمال العراق منافسًا محتملًا والآن تتخذ موقفًا مؤازرًا لأربيل في سياق التوترات العسكرية في المناطق المتنازع عليها وحول استثمارات النفط[7].

## بين طهران والرياض

يمثل العراق أسُس الصراع الإقليمي بعد مرحلة الحرب (2003) وخصوصًا لجهة الحساسية الواضحة في التعامل السعودي مع الملف العراقي. ويمكننا العودة إلى العراق كمتغير في العلاقات الأميركية السعودية. منذ حرب الخليج الثانية في عام 1991 وحتى حرب الخليج الثالثة عام 2003، كانت المملكة العربية السعودية الشريك العربي الرئيسي للولايات المتحدة في مواجهة ما تسميه التهديد العراقي للأمن

5- انظر المادة 92 من الدستور التركي.

6- أنظر: وزراء الخارجية العرب يدينون التوغل التركي في العراق، الشرق الأوسط ،25 ديسمبر 2015 **على الرابط التالي**:
http: / /aawsat.com /home /article /5277

7- أنظر: سرهاد أركمان، (تحولات الدور التركي في المنطقة بعد الاحتلال الأميركي للعراق)، في: مجموعة مؤلفين، عشر سنوات هزت العالم، عقد على احتلال العراق 2003-2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 644

الإقليمي والدولي[8]. وعلى الرغم من بعض التحديات التي واجهت السياسة الخارجية السعودية حيال العراق قبل حرب عام 2003 وبعدها، بسبب الضغوط الشعبية الناتجة عن حرب عام 1990ــ لا سيما من المواطنين السعوديين الذي عادوا من أفغانستان- ونظرًا لوجود القوات الأجنبية على أراضي الدولة السعودية وعدم انسحابها بعد انتهاء الحرب، وما نتج عن الفوضى الداخلية العراقية عقب الحرب، حيث أصبح العراق نقطة جذب بعد الاحتلال الأميركي للمقاتلين المتطرفين من كل دول العالم بمن فيهم السعوديون.

لذا كان هنالك اتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية بشأن مكافحة تدفق المقاتلين عبر حدودها الشمالية مع العراق، إلا أن طبيعة الحدود الصحراوية الطويلة لم تحل دون الحد من تسلل المقاتلين السعوديين، ولذلك طرحت السعودية في هذا الإطار إنشاء جدار عازل على طول الحدود العراقية السعودية. وبقيت الإدارة الأميركية تعبّر علنًا عن ارتياحها للجهود السعودية المبذولة على حدودها مع العراق على الرغم من الشكوك المتزايدة التي كانت تساور ضباط الجيش الأميركي الميدانيين في العراق عن تلك الجهود التي تبذل بالفعل من قبل السعودية لمنع المقاتلين من العبور إلى داخل الأراضي العراقية.

واستمرت العلاقة السيئة واضحة بين العراق والسعودية. لكن السعودية حاولت تغيير سياستها تجاه العراق بعد تشكيل حكومة العبادي، ناهيك عن تأثير صعود داعش، وعقدة التخلص من تهمة الإرهاب التي تركزت في المحافل الإقليمية والدولية من خلال مشاركة السعوديين المتطرفين الواضحة في أحداث 11 أيلول 2001، ولذلك سعت القيادة السعودية إلى المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة داعش.

إن التنافس السعودي الإيراني يمكن تحجيم أثره على العلاقات العراقية- السعودية من خلال الابتعاد عن سياسة المحاور، وخصوصًا أن الدبلوماسية العراقية الجدية ماضية في هذا الاتجاه،[9] وأمام واقعية الدبلوماسية العراقية في منطق السياسة الخارجية نجد أن:[10]

- الواقعية تقتضي أن العراق هو الخاسر الأكبر في المواجهة بين إيران والسعودية.

---

8- جوزيف مكميلان، (المملكة العربية السعودية والعراق والنفط والدين وتناحر طويل مستمر)، معهد السلام الأميركي، كانون الثاني 2006، ص 2، متاح على الرابط:

http://www.usip.org.

9- أنظر تصريح وزير الخارجية إبراهيم الجعفري في تشرين الثاني 2014،» إذا كان هنالك برود في العلاقات الإيرانية السعودية، فنحن لا نريد أن نكون جزءاً من هذه المنطقة الباردة». موقع التقرير الإلكتروني، 4 كانون الثاني 2015

10- ياسر عبد الحسين، المبادرة العراقية والدبلوماسيّة الوقائيّة، صحيفة العالم الجديد، على الرابط الإلكتروني:

http://al-aalem.com/author/yasir/

- الواقعية تعني أننا نعيش بين دولتين تعيشان حربًا باردة ليست بالجديدة منذ بدايات قيام الثورة الإسلامية في ايران، وليس خيارنا أن تكون إيران أو السعودية جنبنا بل هو خيار الجغرافية والتاريخ.

- كان العراق على الدوام مسرح صراع الأرض الثالثة. وكلما كان الخلاف الأميركي– الإيراني يتوسع كان الأثر الرجعي بكل أشكاله يجري في العراق، وفي السابق واليوم كلما اتسعت دائرة الخلاف الإيراني – السعودي كان الانعكاس السلبي بكل أشكاله يجري في العراق، والسبب في ذلك عوامل شتى قد تبدأ من موضوع طبيعة النظام السياسي الحالي في بغداد والاستقطاب الطائفي ولا ينتهي بضعف الخطاب العراقي الموحد.

- موقف الخارجية العراقية المرن من إعدام الشيخ النمر بالمقابل رفض انتهاك اتفاقية فيينا في حماية البعثات الدبلوماسية.

إن طبيعة الصراع والتنافس الإقليمي في الشرق الأوسط تحذف كلمة «الشؤون الداخلية» من القاموس السياسي للمنطقة، ما يحدث في الخرطوم يؤثر في الرباط وما يحصل في المنامة تكون له تداعيات في بنغازي، لا سيما أن رمال الشرق الأوسطية المتحركة قد حركتها رياح الطائفية العاتية. ووفق ما يراه البرفسور المصري الدكتور إسماعيل صبري مقلد إن الدور العراقي الوسيط يمكن أن يكون مثمرًا وإيجابيًا لاعتبارات كثيرة منها وزنه السياسي والأدبي الكبير, وخبرته الدبلوماسية الثرية, وعلاقاته الجيدة بالسعودية, وقنوات اتصاله المفتوحة مع إيران, وهو ما يجعله الطرف المؤهل أكثر من غيره لأداء هذا الدور لقربه الشديد منهما ولمعرفته بكل تفاصيل خلافاتهما مع بعضهما, وما يكتنف هذا الخلاف من محاذير وإشكاليات وحساسيات متبادلة قد يكون العراق هو الأقدر على الاقتراب منها بمدخل دبلوماسي مقبول للطرفين[11].

يبقى العراق دولة مؤهلة لقيادة هذا التقارب، ولا يزعم أكثر المتفائلين أن العراق سوف ينهي الموضوع وفق نظرية «تصفير المشكلات» الخيالية وموازين العلاقات الإقليمية والدولية، بل على الأقل لتلافي الانعكاسات على الحرب المصيرية العراقية لمواجهة داعش. وهذه المبادرة العراقية لا تعني بالضرورة الوقوف بعيدًا عن القضايا التي يؤمن بها العراق، ولهذا كان موقف العراق صريحاً وواضحًا برفض وضع اسم «حزب الله» على لائحة المنظمات الإرهابية في اجتماع جامعة الدول العربية في أيار/ مايو 2016.

11- انظر:إسماعيل صبري مقلد، المبادرة الدبلوماسية العراقية، 2016/ 1/ 9، على الرابط الإلكتروني:
http: / /beladicenter.net /index.php?aa=news&id22=10220

## التموضع بين الأحلاف الدولية

بعد مضي عام على خطاب محور الشر الأميركي، التقى ثلاثة أميركيين من أصل عراقي (الكاتب كنعان مكية، والدكتور حاتم مخلص، ورند رحيم)، الرئيس بوش الإبن. وفي استعراضهم لتوقعاتهم حول ما سيؤول إليه الوضع في العراق بعد سقوط صدام، كانوا يشيرون إلى السنة والشيعة، ولكن اتضح لهم أن هذه المصطلحات لم تكن مألوفة لدى الرئيس الأميركي فأمضى الثلاثة جزءًا من وقت الاجتماع في شرح وجود طائفتين رئيسيتين في الإسلام[12].

إن الجهل الأميركي في الساحة العراقية قبل الاجتياح ليس بالجديد، ويبدو أن العراق وقع ضحية الفهم الأميركي في التعامل الخاطئ مع مجتمعه وتركيبته، وما زال العراق يعاني من إرث مرحلة الحاكم المدني بول بريمر Paul Bremer وهو من قدماء الصقور في الخارجية الأميركية ومن الدبلوماسيين الذين رعاهم هنري كيسنجر، وقد عمل في الماضي مديرًا تنفيذيًا لمؤسسة كيسنجر Kissinger Associates، وكان كيسنجر ذاته يرى أن بريمر سوف يساعد الولايات المتحدة الأميركية على ترتيب العلاقة بين الحاجة إلى النظام والتطور الذي سيحدث في العراق[13].

وعند الحديث عن وقوف العراق أمام الاتجاهات الدولية الجديدة، يبدو وكأنه أصبح أمام عقدتين الأولى متمثلة في «التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية» والثانية هي «التحالف الرباعي» من خلال روسيا وحلفائها. هنا أتوقع أنَّ مَن لا يدخل الحلف مع الأقطاب الإقليمية-الدولية بحكمة، ويتخذ قرارًا استراتيجيًا واضحًا سوف يتجه نحو المجهول، لذا يسجل للنظام السوري نجاحه في صناعة الحليف الاستراتيجيّ رغم الارتدادات العميقة في طبيعة الأحداث.

كان المتوقع أن تؤدِي أخطار تنظيم داعش على المنطقة إلى قيام سياسة مراجَعة استراتيجية في البحث عن الأخطار قبل المصالح المشتركة، وأن تتحول من صراع المصالح إلى تعاون تجاه الأخطار ولو بشكل مؤقت؛ لكي تكون هناك نتائج سريعة، لكن بوصلة الخلافات الإقليمية تعلو بشكل واضح، وعقدة القلق التاريخي متلازمة واضحة لصانع القرار الشرقي. لذا يؤكد أفغيني بريماكوف أن من المفترض أن لا يساء تفسير رغبة روسيا في أداء دور فاعل على مسرح العلاقات الدولية إذ تنطوي هذه الرغبة على

12- بيرتر وغالبريث، نهاية العراق كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها، ترجمة أياد أحمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 97

13- جيف سميونز، عراق المستقبل، السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، 2004، ص 412

اليقين بأن في وسع سياسة خارجية روسية أن تتكشف عن فائدة لا يستهان بها في ترسيخ الاستقرار في بعض مناطق العالم، وأن لروسيا مصلحة في ذلك توازي مصلحة غيرها من الدول[14].

إنَّ عملية الانضمام إلى أي تحالف تتطلب دراسة المؤشرات الميدانية على الأرض وقراءة زوايا المصلحة. وفي حالة العراق فإنه يرحب بأي جهد تقوم به أية دولة في حربها لمواجهة داعش، وعليه الإفادة من كل الأطراف، لأن العراق اليوم بسبب الظروف الحاليّة ليس في محلِ اختيار، ولكن يمكِن أن يؤدي دورًا تكامليًا بين كل الأطراف الجادة في الحرب على الإرهاب. يبقى أن الحليف الرئيس هو مَن يستشعر أن أمنه القومي قريب من تلك المخاطر ويكون تفاعله بشكل واضح ورئيس في أرض المعركة.

## المستقبل .. ماذا بعد داعش؟

يجب على الدولة العراقية أن تسعى لبناء استراتيجية واضحة لبناء مشروع الدولة العراقية في مرحلة ما بعد داعش من خلال:

1 – مواجهة تحديات مشروع الدولة المركزية والفيدرالية، من خلال إعادة ترسيخ فكرة اللامركزية في إدارة الدولة العراقية عبر برنامج واضح، ومجابهة خطاب «الانفصال» الذي سوف تحاول بعض الجماعات الاجتماعية إثارته في مرحلة ما بعد داعش.

2 – السعي إلى بناء وإعادة تأهيل «الإنسان» الذي عاش مرحلة السيطرة من قبل داعش، من خلال إعادة ترسيخ قيم المواطنة وإعادة توفير الواجبات الأساس التي يجب أن تقوم بها الدولة، وعقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم.

3 – توظيف كل إمكانيات الدولة العراقية في إعادة بناء المدن المحررة، وإعادة النازحين إلى مدنهم بعد توفير الخدمات الأساسية، والبنى التحتية.

4 – استخدام العقوبات الصارمة لكل من يروّج خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتطرف، وإنشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة الإرهاب بكافة أجياله، وخصوصًا أن الجيل القاعدي أو الداعشي يعيش مراحل تطور سريعة في إدارة التوحش.

14– أفغيني بريماكوف، العالم بعد 11 أيلول، ترجمة أحمد الهاشم وفالح السوداني، دار المدى، دمشق– بيروت–بغداد، 2006، ص272

5 – إعادة النظر في البناء السياسي العراقي الذي قام عليه بعد التغيير، وخصوصًا في إمكانية إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة لأنشاء نظام يكون أكثر استقرارًا، سواء كان ذلك من خلال دراسة النظام السياسي البرلماني أو التعديلات الدستورية المطلوبة.

6 – اتباع سياسة تعليمية تربوية واضحة في ترسيخ القيم الوطنية وتشجيع على استثمار الطاقات الشابة في مشاريع مفيدة لهذا البلد.

7 – العمل على إعادة توظيف قدرات الحشد الشعبي في الأجهزة الوطنية العراقية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والقطاع العسكري في العراق.

8 – حل الإشكاليات التقليدية بين المركز والإقليم بما يضمن أقل أنواع النزاع.

9 – إعادة ترتيب طبيعة التعامل الخارجي العراقي مع دول المنطقة والعالم بما يخدم المصلحة الوطنية العراقية.

10 – توفير بيئة الاندماج الاجتماعية بين العوائل التي استقرت خارج مناطقها ولا ترغب بالعودة من أجل صناعة مجتمع متماسك.

11 – ترسيخ خطاب التسامح الفكري والسلام ورفض ثقافة العنف من خلال المؤسسة الدينية ومعاقبة كل الأصوات الشاذة التي تسهم في توظيف التوتر والعنف.

12 – العمل على ترصين الحدود الخارجية للعراق من خلال استخدام الوسائل الحديثة لحماية الحدود العراقية، والوسائل التكنلوجية في الإستراتيجية الأمنية.

# «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل

**محمد عبدالقادر خليل**
رئيس تحرير دورية شئون تركية – مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

## المقدمة

أعادت تركيا خلال عام 2016 النظر في سياساتها الخارجية ونمط تحالفاتها الإقليمية والدولية، وهى خطوات تسارعت وتيرتها، بعد محاولة الانقلاب الفاشل التي كانت قد تعرضت لها منتصف تموز/ يوليو الحالي، واستهدفت مراجعة الاتجاهات العامة الحاكمة للسياسات الخارجية، بعدما أدت إلى عزلة شبه كاملة على المستوى الإقليمي، وأثبتت فشل نظرية «العزلة الحميدة»، التي كان قد روّج لها إبراهيم كالين، الأكاديمي والمتحدث باسم رئاسة الجمهورية التركية.

ارتبط سعي تركيا لإعادة تدوير زوايا علاقاتها الخارجية بدوافع متشابكة تتصل في جوهرها بارتدادات السياسات الإقليمية على الساحة المحلية، وكذلك بالتكلفة المرتفعة متعددة المستويات للسياسات الخارجية، سواء بعد تصاعد مظاهر التوتر والاضطراب في العلاقات مع «الشركاء التقليديين»، حيث الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو عقب ارتفاع منسوب التحديات الأمنية والاقتصادية، إثر تعاظم مظاهر التباين في العلاقات مع عدد من القوى الإقليمية والدولية كروسيا وإيران.

من جانب آخر، كان أحد محركات ما بدا من «تحولات خارجية» تعلقت بطبيعة المشهد الداخلي، خروج «فيلسوف» السياسة الخارجية التركية، أحمد داوود أوغلو، من المسرح السياسي لصالح وزير النقل والملاحة والمواصلات السابق، ورئيس الوزراء الحالي، بنعلي يلدريم، والذى حاول أن يسوّق سياسات تركيا التقليدية، عبر أطروحات تبدو مغايرة أو بديلة. فبعد أيام قليلة من توليه منصبه في شهر مايو 2016، كانت له مقولة مأثورة تشير إلى أن سياسة حكومته تهدف إلى «تقليل عدد الأعداء، وزيادة عدد الأصدقاء».

وقد ارتبطت هذه المقولة، التي تكررت بصيغ مختلفة بعد ذلك، بنمط رؤية القيادة التركية لطبيعة تحولات الإقليم ومساراته، لتنتج عنها سِمات محددة للسياسة الخارجية التركية خلال عام 2016 تعلقت في جوهرها بموقع تركيا في إطار التحالفات الإقليمية والعابرة للإقليم.

## أولا، رؤية القيادة التركية للنظام الإقليمي وتوازناته:

تأثرت تحركات السياسة الخارجية التركية خلال عام 2016 بعدد من المحركات المركزية التي ارتبط البعض منها بالساحة المحلية، والبعض الآخر تعلق بانعكاسات ذلك على سياسة تركيا الخارجية وهى كالآتى:

### 1.1 «غياب الفيلسوف»... التحول على مستوى القيادة:

لم يكن إعلان استقالة رئيس الوزراء السابق، أحمد داوود أوغلو التي بدت أقرب إلى الإقرار بالإقالة، تطوراً مفاجئاً، ذلك أنه جاء في سياق مقدمات لم ترتبط وحسب بتأزم علاقات تركيا مع أغلب دول الجوار الجغرافي، أو بالتحولات السلبية التي شهدتها علاقات تركيا مع عدد من القوى الدولية. ولكنها ارتبطت أيضاً في جانبها الأهم بطبيعة الخلافات وتباين الرؤى مع رئيس الجمهورية، رجب طيب أردوغان، بشأن معادلة العلاقة بين الفاعل و«الوكيل» في النظام السياسي التركي.

تتجه تركيا نحو نمط جديد من "التوتاليتارية" المقرونة بسياسة "القوة الخشنة"

وقد اضطلع ''المتغير القيادي''، بأدوار أساسية في إعادة توجيه نمط سياسات تركيا الخارجية، حيث مثّل محض انتقال منصب رئاسة الوزراء من داوود أوغلو إلى يلدريم دافعاً لأن يحاول الأخير ملء الفراغ الذى تركه وراءه ''الفيلسوف''، عبر السعي لإضفاء بعد أكثر واقعية على تحركات تركيا الخارجية، وذلك بعيداً عن ''نظريات مثالية'' جسدها الكثير من كتابات أوغلو وتصريحاته.

فعلى مستوى التصريحات، اجتهد يلدريم في أن يبدو أكثر انفتاحاً وسعياً، في الوقت نفسه، إلى تدشين جسور جديدة لعلاقات تركيا الخارجية، ترتكز على ما هو مشترك لتصفية ما هو مختلف بشأنه.

وعلى المستوى العملي بدت واضحة محاولات فتح مسارات تسهم في تطور إيجابي في العلاقات مع جملة من القوى الإقليمية، عبر ممرات عديدة وليس من خلال قناة واحدة، وفق ما يمكن اعتباره ''تبديلاً عكسياً'' لعلاقات تركيا الإقليمية، وقد شمل ذلك خطوات فعلية لتحسين العلاقات مع ''إسرائيل'' وروسيا وبعض دول الخليج، بالإضافة إلى مصر وسوريا، وقد جاء ذلك على نحو منسق، وفي توقيت ''شبه متزامن''.

حاولت القيادات التركية التي عملت في تناغم أكبر مع توجهات رئيس الدولة على تفادي التأثر سلباً بمشروعات ''إعادة هندسة'' الإقليم أن تنتقل من مستوى ''الوكيل'' إلى مستوى ''الفاعل''، عبر خطوط معدة مسبقاً، هدفت بالأساس إلى إنهاء ''الصعود الكردي''، عبر الإقليم وما يمثله من تحد أمني رئيسي بالنسبة للدولة التركية، التي أكد رئيس وزرائها في كلمة له أمام البرلمان التركي في 16 آب/ أغسطس 2016 العمل على تحسين نمط الروابط مع طهران وبقية دول الجوار، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن التطبيع مع سوريا له شرطان: أولهما يتمثل في الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والتركية، وثانيهما، ''أن تغدو سوريا الجديدة دولة طائفية يعيش فيها الجميع دون تفرقة»، واتهم يلدريم الولايات المتحدة وروسيا بالسعي لإقامة دولة كردية في شمالي سوريا وجنوب تركيا، بحيث يتم فصل تركيا عن العالم العربي[1].

1 – كيف يؤثر التقارب التركى مع روسيا وإيران على الأزمة السورية؟، موقع بى بى سى عربي، 17 أغسطس 2016

### 1.2 «اقتراب الفرصة».. الاستغلال المركب لمحاولة الانقلاب:

نجح أردوغان في عملية توظيف عكسي لكافة التحديات التي واجهت حكمه للدولة التركية منذ أواخر عام 2002. وبصرف النظر عن الروايات والسيناريوهات العديدة التي يمكن نسجها للأسباب التي أدت إلى محاولة الانقلاب وفشلها على حكم حزب العدالة والتنمية في منتصف تموز/ يوليو 2016 فقد اعتبر الرئيس التركي أن هذه المحاولة التي أفضت إلى مقتل نحو 300 شخص، وجرح أكثر من 2000 شخص «هدية من الله»، كونها منحته مزيدًا من السيطرة على الدولة[2].

ومن المرجح أن تظهر بنية جديدة للجيش خلال المرحلة «الانتقالية» المقبلة، ومن خلال هذه البنية قد تكون القوات المسلحة قادرة على الحركة والمغامرة بأساليب غير معهودة من قبل الجيش التركي. يدل على ذلك أن تركيا، بعد أحداث 15 تموز/ يوليو 2016، تتجه نحو نمط جديد من «التوتاليتارية» المقرونة بسياسة «القوة الخشنة» في سياساتها المحلية وانعكاساتها الإقليمية، بعد أكثر من عشر سنوات من إدعاء اعتماد سياسة «القوة الناعمة» أو «الدولة النموذج»، ليمثل ذلك «نقطة فاصلة» في تاريخها المعاصر، أكدت منذ بداياتها منهجية الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي بقيمه ومعاييره لتنسجم مع المقتضيات والمعايير السائدة في إقليم الشرق الأوسط وتفاعلاته وسمات الأغلبية من حكوماته.

إن التحركات على الساحة الإقليمية في مرحلة ما بعد الانقلاب تكشف أن السلطات التركية استهدفت التخلص من كافة مراكز القوى التي عارضت أي عملية عسكرية في الأراضي السورية. وكانت خطة التدخل في سوريا تعتمد بشكل رئيسي على القوات الخاصة، وقائدها «العميد سميح ترزي» الذى تولى شؤون العمليات في المناطق المحاذية لسوريا، وقد قتل «ترزي» خلال مشاركته في المحاولة الانقلابية الفاشلة، بينما كان يستهدف السيطرة على المقر العام للقوات الخاصة في أنقرة.[3] ومع ذلك فإن خسارة جزء من «العقل العسكري» التركي وخبراته العسكرية التي راكمها على مدى سنوات خلت قد تدفع بالجيش، المفترض حياده، إلى الفوضى، والتورط في مغامرات عسكرية في وقت يعانى فيه من خلل هيكلي غير مسبوق.

ذلك أن ثمة تصريحات لرئيس الأركان التركي السابق، نجدت أوزال، بأنه قضى ما بين ثلاث إلى خمس سنوات من أجل إعادة بناء الجيش بعد قضية «أرغنيكون»[4]. وقد تتعاظم المشكلات التي تواجهها تركيا في هذا الإطار بسبب الحرب التي تخوضها على جبهات عديدة في ذات الوقت، مما يمكن اعتباره «حرباً أهلية» في جنوب شرق البلاد مع حزب العمال الكردستاني، هذا إضافة إلى ما تشهده العديد من مدن تركيا الرئيسية، بحسبانها مستهدفة من هجمات إرهابية تصاعدت وتيرتها خلال عام 2016، ويمكن أن تستنزف القدرات الأمنية والعسكرية تماماً، في ظل توزيع الإمكانيات وتشتتها بالتورط في «المستنقعين» السوري والعراقي.

---

2 – Burak Kadercan, Erdogan's Choice and What Comes Next For Turkey, war on the rocks, August 17, 2016

3 – خطة تركية للتدخل في سوريا منذ سنتين.. أحبطها أتباع «غولن» وتحفظت عليها «واشنطن» وعرقلتها «سوخوى».
https: / /www.zamanalwsl.net /news /73183.html

4 – مروة صبحي، تحولات عميقة: سياسات أردوغان الداخلية والخارجية بعد فشل الانقلاب، دورية «اتجاهات الأحداث»، العدد 18، أكتوبر 2016.

الإجراءات التركية الأخيرة وتسويقها السياسي رسخ فكرة الطموح التركي لإعادة إحياء "العثمانية القديمة"

وقد يزيد من المصاعب التي واجهت تركيا في هذا السياق تفاقم مظاهر التوتر مع العديد من الدول الغربية، والتحسن النسبي الذي شهدته علاقات موسكو وطهران بأنقرة، وذلك على خلفية أسبقية الإعلان عن رفض محاولة الانقلاب. ويبدو أن الحكومة التركية رمت إلى إعادة توظيف هذه الأحداث، لإعطاء دفعة أكبر لتحولات السياسة الخارجية التركية لجهة تحسين الروابط والصلات ببعض الأطراف الإقليمية والدولية، واستخدام ذلك للضغط على أطراف أخرى.

### 1.3 «العثمانية القديمة»... تمدد «النفوذ الإقليمي» عبر «الأدوات الصلبة»:

أوضحت تطورات عام 2016 أن السياسة الخارجية التركية، التي قامت على مبادئ فلسفية وقيم نظرية روّج لها رئيس الوزراء التركي السابق، لم تكن تعبّر عما سُمِّي «العثمانية الجديدة»، من خلال مد قنوات التواصل متعدد الأبعاد والمستويات بين تركيا والدول التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، عبر «أدوات ناعمة» وتصريحات «عاطفية» مستمرة وخطوات إجرائية جمعت ما بين الإجراءات السياسية والمبادرات الثقافية والاتفاقيات الاقتصادية، ذلك أن الإجراءات التركية الأخيرة وتسويقها السياسي رسخ فكرة الطموح التركي لإعادة إحياء «العثمانية القديمة»، عبر «أدوات صلبة» تتمثل في «توجهات عدائية» وتحركات عسكرية أفضت إلى ترسيخ التمركز التركي داخل الأراضي السورية والعراقية.

جاء ذلك بالتزامن مع استخدام خطاب توسعي يثير شكوكاً بشأن نمط التوجهات الحقيقية للقيادات التركية حيال سلامة أراضي الدول العربية. ففي الذكرى الثامنة والسبعين لوفاة مؤسس تركيا الحديثة، مصطفي كمال أتاتورك، قال الرئيس التركي: "نذكر بالرحمة قائد حرب الاستقلال وباني جمهوريتنا ورئيسها الأول الغازي مصطفي كمال"، واستدرك قائلاً: "نتصدى للذين يحاولون تحديد تاريخ دولتنا بتسعين سنة، ويجب أن نتخذ كل أنواع التدابير، بما فيها مراجعة الكتب المدرسية، بدءاً من الابتدائية"، وأكد أنه لا يمكن سجن تركيا في 780 ألف كم[2][5].

راهنت القيادة التركية على تحويل عناصر الضعف الهيكلي التي تعتري تماسك الدولة التركية، وتتغذى من سياساتها، على أسس طائفية وعرقية ومناطقية/ جغرافية- كانعكاس للسياسات المحلية والتطورات الإقليمية والتوجهات الدولية- إلى عنصر قوة، عبر الانتقال من مفهوم «الطورانية الأتاتوركية» الضيقة- قطع الصلة مع الدول المحيطة والاندماج، عبر هوية جديدة في تحالفات غربية- إلى «العثمانية الأردوغانية» الواسعة- العودة إلى الذاكرة التركية، عبر إحياء رابطة الإسلام كخيط ناظم لسياسة تركيا الخارجية، وليس الطورانية (العرق) التي تعطي الشرعية للمشروع الوطني الدولتي- وذلك بناء على إدراك ذاتي بالقدرة على إعادة هيبة «الإمبراطورية العثمانية»، وهو معطى سعت لتحقيقه، عبر أدوات مختلفة، قيادات سياسية/ إسلامية راحلة كعدنان مندريس، ونجم الدين أربكان.

5 - أحمد حجاج، تركيا بين الطورانية والعثمانية: صراع الهويات في المنطقة، جريدة الشرق الأوسط (لندن)، 21 نوفمبر 2016.

وثمة تصريحات أيضاً للرئيس التركي السابق، عبد الله جول، حينما كان رئيساً للوزراء، قال فيها إن تركيا تخلّت عن الموصل لدولة العراق المركزية، وإذا ما واجهت هذه الدولة التقسيم فهناك حقوق لتركيا من المقرر أن تنجم عن ذلك. وفي خطاب له في مدينة بورصة في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، قال أردوغان: «لم نقبل حدود بلادنا طوعاً». وقال: «يسأل بعض الأشخاص بمنتهى الجهل ما شأن تركيا بشمال العراق أو سوريا أو البوسنة؟ لكن كل هذه المناطق الجغرافية تشكل جزءاً من وجداننا»[6].

وفيما تمثل تصريحات أردوغان بشأن حدود تركيا الفعلية وحقوقها التاريخية هجوماً ضمنياً على النظام العلماني، الذي حكم تركيا الحديثة وعلى مؤسسها، غير أنه في الوقت ذاته يبعث رسالة أيضاً إلى المناطق التي تحوي مصالح دائمة لتركيا، تكشف أن ثمة توجهاً جديداً مدعوماً عسكرياً للتحرك على الساحات المجاورة، بما يضمن ما تعتبره أنقرة تحركاً استباقياً. وفي هذا الإطار نشرت وسائل الإعلام التركية سيلاً من الخرائط تظهر مناطق السيطرة الواسعة لتركيا في الماضي. وتقدم هذه الخرائط، وفقاً للمحلل السياسي نيك دانفورث، فهماً عميقاً لاهتمامات السياسة الداخلية والخارجية الحالية لتركيا[7].

وكانت مجلة فورين بوليسي قد نشرت بدورها خريطة تكشف طبيعة المخططات التركية لـ«توسيع الحدود»، لتشمل مدينة الموصل وكركوك العراقيتين، إضافة إلى مدن سورية بالقرب من حدود تركيا الجنوبية، تحت ذرائع قومية ومزاعم تاريخية، وعبر توظيف علاقات عابرة للحدود القومية، من خلال توظيف العلاقات مع الأقليات التركمانية، وبعض الأحزاب الكردية، والقوى السنية[8]. كما أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، كان قد طالب في 24 تموز/ يوليو 2016، بتعديل الاتفاقية الموقعة في مدينة لوزان السويسرية عام 1923 التي على أثرها تمت تسوية حدود تركيا، والتي يصفها المؤرخ والكاتب التركي، قدير مصر أوغلو، بأنها تمثل «الهزيمة والمهانة» بالقول: «إن الأتراك تخلّوا بتوقيع معاهدة لوزان عن قيادة المسلمين، ورضوا بقطعة صغيرة من الأرض».

هذه المقولات الأكاديمية والتصريحات السياسية جعلت أردوغان رغم ما يكنّه من العداء لـ«إرث أتاتورك الثقافي» و«ميراثه الجغرافي»، يستمد تصوراته ومقارباته الخارجية حيال الدول المجاورة مما قاله أتاتورك ذاته، حينما أشار في عام 1923، إلى أن: «حدود أمتنا تمتد من جنوب خليج الإسكندرونة من أنطاكية، وجنوب جسر جرابلس ومحطة السكة الحديدية وجنوب حلب، ثم تسير جنوباً مع نهر الفرات حتى تضم دير الزور، ثم تتجه شرقاً لتضم الموصل، وكركوك والسليمانية»[9].

بناء على ذلك يمكن تحديد العناصر الحاكمة للسياسة الخارجية التركية وتكتيكاتها لتفعيل استراتيجية «العثمانية القديمة» على النحو الآتي:

- «**تحويل المسار**»: تقوم استراتيجية أردوغان على ما يمكن اعتباره «تحويل المسار»، بمعنى محاولة ترسيخ انطباع أن السياسة التركية حيال العراق وسوريا تمثل

6 - جوناثان ماركوس، هل سيعقد طموح تركيا معركة الموصل؟، موقع بي بي سي عربي،25 أكتوبر 2016.
http: / /www.bbc.com /arabic /middleeast /2016 /10 /161025_mosul_iraq_turkey_analysis

7 - المصدر السابق.

8 - Danforth, Turkey's New Maps Are Reclaiming the Ottoman Empire, Foreign Affairs, October 23, 2016

9 - كرار أنور ناصر، العراق بين طموحات السلطان التركي ولعبته الصفرية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 8 نوفمبر 2016.

سياسة دفاعية- استباقية وليست احتلالية توسعية. يقول بعد أيام من بدء معركة الموصل خلال كلمته أمام اجتماع المخاتير في مجمع الرئاسة بأنقرة، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2016 إن وجود قوات تركية في منطقة بعشيقة قرب الموصل ليس تلويحاً بالحرب ولا انتهاكا لسيادة العراق، وأنه لا يحمل أي نية سيئة، مشدداً على أن قواته يجب أن توجد في المكان «الذي لا بد أن نكافح فيه من أجل استقلالنا ومستقبلنا، وهذا المكان حالياً هو الموصل». وأشار أيضاً إلى أن «عملية درع الفرات قامت بها القوات التركية من دون إذن من أحد وسندافع عن العراقيين والسوريين دون استثناء»[10].

باتت تركيا للمرة الأولى طرفاً مباشراً في المعادلة السورية الداخلية

- «**الدفاع المسبق**»: سنّ البرلمان التركي قانوناً يسمح بعمل القوات التركية خارج الحدود في كل من سوريا والعراق، وتم تمديد العمل به في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 ما يؤكد التخطيط المسبق للتدخل في دول الجوار الجغرافي. وقد ارتكزت تركيا على إثارة المخاوف و»شرعنة» أدوارها الإقليمية، باعتبارها فيما يخص سوريا تعمل على حماية الحدود من تمدد تنظيم داعش وعملياته الإرهابية في العمق التركي، انطلاقا من الشريط الحدودي مع سوريا، كما أنها تتحرك عسكرياً حيال سوريا انطلاقاً من مصالح الأمن القومي التركي في مواجهة «التهديدات الإرهابية» التي ترتبط بحزب العمال الكردستاني، وامتداداته السورية، ممثلة في الحزب الديمقراطي الكردي ووحدات حماية الشعب الكردي.

وفيما يخص العراق، أوضحت تركيا أن الخط الناظم لتحركاتها العسكرية في مخيم بعشيقة يرتبط بمواجهة السياسات الطائفية. وبينما كانت تدّعى ذلك فقد كان خطابها السياسي يؤجج الطائفية، ليس في مناطق الصراع مع تنظيم داعش بالعراق وحسب وإنما على مسرح عمليات الإقليم برّمته. فقد اعتمدت أنقرة خطاباً طائفياً، يرتكز على موازنة النفوذ الإيراني والحيلولة دون مشاركة «قوات الحشد الشعبي» في تحرير مدينة الموصل، واستغلال الأزمات الداخلية في العراق، التي تفاقمت بسبب الخلافات السياسية الداخلية، والحرب على تنظيم داعش. وقال الرئيس التركي إنه حريص على عدم السماح بأية سيادة طائفية على الموصل، لأن الهدف يتمثل في تطهيرها من داعش، وتابع: إن الموصل لأهل الموصل وتلعفر لأهل تلعفر، ولا يحق لأحد أن يأتي ويدخل هذه المناطق، مضيفاً: «يجب أن يبقى في الموصل بعد تحريرها أهاليها وحسب من السنة العرب، والسنة التركمان، والسنة الأكراد»[11].

- «**الوكلاء المحلّيون**»: تعتمد تركيا في تحركاتها الخارجية على ما يمكن أن يطلق عليه اسم الوكلاء المحليين، وفي الحالة العراقية ترتبط هذه الأدوار بقوى محلية عدة، منها القوى التركمانية، وقوات البشمركة الكردية. فقد ارتكزت تركيا على أن تواجدها العسكري في مخيم بعشيقة شمالي الموصل، وبالقرب من الحدود التركية، كان بناء على دعوة من مسعود بارزاني رئيس إقليم شمال العراق، الذي ترتبط معه بـ»علاقات ملتبسة»، وذلك وفق استراتيجية «المنفعة المتبادلة». وبينما استهدفت تركيا السيطرة والتمدد الإقليمي فإن القوات الكردية استهدفت

10 -فراس محمد، تركيا وتداعيات معركة الموصل على أمنها الإقليمي، شبكة جيرون، 26 أكتوبر 2016.

11 - هل هناك صفقة بين الأكراد وتركيا لتقسيم العراق؟، شبكة النبأ المعلوماتية، 15 أكتوبر 2016

دوام السيطرة على المناطق المتنازع عليها مع الحكومة المركزية بعد تحريرها بواسطة القوات الكردية من تنظيم داعش، من دون أن يترتب على ذلك أية معارضة تركية. وعلى جانب آخر تعتمد أنقرة على دعم فصائل الجيش السوري الحر في مسرح العمليات السوري، حيث جبهة «أحرار الشام»، و«سلطان مراد»، و«نور الدين الزنكي»، وذلك بحجة مواجهة خطر حزب العمال الكردستاني من ناحية، وتنظيم «داعش» من ناحية أخرى.

## ثانياً- تبدّلات دراماتيكية... تركيا بين تحالفات «تقليدية» وروابط «هشة»:

بينما شهد العام الماضي تحولات دراماتيكية في علاقات روسيا التي تراوحت بين التأزم والانفراج، ولا سيما بعد الاعتذار التركي لموسكو في نيسان/ أبريل 2016، انتقلت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة من التأزم النسبي إلى الانفراج المأمول، بعد وصول الجمهوري دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة الأميركية، وخصوصاً بعد تصريحات بعض الدوائر المقربة منه بشأن أهمية أدوار تركيا الإقليمية.

فيما شهدت علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي مساراً عكسياً فانتقلت من الانفراج، بعد اتفاقية اللاجئين في آذار/ مارس 2016، إلى التأزم والتوتر عقب خروج داوود أوغلو من المشهد السياسي، ومحاولة الانقلاب العسكري وما تبعها من سياسات إقصائية حيال قوى المعارضة، بما أظهر السياسات التركية حيال روسيا، وفي ظل تطور العلاقات مع الصين، وكأنها قد اتخذت قراراً قاطعاً فيما يخص ما أطلق عليه «توجّه تركيا شرقاً».

### 1.1 مراجعة العلاقة مع الغرب:

شهدت العلاقات التركية خلال عام 2016 توترات واضطرابات تصاعدت بسبب تباين الرؤى حيال العديد من الملفات المحلية والقضايا الإقليمية. فعلى الصعيد المحلي لم تُبد الولايات المتحدة الأميركية قبولاً لسياسات تركيا المتشددة حيال قوى المعارضة ووسائل الإعلام والناشطين الأتراك. وبعد الانقلاب العسكري وُجهت اتهامات شبه رسمية إلى الإدارة الأميركية بالضلوع في محاولة الانقلاب على حكم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قامت كلٌ من الحكومة التركية والأميركية ببعض الخطوات من أجل تهدئة الموقف بين الدولتين الحليفتين، منها سماح تركيا للطيران الأميركي بإعادة استخدام قاعدة «إنجرليك» لضرب تنظيم داعش في سوريا والعراق. ولأجل تهدئة الموقف مع تركيا نفى الرئيس السابق باراك أوباما، أي معرفة مسبقة أو ضلوع للولايات المتحدة في محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، وقال إن التقارير التي تتحدث عن غير ذلك «خاطئة» بشكل لا لبس فيه، كما أكد أن طلب تسليم فتح الله غولن إلى تركيا تقرره الإجراءات القانونية للولايات المتحدة[12].

وعلى الرغم من ذلك لم تدعم الولايات المتحدة المساعي التركية للمشاركة في معركة الموصل، حيث اشترطت موافقة بغداد، كما لم تحرك تركيا ساكناً رغم اشتراك قوات «الحشد الشعبي» في معركة تحرير المدينة، أعلن ذلك صراحة وزير الدفاع الأميركي، أشتون كارتر، في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، خلال زيارته لبغداد حيث أكد «ضرورة أن تتصرف كل دولة بما يحترم السيادة الكاملة

12 – حمد جاسم محمد، العلاقات التركية الأمريكية بعد الانقلاب الفاشل، شبكة النبأ المعلوماتية، 6 أغسطس2008

للعراق»، وكانت تلك الرسالة موجهة بشكل صريح إلى الأتراك[13].

وفيما يتعلق بالقضية السورية لم تستجب الولايات المتحدة أيضاً للمطالب التركية الخاصة بإقامة منطقة آمنة في شمال البلاد. ومنذ 24 آب/أغسطس 2016 دخلت قوات تركية مدينة جرابلس، وسيطرت على الشريط الحدودي الممتد من جرابلس إلى حدود منطقة عفرين الكردية، لتقيم بحكم الأمر الواقع منطقة أمنية، رغم أنها ليست تلك المنطقة الأمنية التي كانت تطالب بها، والتي يتوجب أن تتشارك فيها قوى متعددة، أو بناء على قرار مشترك لعدة دول. لكن هذه الخطوة غيرت المعادلات نسبياً حيث باتت تركيا للمرة الأولى طرفاً مباشراً في المعادلة السورية الداخلية أسوة بالولايات المتحدة، وروسيا، وإيران[14].

تركيا لا تلوح بـ"خيار شنغهاي" في سياق منفصل عن ممارسة الضغوط على القوى الغربية

وعلى ما يبدو فإن تركيا باتت تراهن على الرئيس دونالد ترامب، حيث رحب رئيس الوزراء التركي بنعلي يلدريم بانتخاب ترامب واصفاً وصوله إلى منصب الرئاسة بأنه يدشن «الحقبة الجديدة» في العلاقات الثنائية. وتعتبر تركيا أن نهج الرئيس الأميركي الجديد أكثر ليونة حيال تطورات الداخل التركي، وسيما بعد إعلان المستشار العسكري لترامب، الجنرال المتقاعد مايكل فلين، وجوب الاستعداد لتسليم المعارض «فتح الله غولن»، الذي تتهمه تركيا بتدبير محاولة الانقلاب.

أوروبياً، أفضى إبعاد أحمد داوود أوغلو إلى تصعيد أردوغان وعدم التزامه بتنفيذ بنود اتفاق آذار/ مارس 2016 الذى تضمنت بنوده تحصيل تركيا نحو ستة مليارات يورو بنهاية عام 2018، ومنح المواطنين الأتراك حق دخول دول الاتحاد الأوروبي دون تأشيرة، اعتباراً من أواخر عام 2016، وتنشيط مباحثات تركيا مع الدول الأوروبية بخصوص عضويتها في «النادي الأوروبي». وقد تصاعدت أوجه الخلاف ولم تعد ترتبط بقضايا ملفات العضوية الأوروبية شبه المجمدة وحسب وإنما ارتبطت أيضا بقضايا الجماعات المتطرفة التي دعمتها تركيا، والتوظيف السياسي لقضية اللاجئين، مما ساهم في تغييرات كبيرة على الساحات الأوروبية، وسيما بعد صعود قوى اليمين المتطرف. هذا فضلاً عن طبيعة الموقف الأوروبي غير المتحيز للحكومة التركية إبّان تعرّضها لمحاولة انقلاب، وامتناع مسؤولي أوروبا رفيعي المستوى عن زيارة أنقرة للتعبير عن الدعم والمساندة، وعدم تسليم الجنود والقادة العسكريين الذين فروا إلى العديد من الدول الأوروبية لطلب اللجوء السياسي.

يعكس كل ذلك طبيعة المسيرة المعلقة أو روابط "بين البينين" التي لا تقطع بمصير عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، رغم مرور ما يزيد عن العقد على بداية المفاوضات بين الجانبين. وقد توقفت المفاوضات تماماً مؤخراً جراء الرفض الغربي لفرض حالة الطوارئ، وسياسات الرئيس التركي حيال قوى المعارضة الحزبية واستمرار الانتهاكات الحكومية لحرية الصحافة، فضلاً عن اتباع سياسات إقصائية، عبر الإقالة والاعتقال والتنكيل بعشرات الآلاف من المواطنين بدعوى ارتباطهم بحركة "الخدمة"، وانتهاج عمليات "التطهير

13 – جوناثان ماركوس، مصدر سبق ذكره.

14 – محمد نور الدين، تركيا بين الرقة والموصل!، الشرق (الدوحة)، 1 أكتوبر 2016.

السياسي المؤسسي" داخل أجهزة الدولة المختلفة، تحت ذريعة محاسبة "القوى الانقلابية".

### 1.2 «الروابط البديلة»... التوجه شرقاً نحو ترسيخ العلاقات مع حلفاء جُدد:

بعد أحداث 15 تموز/ يوليو، أعاد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، الطرح الذي تبنته أنقرة من قبل، حينما نالت في عام 2013 وضعية «شريك محاور» في «منظمة شنغهاي للتعاون» (SCO). وبينما مثّل ذلك في حينه محاولة لتوسيع خيارات الحركة الخارجية، فقد بدا مؤخراً خياراً بديلاً عن مسعى الانضمام للمنظومة الأوروبية، حيث صرح الرئيس التركي بأن بلاده باتت تستهدف نيل العضوية الكاملة في المنظمة الآسيوية وأن أنقرة لن تسعى بأي ثمن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

جاء ذلك في ظل التطور اللافت الذي شهدته علاقات تركيا متعددة المسارات مع العديد من القوى الآسيوية، وفي مقدمتها كل من الصين وروسيا، بعد أن غدتا تتشاركان الرؤية حيال الموقف الغربي من تركيا، انطلاقاً مما يعرف في الأدبيات السياسية «اقتراب الفرصة»، لتعلن كلتا الدولتين استعدادهما لدعم خطوات تركيا للانضمام إلى منظمة شنغهاي، وذلك بعد سابقة اختيار أنقرة لرئاسة «نادي الطاقة» في المنظمة، في سابقة غير معهودة بالنسبة لدولة لا تتمتع بالعضوية الكاملة في المنظمة التي تمثل نحو 100 مليار دولار من التبادل التجاري، وتحظى باقتصادات تبلغ نحو 800 تريليون دولار، وهي منظمة مزدوجة الأهداف، حيث يحظى التعاون العسكري بأولوية وفي الوقت نفسه يشكل التكتل الاقتصادي أساساً للتفاعل المشترك.

وقد تحركت تركيا مؤخراً نحو دول منظمة شنغهاي بشكل مكثف. وشهدت علاقات تركيا بـ«الدول القائدة» داخل المنظمة تطورات متلاحقة خلال الفترة الأخيرة. فقد تصاعد التبادل التجاري مع الصين لنحو 28 مليار دولار بدلاً من ملياري دولار عام 2002، كما شهدت العلاقات انفراجاً سياسياً نسبياً بعد تراجع دور تركيا في دعم قضية الأيغور، والموافقة على تسليم القيادي الأيغوري «يابشان»، اللاجئ في تركيا منذ عام 2001. هذا إضافة إلى خفوت الحديث سياسياً وإعلامياً عما يطلق عليه البعض داخل أنقرة اسم «أتراك الصين»، وأحقية الحكم الذاتي في إقليم «سينجان»، ودعم مطالبهم السياسية والثقافية.

وعلى جانب آخر شهدت العلاقات التركية مع روسيا انفراجاً بعد التراجع التركي بتقديم اعتذار عن حادثة إسقاط الطائرة «SU-24"، وكذلك عقب الموقف الروسي بدعم الحكومة التركية، إثر محاولة الانقلاب العسكري، وحدوث توافق نسبي بشأن "إدارة التباين" فيما يخص الملف السوري، وعودة العمل في خط "السيل التركي"، ومشروعات "الطاقة النووية" في تركيا.

وقد ارتبطت هذه التطورات بمحاولة تركيا موازنة العلاقات المتوترة مع الغرب عبر تحسين العلاقات مع روسيا، وسيما بعد تصاعد تكلفة التوتر الروسي حيث أقدمت روسيا على فرض عقوبات متعددة حيال تركيا، شملت جوانب اقتصادية وسياسية، فضلا عن العديد من الإجراءات الأمنية الرادعة في المجال السوري. دفع ذلك الرئيس التركي، بعد نحو ثمانية أشهر، إلى الاعتذار للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حيث بعث رسالة خطية في أيار/ يونيو 2016 قدم فيها أسفه للرئيس الروسي.

وفي الأول من تموز/ يوليو 2016، اجتمع وزيرا خارجية البلدين من أجل تجسير هّوة الخلاف و"إدارة التباينات" بشأن القضية السورية. وشهدت مدينة سانت بطرسبرغ في 9 آب/ أغسطس 2016 لقاء الرئيسين الروسي والتركي، حيث تعهد الاثنان بإعادة ترميم علاقاتهما. وفي الشهر ذاته، قامت موسكو بإغلاق ممثلية حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي التي كانت قد افتتحت بعد توتر العلاقات بين البلدين.

وعلى جانب آخر، ثمة محاولة للتوظيف المتبادل بين روسيا وتركيا. فبينما سعى الرئيس الروسي إلى دفع تركيا إلى الابتعاد عن الناتو والولايات المتحدة الأميركية للحركة والاقتراب من السياسة الخارجية الروسية من خلال ضم تركيا إلى منظمة "شنغهاي للتعاون"، استخدم الرئيس التركي روسيا كـ"ورقة ضغط" في مواجهة حلفاء تركيا الغربيين. وكما يقول ألكسندر فاسيلييف، الخبير في العلاقات الروسية التركية في معهد الدراسات الشرقية بموسكو: "قد يستخدم أردوغان روسيا كورقة رابحة في يده على طاولة المفاوضات مع الغرب، فهدفه الأكبر هو الغرب لا روسيا"[15].

إن تركيا التي تلح على طلب حرية التنقل لمواطنيها داخل الاتحاد الأوروبي، وتعلن في الوقت نفسه عن مسعى الانضمام لـ«شنغهاي»، إنما توظف ذلك في إطار التكتيكات التي تستهدف ممارسة الضغوط على الاتحاد الأوروبي فيما يخص «القضايا العالقة» بين الجانبين، كما أنها تدرك استحالة أن تجمع بين عضوية حلف الأطلسي ومنظمة شنغهاي، ولا سيما أن أغلب قيادات الجيش التركي تعتمد أنظمة تدريب وتسلح غربية، وتدرك أنقرة أيضاً ما تمثله عضوية شنغهاي من تحديات بالنسبة لأطروحات التكامل مع دول وسط آسيا، والعلاقات مع بعض دول الخليج التي تتبنى مقاربات مناقضة للسياسات الروسية حيال ملفات وقضايا الصراع الإقليمي، علاوة على أن الاقتصاد التركي مرتبط بأكثر من ٪40 من تجارته الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، و80 في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأتي لتركيا عبر دول أوروبا المختلفة.

إن تركيا لم تتقدم حتى الآن لنيل عضوية منظمة شنغهاي بصفة مراقب، باعتبارها الخطوة السابقة على طلب الحصول على العضوية الكاملة وفق ميثاق المنظمة. وقد صرح رئيس الأركان التركي، خلوصي أكار، أن أي تقدم من هذا النوع سيكون وسيلة لتعميق التعاون بين أنقرة وحلف الناتو، بما يثبت أن تركيا لا تلوح بـ«خيار شنغهاي» في سياق منفصل عن ممارسة الضغوط على القوى الغربية، وأن الهدف الحقيقي يتمثل في التلويح بتعدد الخيارات والبدائل لا تفضيل أي منها، وإنما المستهدف تحقيق مكاسب في مواجهة كل الأطراف، عبر صيغ «وسيطة» لن تضمن عضوية تركيا في «الأوروبي»، ولم تجزم بعد بإمكانية تخطى عقبات تحصيل عضوية «شنغهاي».

## ثالثاً: تصعيد أم تهدئة؟... تركيا بين مصر و"إسرائيل":

تسعى تركيا إلى استغلال تطورات إقليم الشرق الأوسط، بما يضمن مصالحها السياسية والاقتصادية، وهي في ذلك تدرك مساحات «الفراغ العربي» وأدوات توظيفها، وأيضاً

15 – ON GOING MIDDLE EAST SCENARIOS, London Center, August 30, 2016

نمط الحركة الإيرانية وارتداداتها، وتسعى إلى مواجهتها واستغلال تعدد جبهات المواجهة «السعودية- الإيرانية»، على النحو الذى يدفع إيران إلى العمل على تحييد أنقرة في إطار المواجهات الإقليمية، وعلى جانب آخر بما يضمن تحقيق أكبر قدر من «المكاسب المركبة»، جراء محاولة دول الخليج تحقيق توازن إقليمي في مواجهة إيران، ولا سيما مع تصاعد أوجه الخلاف المصري- السعودي حول العديد من قضايا الإقليم العالقة. هذا في وقت تنظر أنقرة فيه إلى تحسن العلاقات مع مصر، أو إسرائيل، أو النظام السوري كأدوات في إطار علاقات أنقرة المتشابكة على المستويين الإقليمي والدولي.

شهد عام 2016 تطورات إيجابية على مسارات العلاقات التركية مع كل من مصر وإسرائيل. فبينما كانت الحاجات التركية لإعادة التموضع على مسرح عمليات الإقليم تستوجب تحسين العلاقات مع «إسرائيل»، عبر استراتيجية «الدفعة الواحدة» فإنه على مسار العلاقات مع مصر لم تسفر تكتيكات الجمع بين التصريحات الودية المتقطعة في أحيان، والمتناقضة في أحيان أخرى، بشأن العلاقات المشتركة، عن إحداث تبدل حقيقي في طبيعة الاتصالات بين الجانبين.

### 1.1 خيار التهدئة... العلاقات التركية- الإسرائيلية:

بعد مفاوضات اتسمت بالسرية، واستمرت لجولات، وجاءت على فترات متقطعة خلال السنوات الماضية، تم الإعلان في 26 حزيران/ يونيو 2016 عن اتفاق وقع في العاصمة الإيطالية- روما- يقضي بإعادة تطبيع العلاقات المشتركة، عبر السعي للبناء على جهود الرئيس الأميركي باراك أوباما، والتي أثمرت في 24 آذار/ مارس 2013 عن اعتذار إسرائيلي بشأن مقتل مواطنين أتراك كانوا على متن السفينة التركية «مافي مرمرة»، على يد قوات الكوماندوز الإسرائيلية في أيار/ مايو 2010.

لدى الطرفين التركي و«الإسرائيلي» طموحًا لإقامة مناطق عازلة داخل الأراضي السورية

تضمن الاتفاق التفاوض بين الجانبين على المطالب الخاصة بالسماح بحرية الملاحة للسفن التركية للوصول إلى شواطئ قطاع غزة، مع تعهد أنقرة بعدم ممارسة أية جماعات فلسطينية أنشطة على أراضيها تستهدف أمن ''إسرائيل''. وفي هذا السياق قامت تركيا بترحيل القيادي صالح العاروري الذي تتهمه ''إسرائيل'' بأنه مهندس عملية خطف ومقتل ثلاثة إسرائيليين في حزيران/ يونيو 2014.

وقد ارتبط تحسن العلاقات بين الجانبين بعدد من المحركات الرئيسية التي لم تنفصل عن ارتدادات التوتر المصري- التركي، ورغبة أنقرة في مزاحمة الدور المصري فيما يخص الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، هذا إضافة إلى رغبة أنقرة في ''تقليل الفجوات'' في علاقاتها الإقليمية، وسعيها وقتذاك، عبر طرق عديدة، لإدارة توتر العلاقات الروسية- التركية، وتوقف العديد من مشروعات الطاقة المشتركة على النحو الذى دفع أنقرة للبحث عن أسواق بديلة جاء في مقدمتها ''إسرائيل''، وذلك لعدد من الاعتبارات أهمها القرب الجغرافي بين الدولتين وسعي ''إسرائيل'' إلى تصدير الغاز إلى أوروبا.

وبينما شكل ذلك أهمية استراتيجية لأنقرة؛ اعتبرت ''إسرائيل'' بدورها أن أهمية عملية ''ذوبان الجليد'' بين الجانبين تتعلق باستعادة علاقات متعددة المستويات لا يغيب عنها الشق الأمني، وذلك في مواجهة عددٍ من القوى الإقليمية في مقدمتها طهران. كما أن من شأن

الاتفاق أن يوسع من هامش القدرة على المناورة في مواجهة أطراف إقليمية أخرى كمصر. إضافة إلى أن الاتفاق قد يمثل فرصة لإيجاد صيغة للتفاهم أو حد أدنى من التنسيق فيما يخص الملف السوري، ولا سيما أن لدى الطرفين طموحًا لإقامة مناطق عازلة داخل الأراضي السورية، بما يسمح بالتمدد الجغرافي مستقبلاً، وهو ما يتناقض مع الرؤى والمصالح المصرية.

التحولات التركية النسبية حيال الدولة المصرية ترتبط بتحركات "تحذيرية" من طرف أجهزة الدولة المصرية

وقد اضطلعت الولايات المتحدة الأميركية- في هذا السياق- بأدوار محفزة لتحسين العلاقات بين البلدين، بسبب ما أوجدته التمركزات العسكرية الروسية بالقرب من حدود الدولتين من تحديات، حيث نظرت واشنطن إلى إعادة تطبيع العلاقات بين الجانبين باعتباره يمثل إعادة تمتين للجبهة المحاذية لهما في الإقليم، خصوصًا بعد الخروج المصري النسبي من هذه "الدائرة".

على جانب ثان، استهدف الاتفاق التركي- الإسرائيلي في أحد جوانبه تكوين جبهة تعمل من خلالها كلٌ من قطر وتركيا على تعميق العلاقات مع حركة حماس، لإفشال أية محاولات لتحسن علاقات حركة حماس مع الدولة المصرية، وذلك عبر توفير حاضنة إقليمية، ليس لحركة حماس وحسب، وإنما أيضاً للسلطة الفلسطينية، من خلال تقديم الدعم المالي والمساندة السياسية، وكذلك استضافة عناصر "حماس"، وتوفير الدعم اللازم من منابر إعلامية للعديد منها.

على جانب ثالث وأخير، اضطلع السياق الإقليمي- أيضاً- بأدوار رئيسية في دفع تركيا لإعادة تدوير زوايا اتجاهاتها الإقليمية، فتوقف المفاوضات المصرية- التركية بشأن تصدير الغاز الإسرائيلي دفع أنقرة لاستنهاض النهج التقليدي بتغليب المصالح الاقتصادية إذا ما تعارضت مع التوجهات الأيديولوجية، عبر السعي لتصدير الغاز الإسرائيلي بواسطة خطوط أنابيب الغاز التركية بما من شأن ذلك أن يحقق المصالح الاقتصادية من ناحية، ويدفع من ناحية أخرى، إلى إبعاد "إسرائيل" نسبياً عن مسار التحركات التي تقودها كل من اليونان وقبرص بالتنسيق مع مصر بشأن تقاسم ثروات غاز شرق المتوسط.

مقابل ذلك استهدفت "إسرائيل" من وراء تحسين علاقاتها مع الدولة التركية خلق واقع جديد يفضي إلى استعادة التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين، بما يمثل خطوة رئيسية على طريق "عزل" أنقرة عن طهران، وهو ما التقطته الإدارة التركية وسعت إلى استغلاله لتحقيق "هدف مزدوج" من ناحية، ترقية العلاقات مع "إسرائيل"، ومن ناحية أخرى إعادة ترتيب ملفات العلاقات مع موسكو، عبر وساطة يبدو أن "إسرائيل" نفسها اضطلعت فيها بأدوار أساسية.

يفسر ذلك التزامن بين الانفراج التدريجي الذي شهدته علاقات الدولتين مع الدولة التركية، التي تستهدف بدورها، التحرك سريعاً لتغيير نمط إداراتها للصعود السياسي والعسكري الكردي في سوريا، من خلال محاولة إيجاد أرضية تحقق مصالحها من دون أن تشكل تهديداً لرؤى ومصالح القوى الإقليمية والدولية الأخرى حيال الوضع في سوريا، لذلك استبقت الاجتماعات السورية- التركية التحولات التي شهدها مسار العلاقات التركية- الروسية وقد مهد ذلك البيئة الإقليمية لتدخل عسكري تركي في الأراضي السورية لتدشين "منطقة آمنة" على الحدود التركية- السورية، بدعم مُعلن أو بـ"صمت مقصود" من أطراف وقوى إقليمية.

### 1.2 مصر وتركيا... المراوحة بين التصعيد والتهدئة:

أعلن رئيس الوزراء التركي، بنعلي يلدريم، في أيلول/ سبتمبر 2016، استعداد بلاده لـ«تطبيع اقتصادي» مع الدولة المصرية، عبر توفير فرصة للقاءات ثنائية على المستوى الوزاري[16]. هذا في وقت أفادت فيه بعض التقديرات عن عقد اجتماع احتضنته دولة الجزائر بين مسؤولين أمنيين أتراك وممثلين عن النظام السوري[17]. وعلى المستوى العملي، شهدت العاصمة الفنزويلية كاراكاس، على هامش قمة دول مجموعة عدم الانحياز في أيلول/ سبتمبر 2016، لقاءً جمع بين وزير الخارجية المصري، سامح شكري، ونظيره التركي، مولود تشاويش أوغلو، بما أعطى انطباعاً بصدقية الترجيحات الخاصة باتجاهات خفوت سمك الجليد بين البلدين، ولا سيما في ظل توالي التصريحات الودية التي انطلقت من مستويات سياسية متعددة بشأن العلاقات التاريخية بين الشعبين المصري والتركي، والرغبة في تجسير هوة الخلاف، وإيجاد أرضية مشتركة تساهم في تخفيض منسوب «الصدام» بشأن القضايا العالقة ومصادر التوتر بين الجانبين المصري والتركي.

وعلى الرغم مما بدا من تزايد مؤشرات التحسن في مسار العلاقات بين مصر وتركيا ثمة معطيات أوضحت أن العلاقات قد تتجه لمشهد آخر، خصوصاً أن اللقاء السريع بين الوزيرين، شكري وتشاويش، من حيث طبيعته ونمطه، وطريقة إخراجه، وعدم تعليق الجانب التركي عليه، أوحى بأن هناك العديد من المحركات والقضايا لا تزال محل التباحث أو التفاوض، على النحو الذى يُبقي العلاقات بين الجانبين في إطار ما يمكن اعتباره ''التأزم المؤقت'' أو ''الانفراج المؤجل''، وهو ما قد تعزز بسبب تصريحات الرئيس التركي مع الإعلامي جمال خاشقجي على قناة ''روتانا الخليجية''، في تشرين الأول/ أكتوبر 2016. بالمقابل رفضت مصر صدور ما اعتبرته ''بياناً غير متوازن'' في مجلس الأمن يقوم على دعم الحكومة، من دون تأكيد، في الوقت نفسه، على أهمية احترام القيم الديمقراطية والمبادئ الدستورية، بما عطل إصدار البيان.

وبينما أوحى ذلك باحتمال تصاعد المواجهة السياسية والإعلامية بين البلدين على غرار ما شهدته العلاقات المشتركة طيلة الأعوام الثلاثة الخالية هناك مؤشرات، على جانب آخر، أوضحت هامشية تأثير ذلك. وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن التحولات التركية النسبية حيال الدولة المصرية ترتبط بتحركات ''تحذيرية'' من طرف أجهزة الدولة المصرية إزاء بعض القضايا والأطراف والملفات التركية التي تتسم بحساسية بالغة بالنسبة للجانب التركي، وذلك في محاولة للتلويح بامتلاك الجانب المصري أوراق ضغط عديدة ومتشعبة يمكن استخدامها أو توظيفها، إذا ما اضطرت الدولة المصرية إلى ذلك.

وقد أشارت هذه التقديرات إلى أن ذلك كان وراء اجتماعات عديدة لدى الجانب التركي شملت مستويات سياسية وأمنية وخلصت إلى ضرورة عزل أثر العوامل الإقليمية عما تشهده الساحة الداخلية في تركيا عبر تحسين العلاقات مع الدولة المصرية، على أن يرتكز ذلك أولاً على الجانب الاقتصادي الذى يمثل أولوية لدى الجانب

16 – رئيس وزراء تركيا بنعلى يلدريم: تركيا بدأت محاولة جادة لتطبيع العلاقات مع سوريا ومصر، بى بى سى عربي، 2 سبتمبر 2016

17 – سيناريو ''اتفاقية جزائر'' ثانية يلوح في الأفق بين تركيا والنظام السورى ضد الكرد، موقع ''نبض الشمال''، 10 أبريل 2016

التركي حيث تلعب مجموعات ضغط مختلفة من رجال أعمال أدواراً هامة في هذا المجال، سواء من أجل اقتناص بعض الفرص الاستثمارية والتجارية في الدولة المصرية، أو بهدف تحسين الأوضاع الخاصة ببعض الشركات التركية الموجودة في مصر، والتي يشكو البعض منها من التضرر بسبب تدهور العلاقات بين الجانبين، أو بسبب بعض الإجراءات المصرية الخاصة بالتدقيق والتأجيل فيما يخص بعض التسهيلات أو الإجراءات الروتينية الخاصة بطبيعة العمل.

وربما يشكل العمل في هذا المجال محوراً هاماً بالنسبة للجانبين معاً. فقد أشار وزير التجارة والصناعة في مصر، طارق قابيل، إلى تزايد معدلات التبادل التجاري بين مصر وتركيا خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى حزيران/ يونيو 2016، مقارنة بنفس الفترة من العام الحالي حيث زادت الصادرات المصرية إلى تركيا بنسبة ٪7.6، وسجلت 681.5 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من عام 2015 حيث بلغت633.1 مليون دولار، مضيفاً أن الواردات المصرية من تركيا تراجعت من 1.485 مليار دولار إلى 1.395 مليار دولار، خلال النصف الأول من عام 2016 بانخفاض بلغت نسبته ٪6.1.

وأشار الوزير المصري إلى أن إجمالي حجم التجارة بين البلدين خلال النصف الأول من عام 2016 بلغ نحو 2.077 مليار دولار، مقارنة بزهاء 2.119 مليار دولار عن نفس الفترة من العام 2015، بانخفاض بلغت نسبته ٪2 تقريباً، لافتاً إلى احتلال تركيا المركز السادس في قائمة الدول المستوردة من مصر، والمركز السابع في قائمة الدول المصدرة لها، كما احتلت المركز السادس من حيث حجم التبادل التجاري بين البلدين[18].

وكان رئيس الوزراء التركي، بنعلي يلدريم قد أعلن في حزيران/ يونيو 2016 أنه «يمكن أن يذهب مستثمرو تركيا إلى مصر وأن يطوروا استثماراتهم وقد يؤدى ذلك مستقبلاً إلى تهيئة المناخ لتطبيع العلاقات، وحتى إلى بدء علاقات على مستوى الوزراء. لا يوجد ما يمنع حدوث ذلك، وليست لدى أنقرة تحفظات فيما يتعلق بهذا الموضوع»[19].

بيد أن المشكلة التي تواجه ذلك ترتبط في الوقت الذي يحظى فيه الملف الاقتصادي بالأولوية لدى الجانب التركي هي أن الجانب المصري لا يزال الملف الأمني لديه يحتل الأولوية، ولا سيما في ظل استضافة تركيا لمجموعات من جماعة الإخوان المصرية ودعمها على المستويين الإعلامي والسياسي. من أجل ذلك من غير المتوقع أن يحدث تحسن سريع في العلاقات، ولا يتوقع أيضاً حدوث يضا تدهور دراماتيكي، وإنما صعود وهبوط متزن، إلى أن تدفع التطورات المحلية لدى أي من الطرفين أو كليهما معاً، أو تحولات البيئة الإقليمية أو الدولية إلى ظهور سياقات جديدة تدفع العلاقات بعيداً عن هذا المسار لجهة تحسن مطرد في العلاقات، وتجسيد الرغبة المشتركة في إيجاد السياق الذي يحفظ ماء وجه كل منهما، حينما يتم الإعلان عن هذه الخطوة، التي قد تأتي عبر تحرك ثنائي، أو من خلال مبادرة ترعاها إحدى القوى الإقليمية أو الدولية، خصوصاً روسيا، التي تشهد

18 – ارتفاع الصادرات المصرية إلى تركيا بنسبة ٪7.6 خلال النصف الأول من 2016، جريدة التحرير (القاهرة)، 13 سبتمبر 2016.

19 – ''موسم تراجع أردوغان''.. أنقرة تعتذر لروسيا وتغازل مصر وتطبع مع إسرائيل.. ورئيس الوزراء التركي: نحن في حاجة للقاهرة ونسعى للتعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين، موقع ''البوابة''، 28 يونيو 2016.

روابطها متعددة المستويات مع الجانبين تطورات غير مسبوقة.

## رابعاً: الاستغلال المركب.. تركيا بين دول الخليج وإيران:

تقوم الاستراتيجية التركية حيال كل من دول الخليج وإيران على استغلال ملفات الصراع بين الجانبين لخدمة نفوذها الإقليمي ومصالحها الاقتصادية، عبر الإدلاء بتصريحات واتخاذ خطوات كإجراء زيارات عالية المستوى بما يؤكد لكلا الطرفين الحرص التركي على صون العلاقات وتطويرها.

وقد بدا واضحاً خلال عام 2016 أن ثمة محاولة للتحرك بين المتناقضات عبر الحديث عن بقاء الرئيس الأسد في الحكم، ثم العودة عن ذلك بتصريحات الهدف منها تهدئة مخاوف حلفاء تركيا في الخليج. وقد برزت في هذا الإطار تصريحات وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، لصحيفة الشرق الأوسط بقوله: «لن نغّير مواقفنا ثمنًا لعلاقتنا مع روسيا، لن نقبل ببقاء الأسد في الحكم، فإذا كان الأسد موجودًا لن تكون هناك عملية انتقالية، والمعارضة لن تقبل بأن تكون في الحكومة بالتأكيد، ومن دونها لن يكون هناك حل»[20].

أكدت التصريحات المتناقضة بشأن القضية السورية الرغبة في إجراء تحسن نسبي في مسار علاقات تركيا الخارجية مع بعض الأطراف التي تتخذ مواقف متناقضة من القضية السورية، وذلك بهدف تعظيم المصالح التركية مع جميع الأطراف. وقد بدت ملامح التغير النسبي في السياسية التركية نحو المسألة السورية تطفو على السطح منذ أواخر عام 2014، وذلك عندما قال الرئيس التركي السابق، عبد الله جول، لسفراء أتراك في أثناء لقاء معهم في أنقرة: «علينا أن نعيد تقييم دبلوماسيتنا وسياستنا الأمنية، نظرًا للوقائع في جنوب بلادنا، وندرس ما يمكن أن نفعله للخروج بوضع يخدم الجميع في المنطقة»[21]. وقد ساهم تحول نمط المواقف التركية في تطور العلاقات مع الجانب الإيراني، سيما أن تركيا حاولت المحافظة على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع طهران، بعيدا عن أى تأثير بنمط التوتر السياسي المتقطع، عبر الحرص على عدم تحويل التصريحات المتشددة، حيال سياسات إيران الإقليمية، إلى مؤشر على سياسة تركية «عدائية» حيال طهران.

> التنسيق ثنائى الأضلاع بين الدوحة وأنقرة يغدو متعدد الأضلاع ليشمل الرياض

وعلى جانب آخر، كانت أنقرة تحاول أن تستفيد من نمط الصراع المتفاقم بين طهران والمملكة العربية السعودية، بما يوفر من ناحية ظهيراً يؤيد المواقف التركية فيما يخص قضايا الصراع في سوريا والعراق، وفق مبدأ الاستفادة المتبادلة (معادلة رابح – رابح)، وبما يدعم من ناحية أخرى، المقاربة المغايرة التي تبنتها السعودية حيال تركيا، منذ وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى الحكم، وتصاعد أدوار «القيادات الشابة البديلة» التي تبنت رؤى انسجمت واتسقت نسبيا مع الرؤى المحركة للسياسة الخارجية القطرية حيال الدولة التركية، بما جعل التنسيق ثنائى الأضلاع بين الدوحة وأنقرة يغدو متعدد الأضلاع ليشمل الرياض، بما لها من تأثير وشبه هيمنة داخل مجلس التعاون الخليجي.

---

20 – وزير الخارجية التركي للشرق الأوسط: لن نغير مواقفنا ثمنًا لعلاقتنا مع روسيا جريدة الشرق الأوسط (لندن)، 19 أغسطس 2016

21 – الرئيس التركي يدعو إلى تغيير سياسة بلاده بشأن سوريا، جريدة النهار (لبنان) 14 يناير 2014.

وقد بدت الملامح الرئيسية لنمط الإدراك الإيجابى المتبادل بين تركيا وبعض دول الخليج واضحة، وتمثلت أولا في عدم اعتراض المملكة العربية السعودية على تأسيس أول قاعدة عسكرية تركية في منطقة الخليج بالدوحة. فيما تمثل الملمح الثانى في سرعة الحركة السعودية حيال تركيا في مرحلة ما بعد محاولة الانقلاب منتصف يوليو 2016، حيث حاولت السعودية درء أية اتهامات روج لها إعلاميا بالضلوع في محاولة الانقلاب، وذلك عبر زيارات عالية المستوى واتفاقات تضمنت السماح لأردوغان بإجراء حوار مع إحدى القنوات السعودية (قناة روتانا)، لمعالجة التحفظ التركى على أداء وتعاطى قناة العربية حيال الأوضاع الداخلية في تركيا، سيما بعد استضافة المعارض، فتح الله كولن، والذى صُنفت جماعته (HIZMT)، بمقتضى بيان اجتماع وزراء خارجية (6+1) لدول مجلس التعاون، كـ"جماعة إرهابية" (13 أكتوبر 2016).

وبدا الملمح الثالث فيما أفضت له زيارة الملك سلمان لأنقرة، في نيسان/ أبريل 2016 من استجابة سعودية لطلب تركيا الملح والمتكرر بتأسيس مجلس التنسيق السعودي- التركي والذي يعنى بتنسيق السياسات بين الجانبين في المجالات السياسية، والدبلوماسية، والمالية، وشؤون التجارة، والأمن والملاحة، والإعلام.

تلاقت خيارات الجانبين الإقليمية وتأسست على عدد من المرتكزات المشتركة المتعلقة بسياق التفاعلات الإقليمية، وإدراك كل طرف لطبيعة مصالحه ونمط تحركاته حيال العديد من القضايا الإقليمية، وذلك انطلاقاً من عدد من العناصر الحاكمة:

- **خيار «التطييف» وتعميق «المذهبية»**: اتجه الجانب التركي والسعودي إلى مواجهة سياسات طهران حيال الطائفة الشيعية في الإقليم بـ«تطييف» وتدعيم «المذهبية» على مسرح عمليات الإقليم، وذلك من خلال تبني مبادرات إزاء مختلف مناطق الصراعات تقوم على دعم التيارات الإسلامية السنية، في مواجهة التيارات الشيعية، بما أجج من الصراعات وضاعف من طبيعتها الطائفية والمذهبية.

- **«المعادلة الصفرية» في سوريا**: تنظر كل من تركيا والسعودية للصراع في سوريا باعتباره صراع نفوذ في مواجهة طهران. وفيما يشكل إسقاط النظام السوري بالنسبة للسعودية خصماً من رصيد إيران، فإن ذلك يحقق، وفق وجهة نظر تركيا، دعما لرصيد نفوذها ومصالحها الإقليمية. لذلك اتجه الجانبان إلى الحفاظ على خط دعم المعارضة السورية بأسلحة مختلفة وأشكال متنوعة، كما عمل الجانبان معاً على توفير الحاضنة السياسية والدبلوماسية للدفاع عنها والترويج لأطروحاتها وتوجهاتها، وذلك بهدف تشكيل وتحديد وإملاء أولوياتها.

في هذا السياق، بدت السعودية أكثر انجذاباً لتعميق التنسيق المشترك مع تركيا، تأثراً أولاً برؤى «قياداتها الشابة» الجديدة، وثانياً في ظل تناقض الأولويات والتوجهات السعودية المصرية حيال القضية السورية، وأخيراً ارتباطاً بالعمليات والاندفاعة التركية للتدخل العسكري في كل من الشمال السوري في 24 آب/ أغسطس 2016، والقبول السعودي بالمشروع التركي الخاص بإقامة منطقة آمنة في شمال سوريا، بما يشكل منطلقاً لعمل المعارضة، وعلى نحو يمثل في الوقت عينه دافعاً للتحرك المشترك في الميدانين اليمنى والعراقي بسبب تشابه الظروف و«الخصوم» (طهران).

- **«جاذبية» التعاون الاقتصادي**: يعد تطور الاقتصاد التركي وقوته وتنوع مجالاته، خصوصاً الصناعية منه،

دافعاً لتوثيق العلاقات المشتركة. وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى جذب رؤوس الأموال الخليجية وتحسين الروابط الاقتصادية والتجارية مع دول مجلس التعاون. هذا بالتوازي مع تغاضي تركيا- على جانب آخر- عن الخلافات السياسية مع طهران، لدعم الروابط التجارية والمالية المشتركة، سعياً لضمان استمرار المعادلة التي حققت لحزب العدالة البقاء في الحكم، والقضاء على مختلف «خصومه» السياسيين و«الأيديولوجيين».

لذلك ففي الوقت الذى امتنعت فيه شركة النفط الوطنية السعودية «أرامكو» عن توريد حصة مصر النفطية، في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، بناء على الاتفاق التجاري الموقع في نيسان/ أبريل 2016، فقد أقدمت على توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الشركات التركية لتمكينها من المشاركة في المناقصات التجارية والعمل في السوق السعودية. وقال وزير الطاقة السعودي، خالد الفالح: «نرغب بالعمل جنبًا إلى جنب مع الشركات التركية من أجل تحقيق رؤية المملكة للعام 2030. إن السعودية مقبلة على استثمارات ربما تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، ومذكرات التفاهم هذه ستشكل أرضية يمكن الاستناد إليها خلال السنوات القادمة»[22].

- **تطوير التعاون العسكرى**: على الرغم من محاولة دول الخليج التأسيس لـ«محور سني» يكون له طابع عسكري، تعتبر تركيا هذه المقاربة اندفاعية متأثرة بروح القيادات الشابة الموجودة في دائرة السلطة بالمملكة العربية السعودية، هذا بالتوازي مع محاولة تقبل التعاون العسكري منخفض المستوى.

وينظر العديد من دول الخليج بإعجاب إلى تطور الصناعات العسكرية التركية، ويسعى بعض هذه الدول لتأسيس المشروعات العسكرية المشتركة. وفي هذا السياق، شهد عام 2016 نحو أربعة تدريبات عسكرية مشتركة حيث شاركت القوات الجوية الملكية السعودية، في تمرين «النور 2016»، الذي أقيم في قاعدة قونيا العسكرية وسط تركيا في حزيران/ يونيو الماضي، كما شاركت المملكة في تدريبات «نسر الأناضول4-»، والمناورات «EFES 216''، التي أجريت في أيار/ مايو 2016، فيما شاركت تركيا في مناورات ''رعد الشمال'' التي جرت خلال الفترة من 27 شباط/ فبراير إلى 3 آذار/ مارس الماضي.

وفي إطار التعاون بين البلدين حطت مقاتلات سعودية في قاعدة إنجرليك بولاية أضنة جنوب تركيا في شباط/ فبراير 2016. وقد وقعت شركة ''أسيلسان'' التركية للصناعات العسكرية الإلكترونية والشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني الحكومية (تقنية) في 12 شباط/ فبراير من العام ذاته اتفاقاً لتأسيس شركة مشتركة للصناعات الدفاعية الإلكترونية في المملكة، وذلك لتصميم وصناعة الرادارات ومعدات الحرب الإلكترونية.

يبدو من ذلك أن تركيا تسير في مسارات متوازية، وفق رؤية براجماتية تستخدم خطاباً عاطفياً حيال القضايا السعودية لتحصيل وضمان استقرار العلاقات الاقتصادية وتوثيقها وتطويرها، وهي في ذلك لا تعطى أفضلية لتحسين العلاقات مع السعودية على حساب العلاقات مع إيران أو موسكو، فالعلاقات مع هاتين الدولتين أكثر تعقيداً على نحو أعمق، وأوثق من حيث التبادل التجاري، ولا تستطيع أنقرة دخول مواجهة

22 - أرامكو'' السعودية توقع مذكرات تفاهم مع 18 شركة تركية، موقع ''خبرلار''، 11 كانون الثاني/ أكتوبر 2016

مفتوحة ومباشرة مع أي من الطرفين، لكنها تدرك أن ثمة تبديلاً لأدوار الوكلاء الإقليميين بالنسبة للطرفين الروسي والأميركي، وأن واشنطن باتت تركز على إيجاد حلفاء جدد، كالجماعات الكردية. هذا فيما تحاول موسكو استغلال الأخطاء الأميركية و"التقاط الوكلاء" الذين يسقطون سهواً أو عمداً من حسابات واشنطن ولو تدريجياً.

وعلى عكس سياسات الرياض تحاول أنقرة إعادة صوغ العلاقات مع خصومها أو تحييد هؤلاء الخصوم، لذلك فهي تحاول الإمساك بكل الخيوط في وقت واحد، دون أن يعني ذلك إعادة إنتاج استراتيجية "صفر مشاكل"، ولكن التعايش مع "مشاكل" لا تفضى إلى صراع مفتوح، أو مواجهة سياسية، أو عسكرية مع أي من القوى الإقليمية الرئيسية. ربما تبدو السعودية منجرفة بشدة إلى تعميق العلاقات مع تركيا وفق صيغة "التحالف المرن". وقد تبدو الحماسة الثنائية القطرية– السعودية للتنسيق بهدف تمتين العلاقات مع تركيا دافعاً لحدوث تحسن تدريجي على صعيد علاقات دولة الإمارات بتركيا، ولا سيما بعد زيارة وزير الخارجية التركي إلى الإمارات في أيار/ مايو 2016، وإعادة الإمارات سفيرها إلى أنقرة لمزاولة عمله.

وبينما تتحفظ مصر على الصيغة المطروحة لتطبيع العلاقات مع تركيا، استجابت الإمارات، حرصاً منها على وحدة الصف داخل مجلس التعاون، للضغوط السعودية عبر قيام وزير الخارجية الإماراتى، عبد الله بن زايد، بزيارة مصر في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2016. ورغم أهمية الزيارة ومستواها منذ الثورة المصرية في الثلاثين من حزيران/ يونيو، تحتفظ الإمارات- على ما يبدو- بمسافة بعيدة عن دعم السياسة الإقليمية لتركيا والسعودية في آن معاً، كما أن الخطاب الإعلامي والتوجه السياسي للإمارات من المرجح أن يظل يعكس معارضة لدعم تركيا الجماعات الإسلامية على حساب الأنظمة العربية القائمة ويرتكز على محورية موقع مصر في استراتيجية أبو ظبى الأمنية والسياسية.

## خاتمة:

بصفة عامة، ثمة تحديات لا تزال تعترض تفعيل استراتيجيات تركيا للحركة الخارجية تتعلق بظهور بوادر للعمل على تفادي إشكاليات وتداعيات السياسات السابقة، عبر السعي غير المقصود لإعادة إنتاجها، ذلك أن مسعى تركيا لتحسين العلاقات مع مختلف دول الجوار، دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الحسابات المختلفة حيال العديد من الملفات الإقليمية، وتناقض التوجهات والسياسات بين الفاعلين الإقليمين، قد يفضي إلى حلول مؤقتة في الوقت الراهن وتحديات مركبة في المستقبل.

إن محاولة التوفيق بين المتناقضات لن تكون بأي حال من الأحوال عملية سهلة، فالعلاقات الراسخة مع دول الخليج لا يمكن فصلها- رغم المحاولات التركية- عن مسار العلاقات مع إيران، وعلاقات تركيا مع الأخيرة لا بد أن تؤثر على مقاربة تركيا حيال سوريا، كما لا يمكن لتركيا أن تحظى بعلاقات وثيقة مع الدولة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين في الوقت نفسه.

تحمل السياسة الخارجية خيارات عديدة، لكن خيار التوجه نحو التصعيد مع بعض الأطراف يصعب استبداله فجائياً بخيارات التحالف مع الأطراف ذاتها، وإلا فلن يمثل ذلك أكثر من إعادة استراتيجية «صفر مشاكل» التي لم تنه مشاكل تركيا مع جيرانها، وإنما ساهمت في تعميق البعض منها لانطلاقها من مبدأ «شمولي» يصعب تحققه. فتحسن العلاقات مع دولة معينة قد يفضي إلى تضرر علاقات تركيا مع دولة أخرى. كما أن «البراغماتية الرخيصة» وسيادة منطق العمل بأولوية تحقيق «الأهداف الوسائلية» لخفض منسوب التحديات التي باتت توجهها الساحة المحلية، بعدما انتقلت تركيا من قيادة «رياح التغيير» الإقليمي إلى حالة المعاناة من شدة عواصفه، قد لا تعكس تحولاً جوهرياً، وفق ما عبّر عنه المتحدث الرئاسي، إبراهيم كالين، وإنما محض تحولات تكتيكية تنطلق من تقدير مغال فيه للقدرات الذاتية والصعوبات الإقليمية التي تعترض سبيل تحركات تركيا الخارجية على مسرح عمليات إقليم لا يزال قيد التشكل.

# رؤية حزب الله للعلاقات العربية الايرانية[1]

**النائب محمد رعد**

إن التناقض الجذري بين ايران والغرب على مستوى الهوية والموقع والمصالح، لم يمنع الطرفين من تنشيط حوار بينهما حول معضلة متفجرة لهما مصلحة مشتركة في معالجتها. اي مانع يحول بين حوار اقليمي مباشر بين دول العرب وايران حول المعضلات الساخنة بينها والتي لهما معاً مصلحة مشتركة أكيدة في معالجتها. إن الاستخفاف في تداعيات الازمة المتفاقمة واستسهال افتعال الحروب المتنقلة من شأنها دفع الامور الى مستوى المخاطر الاستراتيجية الكبرى. إن التشويه للهوية الحضارية ولموقع ودور كل من ايران والعرب هما اعظم وافظع كلفة وخسارة على الأمة. ان المصالح الحقيقية للشعوب العربية وللشعب الايراني، تقتضي بشكل اكيد، بتفاهم وتعاون بل شراكة جدية على مواجهة التحديات الاقليمية الراهنة والمرتقبة.

إن أعداء الأمة العربية لا مصلحة لهم بمثل هذا التفاهم والتعاون او الشراكة بين دول المنطقة، بل إن مصلحتهم تكمن في استمرار التباين والاختلاف من اجل الاستثمار عليهما وتوسعة نفوذهم ومصالحهم. نحن نسجل ذلك مع الاحتفاظ بتقييمنا لمدى مسؤولية كل من الاطراف ولمدى صوابية كل منهم ولصحة او خطأ رهاناتهم وحساباتهم. بيد أنه لا بد من الاشارة الى هواجس متبادلة ومؤامرات تاريخية ومذهبية قد أسهم الاعداء والمنتفعون بتضخيمها، وان حاجباً كثيفاً من انعدام الثقة واساءة الظن، قد تراكم بين اطراف الخلاف، وقد بات يحتاج الى جهود كثير من الوقت لتبديده... من حقنا التطلع الى علاقات بينية سليمة قائمة على تشخيص دقيق متقارب للمخاطر والتهديدات الاستراتيجية للمنطقة.

من أهداف هذه الشراكة مكافحة الجهل والظواهر الاجتماعية الناشزة والتخلف التنموي واشراك المجتمع الاهلي لتحمل مسؤوليته في ذلك مع توفير الحماية لمبادرته ولمؤسساته. الاسئلة كثيرة والمقاربات للأجوبة يفترض ان تكون موحدة عند الايرانيين أنفسهم والعرب أيضاً وفي ما بين الجانبين كذلك.

---

1 – مقتطفات من كلمة القاها رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب الحاج محمد رعد في ختام مؤتمر «العرب وايران في مواجهة التحديات الاقليمية» الذي شارك في تنظيمه المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الذي عُقد في بيروت عام 2016

الحوار بين ايران والعرب ليس ترفاً نطلبه لتقوية أوضاعنا وإنما هو ضرورة للمصالح الاستراتيجية المعمقة في ما بينهم، وينبغي اعتماد منهجية دائمة للتفاهم المباشر وفقاً لمقتضيات الاخوة او الصداقة او درءاً للمفاسد على الاقل إن لم يكن وارداً جلب مصالح. إن استسهال البعض الاستقواء باعداء الأمة وشن الحروب ضد الاخوة والجيران هو أمر ليس مقبولاً وفق اي منطق حضاري أو انساني.

إن نقاط الارتكاز التي تنبني عليها الشراكة بين العرب وايران تكمن في الإجابة على الاسئلة المطروحة على الجانبين، أولاً، ما هي التحديات الاقليمية التي يستشعرها الفريقان، ماذا عن فلسطين؟ وهل التحدي يكمن في تحريرها؟ ام في تصفية قضيتها؟ ثم ماذا عن الارهاب؟ التحدي هو في انهائه ام في توظيفه؟ ماذا عن الاستقلال والتبعية او الحرية، وعن العولمة، والسوق الاقليمية المشتركة؟

ثانياً، أي فرص تبدو متاحة للعرب وايران مجتمعين او منفردين في ظل الآحادية او التعددية القطبية؟ ثالثاً، أي مساحة يمكن أن تشغلها الشراكة المأمولة بين ايران والعرب للنهوض بوعي ومسؤولية من اجل تحصين دولنا وشعوبنا ضد الانزلاق في متاهات التخلف والضياع، والابتعاد عن الدور الحضاري لامتنا الذي يغني الانسانية ويدفع عنها المخاطر والتهديدات.

إننا من موقع تجربتنا في المقاومة ضد العدو الاسرائيلي الذي احتل لبنان قرابة عقدين من السنين ونجحنا في هزيمته على الرغم من تعقيدات أوضاعنا اللبنانية الداخلية، قمنا بما عجزت عنه جيوش دول مجتمعة وذلك بالإتكال على الله وارادة شعبنا المضحي والمعطاء. لقد خلصنا بأن الشعوب تصدق من يصدقها وتضحي وتصمد عندما تجد قياداتها تتقدم مسيرة الجهد باخلاص، إن التصدي لمخاطر التهديدات لا تقوى عليه سلطات منبوذة من شعوبها، لكن الشعوب تعطي بلا حساب حين تصدق سلطاتها في التعبير عن تطلعاتها.

إن عالمنا العربي والاسلامي يتهدده خطران: خطر الارهاب الاسرائيلي الهادف لتصفية قضية فلسطين ومستقبلنا جميعاً، والخطر الارهابي التكفيري الهادف الى تفتيت مجتمعاتنا واضعاف دولنا. فلتكن منا المبادرة للتصدي لهذين الخطرين وليتشارك العرب وإيران جميعاً في انجاز هذه الاولوية، فلعل ذلك يوفر علينا الكثير من الوقت والموارد والتضحيات ويضعنا على خارطة صناعة المستقبل.

# أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن

**فيصل جلول**
أكاديمي لبناني مقيم في باريس
وخبير بالشأن اليمني

## المقدمة:

يستدعي الحديث عن مستقبل الحرب والتسوية السياسية في اليمن البحث في خلفيات الصراع ودوافعه والأطراف المنخرطة فيه، والرهانات المعقودة عليه، مروراً باختبار نتائج الحرب التي اجتازت عامها الثاني لنتبيّن احتمالات استمرارها أو توقفها.

لا تنفصل الحرب السعودية على اليمن عن الصراعات الداخلية اليمنية- اليمنية التي سبقتها، باعتبار أن هذه الصراعات ما كانت محلية فقط، وإن أردنا تتبعها وتحديد نصيب الداخل والخارج، لا بد أن نرجع إلى حروب صعدة مطلع الألفية الثالثة، وربما ينبغي أن نذهب إلى تواريخ أبعد، شأن الوحدة اليمنية عام 1990 وحرب الكويت 1991 وحرب الانفصال عام 1994 مروراً بتخطيط الحدود السعودية اليمنية عام 2000 ومن ثم "الربيع العربي" وتخلي الرئيس علي عبدالله صالح عن السلطة بعد محاولة اغتياله الفاشلة. إن استنطاق هذه العناوين يفيدنا في تحديد طبيعة الحرب الراهنة واحتمالاتها المختلفة.

### أولاً: من الوحدة إلى الانفصال إلى الوحدة

كانت أطراف الحرب الباردة ترعى انشقاق اليمن إلى شطرين: جنوبي استقل عن الاستعمار البريطاني عام 1967 وتحكمه دولة ماركسية متحالفة مع الاتحاد السوفييتي، وشمالي ثار على النظام الإمامي عام 1962 وتحكمه دولة متحالفة مع مصر الناصرية حتى العام 1967، ومن ثم خاضعة إلى هذا الحد أو ذاك لنفوذ المملكة العربية السعودية، وبالتالي الولايات المتحدة الأميركية. في صنعاء ما كان بوسع رئيس الدولة أن يزاول مهامه دون مباركة الرياض، إلى حد أن موافقتها كانت شرطاً مسبقاً لتسمية الوزراء[1]. في حين كانت شؤون الدولة في جنوب اليمن ترتب بالاتفاق مع الحليف الروسي الذي كان يحتفظ بقاعدة بحرية استراتيجية في ميناء عدن.

مع انهيار الحرب الباردة أصبحت الظروف مهيأة أكثر لإعادة توحيد الشطرين، وبالتالي تحجيم النفوذ السعودي في اليمن وإقامة علاقات مباشرة مع واشنطن، ووضع

1 - فيصل جلول، اليمن الثورتان الجمهوريتان الوحدة، الطبعة الثاني، دار الجديد بيروت 2000، ص. 17

حد للإصرار السعودي على أن تمر علاقات اليمن مع أميركا عبر الرياض باعتبار الدولة اليمنية تابعة للمملكة[2].

في ثمانينات القرن الماضي، وعلى هامش الحرب العراقية الإيرانية، أقام الرئيس السابق علي عبدالله صالح علاقات وثيقة مع الرئيس الراحل صدّام حسين ساهمت في حماية المفاوضات التمهيدية لتوحيد اليمن والدفاع عن الوحدة اليمنية (فريدة من نوعها في عالم عربي مفتت) إزاء التدخلات الخارجية وتعطيل الفيتو السعودي[3]. ذلك أن الرياض كانت تعارض الوحدة بشدة. وتسود قناعة لدى النخب اليمنية شمالاً وجنوباً أن اغتيال الرئيس الأسبق إبراهيم الحمدي قطع الطريق على اتفاق وحدوي وشيك بين الشطرين[4].

الرياض كانت تعارض الوحدة اليمنية بشدة

لم يستمر شهر العسل الوحدوي اليمني طويلاً فقد اجتاح الرئيس العراقي الراحل الكويت وفرض اصطفافاً عربياً مع الاحتلال وضده ،وكان اليمن عضواً في مجلس التعاون العربي، وبالتالي من الصعب أن يتنكر للعراق لكنه لا يستطيع دعم احتلال الكويت وتهديد السعودية ودول الخليج ، فكان أن رفض الاحتلال ورفض الحرب على العراق في الآن معاً، واقترع في مجلس الأمن ضد حرب تحرير الكويت وضد الإجماع الدولي على الحرب، ودفع ثمناً باهظاً على غير صعيد[5].

تسببت حرب الكويت بانهيار الحماية الخارجية للوحدة اليمنية، وانفجار النزاع الداخلي بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض، و تطور من بعد إلى حرب مفتوحة عام 1994 خسرها زعيم الحزب الاشتراكي اليمني ونائب رئيس الجمهورية الموحدة ، ودفع أنصاره على إثرها ثمناً باهظاً تمثل في خسارة الجنوبيين للشراكة الفعلية في السلطة ما خلا عبد ربه منصور هادي الذي حصر نتائج الانتصار في جماعته المحدودة التمثيل. ما إن انتهت حرب الانفصال حتى بدأت حرب جديدة على اليمن في العام 1995 بتغطية ودعم سعودي تمثلت باحتلال أرتيريا لأرخبيل حنيش، لكن الحكم اليمني لم يسقط في فخ الحرب وفضل حل المشكلة عبر التحكيم الدولي وكان له ما أراد[6].

## ثانياً: تخطيط الحدود اليمنية السعودية

بعد اختبار قوة الحكم الوحدوي وتماسكه وقدرته على إشاعة الاستقرار في منطقة مصالح استراتيجية أميركية

2 – كانت الجمهورية العربية اليمنية في حينه عضواً في «مجلس التعاون العربي» الذي كان يضم الأردن ومصر والعراق واليمن وقد أنشاء العراق رداً على إقامة مجلس تعاون دول الخليج العربي خلال الحرب العراقية الإيرانية واستبعاد العراق منه. وللعلم فقد شارك صالح بحماس في الحرب العراقية الإيرانية وكانت تربطه بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين علاقات شخصية مهمة كما أشرنا من قبل .

3 – ذكر لي رئيس الوزراء الراحل عبدالكريم الأرياني أنه أثار هذا الموضوع مراراً مع الأميركيين وكان يقول لهم«نريد التعامل معكم مباشرة وليس عبر «رأس الرجاء الصالح اي المملكة العربية السعودية .

4 – هناك إجماع في اليمن على هذه القناعة وقد كشف الرئيس علي عبدالله صالح مؤخراً جانباً من هذه الحقيقة عندما أتهم الملحق العسكري السعودي في اليمن صالح الهديان باغتيال إبراهيم الحمدي. راجع: أشرف الفلاحي، علي صالح يتهم السعودية بالارهاب واغتيال الحمدي، موقع عربي 21، 30 نيسان 2016

5 – قال جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي في مقابلة صحفية أن اقتراع اليمن على رفض الحرب كلفها غالياً وأول الكلفة إلغاء المساعدة الأميركية البالغة 269 مليون دولار فضلاً عن طرد مليون عامل يمني من السعودية والعمل على شق صفوف اليمنيين. مقابلة بيكر في قناة العربية عام 2013 بمناسبة مرور 10 سنوات على الحرب وقد نقلت المقابلة في ما بعد إلى عدة جهات وعدة لغات.

https: / /youtu.be /l9jG8-sO9pw

6 – صحيفة البيان الإماراتية: اليمن قدّم أنموذجاً في حل النزاعات الحدودية في التحكيم.11 أكتوبر/ تشرين الأول عام

متنوعة، قررت الولايات المتحدة توثيق العلاقة معه إذا ما استجاب لخمسة شروط هي:

أولاً: تسوية الحدود مع المملكة العربية السعودية.

ثانيا: دعم عملية السلام في الشرق الأوسط.

ثالثاً: مكافحة الإرهاب.

رابعاً: القيام بإصلاحات ليبرالية في الاقتصاد

خامساً: تحقيق المصالحة الوطنية[7].

ما كانت الاستجابة لهذه الشروط صعبة للغاية. فالشرط الأول يتناسب مع التزام يمني بتخطيط الحدود تزامن مع إعلان الوحدة وتعذر تنفيذه لأن عاهل السعودية في حينه الملك فهد أصيب بالشلل في أواخر عهده ولن يبدأ التنفيذ إلا في عهد الملك عبدالله الذي صادق على اتفاقية الحدود وترسيمها في العام 2000، والشرط الثاني تعذر تنفيذه بعد اغتيال إسحق رابين عام 1995 الذي قلب معطيات التفاوض رأساً على عقب واستؤنفت من بعده الانتفاضة و المقاومة الفلسطينية المسلحة وما عاد مطروحاً أن يتابع العرب سياسة تطبيع انهارت بلمحة بصر مع اغتيال راعيها الصهيوني. وقد اقتصر الالتزام اليمني في هذا البند على لقاء عقده وزير الخارجية الراحل عبد الكريم الإرياني مع منظمات يهودية أميركية أواخر العام 1994. أما مكافحة الإرهاب فقد التزم اليمن بالعمل مع واشنطن وقد تكثف التعاون بعد تفجير الفرقاطة ''يو اس اس كول'' في 12 تشرين الثاني/ أكتوبر عام 2000 في ميناء عدن. وكانت الإصلاحات الليبرالية قد تمت وفق أجندة يمنية دون الالتزام الصارم بتعاليم وشروط البنك الدولي. وأخيراً جرى تهميش قضية المصالحة الوطنية عبر إعادة تدوير بعض قادة الانفصال ودمجهم في الحكم، لكن ذلك أدى لاحقاً إلى تفجير الحراك الجنوبي الذي سيساهم في تقويض سلطة الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

على الرغم من المساهمة الفعالة لاتفاق الحدود في تسوية قضية تاريخية بين اليمن والسعودية وبالتالي إرساء علاقات مستقرة بين البلدين ومن ثم تمتين العلاقات مع واشنطن، على الرغم من ذلك كله أدت قضية الحدود إلى نشوب خلافات داخلية يمنية جديدة من طبيعة مختلفة. معلوم أن الجانب اليمني اشترط في سياق التفاوض أن تقطع المملكة العربية السعودية علاقاتها المباشرة مع مراكز القوى اليمنية وأن تمر مساعداتها عبر السلطة أو على الأقل بعلم رئيس الجمهورية. وقد تسبب هذا الشرط في انشقاقين كبيرين سيكون لهما تأثير مهم على الأحداث اللاحقة.

جرى تهميش قضية المصالحة الوطنية عبر إعادة تدوير بعض قادة الانفصال ودمجهم في الحكم

نجم الانشقاق الأول عن خلاف حاد بين السلطة والشيخ حميد الأحمر بسبب عمولة سعودية تقدر بخمسين مليون دولار لتغطية الجوانب اللوجستية في تخطيط الحدود من الجهة اليمنية الأمر الذي لم يرق للحكومة في صنعاء التي كانت تخشى من تحالف الأحمر مع ''الإخوان المسلمين» فضغطت على المملكة لتخفيض الرقم إلى الربع، ما أدى إلى توتر ومن ثم انشقاق بين الرئيس صالح وأسرة الشيخ عبدالله الأحمر ما زال مستمراً حتى اليوم. وأدى تخطيط الحدود إلى دخول قطر على خط النزاعات اليمنية ورعايتها لـ ''الإخوان المسلمين'' والتيار السلفي في

7 – اليمن... الثورتان والجمهوريتان الوحدة، مصدر سابق، ص 277

سياق التنافس والتنازع بين الدوحة والرياض في الشؤون الإقليمية ،وسيؤدي هذا التقارب إلى خلط أوراق يمنية وإعادة رسم خارطة القوى السياسية في هذا البلد.

الانشقاق الثاني تمثل في عزلة التيار الملكي حليف المملكة العربية السعودية ومنه أسرة الحوثي فما عاد بوسع المملكة أن ترعى قوة ملكية مناهضة وتريد إسقاط السلطة الجمهورية في اليمن. علماً بأن التيار الحوثي كان يحسب لهذا التطور عندما استجاب منذ أوائل الثمانينيات لدعوات إيرانية كانت طهران قد وجهتها لخصوم الرئيس صالح شريك العراق في الحرب العراقية الإيرانية. وكانت الزيارة الأولى للعّلامة بدر الدين الحوثي عام 1981 أي بعد عام واحد من اندلاع الحرب مع العراق وتلتها زيارات لممثلين عن هذا التيار ستتوج بعلاقة قوية كانت إيران ترى أنها مشروعة طالما أن صنعاء تشترك في حرب عليها دون عداء مسبق بين البلدين. في هذا السياق يمكن وضع التدخل الإيراني في اليمن ومنه سيصبح لطهران دور أساسي في الشؤون اليمنية.

الانشقاق الثاني تمثل في عزلة التيار الملكي حليف المملكة العربية السعودية ومنه أسرة الحوثي

## ثالثاً: الزيدية وصعود المهمشين

لنشوء الحوثي والتيار السلفي في صعدة مسارات معقدة وإن كان التياران قد تبلورا وتوسع تأثيرهما في مطلع الوحدة اليمنية التي ترافق إعلانها مع انتشار الديمقراطية وحرية الأحزاب والتعبير في اليمن ،وهو شرط وضعه نائب الرئيس علي سالم البيض للموافقة على الوحدة.نشأ التيار السلفي في صعدة بجهود سعودية وعبر رموز عرفوا بعلاقتهم الوثيقة بالمملكة ومنهم الشيخ الراحل مقبل الوادعي وهو زيدي الأصل صار سلفيا خلال إقامته في المملكة وقد عاد إلى صعدة ليتزعم التيار السلفي المقرب من الوهابية في منطقة دماج الواقعة في قلب المحافظة الزيدية.

والراجح أن المملكة كانت تراهن على نمو هذا التيار الدعوي في بداياته لتشكيل قاعدة مذهبية في المعقل التاريخي والديني للزيدية في اليمن، على أن تتوسع هذه القاعدة لتشكل فاصلاً على الحدود مع مناطق عسير وجيزان ونجران التي يعتبرها اليمنيون في قرارة أنفسهم رغم تخطيط الحدود أرضاً يمنية اغتصبتها المملكة. على أن يكون السلفيون رأس حربة بمواجهة التيار الحوثي الذي أقام علاقات ما برحت تتوسع مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لم يكن نشوء التيار السلفي مضراً بحسابات الرئيس علي عبدالله وبالتالي لا يشكل خرقاً لاتفاقية الحدود لأن الوادعي نفسه كان يشاهد في دار الرئاسة في صنعاء، ويعترف بسلطة الرئيس وهذا لا يتناقض مع عقيدته السلفية التي تدعو إلى طاعة ولي الأمر. ويعطي التيار السلفي السلطة في صنعاء هامشاً أوسع للمناورة في منطقة تعتبر بطبيعتها وبتاريخها متمردة على المركز الجمهوري الطارد للبيئة الإمامية ناهيك عن أن التيار الزيدي فيها يأخذ على السلطة في صنعاء تساهلها مع انخراط العديد من الزيود في التيار الوهابي.

من جهتها لا تأمن صنعاء لمرجعية دينية زيدية تعتبر الثورة على الحاكم بنداً ملزماً في صلب عقيدتها. ولا تثق الحركة الحوثية بالسلطة الجمهورية التي أضعفت المرجعيات الزيدية التقليدية المرتبطة بالنظام الإمامي وهمشت

المرجعيات البديلة التي كان عليها أن تصادق على سياسة دولة قانونها وضعي بالقسم الأكبر منه[8].

موجز القول في هذا الجانب أن التيار الحوثي جمع حوله القسم الأكبر من الزيود المهمشين والمرجعية المهزومة في الصراع مع الجمهوريين والتي خسرت حرب العام 1962 فضلاً عن الفئات التي ضعف نفوذها بعد تخطيط الحدود. وكان لا بد لهذا التيار المحصور في منطقة معزولة والذي يواجه السعودية والتيار السلفي والسلطة المركزية، من أن يعتمد استراتيجية ذكية عبر استدراج إيران إلى الحدود السعودية ورفع شعارات الثورة الإيرانية والثورة الفلسطينية معاً الأمر الذي يتناسب مع الثقافة السياسية اليمنية التي تحتل فلسطين مكاناً مرموقاً فيها. أما العلاقة مع إيران فما عادت محرّمة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية التي خسرتها السلطة اليمنية بل صارت مقبولة ومرحباً بها بعد انتصار حزب الله على ''إسرائيل'' في العام 2000 وحملها على الهروب من جنوب لبنان. وبلغ الترحيب ذروته عام 2006 حيث صار التيار الحوثي حليفاً معلناً للمقاومة الإسلامية في لبنان التي نشأت ونمت بدعم إيراني مكثف.

ما كان نمو هذا التيار الذي يتمتع بشرعية زيدية وهاشمية ويرفع شعار ''الموت لأمريكا والموت لإسرائيل واللعنة على اليهود والنصر للإسلام'' على مقربة من أهم احتياطي للنفط في العالم وفي بلد يحتل موقعاً استراتيجياً على البحر الأحمر وباب المندب، ما كان يمكن أن تتعايش معه السلطة المركزية في صنعاء إلا اذا اعترف بشرعيتها وهو ما رفض الشيخ بدر الدين الحوثي الإقرار به كما يلاحظ من إجابته لصحيفة ''الوسط'' المحلية بقوله رداً على سؤال عن ولائه للدولة ''لا تحرجني. ما علينا من هذا الكلام''، وبالتالي وضع أنصار الله في مكان يتجاوز سقف المنافسة مع التيار السلفي بل في حال تمرد واضح على السلطة. وكان ذلك صريحاً للغاية عشية حرب صعدة الأولى عندما وصل الرئيس صالح إلى جامع المدينة للصلاة في طريقه إلى السعودية، فاستقبله الحوثيون بـ''الصرخة'' وحالوا دون إلقاء خطبته. ومن بعد تم التعرض ليهود المنطقة الذين تفتخر الدولة في وسائل الإعلام الغربية برعايتها لهم وحمايتهم فطردوا من صعدة وتلا ذلك اشتباك مع التيار السلفي... وهكذا دواليك.

فقدت السلطة في صنعاء هامش المناورة بين السلفيين والحوثيين وبدا أنها ما عادت قادرة على استخدامهم ورقة ضغط على المملكة العربية السعودية أو الولايات المتحدة باعتبارهم تحت سقف النظام. لقد باتت القطيعة واضحة المعالم وترافقت مع تزايد الضغوط السعودية بوجوب ضبط الحوثيين فضلاً عن الضغوط الأميركية التي لا يستهان بها في منطقة مصالح غربية من الدرجة الأولى وفي ظل صراع مفتوح مع إيران حول برنامجها النووي ودعمها للمقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين.

من هذه القطيعة انطلقت حروب صعدة ومنها دخل الجنرال علي محسن الأحمر وتيار ''الإخوان المسلمين'' على خط الأزمة لتحقيق انتصار كاسح ''على المتمردين'' سوف يستخدم لاحقاً في إعادة تكوين السلطة في صنعاء

8 – جريدة «الوسط» اليمنية مقابلة مع الشيخ بدر الدين الحوثي بتاريخ 9/ 8/ 2004 وفيها يتهم المرجع الزيدي الكبير السلطة في صنعاء بأنها «تقوي جانب السنة في حين يقف آل البيت إلى جانب المستضعفين « ويتهم السلطة بالولاء لأميركا بقوله « أميركا ضد الدين الإسلامي والسلطة تطبق أغراضها» وردا على سؤال إن كان يعترف بشرعية السلطة قال «... ما علينا لا تحرجني بهذا الكلام «ورد على سؤال آخر حول انتمائه إلى الاثني عشرية بقوله « طريق الزيدية مختلفة عن طريقة السيستاني الجعفرية «. هنا لا بد من لفت الانتباه إلى أن مرجعية آية الله السيستاني كانت في ذلك الحين متعايشة مع الولايات المتحدة الأميركية في العراق وتتفاوض معهم على الرحيل من بلاد الرافدين .

بمباركة السعودية. هذه السلطة التي خرج الإخوان من التحالف معها في العام 2000 أيضاً بعد تخطيط الحدود مع المملكة.

سنلاحظ أن حرب صعدة الأولى عام 2004، التي انتهت بمقتل قائد الحوثيين الميداني حسين بدر الدين الحوثي، رفع خلالها الجنرال علي محسن الأحمر شارة النصر وظهر على غير عادته في وسائل الإعلام ليشهر هذا الانتصار وكأنه يقول للسعودية وللولايات المتحدة الأميركية إنه الوحيد القادر على التصدي لخصومهم وأعدائهم.كانت حرب صعدة بالنسبة للجنرال على محسن الأحمر والإخوان المسلمين تنطوي على رهان ضمني بتولي السلطة في صنعاء أو على الأقل بشراكة جدية في الحكم بين صالح والإخوان وأسرة الشيخ عبدالله الأحمر. ومنذ تلك اللحظة ستصبح حروب هذه المحافظة متداخلة وأكثر تعقيداً، فالنصر الذي لوح به الجنرال الأحمر كان قصير المدى. فقد التقط الحوثيون أنفاسهم وبدأوا الاستعداد للحرب الثانية وبيّنوا للمنتصر أن الحرب طويلة وأن استثمار انتصاره داخل صنعاء لن يكون مجدياً[9].

## رابعاً: اليمن ما بعد «الربيع العربي»

تزامن اندلاع ما يسمى بـ'' الربيع العربي'' مع آخر حروب صعدة عام 2009. في نهاية هذه الحرب صار الحوثيون رقماً صعباً في اليمن وفي الإقليم خصوصاً بعد معاركهم الناجحة داخل الأراضي السعودية واحتلالهم عشرات القرى وأسرهم مئات الجنود واحتلالهم مواقع استراتيجية الأمر الذي أدى إلى إقالة قائد المعركة من الجانب السعودي الأمير خالد بن سلطان من منصبه كنائب لوزير الدفاع والطيران. وقد تفاهم السعوديون مع الحوثيين على عدم تدخل كل منهما في شؤون الآخر الداخلية وعدم اختراق الحدود والامتناع عن دعم السلطة المركزية في حرب صعدة ''المقبلة».

لقد صار راجحاً إلى حد كبير أن ''الربيع العربي'' هو في مضمونه وحركته واستراتيجيته، ربيع ''الإخوان المسلمين'' بوصفهم القوة السياسية المعارضة الأكثر تنظيماً وتمثيلاً في الشارع العربي، والوحيدة القادرة على تحريك الناس وتولي الحكم الذي وصل إلى طرق مسدودة في العديد من الدول العربية بعد أن طال أمد الحكام وتراكمت مطالب ومعاناة شعوبهم فكان أن انعقدت رغبة التغيير على مخططات خارجية وأنجبت ''الربيع العربي».

كان طبيعياً والحالة هذه أن يتولى ''الإخوان'' الحكم في مصر ورجحت كفتهم في ليبيا وفي تونس، ولعبوا ويلعبون دوراً أساسياً في سوريا اذ يديرون المجلس الوطني المعارض ناهيك عن الائتلاف الوطني، ويشاركون في الحكم في المغرب الأقصى وقاموا بمحاولة فاشلة في الإمارات العربية المتحدة ويلعبون دوراً مهما في غزة، وكانوا شركاء في الحكم في اليمن بعد حرب العام 1994 ومنهم نائب الرئيس الأسبق الشيخ عبد المجيد الزنداني وصاروا شركاء في حكومة الائتلاف الأخيرة قبل فرار الرئيس هادي إلى الرياض.

تعايش ''الإخوان المسلمون'' الذين قادوا تظاهرات الربيع اليمني مع الحوثيين والحراك الجنوبي وتمكنوا من جمع هذه القوى ضد الرئيس صالح الذي طرح التخلي عن الحكم طواعية بعد أن رسم حدود تمثيل الآخرين

9 - حول برنامج الحوثيين للحكم راجع:

http / /:www.academiegeopolitiquedeparis.com /imagesGeo4514 /jalloul.pdf

وتمثيل ''المؤتمر الشعبي العام'' الذي ترأسه منذ تأسيسه. وكان صالح قد أدرك أن المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون قد تفاهمت على صيغة لحكم بديل عنه مع خصومه، علماً أن وسائل الإعلام المؤيدة للمملكة ما انفكت منذ انطلاق التظاهرات المعارضة في ربيع العام2011 تحمل عليه وتؤيد معارضيه، بيد أن صموده دفع في مرحلة أولى إلى انشقاق الرجل الثاني في الجيش علي محسن الأحمر حليف ''الإخوان المسلمين'' وأسرة زعيم حاشد الشيخ الراحل عبدالله بن حسن الأحمر، وفي مرحلة ثانية إلى محاولة لاغتياله في مسجد الرئاسة نجا منها بأعجوبة.

### 4.1 الحوار الوطني ونظام الأقاليم

رسا ميزان القوى اليمني في العام الأول للربيع المذكور على أربع مجموعات، ثلاثة منها غير متجانسة هي الحراك الجنوبي الذي يميل بغالبية مكوناته إلى الانفصال والعودة إلى ما قبل الوحدة، و«انصار الله» الذين يرغبون بتدعيم الزيدية المعرّضة لهجوم سلفي واالاسترشاد بتجربة إيران/ حزب الله والدفاع عن معاقلهم المهمشة منذ انتصار الجمهوريين في العام 1962 ودمج ممثلين عنها في أجهزة الدولة المختلفة. و«الاخوان» المتحالفين مع أسرة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وهؤلاء كانوا يرغبون بإقامة حكم إسلامي على الطريقة التركية كما تفيد أدبياتهم. وأخيراً «المؤتمر الشعبي العام» الذي تبّين أنه يضم التيار الجمهوري التقليدي في اليمن ومعظم كادرات الدولة فضلاً عن قبائل وعشائر من حاشد وبكيل وكانت خسارته للسلطة تنطوي على ضرر كبير للفئات التي يمثلها.

تولت المملكة العربية السعودية ترتيب طاولة الحوار الوطني في صنعاء بعد أن وقّع الرئيس علي عبدالله صالح وثيقة التخلي عن السلطة في إطار مبادرة خليجية يرعاها 18 سفير دولة أجنبية في العاصمة اليمنية. وتنص المبادرة على انتقال سلمي للسلطة، عبر انتخابات رسمية بعد عامين من توقيع الميثاق اليمني الجديد وتتوج هذه الانتخابات باتفاق المكونات اليمنية على نظام حكم جديد. واللافت في الحوار الوطني أن المملكة العربية السعودية اقترحت دون طلب من أحد تعويضات مالية للمتحاورين وكان العضو في هيئة الحوار المؤلفة من أكثر من 500 مشارك يتقاضى مئة دولار يومياً على مشاركته والبعض يتقاضى 150 دولاراً أو أكثر وهو ما يعادل الحد الأدنى للأجور في اليمن[10]...

التيار الحوثي جمع حوله القسم الأكبر من الزيود المهمشين والمرجعية المهزومة في الصراع مع الجمهوريين

طال أمد الحوار وتكاثرت تعويضات المتحاورين ولكن المفاجأة الكبرى تمثلت بالاتفاق على تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم شبه مستقلة عن بعضها البعض دون أن يطرح هذا المطلب في التظاهرات المعارضة ودون أن يدور حوله نقاش في الساحات العامة، ما يعني أن الدول المشرفة على الحوار ارتأت هذه الصيغة وأن اليمنيين المتحاورين بغالبيتهم وافقوا عليها. نظام الأقاليم هذا يفكك اليمن الموحد ويضعف أهميته الاستراتيجية والديموغرافية ويؤسس لمنازعات لا تنتهي بين الأقاليم ويفتح الباب لكل إقليم ليعقد صفقات خارجية على حساب الإقليم

10 – تنص اتفاقية السلم والشراكة على بند صريح بهذا الشأن يقضي باندماج الحوثيين في أجهزة الدولة المختلفة.

الآخر، وينصرف اليمنيون في هذا النظام إلى مناهضة بعضهم البعض وتذهب ريحهم.

إن نظرة سريعة إلى خارطة الأقاليم تبّين بوضوح أنها تؤسس لافتراق بين الشوافع والزيود وتضعهم بمواجهة بعضهم البعض وتفرّق بين شوافع الجنوب وشوافع الوسط وبين الأقاليم البحرية والأقاليم الجبلية. ولعل أخطرها إقليم أزال الذي يحصر الزيود في منطقة جبلية معزولة بلا بحر ولا ماء ولا موارد حياة عادية، الأمر الذي كان سيدفع أهالي الإقليم إلى البحث عن أسباب الحياة في أقاليم أخرى بواسطة القوة... أضف إلى ذلك أن هذا النظام يضعف للمرة الأولى دور الزيود في اليمن وهم الذين أسسوا الدولة اليمنية منذ ألف عام.

فقدت السلطة في صنعاء هامش المناورة بين السلفيين والحوثيين

انتهى الحوار الوطني باتفاقات صورية وخلافات ضمنية سرعان ما انفجرت لدى أول اختبار لتماسك النظام الانتقالي الجديد الذي قام على شراكة في الحكومة بين المؤتمر الشعبي العام والإخوان المسلمين. وكان على الحكومة المشتركة أن تعيد رسم خارطة اليمن السياسية من حولها وأن تطبّق تعهدات مجمدة للبنك الدولي وأن تواجه الشعور المتزايد بالحرمان والخديعة من الحراك الجنوبي الذي رفض معادلة أن الحق الجنوبي والحصة الجنوبية ستكون في عهدة الرئيس عبد ربه منصور هادي لأن أصحاب الحراك في الأصل ضحية من ضحايا هادي في حرب العام 1986 أو 1994.

من جهتهم ما كان لدى الحوثيين أرباح من النظام الجديد، بل كان على قواعدهم دفع ثمن ''جرعات البنك الدولي'' التي بادرت حكومة هادي إلى تطبيقها برفع الدعم عن المحروقات ،الأمر الذي أصاب اليمنيين الفقراء بصلب مواردهم الشحيحة أصلاً، فكان التمرد الحوثي الذي بدأ سلمياً وتحول إلى عسكري وما زال حتى الساعة. ما كان لدى الرئيس صالح منفعة بالاصطدام مع الحوثيين بل كل المصلحة بإضعاف نظام هادي وعزل الإخوان المسلمين الأمر الذي تحقق خلال أشهر قليلة وأدى إلى تحالف ضمني بين الرئيس السابق وانصار الله.

**4.2 من السلم والشراكة إلى عاصفة الحزم**

اعتمد الحوثيون تكتيكاً ناجحاً في تفكيك سلطة «الربيع العربي» التي أقامتها المملكة العربية السعودية بتغطية ودعم غربي حول عبد ربه منصور هادي والإخوان المسلمين وقيادات منشقة عن المؤتمر الشعبي العام وبعض الأقطاب القبلية في حاشد.

أطاح المتظاهرون في المرحلة الأولى عبر الاعتصام بالبرنامج الذي أعده البنك الدولي لليمن. وفي المرحلة الثانية طالبوا بان يكونوا جزءاً لا يتجزأ من الدولة وليس من الحكومة فكان أن اقتحموا صنعاء وفرضوا أمراً واقعاً على التحالف الآنف الذكر وساوموا من أجل الحصول على ''اتفاق السلم والشراكة'' الذي أعطاهم حقوقاً اندماجية في الدولة لا رجعة عنها وجعلهم في موقع حاسم كمستشارين للرئيس هادي يراقبون قراراته فيباركون ما يناسبهم منها. وإذ سيطروا على الفرقة الأولى المدرعة ودفعوا الجنرال علي محسن الأحمر لمغادرة البلاد إلى السعودية، صارت كل طرق اليمن مفتوحة أمامهم بمباركة ضمنية من الرئيس علي عبدالله صالح ستتحول إلى مشاركة في التصدي لعاصفة الحزم.

يفضي ما سبق إلى خلاصة مفادها أن أنصار الله تمكنوا من تفكيك سلطة ''الربيع'' السعودي الغربي في اليمن

خلال شهور معدودة واتجهوا نحو الجنوب للإمساك بمفاصل البلاد على الأرض وبالتالي إعادة النظر بنظام الأقاليم الستة والسيطرة الفعلية على السلطة الأمر الذي يشكل تحدياً سافراً للمملكة في بلد تعتبره حديقتها الخلفية وللولايات المتحدة الأميركية التي باتت تسمع "الصرخة" مباشرة في قاعدتها العسكرية في جيبوتي في الضفة الأخرى لباب المندب.

كانت "عاصفة الحزم" الرد المشترك لرعاة المبادرة الخليجية على تحدي الحوثيين وعلى عبدالله صالح لـ"إرادة المجتمع الدولي" على حد تعبير الناطقين باسم "العاصفة" ومن أجل عودة الشرعية إلى صنعاء ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي ومعها مشروع الأقاليم الستة التي سقطت مع سقوط النظام الذي كان ينبغي أن يقرها دستورياً...

بيد أن الحرب كانت أيضاً تنطوي على وجه انتقامي يتعدى الهدف المنشود وأعني بذلك تدمير البنية التحتية اليمنية لإضعاف مقاومة الشعب "للعاصفة". والواضح أن المشرفين الأميركيين على العاصفة تخطيطاً وقيادة وتموينا لوجستياً كانوا يريدون تكرار سيناريو الدمار العراقي نفسه الذي يفضي في نهاية المطاف إلى انشغال الناس في تدبير أمورهم الخدماتية مع ما ينجم عن ذلك من مشاحنات وانقسامات، فكيف إذا كانت موارد الدولة في الأصل شحيحة وموارد الشعب اليمني محدودة.

## خامساً: العدوان السعودي والرهانات المتقابلة

اعتمدت السعودية بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية سيناريو للحرب يشبه إلى حد بعيد سيناريو الحرب العراقية ويمكن اختصاره بالخطوط العريضة التالية:

1. عزل اليمن عبر قرارات دولية تضفي الشرعية على حصار قاتل جواً وبراً وبحراً.

2. حملة جوية آمنة نسبياً تدمر البنى التحتية المدنية للدولة ومعداتها العسكرية فضلاً عن مراكز تجمع الجنود والمعسكرات وطرق إمدادهم.

3. دفع الحوثيين وصالح إلى التخلي عن المناطق الجنوبية وتحويلها إلى قواعد هجومية ضد الطرفين والرهان على توسيع الانشقاقات الداخلية وبعضها قائم بين الشمال والجنوب والبعض الآخر يصار إلى افتعاله بين الوسط وأقصى الشمال، ولعل معارك تعز تفصح عن معنى هذا الاحتمال، فضلاً عن شراء ولاءات بعض قبائل أقصى الشمال لإحداث انشقاقات في البيئة التي تحضن الحوثيين والرئيس صالح. والحق أن انشقاقات وقعت في أرحب ونَهم وفي مأرب والجوف لكنها ظلت محدودة التأثير.

النصر الذي لوح به الجنرال الأحمر كان قصير المدى

4. الوصول إلى الضفة اليمنية من باب المندب والحؤول دون استخدامه للضغط على حركة الملاحة الدولية.

5. تطويق صنعاء بجبهات منشقة في محيطها واقتحامها بعد عزل التيار الوطني فيها ومن ثم الانقضاض عليها بقوات برية كبيرة من الخارج ما إن تلوح بوادر ضعف وانشقاقات داخلها.

6. الرهان على انشقاق ومجابهة بين الحوثيين وعلي عبدالله صالح.

7. الرهان على تسرّب المنظمات الإرهابية إلى مناطق الحوثيين لإضعافها وتشتيت قواها.

8. الرهان على انهيار اقتصادي كبير وسقوط الريال اليمني وبالتالي خلق موجة غضب عارمة تطيح بالحوثيين وصالح.

9. حماية الحدود السعودية اليمنية بوحدات قتالية كبيرة للحؤول دون اختراقها من طرف الحوثيين.

10. الرهان على اشتراك قوات برية كبيرة من المغرب وباكستان والسودان ومصر في هذه الحرب سواء لحماية الحدود السعودية أو للسيطرة على المناطق التي تخليها قوات صالح والحوثي.

11. إنهاء الحرب خلال أسابيع أو أشهر قليلة.

12. طرد الحوثيين والجيش اليمني من باب المندب وقطع طرق الإمداد عن القوات المشتركة.

لم تكن مجمل هذه الرهانات خاطئة فقد تحقق بعضها في وقت مبكر وبخاصة فصل معظم مناطق الجنوب عن المناطق الشمالية وإلحاق أذى كبير بالبنية التحتية المدنية والعسكرية وإثارة الانشقاقات في أكثر من موقع لكن ليس في البنية الأساسية الحاضنة للتحالف الوطني. وفشلت رهانات أخرى أساسية من بينها إنهاء الحرب في أسابيع أو أشهر قليلة واستدراج قوات برية مهمة من دول عاصفة الحزم.

في المقابل كان لدى أنصار الله والجيش اليمني حسابات مضادة من بينها:

أولاً: إطالة أمد الحرب وجعل كلفتها مرتفعة عبر استنزاف موارد المملكة البشرية والاقتصادية.

ثانياً: الانسحاب من مناطق الجنوب واختراق مناطق المملكة في عسير وجيزان ونجران وبالتالي نقل الحرب إلى داخل أراضيها.

ثالثاً: الدفاع عن الضفة اليمنية في باب المندب والاحتفاظ بهذا الموقع الذي يعتبر بالحسابات الاستراتيجية الموقع الأهم في اليمن.

رابعاً: تشتيت القوات الغازية عبر تعدد الجبهات وخوض معرك تقدم وتراجع معها بحيث تستنزف معنوياً علماً أن معظم المقاتلين مع القوات الغازية يحتفظون بدوافع قتال ضعيفة أهمها الامتيازات المالية ما خلا تيار الإخوان المسلمين وهو محدود التمثيل في جبهات القتال.

خامساً: طمأنة الأميركيين والقوى الخارجية إلى حسن نوايا الحوثيين وصالح وبالتالي استعدادهم لضمان الملاحة في البحر الأحمر ومكافحة الإرهاب والعمل بمبدأ تبادل المصالح وحمايتها .

سادساً: تحصين جبهة صنعاء من الاختراقات وتعبئة القبائل المدافعة تاريخياً عن العاصمة والتي يمكن الدخول إليها من ممر أساسي عبر مديريتي أرحب ونهم شمال العاصمة وبالتالي الاصطدام بقبائل همدان وبني حشيش وأجزاء من نهم وأرحب. أو من الغرب عبر مأرب وصولاً إلى خولان الطيال ومن ثم سنحان وبني بهلول وبني حشيش وكلها قبائل مؤيدة للتحالف الوطني بين صالح والحوثي وبالتالي يصعب اختراقها أقله في ظل المعطيات الراهنة.

سابعاً: الرهان على الصمود الريفي اليمني فالناس يصنعون في الغالب وسائل عيشهم في أرضهم وقد توارثوا عبر أجيالهم ميزة الاعتماد على مواردهم الخاصة وتمكنوا من قهر الأتراك مرتين وطرد كل القوى الخارجية التي حاولت أن تحتل أرضهم.

ثامناً: التفاوض المرن حول حل سلمي للأزمة عبر نظام مختلف للأقاليم بحيث يتم اختصارها من 6 إلى 3 أقاليم في الجنوب والوسط وأقصى الشمال على أن يبقى باب المندب مع الإقليم الصنعاني.

تفيد المقارنة بين رهانات الطرفين أن السعودية كانت وما زالت مضطرة للغزو البري لليمن إن أرادت قهر التحالف الوطني وبالتالي السير بالسيناريو العراقي حتى

نهاياته فالحرب الجوية لا تسقط تحالفاً صلباً يحتفظ بميزة الدفاع عن أرضه وبعقيدة قتالية فولاذية وبالتالي لا بد من الاجتياح البري بقوات كبيرة كتلك التي اجتاحت العراق الأمر الذي لا تؤيده مؤشرات قوية بل دلائل على ضعف أو ارتخاء جبهات القتال ولا من طرف قوات التحالف التي انسحب منها المغرب الأقصى . إن حملة برية لاجتياح صنعاء وصولاً إلى أقصى الشمال في صعدة تحتاج إلى جيش بمئات آلاف المقاتلين تحت مبررات دولية أو إقليمية وليس من أجل إعادة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى دار الرئاسة في صنعاء ما يعني أن عاصفة الحزم قد تحولت إلى زوبعة مضرة لأصحابها أكثر من الذين استهدفتهم، الأمر الذي يقودنا إلى السؤال الكبير حول مستقبل الحرب في هذا البلد.

يستدعي الجواب عن هذا السؤال تحديد عناصر القوة وعناصر الضعف لدى الطرفين وبالتالي تحديد طاقة كل منهما على استمرار الحرب ومحاولة كسبها. تتمتع السعودية بتغطية وحماية دولية قوية ومطلقة وصلت إلى حد سحب اسمها من لائحة الأمم المتحدة للدول التي ترتكب جرائم حرب ضد الأطفال[11]. هذه التغطية تنطوي أيضاً على حماية المملكة من اجتياح بري يمني إلى عمق أراضيها. وتحتفظ أيضاً بتغطية عربية وإسلامية وهذا أمر في غاية الأهمية لأنه يحرم الطرف اليمني المعتدى عليه من هامش للمبادرة السياسية على الصعيدين العربي والدولي. وعلى الرغم من خسائرها الاقتصادية الكبيرة جراء الحرب إلا أن الرياض ما زالت تحتفظ بموارد كبيرة يمكن توظيفها إلى اجل متوسط على الأقل. ومن غير المستبعد أن تجدد أسطولها الجوي جزئياً وبالتالي الاحتفاظ بالمبادرة الجوية إلى وقت طويل طالما أن صنعاء لا تملك وسائل دفاع جوي قادرة على مجابهة الطائرات الحربية الغازية.

بالمقابل ليس من مصلحة السعودية إطالة أمد الحرب لأنها تمس امن المملكة المستنفرة منذ أكثر من عام ويمكن أن تدخل في صراع الأقطاب على السلطة. ناهيك عن أن ضعف النظام وخسارته للحرب يمكن أن يقوي أعداءه ومعارضيه فضلاً عن غياب مؤشرات تشجع المملكة على الرهان على إطالة أمد الحرب.

نظام الأقاليم هذا يفكك اليمن الموحد ويضعف أهميته الاستراتيجية والديموغرافية ويؤسس لمنازعات لا تنتهي

من جهة ثانية يبدو التحالف الوطني اليمني مهيأً أكثر من جماعة الحزم للصمود طويلاً في الحرب وذلك لأسباب عديدة أولها أنه يقاتل دفاعاً في أرضه ضد غزو خارجي ظالم، وثانيها أنه لا يتمتع بهامش كبير للمناورة فخسارته للحرب تعني زواله وبالتالي فإن مصير الحرب بالنسبة إليه قضية بقاء أو فناء، وثالثها أن استراتيجيته لنقل الحرب المتحركة إلى داخل المملكة كشفت عن ضعف الاستعداد القتالي لدى الطرف السعودي وهو أمر كان واضحاً خلال حرب صعدة الأخيرة لكنه تأكد في الحرب الراهنة بما لا يدع مجالاً للشك.

يملك التحالف الوطني وسائل القتال التكتيكية الضرورية للحرب مستفيداً من كون اليمن سوق سلاح كبير بل ربما الأهم في العالم العربي ومن ثم خبرة اليمنيين القتالية الطويلة. ويستفيد التحالف من خبرة

11 – نفى أنصار الله والرئيس صالح من بعد التوقيع على نظام الأقاليم في حين يؤكد خصومهم العكس.

الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح الذي كسب كل الحروب التي خاضها على أرضه ورابعها قدرته على الاحتفاظ بالضفة اليمنية لباب المندب على الأقل في مجال استخدام الصواريخ وهذا الموقع هو الأهم في اليمن في الحسابات الاستراتيجية، ناهيك عن صمود التحالف في معظم الجبهات التي راهنت المملكة وحلفاؤها على انهيارها في تعز والحديدة ومأرب والجوف وأرحب ونهم.

وتبقى نقطة الضعف الأهم في هذا الفريق كامنة في معاناة اليمنيين الذين باتوا بحاجة ماسة إلى مساعدات من كل نوع وهو أمر يضعف التحالف الوطني لكنه يضعف أيضاً جماعة الحزم الذين يتسببون بهذه المعاناة ويرفضون فك الحصار عن اليمن حتى تتوفر لأهله حاجاتهم الضرورية ناهيك عن إغاثة 17 مليون يمني مهددين بالموت جوعا.

## الخلاصة:

خلاصة القول في قضية الحرب أن الوقت لا يلعب لصالح الغزو العسكري السعودي كما لم يلعب لصالح أي قوة خارجية محتلة أو غازية في أي مكان آخر في العالم ولعل هذا ما دفع المملكة للبحث عن حل تفاوضي مع الحوثيين وعلي عبدالله صالح. وتفيد مصادر التحالف الوطني أن اتفاقاً مبدئياً جرى التوصل إليه بين المملكة وأنصار الله وحظي بموافقة المؤتمر الشعبي العام ويقضي بوقف الحرب وتبادل الأسرى ودفع تعويضات لإعادة بناء البنية التحتية اليمنية، والنقطة الأهم تتعلق بنظام الأقاليم التي ستكون ثلاثة أو اثنين بدلاً من ستة وستتمتع بصلاحيات إدارية واسعة وليس سياسية، ولن تكون حدودها طائفية أو جبلية أو بحرية بل مختلطة بحيث تحفظ التعايش اليمني الطويل بين المذاهب المختلفة وتتيح لصالح والحوثي موقعاً بارزاً في الحكم المقبل في اليمن[12].

أما عن كيفية إخراج هذا الاتفاق وبالتالي انتزاع موافقة كل الأطراف عليه فهو أمر يبدو انه ليس ميسرا بعد فالتحالف السعودي لا يجمع على هذا الحل وبعض اطراف التحالف لديها مطامع في اليمن والمنطقة وهو ما زال يحتفظ بوسائل متابعة القتال بتغطية أمريكية وربما بتدخل أمريكي مباشر ناهيك عن التغطية الدولية والأممية لجرائم حرب وحشية ترتكب في وضح النهار وبعلم الجميع فضلاً عن تهديد الحرب ل 17 مليون يمني بالموت جوعاً.

لقد خسر تحالف الحوثي- صالح البنية التحتية في اليمن ويكاد يخسر البناء الهرمي للدولة وخياره الوحيد هو القتال والحفاظ على التماسك الداخلي لتحصيل تسوية للنزاع وخروج مشرف من الحرب تحت السقف الوارد أعلاه أو لربما ما يتجاوزه بكثير اذا ما بانت مؤشرات ضعف وانهيار في التحالف السعودي.

12 – كيف تمكنت العربية السعودية من سحب اسمها من لائحة جرائم الأطفال... التفاصيل في الرابط التالي:
http / /:www.lexpress.fr /actualite /monde /proche-moyen-orient /comment-l-arabie-saoudite-a-ete-retiree-de-la-liste-de-la-honte-de-l-onu.1801122_html

13 – علمت بهذه التفاصيل خلال لقاء مع قياديين من أنصار الله في بيروت. أواخر أيار 2016.

# المقاربة الإسرائيلية للتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط

**أكرم عطاالله**
كاتب وصحافي فلسطيني
**ويحيى أبو عودة**
باحث مختص بالشؤون الاسرائيلية

## مقدمة

بعد مرور نحو خمس سنوات على الثورات العربية، كما تم التأصيل لها، وانتهاء بعضها واستمرار ما تبقى منها من اهتزازات وصراعات، يصعب توصيف ما حدث بالربيع العربي أو بالثورات. لم يكن هناك دور بارز للدول العربية من زاوية التواصل والتأثير في الأحداث، ولكن برز لاعبون أساسيون في الإقليم، تركيا، وإيران، و"إسرائيل" وهي الدولة التي كانت تراقب بأدق التفاصيل وتحسب كل شيء وفقاً للمصالح الاستراتيجية وبمنظار الأمن القومي الإسرائيلي. وما زالت نتائج تلك الثورات أو الاهتزازات مؤثرة في معظم الدول العربية التي طالتها. وبمعزل عن نتائجها وقيمتها، فقد أدخلت المنطقة في دوامة من الصراعات والتحالفات الإقليمية والدولية ولا تزال بلورة البيئة السياسية على جدول أعمال الدول الفاعلة في المنطقة.

أظهرت الاهتزازات في سوريا واليمن وليبيا بشكل جلي حجم التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن العربي، من منطق الحفاظ على المصلحة والدور. ولموقعها الجيوسياسي في المنطقة أضحت سوريا الدولة الأهم وتحولت إلى ساحة صراع بين دول الإقليم، وساحة مناورات دولية. ويمكن وصف المحيط العام للشرق الأوسط بالتالي:

- غياب الدولة الوطنية- القُطرية في العديد من الدول العربية، حيث تشهد عدة دول حالات تفكك وتستمر الاضطرابات في دُول أُخرى.
- إحتمال واقعي وقوي لظهور جيوب وكيانات مستقلة ذاتياً.
- ظهور وصعود لاعبين غير دوليين متمثلين في المنظمات والحركات ذات التوجه الديني المُتطرف.
- لم تعد "إسرائيل" من ضمن اهتمامات بعض الجيوش المتبقية مثل: مصر وسوريا، لانشغالها بأوضاعها الداخلية.
- ضعف الدولة العربية وقواتها الأمنية مهّد لظهور التنظيمات الجهادية المعادية "لإسرائيل"، وفي الفراغ الناشئ في بعض الدول ظهرت حركات متطرفة تهدد

"إسرائيل" على المدى البعيد[1]، وتموضعت «إسرائيل» بوصفها بحيرة من الاستقرار في وسط شرق أوسط مضطرب.[2]

## أولاً: الكيان الصهيوني في وضعية «التعادل الاستراتيجي»

ترى«إسرائيل»أنها حققت ما يشبه «التعادل الإستراتيجي» في منطقة الشرق الأوسط، عبر افتراضها الأساسي بالبقاء متفرجة على الأحداث وبناء سياج دفاعي يحول دون امتداد الأحداث الإقليمية إلى داخلها[3]. ومع نجاح ذلك الافتراض «إسرائيلياً» إلا أن الاهتزازات العميقة والاضطرابات التي تمر بها دول الشرق الأوسط، جعلت الكيان الإسرائيلي متخوفاً، من عدم نجاح «الوقوف متفرجاً» مع البقاء متحفزاً ومتابعاً كل التحركات في المستقبل القريب. مع أن عدداً من الأبحاث الإسرائيلية الاستراتيجية أقر بوضعية التعادل الاستراتيجي خلال السنوات السابقة إلا أن أوساطاً بحثية أُخرى ما زالت تشعر بالقلق تجاه المستقبل.

وتخلص الأبحاث إلى تخوفات جدية من حدوث أزمات داخلية مستقبلية قد تستمر لسنوات طوال، وعلى «إسرائيل» أن لا تتوقع تغييرات سريعة في المنطقة[4]، فأحداث العراق مستمرة منذ عام 2003، وسوريا ما زالت تعصف بها الأحداث، والمسيرة السلمية مع الفلسطينيين معطلة، وتراجع الدور الأميركي في المنطقة، وظهور خطر العزلة الدولية ونزع الشرعية يتهددها. كل تلك العوامل تجعل فرضية «البقاء متفرجاً» غير ناجعة في المستقبل القريب.

أهم ما ميّز منطقة الشرق الأوسط في السنتين الأخيرتين صعود نجم الجهات اللادَوْلَتِية وبعض التنظيمات المتطرفة المنتشرة في العراق وسوريا وسيناء، وقد تتجاوز تأثيرات تلك التنظيمات منطقة الشرق الأوسط. وترى «إسرائيل» أن تلك التنظيمات اللادولتية، مصدر تهديد رئيس لها ولنظريتها «البقاء متفرجاً»، ولذا فإن: «الخطر الأمني الإستراتيجي المحدق بإسرائيل لا يتمثل بالجيوش العربية بل بتلك المجموعات اللادولتية المتطرفة، وهذا يستدعي تفحص عقيدة «إسرائيل» الأمنية، التي أُسست على واقع جيوسياسي مختلف عما كانت عليه المنطقة قبل الثورات العربية».[5]

تمثلت التطورات الإقليمية الأهم في المنطقة خلال العام 2015، بضعف مكانة «إسرائيل» الدولية، وصياغة الاتفاق النووي الإيراني، والتدخل العسكري السعودي في الحرب الأهلية اليمنية، والتدخل العسكري الروسي في سوريا[6]، وضعف وتراجع الدور الأميركي في الشرق الأوسط، وبروز الدور السياسي والعسكري لروسيا الذي يهدف إلى إكساب سوريا مكانة وقوة ذات تأثير رئيسي.

1 – يستحق بن إسرائيل، عقيدة «إسرائيل» الأمنية، بن شيمن، دار مودان للطباعة والنشر، 2013، ص 21

2 – أودي ديكل وآخرون، التحديات الأمنية الاستراتيجية الراهنة، عقيدة «إسرائيل» الأمنية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015، ص 63

3 – شلوم بروم وعنات كاتس، من التعاون الإستراتيجي إلى المبادرة الإستراتيجية، المسح الإستراتيجي لإسرائيل، مركز دراسات الأمن القومي، ترجمة أطلس 2015، ص 58

4 – إفرايم كام وآخرون، الاضطرابات في الشرق الأوسط، المسح الإستراتيجي لإسرائيل 2015، مركز دراسات الأمن القومي، ترجمة أطلس، ص 57

5 – يتسحق بن يسرائيل، عقيدة «إسرائيل» الأمنية، مرجع سابق، ص. 31

6 – مارك هيلر، التقلبات الإقليمية في الشرق الأوسط، مركز دراسات الأمن القومي، 2016، ص. 13

قد تكون المقاربة الأميركية تجاه الشرق الأوسط وتجاه المسألة الإيرانية النووية هي الأهم في إثارة المخاوف والقلق لدى صناع القرار في «إسرائيل»[7]. وظلت ايران ومحورها التهديد الأبرز في كل المعادلة، فالتجربة في لبنان لم تغب عن التفكير الاسرائيلي والتصريحات الصادرة عن طهران لا تدعو للاسترخاء، والدعم الذي تقدمه للفصائل الفلسطينية المسلحة مصدر إزعاج دائم لذا اعتقدت «إسرائيل» أن هناك فرصة للنيل من إيران وحزب الله في سوريا.

يرى الإسرائيليون أن إيران تسعى لفرض هيمنتها الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بمجمله، ويهدف برنامجها النووي إلى دعم هذه التطلعات، ولذا فإن تحوّلها إلى دولة نووية ينطوي على تهديد وجودي لهم، وعلى تغيير الميزان الإستراتيجي الإقليمي. وتفترض «إسرائيل» أن قدرة إيران النووية تمنح حرية أكبر للتنظيمات المدعومة منها، «وقد توجه إيران تهديداً ضد نشاط الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة بهدف التأثير على اعتبارات القيادة السياسية في إسرائيل»[8].

ترى «إسرائيل» أن هناك عاملين أساسيين يؤثران اليوم على مجهودات إيران لتحقيق «الهيمنة الإقليمية» هما الاهتزازات الواقعة في الشرق الأوسط، والتطورات التي قادها اتفاق إيران النووي مع الدول الكُبرى، ويرى الباحثون الصهاينة أن الاتفاق النووي قدّم لإيران الشرعية الدولية وأن إنجاز الاتفاق وضع لإيران قدماً في الأسرة الدولية. ويؤكد الباحثون «أن هذا الاتفاق سيساعد إيران على توجيه المزيد من الموارد لصالح حلفائها ومن ضمنهم الميليشيات المسلحة»[9].

### ثانياً: ظاهرة نزع الشرعية عن «إسرائيل»:

في ظل قدرة «إسرائيل» خلال سنوات الاضطراب العربي على تصدير صورتها بوصفها الواحة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأنها جزيرة من الاستقرار. وباتباعها نهج عدم التدخل والوقوف متفرجاً من الأحداث الجارية في المنطقة كانت تتوقع «إسرائيل» تعزيز مكانتها في الأُسرة الدولية، ولكنها فوجئت باتساع ظاهرة نزع الشرعية عنها ومقاطعة بضائع مستوطناتها، «وازدياد تلك الظاهرة وتناميها وقد طالت أثارها مجموعة واسعة من الدول والجماهير وصناع الرأي والدوائر الثقافية»[10].

> ترى «إسرائيل» أنها حققت ما يشبه "التعادل الإستراتيجي" في منطقة الشرق الأوسط

ششير المصادر المتعددة إلى نجاح حركة « B D S (Boy-cott, Divestment and Sanctions) في بث فكرة متعددة الأبعاد، أكاديمية وثقافية وإقتصادية وسياسية، على نطاقات واسعة في العالم الغربي، وينبع انتشار هذه الظاهرة وتأثيرها على صناع القرار من المستوى السياسي في مختلف الدول، من كونهم يفسرون سياسة «إسرائيل» على أنها معارضة لحل الدولتين والذي سينهي الاحتلال، وعلى أن «إسرائيل» لا تحترم حقوق الإنسان وتمارس العنف[11].

7 – أليكس مينتس وشاؤول شاي، ضرورة إعادة صوغ العقيدة الأمنية، العقيدة الأمنية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص. 35

8 – المرجع السابق، ص. 34

9 – إفرايم كام، إنعكاسات الاتفاق النووي على المساعي الإيرانية للهيمنة الإقليمية، مسح إستراتيجي لإسرائيل 2016، مرجع سابق، ص. 55

10 – فنينا باروخ، كوبي ميخائيل، ظاهرة نزع الشرعية عن إسرائيل، مسح إستراتيجي لإسرائيل 2016، مرجع سابق، ص. 6

11 – المرجع السابق، ص. 67

وبالتزامن مع نشاط حركة « B D S "، قاد السلوك الإسرائيلي إلى تدهور مكانة "إسرائيل" الدولية ولا سيما أمام أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، إلى المواجهة الشخصية بين حكومة الرئيس أوباما وبين حكومة نتنياهو، "واتهام "إسرائيل" بإفشال العملية السلمية واختلافات الرأي في موضوع المستوطنات. كل ذلك قاد إلى تآكل مستمر في مكانة "إسرائيل" السياسية والأخلاقية"[12].

ويرى عدد من الباحثين الإسرائيليين أن فرص حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي قد تراجعت في أعقاب الاضطراب العربي، بعد أن تقلصت قدرة أميركا على التدخل وممارسة الضغوط والتأثير على القوى الإقليمية العربية الرئيسية. ويرى الجنرال المتقاعد رون تيرا أن تراجع فرص تحقيق التسوية قد جاء بسبب غياب اللاعبين الإقليميين الذين كانوا يوفرون الغطاء للمفاوضات، لأن مكانتهم تراجعت، ولأن ضعف الدور الأميركي أدى إلى تضعضع الثقة لدى السلطة الفلسطينية وإسرائيل بإمكانية نجاح إدارة أوباما في توفير غطاء ومظلة مناسبة للتسوية[13].

ترى "إسرائيل" أن تلك التنظيمات اللادولتية، مصدر تهديد رئيس لها ولنظريتها "البقاء متفرجاً"

عوامل أخرى ساهمت في تراجع مكانة «إسرائيل» الدولية تمثلت بالجدل القاسي والمتطرف بين اليمين واليسار الإسرائيليين، وانتشار ظاهرة الإرهاب اليهودي، والتعبيرات العنصرية العنيفة، وقتل الفتى أبو خضير وحرق عائلة دوابشة، ومبادرات لسنّ قوانين عنصرية، وهو ما «أثر على مكانة إسرائيل، كدولة ديمقراطية غربية، تحافظ على حقوق الإنسان، وتمثل القيم الأساسية الحضارية»[14].

أدى تراجع مكانة «إسرائيل» الدولية إلى دق ناقوس الخطر حيث ناقش الكنيست الإسرائيلي في جلسة خاصة بعنوان «العالم ضد إسرائيل»، بناءً على طلب 40 عضواً في الكنيست. رأى هؤلاء أن السياسة المتهورة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، وسلوكه السياسي، قادا إلى تدهور مكانة «إسرائيل». ونقل أحد أعضاء الكنيست قول توماس فريدمان، كبير المحللين السياسيين في واشنطن، «إن حكومة نتنياهو تشبه السائق المخمور، وأن هناك مجانين في المجلس الأمني المصغر، (الكبينت الإسرائيلي). ووُجهت الجلسة بالكامل ضد نتنياهو الذي طُلب منه أن يغير سياسته التي أدت إلى تراجع مكانة إسرائيل».

## ثالثاً: الأمن القومي الإسرائيلي في بيئة مضطربة:

تصّر «إسرائيل» منذ إعلان قيامها على الأراضي الفلسطينية عام 1948 على صياغة التاريخ اليهودي ضد عدو افتراضي، تم تحديده بالعرب والمسلمين، وذلك بهدف خلق الذاكرة الوطنية اليهودية وتحقيق إجماع يهودي حولها. ومع اندلاع الثورات العربية، وبروز تيارات الإسلام السياسي كمرشح قوي وبديل للأنظمة العربية، عملت «إسرائيل» بسرعة على إعادة إنتاج رواية الخطر المُحدق بها، خاصة أنها نجحت في سنوات سابقة في جعل الغرب وأميركا

12 – عاموس يادلين، محيط «إسرائيل» الإستراتيجي لسنوات 2011–2015، مسح إستراتيجي لإسرائيل 2016، مرجع سابق، ص. 120
13 – رون تيرا، إهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل، مجلة عدكون إستراتيجي، مركز أبحاث الأمن القومي، مجلد 14، 2014، ص. 23
14 – عاموس يادلين، مرجع سابق، ص. 121

يتبنون مصطلح الإرهاب الإسلامي والتحريض عليه. رواية الخطر تلك جعلت «إسرائيل» تعتبر أن أمنها القومي قضية مصيرية مقدسة، وتحكمت تلك الرواية باتجاهات الرأي العام في «إسرائيل»، وخلصت إلى قاعدة مفادها «أن أمن «إسرائيل» مهدد على الدوام وأن حالة الصراع لا تنتهي».

انطلاقاً من تلك القاعدة، تسعى «إسرائيل» على الدوام من خلال معاهدات التسوية والمفاوضات مع العرب، إلى ضم ما تستطيعه من أراض توفر لها مقومات الأمن القومي، والحصول على مصادر مياه جديدة، وذلك من خلال إجلاء السكان العرب والاحتفاظ بالغالبية اليهودية، كما تعمل جاهدة على إنشاء علاقات داخل المنطقة العربية والإسلامية مع الأنظمة والقوى «المعتدلة» بهدف التعاون «المشترك للحماية من خطر الإرهاب المتشدد»، وتحت مبرر التحالف ضد «الخطر الشيعي القادم من إيران» كما تعبر الدعاية الصهيونية.

بحكم وضعها الجيوسياسي المعقد، وعدم التكافؤ بينها وبين محيطها، «سعت «إسرائيل» إلى صياغة علاقات مميزة مع الدول الكُبرى، وقد توثقت العلاقة مع أميركا وأصبحت الرصيد الأساسي والأمن الأهم لديها[15]. وتدرك «إسرائيل» بحكم وضعها أنها ترزح تحت عبء معوقات كثيرة تمنعها من بلوغ أهدافها القومية في المنطقة، «فخسارتها معركة واحدة تؤدي إلى انهيارها، بينما يستطيع الطرف العربي إستيعاب أكثر من هزيمة عسكرية من دون أن يشكل ذلك خطراً على كيانه»[16]. وعليه فقد تمسكت «إسرائيل» بالعقيدة الأمنية، وجعلتها عقيدة وجودية، وقد وضع دافيد بن غوريون أول رئيس حكومة إسرائيلية عام 1950 مبادئ تلك العقيدة ولخصها بـ: تعزيز قوة الردع نقل المعركة إلى أرض العدو وإنهائها بسرعة احتلال مناطق والبقاء فيها حرب وقائية وامتلاك سلاح نووي إن أمكن.

قاد السلوك الإسرائيلي إلى تدهور مكانة "إسرائيل" الدولية

وعمل دافيد بن غوريون على صياغة عدة مبادئ تعزز وتحقق تلك العقيدة الأمنية وتقوم على: «التحالفات مع القوى العظمى، والتحكم في المنطقة، والتفوق العسكري، والردع والحرب»[17]. وقد جعل نظرية الأمن تحظى بمركزية خاصة بالنسبة «لإسرائيل»، فالمشروع الصهيوني مشروع استيطان، يعمل وفق مبدأ العربي الغائب، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال العنف، والقوة العسكرية، تحت فرضية «أن الصراع حالة دائمة».[18]

على الرغم من أن ثورات «الربيع العربي» واستمرار الحرب في سوريا، واليمن، وعدم استقرار الحكم في العراق غيّرت وجه الإقليم، إلا أنها أفرزت، حسب الإسرائيليين، مخاطر عديدة، تهدد «إسرائيل»، وفي هذا المجال يُجمع الباحثون الإسرائيليون على عدم وجود جيوش حقيقية في المنطقة تهدد أمن «إسرائيل». ويلخص مستشار الأمن القومي السابق الذي شهدت فترته بداية التحولات الإقليمية قبل ست سنوات الجنرال احتياط يعقوب عميدرور، المخاطر الأمنية التي تهدد «إسرائيل»

15 – أليكس مينتس وشاؤول شاي، مرجع سابق، ص. 29

16 – علاء ظاهر، حرب الفضاء ونظرية الأمن، ص. 52

17 – إحسان مرتضى، الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومية، ص. 43

18 – عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السابع، ص. 268

سنة 2015 بقوله: «لقد تغيّر الخطر الذي كان يتهدد إسرائيل، إننا نعيش في عالم مختلف، حيث كانت تنتشر جيوش نظامية كبرى على حدودنا، أصبح الخطر يكمن الآن في التنظيمات اللادولتية، التي تحركها الأيديولوجيا الإسلامية، ويعتبر حزب الله أقواها، وهناك حماس والجهاد ومنظمات منبثقة عن القاعدة، والمنظمات الجهادية التي تنشأ في فراغ السلطة في سوريا والعراق وغزة وسيناء».[19]

أصبح الخطر يكمن الآن في التنظيمات اللادولتية، التي تحركها الأيديولوجيا الإسلامية، ويعتبر حزب الله أقواها

لا شك أن ما حدث في الإقليم والمنطقة العربية على وجه التحديد، خلال السنوات السابقة، قد انعكس بشكل أو بآخر على «إسرائيل»، ضمن مشروعها ومستقبلها الأمني في المنطقة، وعلى الرغم من أنها- حسب خبرائها- حققت ما يشبه التعاون الإستراتيجي من خلال إتباع نظرية «عدم التدخل» إلا أن تطورات الحرب وخاصة في سوريا، وتعطل المسار التفاوضي مع الفلسطينيين، وضعف الدور الأميركي في المنطقة، والتدخل الروسي، والاتفاق النووي الإيراني، وظهور التنظيمات اللادولتية كل ذلك أفرز مخاطر عديدة تهدد الأمن القومي الإسرائيلي. ويرى الخبراء الإسرائيليين أن على «إسرائيل»، ألا تتوقع تغييرات سريعة في المنطقة، فهناك نسب عالية ومنتشرة من الشباب العاطلين عن العمل، والانتماء القبلي تعزز بعد أنهيار وضعف الدولة العربية، والشرخ والصراع بين السنة والشيعة، والمجال الواسع المفتوح لظهور التنظيمات المسلحة، في ظل الفراغ الناشئ في الدول بعد فشل الربيع العربي في تحقيق مراحل الانتقال والبناء، وتصاعد وتيرة المقاطعة والعزلة لإسرائيل، كل تلك العوامل أفرزت مخاطر عديدة تهدد أمن «إسرائيل» القومي وتجعل نظرية البقاء متفرجاً غير ناجعة في المستقبل القريب.

## رابعاً: مخاطر وتحديات أفرزتها تحولات عام ٢٠١٥ الإقليمية:

- بروز وصعود الجهات اللادولتية والتنظيمات المسلحة، وتصاعد قوة حزب الله الصاروخية والقتالية، وانتشار ظاهرة الحركات الأصولية الجهادية، تهدد بعدم استقرار المنطقة وتدهور الأوضاع الأمنية في سوريا وسيناء[20].

- استمرار تراجع مكانة أميركا في الشرق الأوسط ودخول جهات دولية أُخرى لسد الفراغ الناشئ عوامل مريحة بدرجة أقل لإسرائيل[21].

- الشعور المتنامي لدى المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، وخاصة الدول الغربية التي تعي محدودية دورها في الشرق الأوسط، بأن النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني قضية رئيسية في الشرق الأوسط، وأن حل تلك القضية، يؤدي إلى تسهيل حلول المشكلات الأُخرى في المنطقة[22].

- حالة الفوضى التي تسود العراق وسوريا تمثل مصدر خطر كبير، لأنها تعني صعوبة مراكمة الردع في مواجهة تلك الدول، بحيث يمكن لأية مجموعة مسلحة، دون أن

19 - يعقوب عميدرور، المخاطر الأمنية التي تهدد إسرائيل، صحيفة «إسرائيل» هيوم، 19/ 1/ 2015

20 - معهد سياسة الشعب اليهودي، وثيقة خاصة، مركز الدراسات الفلسطينية «مدار»، 20/ 1/ 2016

21 - المرجع السابق

22 - أودي ديكل وآخرون، مرجع سابق، ص. 68

تكون مهددة بردة فعل من قبل أنظمة الحُكم المحلية، أن تهدد المصالح «الإسرائيلية»[23].

- عدم استقرار المنطقة وعدم معرفة مستقبلها واشتداد الأزمات، وضع «إسرائيل» في مكانة جيوسياسية مختلفة عما كانت عليه قبل التحولات التي على أساسها طورت عقيدتها الأمنية[24].

- تنامي الفوضى الإقليمية المتميزة بكثرة اللاعبين غير القادرين على إجراء حوار أمني جدي نتيجة التحالفات المتعددة والمختلفة، وغير الخاضعة لسيطرة «إسرائيل»، يعقد الوضع الأمني الإسرائيلي، ويحمل في طياته احتمالات حدوث انعكاسات خطيرة على «إسرائيل» في المدى البعيد[25].

- تهديد محور المقاومة بقيادة إيران الذي يضم بعض القوى الجهادية غير الشيعية. وتخشى «إسرائيل» أن لا تلتزم إيران بالاتفاق النووي، وتستخدم منظومة الصواريخ الباليستية لضرب أهداف إستراتيجية إسرائيلية، لأن العداء، حسب الإسرائيليين، عداء أيديولوجي وليس من الممكن تغييره في المدى المنظور[26].

- القلق الشديد من المساعدات والتعاون بين سوريا ومحور المقاومة، فإضافة إلى تعزيز قوة هذا المحور، قد يساعد هذا التعاون في تموضع قوات إيرانية وقوات حزب الله في هضبة الجولان، ومضاعفة التهديد تجاه «إسرائيل»[27].

- التهديد المتنوع ومتعدد المستويات، فإذا كان التهديد في الماضي عسكرياً في أغلبه ومصدره جيش نظامي فإن التهديد اليوم تهديد هجين، وفي مركزه الجمع بين «الإرهاب» متعدد المستويات وبين حرب العصابات، والتهديدات الناعمة من السايبر والحرب الإعلامية والإلكترونية والفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي[28].

فالتهديدات التي تحيط بإسرائيل تحمل في طياتها فرصاً تاريخية للارتباط مع دول عربية

ولكن وبالرغم من الهزات والاضطرابات في المنطقة ما زالت القضية الفلسطينية تلقي بظلالها على شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين «إسرائيل وبقية» الدول العربية.

## خامساً: التكيف واغتنام الفرص

يُجمع الباحثون الإسرائيليون على أن اتفاقات التسوية مع كل من مصر والأردن شكلت جزءاً أساسياً في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وأن أي توقف محتمل للتعاون الأمني مع هذين البلدين سيؤدي إلى تغيير في البيئة الإستراتيجية لإسرائيل بشكل كامل، وسيسهم في استنزاف قدرات «إسرائيل» العسكرية والأمنية. ومع مرور خمس سنوات على التحولات والاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط فإن حجم الفرص الجديدة التي

23 - غاي شيفر، إنسوا الردع، صحيفة هآرتس، 27/ 3/ 2012

24 - يتسحق بن يسرائيل، عقيدة «إسرائيل» الأمنية، مرجع سابق، ص. 9

25 - مارك هيلر، التقلبات الإقليمية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص. 13

26 - شلومو بروم، هل على «إسرائيل» أن تضع التيار السلفي على رأس سلم التهديدات، مسح إستراتيجي لإسرائيل، مرجع سابق، ص. 44-46

27 - تسبي ماغين، هل ينطوي التدخل الروسي في سوريا على فرص لإسرائيل، مسح إستراتيجي، مرجع سابق، ص. 52

28 - عاموس يادلين، محيط «إسرائيل» الإستراتيجي، مرجع سابق، ص. 121

توفرت «لإسرائيل»، عقب الاهتزاز العربي، قد ازداد بعد انتهاء فرضية سابقة كانت تتخوف من انهيار إتفاقيات التسوية مع مصر والأردن.

ويرى عاموس يادلين رئيس مركز دراسات الأمن القومي، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق ، أن تلك التحولات الإقليمية في عام 2015، بالرغم من أنها أفرزت بعض التهديدات، إلا أنها تنطوي على فرص جديدة «لإسرائيل»، لجهة التقارب مع دول العالم العربي[29]. فالتهديدات التي تحيط بإسرائيل تحمل في طياتها فرصاً تاريخية للارتباط مع دول عربية مثل: مصر والأردن والسعودية، بحجة أن التهديدات التي تنطلق من إيران وداعش لا تحيط بإسرائيل فقط، بل بدول منطقة الشرق الأوسط جمعاء. وبناء على ذلك طوّر الباحثون الإسرائيليون نظرية «التكيف واغتنام الفرص» إذ يرى يستحق بن يسرائيل أن على «إسرائيل» أن تتجه نحو اغتنام الفرص عبر إنشاء تحالفات مع دول في الشرق الأوسط مثل السعودية وبعض دول الخليج، وذلك في مواجهة إيران التي تسعى لفرض هيمنتها على الشرق الأوسط[30].

ترى "إسرائيل" أن الإمكانية المركزية لإضعاف إيران موجودة في سورية

وقد أدت تطورات استمرار الأحداث في بعض الدول العربية وما أفرزته من مخاطر أمنية على «إسرائيل» ومحيطها إلى قيام بعض الباحثين بدراسات حول نظرية التكيف وجعلها مكوناً رئيسياً في عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي، وهذا المكوّن الإضافي يأتي للتلاؤم مع التغيرات الجيوسياسية في المنطقة، ويفرز مفاهيم إستراتيجية تتعلق بتحديد الفرص الجديدة التي يمكن الاستفادة منها[31].

ويمكن تحديد الفرص التي أفرزتها تحولات 2015 الإقليمية حسب وجهة النظر الإسرائيلية بالتالي:

- تعزيز العلاقة مع مصر والأردن وترسيخ التفاهمات والاتفاقيات معها، بوصفها مكوناً رئيسياً في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وذلك من خلال تشجيع وحث صُنّاع القرار في «إسرائيل» على التقدم في العلاقات السياسية الاقتصادية مع كل من مصر والأردن.

- تحت ذريعة محاربة «الخطر الشيعي» القادم من إيران، تلوح فرصة توطيد العلاقة مع «المحور السّني» الذي تقوده السعودية.

- الدعم الأميركي المُطلق «لإسرائيل» في المجال الأمني والعسكري يشكّل عنصراً مهماً في الردع الإسرائيلي، أمام انهيار وضعف الأنظمة العربية، وهذا يساعد على إظهار «إسرائيل» بالدولة القوية في محاربة خطر التنظيمات والحركات الأصولية.

- ترى «إسرائيل» أن مشاركة حزب الله في القتال في سوريا أضر بشرعيته في العالم العربي، وبالتالي على الرغم من الخطر الذي يمثله حزب الله فإن فقدانه الشرعية- حسب رأيها- يوفر نقاط إيجابية لصالح «إسرائيل» تحت عنوان محاربة الإرهاب[32].

29 - عاموس يادلين، مرجع سابق، -84 101

30 - اليكس مينتس وشاؤول شاي، عقيدة إسرائيل، مرجع سابق، ص. 48

31 - اليكس مينتس وشاؤول شاي، عقيدة إسرائيل، مرجع سابق، ص. 48

32 - عاموس يادلين، مرجع سابق، ص. 42

- التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة بين تركيا و«إسرائيل»، كما أن ضعف مكانة الرئيس التركي «أردوغان» تطور إيجابي من وجهة نظر «إسرائيل»[33].

- تستطيع «إسرائيل» محاولة دفع الفرص الكامنة في التدخل الروسي والتحالف الروسي- الإيراني، وتستثمرها لجهة لجم إيران وحزب الله عن القيام بأي تحرك ضد «إسرائيل»، وترتب قواعد لعب بين «إسرائيل» وروسيا، كجسر لتقديم ترتيب مستقبلي في سوريا[34].

- يرى الصهاينة أن هناك فرصة مهمة لفرض تسوية تضمن المصالح الإسرائيلية على حساب الشعب الفلسطيني، وهذا النجاح المحتمل على مسار التفاوض الإسرائيلي- الفلسطيني ستكون له تأثيرات هائلة على مكانة «إسرائيل» إقليمياً ودولياً[35].

## سادساً: ما بين التهديدات والفرص: التعادل الاستراتيجي

ترى «إسرائيل» أنه بمقارنة حجم التهديدات والفرص التي أفرزتها تحولات عام 2015 الإقليمية في المنطقة، تكون قد دخلت في حال من التعادل الإستراتيجي، وهذا بحد ذاته إنجاز، حيث حافظت ''إسرائيل'' على كيانها مستقراً نسبياً، بالنظر إلى ما يجري حولها في المنطقة. ولكن يبدو أن مراكز دراسات الأمن القومي والأبحاث الإستراتيجية في ''إسرائيل''، قد أغفلت في أبحاثها الحرب على غزة عام 2014، وانتفاضة السكاكين في الضفة الغربية والقدس اللذين هزا الأمن القومي الإستراتيجي ''لإسرائيل''.

إلا أن العديد من الأبحاث أشارت وبوضوح إلى أن تعطيل مسار التسوية السياسية واستخدام العنف قد ساهما بشكل مباشر في عزلة ''إسرائيل'' الدولية، وفي عرقلة إنشاء علاقات سياسية مع بعض الدول العربية. يقول الجنرال داني روتشيلد إن الربيع العربي وتداعياته يجب أن يُدفع صُناع القرار في ''إسرائيل'' إلى أكبر قدر ممكن من الواقعية السياسية وذلك من أجل تقليص آثار العزلة الدولية[36]. كما عليها أن تتعامل مع التحديات والفرص وبلورة سياسة أمنية تستجيب للمتغيرات، وعليها تحييد الجهود الدولية، التي تسعى لنزع الشرعية عنها من خلال التقدم في مسار التسوية مع الفلسطينيين، وإقليمياً على «إسرائيل» تطوير شراكات مع الدول العربية والمجموعات التي تؤدي دوراً في إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط[37].

> تعتبر "إسرائيل" أن تحقيق التعادل الإستراتيجي عبر سياسة عدم التدخل قد حقق إنجازاً كبيراً لها

ويرى العديد من الدراسات والأبحاث الإسرائيلية اعتماد مقاربة متعددة الاختصاصات وتتلخص بالسعي للتالي[38]:

- تعزيز العلاقة المميزة مع الولايات المتحدة، وتنشيط اللوبيات اليهودية في العالم، لدفع مكانة «إسرائيل» إلى الأمام.

---

33 - المرجع السابق، ص. 82

34 - تسيبي ماغين، هل ينطوي التدخل الروسي في سوريا على فرص لإسرائيل، مرجع سابق، ص. 52.

35 - عاموس يادلين، مرجع سابق، ص. 103

36 - داني روتشيلد، تقرير هرتسيليا 2015، «إسرائيل» في عين العاصفة

37 - أوري ديكل وآخرون، مرجع سابق، ص. 78

38 - عاموس يادلين، مرجع سابق، ص. 106

- القيام بجهد أميركي- إسرائيلي مشترك في رسم الشرق الأوسط، والتقدم بخطوات لنزع الصورة السيئة عن «إسرائيل» التي تكونت في عهد الرئيس أوباما نتيجة سلوك الحكومة الإسرائيلية.

- تعتبر «إسرائيل» نفسها لاعباً مهماً في الشرق الأوسط وعليها أن تأخذ زمام المبادرة وتنتهج سياسة استباقية وتربط بين مختلف القنوات والتحديات ضمن المقاربة المتعددة الاختصاصات.

إن أسوأ نهاية ممكنة للصراع في سوريا بالنسبة لإسرائيل هي اندحار تنظيم داعش

- تحسين علاقات «إسرائيل» مع حلفائها، وتجميد بناء مستوطنات جديدة وإزالة بعض البؤر الاستيطانية. وخطوات لتشجيع الاقتصاد الفلسطيني، كل ذلك من شأنه أن يخلق تغييراً في المناخ الدولي تجاه «إسرائيل».

- إقناع العالم بقدرة «إسرائيل» على المناورة، وعلى تفوقها الأخلاقي، وجديتها في عملية السلام واهتمامها بحل الدولتين، وهذا يتطلب منها إجراء خطوات جديدة على المسار التفاوضي.

- الاتفاق النهائي بين إيران والقوى العظمى في تموز/ يوليو 2015 يدفع «إسرائيل» للاستعداد وتطوير قدرات إحباط سرية وعسكرية على المدى البعيد، ويجب استغلال القدرة الأمنية الإسرائيلية بشكل أفضل لبناء القدرات المتزايدة الجديدة في مواجهة إيران على جميع مستويات تحركاتها.

- الإمكانية المركزية لإضعاف إيران موجودة في سورية التي تعتبر قاعة عبور إيران إلى العالم العربي، وإضعاف نظام الأسد وطرده هو مصلحة إسرائيلية، وبذلك فقط تتضرر إيران وحزب الله. لذا على «إسرائيل» أن تطور أدوات جديدة وأكثر فاعلية بالتعاون مع حلفائها المقربين مثل أميركا والدول الأوروبية وتركيا وبعض الدول العربية وذلك لطرد إيران من سوريا.

- على «إسرائيل» أن تنتقل إلى خطوات استباقية وشديدة القوة على الساحة الفلسطينية، وأن تبادر بعملية شاملة تدفعها نحو صيغة الحل المُرضي ولديها أربعة مسالك محتملة ويجب محاولة كل منها بالتوازي أو تدريجياً وهي: المفاوضات المباشرة والتطلع إلى حل نهائي، وترتيب إقليمي بالتعاون مع الدول العربية، وسلسلة من الترتيبات المرحلية من خلال التقدم في بعض القضايا.

- إذا لم تنجح المفاوضات مع الفلسطينيين على «إسرائيل» أن تتخذ خطوات مستقلة تؤدي إلى تصميم استباقي لحدود الدولة المستقلة، ويجب أن تتضمن الخطة صيغة أمنية مناسبة وأن تحظى بالتأييد الدولي لها ضمن مواقف إسرائيلية معتدلة تجاه حل الدولتين.

- الاستعداد للصراعات والمواجهات على المستويات الحركية مثل: السايبر والحرب القضائية وصراع الأدمغة والآراء على الشبكات الاجتماعية وفي مواجهة الـ «BDS"، يستلزم تجهيز جيش لاستخدام القوة الناعمة.

يمكن الإشارة إلى أن "إسرائيل" قطعت شوطاً كبيراً في قراءة الأحداث والتحولات الإقليمية، وهي تشيد بأدائها خلال السنوات الأخيرة وتعتبر أن تحقيق التعادل الإستراتيجي عبر سياسة عدم التدخل قد حقق إنجازاً كبيراً لها وجعلها تتسم بالهدوء والاستقرار وسط محيط هائج ومضطرب، ومع ذلك فإن التحولات الإقليمية الجارية في المنطقة تتسم بالسرعة العالية. وبسبب كثرة اللاعبين في المحيط، وبخاصة في سوريا، من المتوقع حدوث مسارات جديدة ونتائج غير متوقعة ليس على "إسرائيل" فحسب بل على المنطقة برمّتها.

''إسرائيل'' وسياساتها تجاه الفلسطينيين وتهربها من المسار التفاوضي ووضع العراقيل الدائمة أمام حل الدولتين، وحصارها المفروض على غزة، وإجراءاتها القمعية، والتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في القدس، كل ذلك لا يمكن أن يغيبه الاضطراب الحاصل في المنطقة العربية. إن قضية فلسطين هي أبرز معضلة في الشرق الأوسط، ففلسطين لها بُعدها العربي والإسلامي في المنطقة، وسيبقى هذا البُعد قائماً إلى أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه في الحرية والاستقلال، ولن تُغيبه الاضطرابات في الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

## سابعاً: مؤتمر هرتسيليا٢٠١٦... تحدي نهاية داعش

منتصف عام 2016، بين الرابع عشر والسادس عشر من حزيران، كانت «إسرائيل» على موعد مع مؤتمرها السنوي الذي تخصصه لدراسة مدى مناعتها وأمنها القومي أمام التحديات التي تمر بها. هذا المؤتمر يحتضن قادة الدولة ومفكريها ويعتبر مرآة قوة أو وهن الدولة وقدرتها على الصمود والأخطار المحدقة بها.

افتتح المؤتمر في بيت الرئيس الإسرائيلي تحت شعار «أمل إسرائيلي: رؤيا أم حلم» وقد تركزت رؤية «إسرائيل» لمشروعها بين تحديات داخلية وأخرى خارجية نظراً لتطورات السنوات الأخيرة وخصوصاً التغيير الهائل في موازين القوى على الأرض في دولة جارة وعدوة هي سوريا ودخول قوى جديدة ليست دولاً بل منظمات أصبحت لاعباً مركزياً هناك وهذا ما أشار إليه رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية هرتسي هيلفي.

لم يشارك الرئيس الإسرائيلي رؤين ريفلين أمني وعسكري الدولة هواجسهم الخارجية وربما كان ذلك مرتبطاً بصلاحيات الرئاسة في الدولة العبرية. فقد دعا ريفلين في رؤيته إلى صياغة هوية إسرائيلية مشتركة جامعة لما أطلق عليه « القبائل الأربع» المكونة للمجتمع الإسرائيلي وهي بحسب تعريفه «العلمانيون، والصهيونية الدينية، والحريديم، والعرب» داعياً إلى بناء هوية مشتركة تحت السقف الإسرائيلي من خلال ضمان الهوية الإثنية لكل مركّب مع ضرورة أن يتحمل الشقان غير الصهيونيين في الدولة «الحريديم والعرب» العبء القومي. رؤية الرئيس الإسرائيلي تنطلق من أن هناك جدل في الداخل الإسرائيلي يهدد بزيادة الشرخ بين مكونات المجتمع مع النظر لتلك المسألة بخطورة تعززها الزيادة الديمغرافية للشقين غير الصهيونيين في الدولة وهما يعتبران خارج سياق العملية الإنتاجية في «إسرائيل».

> تمكنت "إسرائيل" أيضا من اقتناص فرصة لتنشىء علاقات مع بعض المنظمات الارهابية مثل جبهة النصرة

لكن خطاب التحديات الأمنية صدر عن رئيس الاستخبارات هرتسي هيلفي والمخاطر القائمة حيث كان التهديد الأمني حاضراً في افتتاحية المؤتمر عبر جلسة محاكاة تمثيلية تحت عنوان « الشرق الأوسط ما بعد سقوط داعش». أكد هيلفي في خطابه أن «إسرائيل» هي الدولة الأقوى عسكرياً في الشرق الأوسط لكنها لم تعد تواجه جيوشاً نظامية بل منظمات إرهابية مما يجعل إحراز انتصاراً أمامها أمراً أكثر تعقيداً.

واعتبر هليفي في كلمته أن حزب الله اللبناني أكثر هذه المنظمات تهديداً لأمن «إسرائيل» من حيث قدراته الصاروخية والقتالية، وقال إن الحرب القادمة لن تكون سهلة. وحول الصراع في سوريا قال رئيس الاستخبارات «إن أسوأ نهاية ممكنة للصراع في سوريا بالنسبة لإسرائيل هي اندحار تنظيم داعش وانحسار رقعة نفوذه وتأثيره

وترك الدول العظمى للمنطقة وبقاء المحور الراديكالي المتمثل بإيران وحزب الله».

بُعيد حرب عام 73، التي أخفقت «إسرائيل» بتوقعها وخصوصاً جهاز الموساد، تم سحب صلاحيات التوقعات الخارجية من الموساد لصالح جهاز الاستخبارات العسكرية « أمان» لذا تكتسب تصورات هرتسي هليفي بعداً هاماً في السياسة الأمنية الخاصة بالدولة باعتباره المتخصص بوضع التقديرات الخارجية. من هنا فإن ما قاله هليفي يستند إلى معلومات أكثر منها تقديرات. علماً أن التقديرات في «إسرائيل» في الأعوام الأخيرة قد تغيرت منذ التقدير السابق بأن رحيل الرئيس السوري خلال ستة أشهر حسب إيهود باراك حين كان وزيراً للدفاع وصولاً لقلق «إسرائيل» من تعزيز قوة حزب الله واكتسابه خبرة قتالية في سوريا مع الدخول الروسي ساحة الحرب.

التقدير الراهن لهذا العام يمكن أن يعكس رؤية «إسرائيل» لنفسها كما جاء في هرتسيليا بأن ما تسميه «المحور الراديكالي» هو المحور الأكثر بقاء وربما بدأ يتعزز هذا نهاية 2016 مع التحولات الميدانية وخصوصاً في حلب، وبالتالي فإن «إسرائيل» التي بدأت برؤية تحطم مشروع أعدائها الذي وضعته في مؤتمر هرتسيليا الثالث عشر 2013 «محور الشر» وضرورة تشكيل محور معاد له. ومنذ منتصف هذا العام بدا للعقل الجمعي الإسرائيلي أن أسوأ نهاية للصراع في سوريا بالنسبة لإسرائيل هي اندحار تنظيم داعش وبقاء المحور الراديكالي.

## الخلاصة:

إسرائيل في محيط إقليمي مضطرب. وهي تحاول أن تبدو خارج هذا الاضطراب لترويج صورة الدولة المستقرة الوحيدة في الشرق الأوسط لكنها اكتشفت أنه لا يمكن لها أن تظل بمعزل عن كل تلك الصراعات وخصوصا أن إعداء «إسرائيل» الرئيسيين قد أصبحوا جزءاً مما يدور في المنطقة وهم إيران وحزب الله.

اعتادت التقارير السنوية للأمن القومي الإسرائيلي خلال السنوات السابقة أن تؤكد على تراجع تهديد الجيوش النظامية في المنطقة وظل التهديد الأبرز ممثلاً في حزب الله. ففي بدايات الأزمة في سوريا اعتقدت «إسرائيل» أن الحزب قد دخل في صراع يستنزف قوته ويسيء لصورته بعد تسعير الصراع المذهبي في المنطقة، ولكن بعد سنوات أعادت النظر في تلك الرؤية ارتباطاً بتطورات الأحداث لتعتبر أن الحزب بعد كل هذه السنوات الطويلة بات يكتسب تجربة ميدانية كبيرة نتيجة التدريب العملي الذي تلقاه لسنوات من القتال في سوريا.

لكن مع دخول روسيا على خط الصراع في سوريا باتت «إسرائيل» تخشى من الاحتكاك بين القوات الروسية وقوات حزب الله وإمكانية استفادة الحزب من التدريبات المتقدمة التي يوفرها ذلك الاحتكاك وكذلك التكنولوجيا التي تمتلكها القوات الروسية وأيضاً الخشية من شرعنة الحزب باعتباره يقاتل إلى جانب دولة عظمى، بالإضافة إلى التقارب الروسي الإيراني خصوصاً بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران والذي عملت «إسرائيل» بكل جهدها في سبيل عرقلته لكن «إسرائيل» بقيت وحدها في الساحة الدولية. ومع توقيع الاتفاق ورفع الحصار عن إيران بات واضحاً «لإسرائيل» أنها أمام مسألتين: الأولى أن إيران قد أصبحت جزءاً من المجتمع الدولي، والثانية أن الأموال

التي ستحصل عليها إيران تجعلها أكثر قدرة على دعم حزب الله والقوى الفلسطينية في قطاع غزة وجميعها عدوة «لإسرائيل» ما يعني زيارة دعم أعداء «إسرائيل».

حاولت «إسرائيل» استغلال الاضطراب الإقليمي للترويج بأنها واحة الاستقرار تعزيزاً لوجودها على المسرح الدولي لكن صورتها تراجعت مع انغلاق أفق التسوية مع الفلسطينيين وزادت كراهيتها على المستوى الدولي وتشديد حملات المقاطعة من قبل نخب سياسية وثقافية في أوروبا وبعض المنظمات في الولايات المتحدة الأميركية. لكن في إطار الفرص التي توفرت ''لإسرائيل'' أنها تمكنت، خلال العام الأخير من استغلال تزايد ما أسمته بالخطر الإيراني، من تخويف دول عربية خليجية، من تراجع الدور الأميركي في المنطقة وقدمت نفسها على أنها تشكل نداً لطهران وقادرة على حماية دول الخليج وعلى رأسها السعودية وبالتالي أحدث ذلك نوعاً من التقارب مع السعودية ظاهره كان زيارة الجنرال أنور عشقي لتل أبيب.

لكن ما كشف في الآونة الأخيرة هو أن ''إسرائيل'' تمكنت أيضا من اقتناص فرصة لتنشىء علاقات مع بعض المنظمات اللادولتية مثل جبهة النصرة بفروعها في إطار الصراع المشترك والعدو المشترك ممثلاً بإيران والجيش السوري وحزب الله. هذا ما كشف في نهاية أيلول/ سبتمبر من اعترافات لبعض قادة جبهة النصرة.

حدثت تغيرات في العام الأخير.. ازدادت التهديدات على ''إسرائيل'' وازدادت معها الفرص أيضاً... لكن ما زالت نظرية التعادل الاستراتيجي شبه قائمة مع تدخل غير معلن... حتى اللحظة لم يستقر الأمر في سوريا لكن العام الأخير وتقدم الجيش السوري ومشاركة حزب الله إلى جانب الجيش الروسي أبقى التهديد قائماً.

# الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟

**منير شفيق**
مفكر ومناضل فلسطيني

## المقدمة

إذا ما ألقى المرء نظرة عامة إلى الوضع العربي، وخاصة إلى ما عرفته عدّة دول عربية من انقسامات وصراعات وتدخلات عربية وإقليمية ودولية، وقد وصل في بعض الدول إلى انهيار الدولة نفسها، فإن استنتاجاً سريعاً سيقفز إلى ذهنه. وهو أن الكاسب الوحيد من هذه الأوضاع هو الكيان الصهيوني من حيث ضمان حدوده وزيادة قوّته، والمضيّ في تحقيق خططه الاستيطانية والتهويدية في القدس والضفة الغربية، وكذلك الإمعان في حصار قطاع غزة.

تستند هذه الموضوعة إلى استنتاج منطقي يكاد يقدم باعتباره مسلّمة، لا مجال لمناقشتها أو رفضها، وذلك بسبب معادلة ميزان القوى بين عدوّيْن متحاربَيْن. أحدهما راح يغرق في الانقسامات الداخلية والصراعات الدموية وما تحمله من استنزاف للجيوش والقوى، وما تؤدي إلى تمزيق للنسيج الاجتماعي الداخلي، خصوصاً حين تتخذ الانقسامات والصراعات سمات طائفية ومذهبية وإثنية (قومية) وحتى جهوية، وتمتد من داخل القطر إلى خارجه أو من خارجه إلى داخله، وأخطرها بالطبع اندلاع فتنة بين السنة والشيعة.

على أن هذه الموضوعة المستندة إلى معادلة منطقية، أو معادلة تبدو بدهية، لا تستطيع أن تصمد أمام الواقع الفعلي العياني حين يتبيّن بالوقائع والدلائل أن الكيان الصهيوني نفسه دخل، في الآن نفسه، في مرحلة الضعف والشيخوخة. فلم يعد بمقدوره أن يفيد من ضعف خصومه وانشغالهم ببعضهم البعض، عدا حالة الأمن على حدوده. وهي حالة كانت متوفرة له في أغلب المراحل التي تلت تشكيل دولة كيانه.

فالمعادلة المنطقية المذكورة، وإن بدت بدهية، يمكن أن تصدق حيناً أو أحياناً، ويمكن ألا تصدق حيناً أو أحياناً كذلك. أما السبب فكون المعادلة بين عدوّين في ميزان القوى لا تقوم على أساس تلقائي (أو ميكانيكي)، فمصادر القوة والضعف في كل من العدوّين مرجعيتها آتية من داخل كل منهما كما من علاقة كل منهما بمصادر القوّة والضعف الإقليمية والعالمية.

على أن أهم ما يجب أن يُلحظ في علاقة الكيان الصهيوني بالوضع الفلسطيني والعربي يجب أن يقرأ في هذه المرحلة من خلال موازين القوى العالمية والإقليمية والمحلية

بعيداً عن المعادلة التلقائية– الآلية، وأن تُقرأ قوّة الكيان الصهيوني وضعفه من خلال وضعه الذاتي (جيشه، حكومته، مجتمعه) وكذلك من خلال وضْعَيْ أمريكا وأوروبا في ميزان القوى العالمية والإقليمية، إذ هما أساس وجوده والعامل الأهم في قوته وضعفه.

فإذا تبيّن من خلال الوقائع والدلائل أن الكيان الصهيوني دخل مرحلة الضعف والتراجع، وإذا تبيّن أيضاً أن أمريكا وأوروبا فقدتا سيطرتهما العالمية، ولا سيما تحكمهما في المعادلة الفلسطينية– العربية– الإسلامية– العالمية، فإن الموضوعة القائلة بأن الكيان الصهيوني هو «المستفيد الوحيد» مما يجري في الوضع العربي سوف تسقط وتفقد منطقها. أي تسقط معادلة التلقائية– الآلية هنا بالضرورة. وبالمناسبة، إن الواقع إذا ما تعارض مع ما هو «منطقي» و«بدهي» يجب أن يُغلَّب ويصبح الحكم الفيصل.

الجيش الصهيوني أثبت منذ حرب 2006 أنه لم يعد ذلك الجيش الذي عرفته المعارك منذ العام 1948.

## أولاً: الوضع الذاتي للكيان الصهيوني

لعل العلامة الأولى لبداية انهيار قوّة الكيان الصهيوني جاءت من هزيمته في حرب تموز/ يوليو 2006 في لبنان على يد حزب الله. وتأكدت مع هزيمته الثانية المدويّة في حرب 2008/ 2009 في قطاع غزة، على يد المقاومة المسلحة الفلسطينية (حماس والجهاد وصمود الشعب). ثم لم يعد ثمة مجال لجدال حول فقدانه لقدراته الفائقة على احتلال قطاع غزة من خلال حربَيْ 2012 و2014، ولا سيما حرب 2014. فقد كان هدف حروبه الأربع نزع سلاح المقاومة فضلاً عن إعادة السيطرة على قطاع غزة كما يسيطر على الضفة الغربية وهو ما انتهى به إلى فشل عسكري لا يجادل بعكسه إلا مكابر.

صحيح أن المقاومة في هذه الحروب الأربع أثبتت جدارة عالية في الصمود والقتال وإنزال الضربات العسكرية القاسية بالجيش الصهيوني إلاّ أن عوامل ضعف كثيرة وخطرة برزت في قدرته على القتال وهو الذي اشتهر بالاقتحام والاكتساح والانتصارات العسكرية.

فالجيش الصهيوني أثبت منذ حرب 2006 أنه لم يعد ذلك الجيش الذي عرفته المعارك منذ العام 1948. فقد تحوّل عملياً، في ما عدا سلاح الجو وقوّة نيرانه، إلى قوات شرطة منذ انخراطه في مواجهة الانتفاضة الأولى، فالثانية، وحتى اليوم. فعلى مدى 22 عاماً أصبحت مهمة الجيش الأولى الحفاظ على الأمن الداخلي وتثبيت الاحتلال وحماية المستوطنات. فالضابط أصبح ينال رتبة مع كل إنجاز في اعتقال مقاوم ومداهمة مكان وجوده، وبالطبع يرتقي مع قتل منتفض أو مقاوم أو محاصرة قرية أو حي أو مخيم. وقد ذكرت بعض التقارير الرسمية الصهيونية أن الجيش الصهيوني خاض حرب 2006 ولم يكن لديه قائد كتيبة ميداني واحد بالمعنى العسكري القتالي للكلمة.

وهنالك عوامل أخرى وردت في عدد من التقويمات للحروب الأربع التي خاضها وفشل فيها ولكن لها علاقة في ضعف البنية وفي المعنويات وفي الكفاءة القيادية. وقد أُشيعَ داخل أوساط في الكيان الصهيوني أن كبار ضباط الجيش من رئيس (تاج) فأعلى انخرطوا في «البزنس». ويكفي ما أُعلِنَ عن قائد الجيش حالوتس في حرب 2006 أنه باع أسهمه في البورصة قبل بضع ساعات من اندلاع الحرب. الأمر الذي يُعتبَر من الناحية الأخلاقية نذالة، وهو من الناحية العسكرية عيب وفضيحة.

أخيراً، وليس آخراً، تكفي مشاهدة مجموعة من النخبة: عدّة عشرات من الجنود المدججين بسلاحهم يفرون بجلودهم، ولا يلوون على شيء أمام الـ«بيك آب» الذي هاجمهم به الشهيد فادي قنبر في أواسط شهر كانون الثاني/ يناير 2017. والأغرب أن الذين أطلقوا النار عليه عن بُعد وقتلوه، كانوا ممن استدعوا إلى الموقع. فكان المشهد مشهد هروب وليس مشهد فرار تجنباً للمفاجأة مع انتقال إلى موقع قتالي والسلاح بيد الجميع.

هذا المشهد تكرر من قِبَل جندي فرّ بسلاحه في النقب في مواجهة شاب لحق به مشهراً سكيناً.

أما البُعْد الثاني الذي يشكل علامة بارزة أخرى لما حلّ في الكيان الصهيوني من ضعف وتراجع فيمكن أن يُلحَظ من القراءة المدققة لحكومة نتنياهو إذ تتسّم بقيادات مغرقة بالتعصب الديني وذات نظرة ضيقة في إدارة السياسة. وقد واجهت عزلة دولية من جانب الحلفاء التقليديين للكيان الصهيوني. فليس لهم من هَمّ واهتمام غير التوسّع في الاستيطان والاعتداء على المسجد الأقصى وحلم بناء الهيكل المزعوم. وليس لهم دراية في السياسة على الضدّ مما كان عليه قادة الحكومات الصهيونية السابقة. ثم يمكن أن يضاف إلى هذا البُعد ضعف الائتلاف الحكومي الذي يجعل الحكومة هشة وقابلة للسقوط من قبل أضعف أطراف الائتلاف، بل من قبل أي طرف فيه، فنتنياهو في حال شلل عملياً فهو أسير حلفائه الأكثر تخلفاً وضيق أفق. كما راح يرزح تحت فضائح الفساد.

وبكلمة، لقد عاشت حكومة نتنياهو خلال السنتين الماضيتين، على الأقل، في عزلة دولية حتى عن أمريكا وأوروبا، ولا سيما علاقة نتنياهو بأوباما وإدارته. والأعجب أنها لم تستطع ترجمة ما عرفته من انفتاح عدد من الدول العربية إلى معادلة تغيّر في ميزان القوى.

العلاقة بين قوّة الكيان الصهيوني والسيطرة الأمبريالية الغربية علاقة عضوية

فقد اكتفى نتنياهو بالاطمئنان لهذا الترامي عليه مدعياً أن ذلك «ينفي عن» الكيان الصهيوني عزلته. فهذا المتغيّر الخطير، والذي لم يسبق له مثيل، لم يؤد إلى أن يكسب الجيش الصهيوني الحرب ضد قطاع غزة عام 2014. مما يهز الموضوعة، آنفة الذكر، والتي اعتبرت أن الكيان الصهيوني قد أفاد كثيراً من التطورات الأخيرة في الوضع العربي. فنتيجة حرب 2014 على قطاع غزة أثبتت أن الكيان الصهيوني يتخبط في ضعفه بالرغم مما كان يمكنه أن يفيد منه فائدة كبيرة بسبب الأوضاع العربية الراهنة.

أما البُعد الثالث الذي يشكل علامة أخرى على ضعف الكيان الصهيوني وتراجعه فهو الارتباك الاجتماعي الذي أظهره سكان تل أبيب بعد عملية الشهيد نشأت ملحم. وقد استخدم فيها سلاح «كارلو» وقتل اثنين، وفرّ. ولم يُقبض عليه ويُقتل إلاّ بعد أسبوع. وقد ظن سكان تل أبيب طوال أسبوع أنه ما زال بين ظهرانيهم مختبئاً في هذه العمارة أو تلك، أو في هذا الحي أو ذاك. فحكموا على أنفسهم في البقاء في بيوتهم. وفرضوا عملياً حالة منع تجول في المدينة التي لا تنام فيها الحركة. ولم تعد الحياة إلى وضعها الطبيعي إلا بعد أن أُعْلِن عن استشهاده وتم التأكد من أنه غادر تل أبيب.

فنحن أمام مجتمع لا يشبه «المجتمع» الصهيوني الذي كان حتى في مرحلة الانتفاضة الثانية. وذلك حين كانت تل أبيب أو حيفا أو أي مدينة أخرى تتعرض لعملية

استشهادية كبيرة. إذ كان الارتباك يحصل لساعتين أو ثلاث ساعات، ثم تعود الحياة إلى نسقها الطبيعي.

إن هذه القراءة لحالة الكيان الصهيوني جيشاً وحكومة ومستوطنين قدامى وجدداً لم تستهدف الرد على المنطق الذي يعتبر الكيان الصهيوني في أحسن حالاته أو باعتباره «المستفيد الوحيد» من الأوضاع العربية الراهنة، إلاّ من أجل التمهيد إلى قراءة للوضع الفلسطيني تقول إن الصراع بينه وبين العدوّ الصهيوني في هذه المرحلة التاريخية هو في أفضل حالاته منذ بدء الصراع حتى اليوم، أو في الأقل منذ النكبة عام 1948 حتى يومنا هذا. كيف؟

أن الوضع الشبابي الفلسطيني فتياناً وفتيات، في حالة يمكن وصفها بالوضعية الثورية

## ثانياً: مرحلة النشأة والتكوين والعلاقة بميزان القوى

علينا أن نتذكر أن الفضل الأول في الهجرة اليهودية إلى فلسطين وحمايتها وتمكينها يعود إلى السيطرة الاستعمارية الغربية على العالم (بريطانيا حتى عام 1947/ 1948 ثم فرنسا وبريطانيا وأمريكا في الخمسينيات، ثم أمريكا إلى اليوم). ولا يبالغ المرء في القول إن الكيان الصهيوني ما كان له أن يوجَد ثم أن تتمتع دولته بتفوّق عسكري كاسح لولا تلك الدول فيما الجيوش العربية كلها كانت مكبّلة، وخاضعة في تسليحها للسيطرة الأوروبية– الأمريكية. بل حتى عندما كُسِر احتكار السلاح من خلال مصر وسورية بالتوجه نحو السلاح السوفياتي، بقي سقفه، بتوافق دولي، دون سقف تسلّح الكيان الصهيوني.

فالعلاقة بين قوّة الكيان الصهيوني والسيطرة الأمبريالية الغربية علاقة عضوية كانت منذ البداية وحتى اليوم وستبقى في المستقبل كما هو منظور حتى الآن. ولهذا فإن ما شاهده العالم خلال العشر سنوات الماضية من زعزعة للسيطرة الأوروبية- الأمريكية على العالم وعلى النظام العربي والإقليمي عموماً كان لا بد له من أن يُضعِف الكيان الصهيوني بالقدر نفسه. وإذا ما تواكب ذلك مع دخول الكيان الصهيوني مرحلة «الضابط» المرفّه ورجل الأعمال، ومرحلة الجيش– الشرطة، والمجتمع المرتبِك خوفاً، فإن انتقاد الضعف، أو مستوى الضعف الآتي من أمريكا وأوروبا سيكون أكبر بسبب مأزق الكيان الصهيوني البنيوي آنف الذكر.

نشير هنا إلى موضوعة منهجية وهي أنه في عمليات التغيير التي تنجح فيها ثورات، أو قوى صاعدة، أو تسقط فيها دول، أو أمبراطوريات، يجب أن يحسب في تقدير ميزان القوى بالدرجة الأولى والحاسمة، حالة القوّة المسيطرة: هل دبّ الضعف والخور في صفوفها؟ هل تصاعدت التناقضات في داخلها؟ هل لم تعد قادرة على السيطرة وإدارة السياسة والحكم كما كان الحال أيام صعودها وقوّتها وتمكّنها؟

إذا أُجيبَ عن هذه الأسئلة إيجاباً بهذا القدر أو ذاك فمن الممكن أن يُحكَم عليها (القوّة المسيطرة) بالأفول أو بدايته، أو يُحكَم عليها عندما تقع الواقعة: اندلاع ثورة، أو الدخول في حرب، أو خوْض معركة، بأنها مرشحة للهزيمة والسقوط.

احتساب هذا البعد المتعلق بالقوّة المسيطرة له الأولوية حتى على احتساب البُعد المتعلق بقوى التغيير. وذلك من حيث قيادتها، وتنظيمها وقدرتها على التعبئة. فهذه تكون في بداية المواجهة تحمل نقاط ضعف كثيرة ولكنها تملك الإقدام والثورية وعدالة القضية والرياح المؤاتية. فحالة قوى التغيير هذه هي التي تفسّر: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ﴾ (البقرة- 249).

إذا كانت القراءة المتعلقة بضعف الكيان الصهيوني

وتراجعه صحيحة (وهذا لم يحدث له مثيل من قبل) فإن الصراع الراهن مع الكيان الصهيوني من جانب الشعب الفلسطيني هو في أفضل حالاته قياساً على كان عليه الكيان الصهيوني وحلفاؤه وحماته وداعموه من قوّة وسيطرة عالمية وعربية وإقليمية.

## ثالثاً: الوضع الفلسطيني

تطوّرت المقاومة المسلحة، بغض النظر عن التفصيلات والأسباب، في قطاع غزة منذ 2007، لتتحوّل خلال عشرة أعوام، وعبر ثلاث حروب كبيرة، إلى قاعدة مقاومة مسلحة هائلة القوّة بقياداتها وكوادرها ومقاتليها وأنفاقها وتسلحّها. وقد ارتفعت باستراتيجية الكفاح المسلّح– أو استراتيجية «اضرب واهرب»، أو اضرب واستشهد، إلى استراتيجية حرب المواقع الشبيهة بحروب الجيوش، مع الفوارق طبعاً. ولهذا أصبحت حالة الهدنة بين حربين، كما عرفتها غزة، هي حالة حرب مستمرة ما دامت في حالة حفر الأنفاق وتطوير التسلّح والتدريب والإعداد. وذلك عكس المقولات السطحية الساذجة التي اعتبرت قبول المقاومة في قطاع غزة، كما في جنوب لبنان، الهدنة بأنها تعني التخلي عن المقاومة، أو الحفاظ على الحدود مع العدوّ «آمنة». فهذه المقولات لا تعتبر أن الإعداد للحرب كحفر الأنفاق والتسلّح المستمرين وإعداد القوات المقاتلة هي حالة حرب شأنها شأن الحرب الحامية. وهي أرقى بدرجات من مرحلة حرب «اضرب واهرب»، أو «اضرب واستشهد».

إن التطور الذي بلغته المقاومة المسلحة في قطاع غزة يجب اعتباره تطوّراً كبيراً في موازين القوى الاستراتيجية والتكتيكية بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني. وهو وضع لم يسبق له من مثيل، وهذا ما يسمح بالقول إن وضع الشعب الفلسطيني في الصراع من هذه الزاوية (المقاومة والمواجهة)، وعلى الأرض الفلسطينية هو الأرقى والأفضل في تاريخ الصراع حتى الآن. وهو ما يفرض الحفاظ عليه بمنزلة الأولوية الاستراتيجية في المرحلة الراهنة. ومن هنا يخطئ، كل من لا يقدّره حقّ قدره، ولا يضعه في موقع الوجه الرئيسي في تقدير الموقف وتقويم الوضع الفلسطيني.

منذ الأول من تشرين الأول/أكتوبر يشهد الوضع الفلسطيني في القدس والضفة الغربية حالة من المقاومة العفوية الفردية الشبابية الاستشهادية. وقد استخدمت السكاكين والدهس بالسيارات إلى جانب عمليات عسكرية استُخدِم فيها السلاح الناري ولكن جاء أيضاً على شكل مقاومة عفوية فردية أو ثنائية شبابية استشهادية. وهي بهذا تختلف نوعياً عن العمليات العسكرية التي مارستها فصائل المقاومة منذ 1/1/1965 إلى 2007. فقد كانت عمليات الفصائل منظمة ومخططاً لها وتدخل مباشرة في إستراتيجية الكفاح المسلح أو المقاومة المسلحة.

الانفجار قادم لا محالة بسبب الوضع المأزوم للاحتلال والوضع المأزوم لمن يرزحون تحت الاحتلال

هذا يعني أن الوضع الشبابي، فتياناً وفتيات، في حالة يمكن وصفها بالوضعية الثورية ما دامت قد استمرت أكثر من 17 شهراً، فضلاً عن عشرات الاشتباكات اليومية ضد الحواجز وسيارات الاحتلال والمستوطنين. وقد أخذت شكل ضرب حجارة، أو أشكالاً من المقاومة الشعبية، بما تيسّر، كما يقال. وهذه واسعة الانتشار وتدخل في باب الوضعية الثورية الشبابية.

حقاً، لا بدّ من تأمّل ما نقلته وسائط الإعلام عبر الشبكة العنكبوتية من المواقف التي أبدتها أمهات الشهداء الشباب والشهيدات الفتيات. وكذلك ما أبداه آباؤهم وذووهم وأصدقاؤهم وأبناء قراهم ومخيماتهم وأحيائهم في المدن، من عبارات التأييد والدعم لما قاموا به، إضافة إلى مشهد عشرات الآلاف من المشيّعين عندما كان العدوّ يسلّم جثة شهيد مضى عليها عدّة أشهر تحت الاعتقال أو التجميد بحرارة تقل عن أربعين درجة تحت الصفر.

إن من يتابع مواقف الأمهات والآباء وحشود الجماهير خلف الجنائز يتأكد من أن ثمة حالة وضعية ثورية شعبية تشمل الجماهير في القدس والضفة الغربية كما في قطاع غزة ضدّ الاحتلال والاستيطان.

على أن الوصول إلى نقطة الانفجار: إما أن يتحقق عبر قرار موحد من قِبَل فصائل المقاومة وإما لوقوع حدث كبير

هذه الوضعية الثورية بالرغم من طابعها العفوي في هذه المرحلة متوارثة بالضرورة من الثورات والمقاومات الفلسطينية قديماً وحديثاً حتى وقت قريب. وهي متجهة أساساً لمواجهة العدوّ الصهيوني المتمثل في احتلال القدس والضفة الغربية وما يرتكبه من جرائم ويمارسه من استيطان وتهويد واعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ولا سيما تهويد القدس وانتهاك حرمات المسجد الأقصى.

إن التقاء هذين البُعدَين ضعف العدوّ وما يرتكبه من جرائم واعتداءات واستيطان وتهويد من جهة، والوضعية الشبابية الثورية، والوضعية الشعبية الثورية، إضافة إلى ما حققته المقاومة من انتصارات ووصلته من منعة في قطاع غزة من جهة ثانية، يسمحان بالاستنتاج أن الوضع انفجاري في القدس والضفة الغربية. فالانفجار قادم لا محالة بسبب الوضع المأزوم للاحتلال والوضع المأزوم لمن يرزحون تحت الاحتلال. فلا الاحتلال قادر على الاستمرار، كما أن الشعب لم يعد قابلاً لاستمرار الوضع بدليل الحالة الوضعية الشبابية الثورية وحالة الوضعية الثورية الشعبية.

## رابعاً: حول الاستراتيجية في القدس والضفة الغربية

والسؤال ما هي الأسباب التي أخرت الانفجار حتى الآن، وكيف يمكن أن يحدث هذا الانفجار الذي لا مفرّ منه؟

بداية ما المقصود بالانفجار؟ إنه تصعيد انتفاضة القدس إلى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة التي تملأ شوارع المدن والمخيمات والقرى في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وصولاً إلى إعلان العصيان الشعبي المدني السلمي الذي لا ينفك إلاّ برحيل الاحتلال وتفكيك المستوطنات بالكامل من القدس والضفة الغربية وبلا قيد أو شرط، أي بما يشبه العودة إلى اتفاقات الهدنة 1948/ 1949. وذلك مع ضرورة تحقيق هدفين لاحقين بهما: الأول: إطلاق سراح كل الأسرى (ضحايا الاحتلال منذ حزيران/ يونيو 1967). والثاني: فك الحصار عن قطاع غزة والسير في عملية إعادة الإعمار. وبهذا تكون قد تحدّدت الاستراتيجية وهدفها الراهن القابل للتحقيق. هذه الاستراتيجية لدحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات

من الضفة الغربية والقدس ولّدتها تجربة الانتفاضتين الأولى والثانية، وطوّرتها إلى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة وصولاً إلى العصيان المدني تجربة انتفاضة القدس منذ 1/1/2015. وذلك من خلال أشكال المقاومة بالسكاكين والدهس والعمليات العسكرية الفردية والثنائية إلى جانب ما أبدته الأمهات والآباء وجماهير المشاركين في تشييع الشهداء.

أضف إلى ذلك العامل الأساسي الأول هو ما أصاب الكيان الصهيوني من نقاط ضعف وتراجع وعزلة دولية. مما جعل من الممكن فرض الانسحاب على الاحتلال، وتفكيك المستوطنات، بلا قيدٍ أو شرط. وذلك في حالة تحويل الحياة العامة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة إلى حالة عصيان شعبي مدني سلمي لا يُخلي الشوارع إلاّ بتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. وهي أهداف عملية، ولا أحد يستطيع فلسطينياً، أو عربياً، أو دولياً، أن يجادل في عدالتها. وهذه الاستراتيجية يمكنها توحيد كل الفصائل الفلسطينية بمن فيها فصائل اتفاق أوسلو والفصائل المطالبة بالتحرير الكامل من النهر إلى البحر.

وتحتمل هذه الاستراتيجية أن يمهّد لها كما أن تصحبها أشكال المقاومة الشبابية الفردية العفوية، وما قد تولّده حالة الوصول إلى العصيان المدني من حالات مقاومة، ولا سيما نتيجة وقف التنسيق الأمني، لأن الاحتلال لا يبقى من دون تعاون الأجهزة الأمنية، ومن دون تغطيته من خلال استراتيجية حلّ الدولتين والرهان على المفاوضات والوساطات الدولية.

على أن الوصول إلى نقطة الانفجار (نزول الجماهير إلى الشوارع) بالمعنى الذي أشير إليه تواً يتطلب أخذ مسارين: إما أن يتحقق عبر قرار موحد من قِبَل فصائل المقاومة تشارك فيه فتح وتتحد على أساسه كل الفصائل. وإما انتظار وقوع حدث كبير يُنزِل الجماهير وبعض الفصائل إلى الشوارع وتلحق بقية الفصائل. وذلك مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، أو انتهاك صارخ للمسجد الأقصى، أو ارتكاب جريمة تستفز الجماهير للاحتجاج والردّ عليها.

هذه الاحتمالات كلها من الوارد أن تكون حافزاً للانفجار الشعبي المذكور لأن الوضع الفلسطيني يواجه أزمة مستعصية على الاستمرار طويلاً. فالكيان الصهيوني ماضٍ في الاستيطان والتهويد، ومستمر في ارتكاب الجرائم والاستفزازات والحماقات، ولم تعد سياساته مقبولة دولياً أو لم يعد الوضع الدولي في مرحلة تراجع النفوذين الأوروبي والأمريكي قادراً على احتمالها وتغطيتها أو السير، عملياً، مع توجهاتها كما كان الحال في الماضي البعيد أو المتوسط أو القريب حتى الست سنوات الماضية. فهذه المعادلة من الجانب الصهيوني تستصرخ انفجاراً شعبياً فلسطينياً عظيم التأييد العربي والإسلامي والدولي إذا ما تحقق وثبت واستمر لبضعة اشهر.

أما العنصر التفجيري الآخر فيكمن في ما وصلت إليه استراتيجية اتفاق أوسلو على يد محمود عباس من طريق مسدود، وفشل تلو فشل وعناد على الفشل إضافة إلى التمادي في التنسيق الأمني الذي يحمي، عملياً، الاحتلال والاستيطان ويغطيهما. بل ويشجعهما. وهل هنالك ما هو أكثر تشجيعاً من التنسيق الأمني ورفض أي تغيير في سياسة الارتهان للمفاوضات ومناهضة المقاومة والانتفاضة. الأمر الذي يفرض على الشعب التحرك في نهاية المطاف.

فهذه الحالة حين تتقاطع أو تتلاقى مع العامل التفجيري الصهيوني تصب الزيت بالضرورة على تشكل الحالة الإنفجارية. والدليل على ذلك استمرار انتفاضة القدس الشبابية وموقف الجماهير منها سبعة عشر شهراً حتى الآن.

تلعب سياسات سلطة رام الله دوراً يضع الجماهير في الزاوية ويدخلها في حالة الاختناق. أما لماذا لم تثر أو تتمرد عليها فلأنها تبنت طريقاً آخر في مواجهة الاحتلال والاستيطان كما هو حادث منذ سبعة عشر شهراً وأكثر بالتأكيد. فالسلطة لا تستطيع أن تجمّد الوضع إلى ما لا نهاية، وتكبت المعادلة الانفجارية طويلاً، ولا سيما إذا ما وقعت أحداث تُفلِت من يدها الزمام، وتطلق الجماهير إلى الشوارع.

لا يمكن أن تفسّر انتفاضة القدس طوال سبعة عشر شهراً من بعض أوجهها إلاّ تمرداً غير مباشر على سياسات سلطة رام الله. وذلك بالرغم من توجهها الرئيس ضدّ الاحتلال والاستيطان، وبالرغم من عدم رفعها أي شعار ضدّ السلطة أو ضدّ محمود عباس.

على أن هذه الأزمة داخل الوضع الفلسطيني تمتد أيضاً إلى أزمة بين فصائل م.ت.ف وسياسات محمود عباس. فضلاً عن الأزمة بين سياسات محمود عباس وسياسات كل من حماس وحركة الجهاد. هذا دون التطرق إلى الأزمة بين سلطة رام الله وقطاع غزة.

فسياسات محمود عباس هي القاسم المشترك في كل الأزمات الداخلية في الساحة الفلسطينية، ويرجع عدم تفجرها إلى وجود الاحتلال، وأولوية مواجهته من جهة، وإلى كوْن حركة فتح هي التي تساند تلك السياسات، ولو على مضض، ولو خشية على نفسها من التمزق، وهي التي ما زالت حركة شعبية لها تأييد واسع من جهة ثانية. فحركة فتح والعلاقة بها، وحرص الفصائل الفلسطينية، ولا سيما حماس والجهاد على عدم الصدام بها، بل الحرص، على التفاهم معها لأخذ موقف مشترك في الذهاب بالانتفاضة والمقاومة إلى المستوى الأعلى، هو الذي يفسّر الأزمة الداخلية الفلسطينية، وقد حال حتى الآن دون تكتل حماس والجهاد والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية للانخراط في الانتفاضة كلياً وبموقف موحد، والارتفاع بها إلى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة. وهو أمر بالرغم من إيجابيته من جهة الحرص على الوحدة الوطنية الواسعة إلاّ أنه أوقع الفصائل، وإن بتفاوت، في أزمة وارتباك وذلك من جهة كيفية التعامل مع الانتفاضة، كما من جهة عدم واقعية إنهاء الانقسام. وذلك إذا كان يراد منه قرار سياسي واحد وأجهزة أمنية واحدة، وسلاح واحد.

## خاتمة: ضرورة إنهاء الانقسام

لعل البُعد الآخر الذي يشكل معوّقاً أمام تصعيد الانتفاضة إلى مستوى شعبي عام وصولاً إلى العصيان المدني (ذلك الموقف القوي نظرياً، والضعيف جداً عملياً) تمثل في جعل هدف إنهاء الانقسام بين فتح وحماس، أو الأدّق الانقسام بين الوضعين المتناقضين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، هدفاً أول يتقدّم على ما عداه.

إن المشكل في هدف إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة يبدو للوهلة الأولى وفي الظاهر أنه قويّ جداً نظرياً لأن الوحدة أفضل من الانقسام من حيث المبدأ بل حتى من ناحية بدهية. ولكنه ضعيف جداً عملياً لأنه نزل إلى التطبيق منذ عشر سنوات، في الأقل، من دون جدوى، بل بما يشبه الدوران حول الذات، أو في الأصح مثل الذي يخضّ الماء ليخرج منه زبدة، ويظل يخضّ الماء وبتكرارٍ عجيب. ومع ذلك يستمر الإصرار على هدف إنهاء الانقسام وإعطائه الأولية، بدلاً من أن يُري بوضوح أن الانقسام القائم غير قابل للمصالحة والتوحيد. لأن من غير الممكن أن يُصار إلى توحيد الأجهزة الأمنية التي تنفذ سياسة التنسيق الأمني من جهة مع قوات المقاومة وما هي عليه من سلاح وأنفاق وحالة قتالية على أعلى مستوى من جهة ثانية. فهذان الوضعان- الواقعان- الاستراتيجيتان- السياستان لن ينتهي الانقسام بينهما أبداً إلاّ بتنازل أحدهما تنازلاً كاملاً للآخر. فمحمود عباس يصرّ على سياسة حلّ الدولتين عبر التفاوض ويصرّ على التنسيق الأمني وتجريم المقاومة المسلحة من جهة، وحماس والجهاد تصرّان، من جهة أخرى، وهو الموقف الصحيح، على إبقاء قطاع غزة قاعدة عسكرية هائلة القوّة والإعداد لمقاومة العدوّ الصهيوني على مستوى الحرب. كما هو مطبق عملياً منذ عشر سنوات. ومن ثم فإن إنهاء الانقسام بين هذين الإصرارين غير ممكن التحقيق عبر المفاوضات بين فتح وحماس من أجل تحقيق المصالحة. ومن ثم فإن هدف إنهاء الانقسام يجب أن يوضع على الرف. ويصار إلى تجاوزه من خلال البحث عن الوحدة الوطنية الشاملة، بما في ذلك، بين فتح وحماس وبقية الفصائل تحت راية الانتفاضة الشعبية الشاملة من أجل دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات من القدس والضفة الغربية وبلا قيدٍ أو شرط. وإلاّ فكل ما عدا ذلك فتغميس خارج الصحن.

# العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليميّ: نحو تطوير العلاقات العربيّة-الأفريقية

**موديبو دانيون**
أكاديمي من مالي متخصص بالشؤون الأفريقية

## مقدمة

ليست العلاقات الإفريقيّة العربيّة حديثة، إذ تفيد الدراسات التاريخية بكونها نشيطة منذ العصر الجاهلي، حيث تميّزت "بالعمق والتنوع والثراء؛ وشكلت منظومة متداخلة على نحوٍ مأثور في التطور التاريخي للعلاقات الدولية؛ تجلت في محطات مهمة، وفي مواقف عدة وشخوص كثر؛ بداية بالمشتركات الوثنية؛ ثم بالانتشار المتبادل للمسيحية واليهودية، ومع مجيء الإسلام بنيت علاقات دولية راقية؛ عبرت عن الاحترام والتسامح والعمق الإنساني العظيم للحضارة العربية"[1]. وكان التبادل التجاريّ قائماً بين الطرفين عبر القوافل التجاريّة، رغم المعوّقات الجغرافيّة مثل الصّحراء القاحلة، حيث كان التجار العرب يحملون الأقمشة والسكر والتبغ والسلاح والعطور لتبديلها بالرياش والجلود والتبر والعاج والقطن والأدوية التقليديّة الإفريقيّة والعبيد[2]. وقد كان الطرفان يستفيدان من هذه التجارة الصحراويّة التّي كانت مصدر نشاط في مدن المنطقة مثل ولاتا وتمبكتو وغاوو وجيني وأدخلت ثقافة الكتابة في المنطقة[3].

وقد تعزّزت العلاقات بفضل العنصر الثقافي، متمثّلا في الدين الإسلاميّ، الذي أسهم في الهجرات المتبادلة بين الضفتين، حين أوغل العرب المسلمون شرقاً من مصر والسودان وغرباً من دول المغرب العربي نحو العمق الإفريقيّ (إفريقيا جنوب الصحراء). فكان انتشار

1 – جاسم محمد زكريا، أزمة العلاقات الدولية في المنظومة العربية الإفريقية إشكالية الدولة أم تناقضات التنظيم الدولي؟ ضمن مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد31، العدد الأول 2015، ص166.

2 – Emmanuel Grégoire, Jean Schmitz, Afrique noire et monde arabe: continuités et ruptures Cahiers des sciences hue maines Nouvelle série numéro 16, p.7

3 – Abdul Aziz Jalloh, Les politiques des États d›Afrique noire vis-à-vis du monde arabe :aperçu général. In « Les relations historiques et socioculturelles entre l›Afrique et le monde arabe de 1935 à nos jours ». (Documents de travail et compte rendu des débats du colloque tenu à Paris du 25 au 27 juillet 1979). Publié en 1984 par l›Organisation des Nations Unies pour l›éducation, la science et la culture, p.7, place de Fontenoy, 75700 Paris, Imprimerie des Presses Universitaires de France, p.14

الإسلام ومعه الثقافة العربية رابطاً متيناً بين الشعبين ثقافياً واجتماعياً، وترتّب عن ذلك تكوين ذاكرة تاريخية مشتركة بين العرب والأفارقة قوامها الثقافة والاقتصاد. غير أنّ القوى الاستعماريّة الغربيّة نجحت لاحقاً في خلق الهوّة بين العالمين العربي والإفريقيّ، بأن نُعت العرب بتجار العبيد الذّين أسّسوا العبوديّة في إفريقيا وطوّروها وقنّنوها. لكنّ استقلال الدّول في النصف الثاني من القرن العشرين قد بشّر بعودة المياه إلى مجاريها. تبشير لم يكتمل. إذ التبادل بين الدول الإفريقية والوطن العربي ظلّ محتشما إلى الوقت الراهن ويميل إلى مزيد من التقلّص.

القوى الاستعماريّة الغربيّة نجحت لاحقاً في خلق الهوّة بين العالمين العربي والإفريقيّ

ويستفيد من هذا الوضع بعض الأطراف غير الودّيّة، التّي تسعى إلى التأثير في العلاقات العربيّة الإفريقيّة وجعلها عدائيّة مطلقة، الأمر الذّي يقتضي فهم الواقع وبناء رؤية استشرافيّة تسهم في تفعيل الجذور المشتركة بين المنطقتين العربيّة والإفريقية، لتفادي القطيعة. ولذا تنطلق هذه المقالة من تقديم مشهد عامّ لواقع العلاقات الإفريقيّة العربيّة سلباً وإيجاباً، مع التركيز على المحطّات الكبرى، لتصل إلى عرض خطّة استراتيجيّة لضمان استمراريّة التّواصل والتعاون بين الطّرفين من أجل المقاومة المصيريّة.

## أولاً: واقع العلاقات الإفريقيّة العربيّة:

إنّ العلاقة بين العرب والأفارقة بعد الحقبة الاستعماريّة تتراوح بين الحرارة والبرودة تبعاً للأوضاع والزعماء. والحديث عن واقع هذه العلاقة يمكن تناوله في مرحلتين: القوميّة وما بعد القوميّة. لا نسعى وراء هذا التصنيف إلى الاختزال بقدر ما نهدف به إلى التوضيح، لأنّ الأمر أعمق وأدقّ بكثير من مجرّد التصنيف، إذا عرفنا أنّ العلاقة بين العرب والأفارقة علاقات تتأسّس على المصالح قبل الانتماء العرقيّ، فنجد على سبيل المثال علاقات ثنائيّة بين بلد عربيّ وآخر غير عربيّ أكثر متانة ممّا تربطه ببني جلدته أو من تلك التّي تبرم بين المجموعات الإقليميّة أو المنظّمات الدوليّة.

ولعلّ مجلس التعاون **لدول الخليج العربية أقرب مثال على ذلك. مجلسٌ تأسّس في 25 أيار/ مايو 1981 ويضم كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطر والكويت. فرغم أنّ النظام الأساسي ينصّ على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء لتحقيق الوحدة، ورغم التشابه في الهياكل الإنتاجية، وتقارب مراحل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الدخول الفردية، واعتمادها على النفط كمصدر أساسي لإيرادات الدولة بالإضافة إلى العقيدة و اللغة والتاريخ المشترك، إلا أن هذه العوامل لم تسهم بالقدر المطلوب في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**. فالقول بالقوميّة وقتها لا يعني الانغلاق والارتداد إلى الذّات ونفي الآخر أو تهميشه بقدر ما يدلّ على السعي نحو تكوين الدول المستقلّة ذات السيادة، والتّحرّر من ربق الاستعمار. وعليه فإنّ متصوّر القوميّة بما هو مرحلة علائقيّة يحمل دلالة التأسيس والاستقلال، استقلال الدّول العربيّة والإفريقيّة وما صحب ذلك من مقاومة ضدّ الاستعمار الغربيّ والاحتلال الصهيوني. أمّا المقصود بما بعد القوميّة فعهد التفكّك والتشتّت والتنازل عمّا أسّسته المرحلة الأولى.

**1.1 المرحلة القوميّة:**

إنّ مرحلة القوميّة هي فكر وأصالة قبل أن تكون زمناً تاريخيّاً، ولذا يشارك فيها كلّ من حمل أو يحمل فكر المقاومة والحفاظ على المكتسبات والسيادة الوطنيّة بعيداً عن التمييز والعنصريّة سواء كان ممّن عاش عهد المقاومة من أجل الاستقلال أو يعيش في فترة الاستعمار الجديد الراهن. يستوي في ذلك أن يكون المعنيّ فرداً أو مؤسّسة من العالم الإفريقيّ أو العربيّ. ولا نخطئ إن قلنا إنّ العلاقة العربيّة الإفريقيّة ازدهرت مع «القوميّين». كما كانت إحدى نتائج حرب تشرين الأول / أكتوبر عام 1973م عودة الدول الإفريقية إلى التقارب مع العرب؛ وتأييدها للحق العربي وتجلى ذلك بقيام أغلبية الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ''إسرائيل''، وتأييد منظمة الوحدة الإفريقية للحق العربي، وربط حركة التحرير الفلسطينية بحركات التحرر الإفريقية''[4].

إنّ قطع الدولة الإفريقية عام 1972 علاقاتها مع "إسرائيل" في قمّة رباط، بعد فشل وفد الوساطة بين مصر و''إسرائيل'' المتكوّن من أربعة رؤساء دّول إفريقيّة (ل. س. سنغور، موبوتو س. س، أحمد أيجو، يعقوب غوون) استجابةٌ لموقف موحّد مع الدول العربية تجاه ''إسرائيل''... موقف امتزج فيه العامل الدينيّ والالتزام بالقرارات الإقليميّة لدى البعض. ولذا في ردّه على المسؤولين الإسرائيليّين الغاضبين من استقبال غابون الزعيم الفلسطينيّ ياسر عرفات قال عمر بنغو: ''تبعاً لقرار منظّمة الوحدة الإفريقيّة سنة 1975 علّقنا علاقتنا مع «إسرائيل»... أحترم كثيراً جدّي هوفويت بواني Houphouët-Boignie، وأفعل كلّ ما يطلب منّي... أمّا ما يتعلّق بـ«إسرائيل» فإنّني لا أستطيع فعل شيء. أنا عضو في منظّمة المؤتمر الإسلاميّ وبالتالي لا يمكن أن أكون أنا مسلماً وأعترف بـ«إسرائيل» فأتخلّى عن ديني''[5].

لقد ترتّبت عن هذا القطع جسور التعاون المشترك بين الدول العربية وعديد الدول الإفريقيّة على مستويات مختلفة ونشأت من جراء ذلك صناديق مالية لدعم البلدان الإفريقيّة. لكن، لّما كان توجّه التقارب بين العالمين من غير إجماع لدى المانحين العرب، لتفضيل بعضهم صرف الأموال على الإخوان العرب بدل إسرافها على الأفارقة السّود "المتخلّفين"، وتفضيلَهم التعامل مع القوى المؤثّرة بدل الدّول الحديثة الضعيفة لم ينل رواجاً.

بصعود مرحلة ما بعد القوميّة أصبحت العلاقات العربيّة الإفريقيّة تصطدم بقضايا ذات أبعاد سلبيّة تدميريّة

وخاصّة بعد عهد زعماء الاستقلال مثل جمال عبد الناصر، فتراجعت المواقف الداعمة للقضايا الإفريقيّة، وفترت المواقف تجاه القضيّة العربيّة الجوهريّة: القضيّة الفلسطينيّة.

وكان قرار منظمة الوحدة الإفريقية عام 1978 بطلب عدم التدخل العربي في نزاعات القرن الإفريقي، من جهة، واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية سنة -1982 التّي أثّرت سلباً في عضوية مصر في منظمة الوحدة الإفريقية وفي اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي- وراء تدهور العلاقات. هذا الوضع استغلّته "إسرائيل" لصالحها لتحل محلّ الدول العربية في القارة الأفريقية على المستوى التجاري والاقتصادي والعسكري، فتزايدت صادراتها إلى أفريقيا وتزايدت وارداتها منها ومارست نشاطاً

4 - جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص171

5 - Léon César Codo, L'Afrique noire et Israël: inversion d'une dynamique diplomatique, Politique africaine (N° 30 Juin 1988) p.50

في حوالي 22 دولة إفريقية في ميادين إنشاء المشروعات المشتركة والتدريب العسكري والمعونة الفنية. وتمكنت «إسرائيل» من إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الكوت ديفوار وكاميرون (1980) وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) عام 1982 وليبيريا وأفريقيا الوسطى عام 1983 والتوغو (1987) [6]. إذ شكّ مسؤولون أفارقة في حسن نوايا زملائهم العرب الذين طبّعوا علاقاتهم بالكيان الصهيونيّ.

أصبحت العلاقات بين الطّرفين أقرب إلى القطيعة منها إلى التّواصل لولا الجهود الخاصّة التّي بذلها الزعيم الليبيّ معمّر القذافي من أجل التقارب مع الشعوب الإفريقيّة، التّي دعمته أيام الحظر المفروض عليه مقابل تخلّي إخوانه العرب عنه أيام العسر. تحوّل القذافي أكبر داعم عربيّ لإفريقيا جنوب الصّحراء، وعلى يده أنشئ الاتّحاد الإفريقيّ على رماد منظّمة الوحدة الإفريقيّة، وأخذ يخطّط لصياغة عملة إفريقيّة موحّدة. وتأسست القمّة العربيّة الإفريقيّة في ليبيا– سرت لتوطيد العلاقات العربيّة الإفريقيّة. قمّة أقيم مؤتمرها الثالث في الكويت سنة 2013 تحت عنوان «شركاء في التنمية والاستثمار» بمشاركة 55 دولة إفريقية وحضر 65 زعيماً عربياً وإفريقيا في المؤتمر لبناء شراكة استراتيجية واقتصادية عربية وإفريقية مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والتنموية والاستثمارية بعيداً عن القضايا السياسية. وذلك في جوّ شابه كثير من الشّكوك في إمكانيّة التقارب الحقيقيّ بين العرب والأفارقة، حين رفض الاتّحاد الإفريقيّ التّدخّل الغربيّ في ليبيا فأعطت جامعة الدّول العربيّة الضّوء الأخضر لهذا التّدخّل، الذّي أدّى إلى مقتل القذافي وما أعقب ذلك من دمار وفوضى، لا في ليبيا فحسب وإنّما في بلدان عربيّة وإفريقيّة أخرى أيضاً. ويرى كثيرون في مقتل القذافي نهاية العلاقات العربيّة الإفريقيّة التّي أسّسها القوميّون العرب والأفارقة. ويؤكّد ذلك فشل القمّة الإفريقيّة العربيّة في مؤتمرها الرابع، المنعقد في غينيا الاستوائيّة، بسبب الخلافات بين بعض الدّول العربيّة. وعليه يمكن الحديث عن مرحلة ما بعد القوميّة.

كلّ هذا جعل دور العمق الإفريقي في إعادة بناء النظام الإقليميّ ضئيلاً

**2.1 مرحلة ما بعد القوميّة:**

إن مرحلة ما بعد القومية، مثلها مثل مرحلة القوميّة لا تعني تصنيفاً تاريخيّاً بحتاً. إذ المقصود منها فكر لا يؤمن بمشروع جماعيّ قدر إيمانه بـ«أنا أوّلا» أو «وطني قبل كلّ شيء»، سواء كان صاحبه عاش في الحقبة الذهبيّة للعلاقات الإفريقيّة العربيّة أو بعدها. دون تسمية زعماء أو بلدان بعينها لحسّاسية المقام، نقول إنّ حملة هذا الفكر وراء فشل المشاريع الاتّحاديّة في إفريقيا والعالم العربيّ. فهم على سبيل المثال كانوا ولا يزالون أقرب إلى المستعمِر (القولون) منه إلى المستعمَر. وعليهم يعتمد الأعداء لتدمير العلاقات بين العالمين باسم البراغماتيّة الذّكيّة: «أخطأْ أأسي واضربْ». وهم موالو الغرب «pro-occci-dentaux" على حساب المصالح الإقليميّة. ومستعدّون للتطبيع مع أعداء المجموعة وإن كانوا صهاينة أو جلاّدي التمييز العنصريّ (apartheid)، شعارهم "عدوّ عدوّي صديقي". بسببهم تصنّف البلدان العربيّة إلى مقاومة من جهة وحلفاء الغرب من جهة أخرى. وعلى الصّعيد

6 – Jeune Afrique, 1310, 12 fèvrier 1986

الإفريقيّ يسهل تحديدهم عبر الدعوة إلى التريّث في مشروع الاتّحاد الإفريقيّ ومدى قوّة العلاقات الثنائيّة مع القوى الاستعماريّة والكيان الصهيوني واحتضان القواعد العسكريّة الأجنبيّة. وهم يشكّلون بوابة التدخّل الأجنبيّ وانشقاق الحصن الجماعيّ.

بصعود مرحلة ما بعد القوميّة أصبحت العلاقات العربيّة الإفريقيّة تصطدم بقضايا ذات أبعاد سلبيّة تدميريّة. ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى كون ''التعاون العربي الإفريقي لم يستند في معظمه إلى أيديولوجية محددة أو فكر نابع من فلسفات الجانبين؛ وتطلعاتهما نحو المستقبل؛ بل ظل معلقًا في هواء المزاج السياسي للنظم الحاكمة عربيًا أو إفريقية، وهو مزاج في كليهما متقلب لا قرار له، ولا شك أن غياب رؤية محددة تحكم آفاق التعاون وغياب أي مشروع حقيقي له جعله دومًا هشًا ولينًا في مواجهة التحديات''[7]. يضاف إلى ذلك الأسباب التالية:

- غياب التشجيع السياسي للاستثمار العربيّ في إفريقيا أو تعطّله.

- تحريك النزاعات التاريخيّة مثل قضيّة الصحراء الكبرى.

- بقاء التفكير في العلاقات العربية الإفريقية، تفكيراً فوقياً، لا تشارك فيه الشعوب ولا الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني.

- غلبة طابع المبادرة الفردية لهذا النظام أو ذاك على السياسات العربية في إفريقيا، وعدم تحوّلها إلى إرادة جماعية حقيقية لدى الدول العربية بمختلف مكوناتها وتعدد أنظمتها السياسية.

- اعتماد الدول العربية الخليجيّة على سياسة "بروباغندا": ضخّ الأموال دون استراتيجيات أو برامج.

- غياب الاهتمام بإعداد أطر علمية إفريقية تواكب احتياجات هذه البلدان، وتسمح لأبنائها الدارسين في الدول العربية بتولي مناصب فاعلة و مؤثرة في بلدانهم التي يشغلها خريجو المدارس الغربية وجامعاتها.

كلّ هذا جعل دور العمق الإفريقي في إعادة بناء النظام الإقليميّ ضئيلاً، وإسهامه في تطوير الشّراكة مع المنطقة العربيّة ضعيفاً. بل أصبح لوجوده تهديد ظاهر لهذه المنطقة. وذلك لأمور عدّة لعلّ أهمّها الصّراع على المياه ووجود القوى الأجنبيّة على الحدود.

## ثانياً: تحدي الأمن المائي والنفوذ الخارجي

إنّ مياه عرب إفريقيا (مصر والسودان والصومال وموريتانيا) تنبع أساساً من دول إفريقية. فمياه مصر والسودان الحيويّة والاستراتيجية (النيل) تأتي من كينيا وأوغندا ورواندا وإثيوبيا. وبناء سدّ النهضة الإثيوبيّ ينظر إليه في مصر على أنّه تهديد مباشر وورقة ضغط. وقد تعاظم هذا الإحساس بمساعي المملكة العربيّة السعوديّة نحو التقارب مع أديس أبابا بعد نشوب النزاع بينها وبين القاهرة نهاية 2016. الأمر الذّي تعتبره مصر مساعي ابتزازيّة من حكام المملكة.

أمّا مياه جنوب الصومال فتنبع من نهري إشبيلي وجوبا من هضبة أوغادين بأثيوبيا. وهو شأن جنوب موريتانيا الذي يشرب من نهر السنغال الذي ينبع من غينيا ويمرّ بمالي فبالحدود الموريتانيّة السنغاليّة. تعدّ السنغال هذا

7 - جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص. 184.

النهر ملكها الخاصّ فيما تراه موريتانيا ملكاً ثنائياً بين الطرفين. وقد أثر ذلك في علاقاتهما؛ فتوتّرت خلال العامين 1973م و 1989، ممّا حال دون إنجاز المشاريع التنمويّة الحقيقيّة «مشروع حوض السنغال» الذي كان من المنتظر أن تستفيد منه مالي إلى جانب موريتانيا والسنغال، الدّولتين اللتين كانتا على حافّة حرب مسلّحة مجدّدا عام 1999م لا بسبب المياه فحسب وإنّما لانتشار القبائل الزنجية ذات التداخل العرقي مع السنغال داخل الأراضي الموريتانية.

لئن كانت التعدّديّة العرقيّة مصدر ثراء ثقافيّ واجتماعيّ فإنّ سوء التعامل معها قد يهدّد وجود الدّول لأنّ الدّولة لا تبنى إلاّ على أنقاض القبليّة. ولذا قد يعتبر التداخل العرقيّ بين الدول الإفريقيّة والعربيّة من عوامل التهديد. ففي موريتانيا توجد قبائل زنجية موريتانية ذات امتدادات عرقية مع نظيراتها داخل السنغال ومالي. كما تنتشر قبائل «الطوارق» على طول الحدود الجزائرية – الليبية مع مالي والنيجر، وقبائل «الزغاوة» بين تشاد والسودان، والقبائل «النيلية» بين السودان وكلٍّ من إثيوبيا وأوغندا على جانبي الحدود... فتحقيق الأمن والاستقرار بعيد المنال ما لم يتمّ ضبط حركة هذه القبائل. لأنّها بوابة التدخّل الخارجيّ والاختراق الأمنيّ. وقد تبيّن أنّ فرنسا و«إسرائيل» تلعبان كثيراً على هذا الوتر الحساس. وهو حال كلّ من النزاع الليبي– التشادي حول قطاع «أوزو» ونزاعات إقليم «إيلمي» بين كينيا والسودان, وإقليم «إنفدي» بين كينيا والصومال، وإقليم «أوغادين» بين إثيوبيا والصومال، والنزاع السوداني- الإثيوبي– الإريتري، والنزاع الإريتري- اليمني حول الجزر الثلاث في البحر الأحمر.

إنّ وجود فرنسا والولايات المتحدة ومعها "إسرائيل" في عمق إفريقيا يمثل مخاطر داهمة على الأمن القومي العربي

وغنيّ عن البيان أنّ وجود فرنسا (السنغال والجابون وتشاد وكوت ديفوار) والولايات المتحدة (السنغال وأوغندا وإفريقيا الوسطى) ومعها «إسرائيل» في عمق إفريقيا يمثل مخاطر داهمة على الأمن القومي العربي، وهو ما يثير الحساسية والريبة لدى الطرف العربي من نيات بعض الدول الإفريقية. لأنّ هذه الأطراف تشجّع الأقليات وتتحالف مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب لفتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والأمن المائي العربيين تحت غطاء مساعدة الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية والمساعدات الفنية والتقنية.

إنّ هذا الاختراق الأجنبي في القارة الإفريقية نتيجة سوء تقدير الأفارقة بما قد تؤدّي إليه من إعادة الهيمنة على ثرواتها. لأنّ كلّ خطواتها الاستراتيجيّة تظلّ مكشوفة لدى المتنافسين على خيراتها وبخاصّة الأمريكيّين والأوروبيّين. وعليه ينبغي أخذ العبر ممّا حصل مع حركة التحرر بجنوب السودان، التي دعمتها إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا و"إسرائيل" والولايات المتّحدة الأمريكيّة. وعند التوقيع على «اتفاق مشاكوس للسلام» في كينيا في 20 تموز/ يوليو 2002م بين الحركة وحكومة الخرطوم تمّ إقصاء العرب. وينطبق الشيء نفسه على الوضع الداخلي المعقد في الصومال، نتيجة ضعف الحكومة المركزية في مقديشيو، منذ عام 1991، إثر سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري. وما ترتّب على ذلك من فتح باب التدخّلات الخارجية (كينيا وإثيوبيا والولايات المتحدة...). وكلّ هذه الحقائق التاريخيّة تفرض على الأفارقة والعرب التعامل معاً للحفاظ على الأمن القومي العربي والإفريقيّ.

على أنّ العلاقات العربيّة الإفريقيّة عرفت عصرها الذّهبيّ سياسيّا واقتصاديّا في السبعينيات من القرن العشرين، عهد الصناديق والبنوك العربية التي كانت معززة للعلاقات بين الجانبين والتي توجت بالعديد من اللقاءات من خلال المنظمات العربية.. أمّا في الثمانينيات فقد تقلّصت هذه العلاقات. لكن رغم كلّ ذلك ثمّة فرص لإعادتها بشكل أكبر من خلال الدعم السياسي الذي من شأنه دفع عجلة التعاون نحو مجالات وشراكات مختلفة، لكون العلاقات العربية الإفريقية تشكل وجهة استثمار للمنظومة العربية، ووسيلة لصدّ النفوذ الأمريكي، الذي هيأ لـ«إسرائيل» نفوذاً في القرن الإفريقي فطفقت تهدّد الأمن العربي في هذا الجزء الحيوي الهام بالنسبة للدول العربية والدول الإفريقية على حد سواء. فما هي الخطّة الاستراتيجيّة لتحسين العلاقات العربيّة الإفريقيّة؟

## ثالثاً: الخطّة الاستراتيجيّة للعلاقات العربيّة الإفريقيّة

في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة يصعب التنبّؤ بمستقبل العلاقات العربيّة الإفريقيّة في ظلّ الانقسام العربيّ القائم، ومع ذلك فإنّ ثمّة مرتكزات يمكن اعتمادها لتحسين هذه العلاقات. منها ما هو جيوسياسيّ ومنها الاقتصاديّ والأمنيّ.

تتوسّط إفريقيا قارات العالم القديم، وتتّصل بالبحر الأحمر والخليج العربي، في مساحة تبلغ 30 مليون كلم²، أي ما يعادل 20٪ من مساحة الأرض، وتحتوي على 54 دولة بسكان يناهز عددهم مليار نسمة، كل ذلك يجعل منها منطقة استراتيجيّة هامّة. شأنها شأن الوطن العربيّ الذي يقع بين قارات ثلاث، ممسكا بأهمّ المضائق البحرية والممرات المائية بسواحل تبلغ 12000 كلم ممّا يخوّلها فرض نفسها على التجارة العالمية. معنى ذلك أن موقع الضفتين يساعد على تأسيس عمل مشترك، وفتح معابر، من وإلى قارات العالم. كما أنّ شمال إفريقيا وغرب الوطن العربي يؤثران في أمن البحر الأبيض المتوسّط وخطوطه التجارية (مضيق جبل طارق)، بالإضافة إلى تأثيره على المداخل الشمالية من قناة السويس، بما يجعله محدداً لأمن البحر الأحمر وخطوطه التجارية. وبالتّالي فإنّ الأمن العربي والأمن الإفريقي يشكلان مظلّة أمنية واحدة للقرن الإفريقي، بفضل موقع الصومال وجيبوتي المطلّة سواحلهما على البحر الأحمر وخليج عدن، وللبحيرات الكبرى في افريقيا الوسطى بفضل الموقع الجغرافي للسودان ودول المغرب العربي.

الأمن العربي والأمن الإفريقي يشكلان مظلّة أمنية واحدة للقرن الإفريقي

إنّ لهذا الموقع الجيو سياسيّ الهامّ فرصا ينبغي تثمينها وتثبيتها رغم وجود التهديدات. الأمر الذّي يتطلّب تعزيز التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وتأسيس حوار استراتيجي عربي– إفريقي على رؤى مستحدثة تبعاً للتحديات القائمة، إذ تم تجاوز المرحلة التي قام فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة مثل التأييد العربي لحركات التحرر الإفريقي في مقابل التأييد الإفريقي للمواقف العربية في مواجهة ''إسرائيل''.

فالمرحلة الجديدة تؤسس على شراكة عربية إفريقية حقيقية قوامها المصالح الاستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية، بالتعاون مع الجاليات العربية المقيمة في إفريقيا, والجاليات الإفريقيّة في الوطن العربيّ. إضافة إلى المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية. ودور المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية الإفريقية كبير يمكن توظيفه من أجل تعزيز التعاون العربي

الإفريقي خدمة للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة للطرفين. ومن ذلك على سبيل المثال المؤسسات «الأفروعربية», وهي تتضمّن الآليات التي أنشأها مؤتمر القمة العربي الإفريقي منذ آذار/ مارس 1977م، وتضم في إطارها كل الدول العربية وكل الدول الإفريقية الأخرى، إضافة إلى جامعة الدول العربية التي تضم عشر دول عربية– إفريقية، ومنها الاتحاد الإفريقي والسوق المشتركة لدول شرق إفريقيا وجنوبها (الكوميسا) التي أنشئت عام 1994م.

تشير الدراسات إلى أنّ القارة الإفريقية تشهد في السنين الأخيرة، بفعل عدد من العوامل السياسية (مسلسل الانفتاح الديمقراطي وظهور طبقة متوسطة جديدة) والاقتصادية (تحسن أسعار المواد الأولية وتحسن مناخ الأعمال)، نمواً اقتصادياً قوياً جعلها في قلب المعترك الاقتصادي الدولي وأرضية للتسابق بين الدول الأوروبية وأمريكا والصين. وإذا عرفنا أنّ بعض سكان الوطن العربي يعانون من الفقر والبطالة وأنّ عديد البلدان الإفريقيّة مصنّفة دوليّا أقلّ نموّا في العالم، فإنّ التعاون الإفريقي العربي يعدّ سنداً متيناً لتحسين الأوضاع.. بحيث تحتاج إفريقيا بوصفها مخزوناً زراعياً هائلاً إلى النفط، المادّة الأساسية لصناعة الأسمدة، وتطوير الزراعات وتحسين الإنتاج وزيادة المحاصيل وتوفير الغذاء لدول القارة وشعوبها.

لا بدّ من العمل على وضع تصوّرات مشتركة عن الأمن في أرجاء القارة الإفريقية

وإذا سلّمنا بما تثبته الدراسات الاقتصاديّة من أنّ الاحتياطيّ من النفط الإفريقي قليل مقارنة بالنفط العربي فإنّ الالتقاء بين العالم العربي وإفريقيا من شأنه ضمان الأمن الغذائي للقارة بأسرها. وإذا أدركنا أنّ إفريقيا تمتلك ما يعادل 10 ٪ من مصادر المياه في العالم، وأنّ دول الجوار العربي تسيطر على منابع المياه داخل الحدود العربية بنسبة 60 ٪ (أثيوبيا وغينيا والسنغال وكينيا وأوغندا... تركيا) فإنّ ذلك يقيم الدليل على أنّ التعاون العربيّ الإفريقيّ مثمر بلا شكّ. وإذا أضفنا إلى ذلك، أن ''إسرائيل'' التي تراهن على منابع المياه استراتيجياً، وتعتبر أن إفريقيا ساحة من ساحات إدارة الصراع مع العالم العربي، أدركنا الحاجة إلى التعاون بين العرب والأفارقة لسدّ الطريق أمام ''إسرائيل'' وغيرها من القوى التّي تسعى إلى استغلال المواد الأوليّة الإفريقيّة.

استناداً إلى ما ذكرنا، تدعو الضرورة إلى التعاون الاستراتيجي بين العرب والأفارقة، كما تدعو العالم العربي وإفريقيا إلى توخي سياسة التكامل في علاقاتهما، لأن ما يحتاج إليه كل طرف متوفر لدى الطرف الآخر. وغنيّ عن البيان أنّ ''تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة شرط ضروريّ لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين السياسات الجمركية، والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات، بقدر ما يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة.

كما أن حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات

تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية"[8]. ولهذا كلّه ينبغي العمل لوضع صيغ عربية إفريقية في المجال الاقتصادي من خلال:

- إنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة تعمّق الصلة الحقيقية بين العرب والأفارقة ليّحل محل أسلوب المنح والهبات المالية ذات الطابع التقليدي.

- الشراكة الاستراتيجية في مجالات الإنتاج والتجارة استيراداً وتصديراً, على مستوى المنتجات الكاملة ونصف المصنعة.

- إقامة مناطق نقدية إقليمية أو دون إقليمية ذات استقلالية نسبية عن مراكز السيطرة النقدية الدولية, سواء الدولار فى الوطن العربي أو الفرنك الفرنسي في الدول الإفريقية، ويمكن تعزيز هذا الاتجاه من خلال مناطق التجارة الحرة, مثل الكوميسا في الشرق والجنوب الإفريقي, ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (18 دولة).

- تعزيز المؤسسات المالية القائمة، مثل بنك التنمية الإفريقي, والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا, والصندوق العربي لتقديم القروض لإفريقيا, وذلك لتمويل مشروعات التنمية, ودعم النشاط المصرفي العربي في إفريقيا، سواء في مجال القروض الاستثمارية المباشرة أو عن طريق القيام بمشروعات مشتركة.

- دعم المصارف العربية ذات الطبيعة الفنية، وهي المصارف التي تقوم بتقديم الخبرة التقنية إلى القارة الإفريقية, مثل «صندوق المساعدة الفنية لإفريقيا».

- محاولة صياغة استراتيجيات للتكامل الإنتاجي والزراعي والصناعي والعلمي والتكنولوجي, وهو ما يؤدي إلى تغيير الموقع العربي والإفريقي في النظام الاقتصادي العالمي.

- بحث إمكانية إنشاء منطقة تجارة تفضيلية, ومعارض تجارية إفريقية عربية, لزيادة شبكة التفاعلات الاقتصادية العربية الإفريقية. وتشجيع نشاط القطاع الخاص العربي في الدول الإفريقية والعكس بالعكس.

- زيادة عدد المقبولين من الطلبة الأفارقة في الجامعات والمعاهد والدورات الدراسية في العالم العربي، وفتح معاهد ومراكز عربية لتدريب الطلاب والشباب الأفارقة في الميادين الفنية المختلفة, وهو ما ينمّي لديهم العديد من المهارات, ويساعد على اكتشاف الكفايات، علاوة على إيفاد الخبراء والفنيين إلى الدول الإفريقية للعمل والتدريب, أو التدريس في المؤسسات التعليمية والمهنية والفنية المختلفة.

- دعم النشاط الثقافيّ والبحثيّ ومؤسسات التدريب والتأهيل الحرفي والمهني.

إنّ صعود الإسلام السياسيّ في العالم العربيّ وما رافق ذلك من انتشار التنظيمات الإرهابيّة (القاعدة، داعش...) قد دفع البعض إلى القول إنّ العرب أنشأوا الإرهاب المرتبط بالتّطرّف الدينيّ، من أجل الهيمنة ثقافيًا واقتصاديًا. وهذا الاتّهام يضعهم موضع اتّهام أمنيًا. الاتّهام الذّي يتطلّب من العرب التنصّل منه فعليّاً من أجل التنسيق الأمنيّ مع الأفارقة وحماية المصالح في ميدان يكثر فيه اللاعبون في ظلّ التنافس الدولي الأميركي والصيني والروسي

8 - مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصاديّ: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبيّة والتجربة المغاربيّة. مذكّرة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصاديّة (تخصّص: الاقتصاد الدوليّ). إشراف: أ.د. عماري عمار. نوقشت في 31/ 12/ 2013، بجامعة فرحات عبّاس (الجزائر)، ص13.

والأوروبيّ. ومن ثمّ يكون التكامل الاستراتيجي المحتمل عاملاً رئيسياً في الحدّ من أطماع هذه القوى العالميّة. ولذا لا بدّ من العمل على وضع تصوّرات مشتركة عن الأمن في أرجاء القارة الإفريقية، بالنّظر إلى التّهديدات الداخليّة والخارجيّة، التي هي مشتركة أيضاً بين العرب والمنطقة الإفريقية.

## الخاتمة

نظراً لما يربط العرب بالأفارقة من علاقات تاريخيّة عريقة تدعو الضّرورة اليوم إلى عمل مشترك لإحياء التاريخ بوسائل مستحدثة. ولمَ لا وقد بات واضحاً أنّ مجالات التعاون بين الطّرفين كثيرة؟! وهي كثيرة ومفيدة إلى درجة أنّه لم يعد مسموحاً للجانبين الاستمرار في حالة الارتخاء التي يعاني منها كل طرف إزاء الآخر.

رغم الإشكاليات القائمة بين العرب والأفارقة لا ينبغي الاستسلام لنظرة تشاؤمية تغلّب الصراع على التعاون. صحيح أنّ الجوار الجغرافي في حدّ ذاته منتج للصراع بحكم روح المنافسة والتسابق، غير أنّ ذلك لا ينبغي أن يكون عامل تخريب وتدمير، إذ ما من جوار إلاّ وفيه أوجه تعاون يمكن الاستفادة منها للبناء وتحقيق التعاون المشترك بالاعتماد على القيم والمصالح المشتركة، وتعزيز فرص الحوار واللقاء والتشاور بما يحقق المنفعة المشتركة ويضمن الأمن والاستقرار. وفي هذا الصّدد فإن ما يكسب بالحوار والدبلوماسيّة أنجع وأريح ممّا يترتّب على الحروب التّي تبقى جروحها لأمد بعيد.

إذا سلّمنا بذلك وجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسَّس على شراكة عربية إفريقية حقيقية قوامها مصالح استراتيجية مشتركة. وعلى العرب والأفارقة مهمة تطوير فرص التعاون والعمل المشترك، وإزالة كل المعوقات التي تعرقل قيام حوار بناء بينهما، فتراجع العلاقات العربية الإفريقية في مرحلة ما بعد القوميّة غير ملائم لطبيعة المتغيرات العربية والإفريقية والدولية الراهنة. ثم إن العولمة وما تفرضه اليوم من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية بل وأمنيّة أيضاً تقتضي وضع استراتيجيات جديدة للتعاون. وفي غياب هذا التعاون يقع الاستسلام لأمر واقع ألا وهو هيمنة القوى العالميّة بما فيها الصّين والولايات المتّحدة الأمريكيّة ومعها "إسرائيل" وكذلك أوروبا.

إن إفريقيا– والحقّ يقال– امتداد وعمق استراتيجي حيوي للعرب، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، لما تملكه من طاقات وثروات طبيعية قابلة للاستثمار والتنمية المشتركة. وبالتّالي فإنّ الوطن العربيّ المستقلّ في قراراته عن السياسات الغربيّة بديل استراتيجيّ لإفريقيا. وعليه إذا كانت هذه القارة سنداً للمنطقة العربيّة قديماً فإنّها يمكن أن تكون اليوم شريكة رئيسيّة له في نضاله من أجل البقاء والاستقلال. وذلك ضمن الخطّة الاستراتيجيّة الإفريقيّة الهادفة إلى تعزيز العلاقة جنوب– جنوب، بما هي شراكة متعدّدة الأبعاد تشمل مجالات التجارة والتمويل والاستثمار وتبادل المعارف والخبرات الفنيّة، شراكة مهّدت لها منظّمة عدم الانحياز منذ الخمسينيات من القرن العشرين للحدّ من الهيمنة الخارجيّة[9].

9 – أنظر: LE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE EN AFRIQUE. Le RAPPORT 2010 des Nations Unies, La coopération Sud–Sud: l'Afrique et les nouvelles formes de partenariat pour le développement, p. 1

# بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية

**جـابر القفصي**
دكتـور في علـم الاجتمـاع ونائـب رئيس مركز مسارات/ تونس

## المقدمة:

شهدت منطقة المغرب العربي بعد الثورات مرحلة غير مسبوقة تضع مستقبل الإقليم على المحك. وثمة مؤشرات إلى حالة التفكك والتجزئة التي يشهدها العديد من دول الثورات، في ظل ظواهر داخلية جديدة أبرزت مشاهد العنف وعدم القدرة على تحقيق التوافق الداخلي، والعجز عن الإمساك باللحظة التاريخية التي أسفرت عن مسار تغيير سياسي ربما يكون شاملاً وحاسماً. ولعل مواجهة مشاكل وتحديات مقاومة الإرهاب والتطرف العنيف وإصلاح المنظومة القضائية ومقاومة الفساد وإرساء العدالة الانتقالية في كل من تونس وليبيا، وحالة الانقسام والتجاذب السياسي والاستنزاف الجماعي في قضايا جانبية لا تصلح إلا للاستهلاك الحزبي والأغراض الانتخابية والعجز عن حل مشكلة الهجرة السرية غير الشرعية ويأس الشباب من آفاق التطور والإصلاح في بلاده. ثم إن نجاح ترامب واليمين المتطرف في أمريكا وما يمكن أن يحدثه من تداعيات وخلط للأوراق الإقليمية من جديد قد عمق مشهد الاضطراب وفتح الباب أمام احتمالات مجهولة وغير مسبوقة محكومة باختلالات شديدة، لم تخلفها بعد علامات أو خيوط دالة على بداية تشكل مشهد مغاربي وعربي جديد. الأمر الذي قد يفتح على احتمال المرور بمرحلة طويلة من اللانظام والانفلات والعجز عن ممارسة صلاحيات الحكم.

## أولاً: تونس: مخاطر التطرّف والإرهاب

أحجمت الحركات السلفية في العالم العربي، بمعظمها، عن المشاركة في العملية السياسية، وركّزت عوضاً عن ذلك على الأنشطة الدعوية لنشر أفكارها الدينية المحافظة، وانخرطت في العمل الخيري والاجتماعي الرامي إلى تغيير المجتمع من أسفل. لكن سلفيّي تونس واجهوا الكثير من التحديات السياسية في العامَين الماضيَين (2015-2016). فقد تراجعت أهمية الجماعات السلفية الدعوية والعلمية وكذا شعبية الحركات السلفية الجهادية التي ترفض الاعتراف بالآليات الديمقراطية كوسيلة ممكنة لتحقيق التغيير السياسي.

وحتى الأحزاب السلفية السلمية القابلة باللعبة الديمقراطية عجزت عن أن تؤدّي دوراً سياسيّاً فاعلاً

وأن تحقق مستوى معيّناً من التأثير ومن استمالة ثقة الشباب الإسلامي، وإيجاد توازن صحيّ بين هياكلها السياسية والدينية، وتقديم رؤية سياسية أكثر شمولاً لدور الشريعة الإسلامية في الحكم[1]. ولعل غياب حركة سلفية قوية في تونس، على غرار الدعوة السلفية في مصر، تتبنّى إيديولوجيا دينية محافظة، إلا أنها سلمية عموماً، وتوافق على الآليات الديمقراطية باعتبارها وسيلة لتحقيق أهدافها، ساعد على انتشار التشدد واختيار قسم مهم من الشباب المتدين نهج التطرف العنيف.

ولعل غياب حركة سلفية قوية في تونس، تتبنّى إيديولوجيا دينية محافظة ساعد على انتشار التشدد

ولعل مما زاد في منسوب التطرف والتعاطف وحتى الانخراط في تنظيم "داعش" هو خيبة أمل الشباب القريبين من السلفية الجهادية في حزب النهضة واتهامه بخيانة المشروع الإسلامي، ورفضه الإشارة إلى الشريعة الإسلامية كمصدرٍ أساسي للتشريع في الدستور، إضافةً إلى سعيه المحموم للمصالحة مع رموز النظام السابق، من خلال قبول المشاركة في حكومة ائتلافية مع حزب نداء تونس الذي يضمّ عدداً من العلمانيين.

بدأت السلفية الجهادية في تونس تشكّل تحدياً بارزاً للمشهد العام مباشرة بعد الثورة، أي مع تأسيس حركة أنصار الشريعة في العام 2011، التي أعلنتها الحكومة منظمة إرهابية في آب/ أغسطس 2013. وسرعان ما حققت شعبية كبيرة في صفوف الشباب السلفيين من خلال عملها الذي يتضمّن المطالبة بالتغيير السياسي والنشاط الدعوي والاجتماعي. وبحسب بلال الشواشي، وهو شخصية بارزة في الحركة السلفية الجهادية، "إن أنصار الشريعة حركة رائدة في جذب الشباب الإسلاميين مقارنةً مع الحركات والأحزاب الإسلامية الأخرى". وهذا الأمر يعود إلى أن الحركة لا تنخرط في العمل السياسي الذي يرتبط عادةً بالانتهازية والتنازل عن المبادئ والمساومة مع الخصوم من اليساريين وبقايا النظام السابق وهو أمر يتناقض مع خطاب التغيير الراديكالي الذي تتبنّاه الجماعة، ولا يجد صدى لدى هؤلاء الشباب.

وبعد مسلسل الاغتيالات السياسية التي طالت الشهيدين شكري بلعيد والحاج محمد البراهمي، وإسقاط الترويكا ومجيء نداء تونس للحكم والباجي قائد السبسي لسدة الرئاسة، حصلت أول عملية نوعية في شكل هجوم مسلح على متحف باردو في 18 آذار/ مارس 2015 وعملية في نزل في سوسة ضد السياح في 25 حزيران/ يونيو 2015. ثم تلا ذلك انفجار ضحم في تونس العاصمة مساء 24 تشرن الأول/ نوفمبر من السنة نفسها.[2]

استلمت تونس في العام نفسه من دولة السودان معز الفزاني أحد أبرز قيادات تنظيم "داعش" الإرهابي المتورط في عمليات إرهابية في تونس وكان يستعد للانتقال من السودان إلى إيطاليا لتنفيذ عمليات إرهابية هناك.[3] وفي

1 – جورج فخمي، مستقبل السلفية في تونس ومصر، أوراق كارنجي 16 جانفي 2015

2 – حيث هاجم انتحاري حافلة كانت تقل أفراداً من الأمن الرئاسي التونسي على بعد حوالي مائتي متر من وزارة الداخلية، وقد خلّف الهجوم 12 قتيلاً و16 جريحاً.

3 – ويعتبر الفزاني حلقة الوصل في شبكات استقطاب وتجنيد وتسفير الشباب والعناصر الإرهابية التي يتم توجيهها إما إلى سوريا أو لتلقي تدريبات عسكرية في ليبيا ثم العودة إلى تونس للقيام بعمليات اغتيال وهجمات إرهابية تستهدف أمن البلاد. وهو من المتورطين في التخطيط لعملية متحف باردو الإرهابية التي شهدتها العاصمة التونسية، ومحاولة تفجير قبر الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة في مدينة المنستير في 30 تشرين الثاني/ أكتوبر 2013 .

7 آذار/ مارس 2016 وقعت عملية نوعية تبناها تنظيم داعش وهي عبارة عن هجوم مسلح في مدينة بنقردان على الحدود التونسية الليبية حيث تواصلت الاشتباكات المتقطعة إلى 9 آذار/ مارس.[4]

ويرتبط موضوع الإرهاب بالتجاذبات والاتهامات المتبادلة بخصوص الموقف من سوريا ومساندة محور المقاومة أو محور الثورة وحقوق الإنسان، ومن قانون واستراتيجية مكافحة الإرهاب. فبعد عامَين من الانقسامات حول بنود عدّة، أقرّ مجلس نواب الشعب في تونس قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب في 24 تموز/ يوليو 2016. ويحلّ هذا القانون مكان قانون مكافحة الإرهاب للعام 2003 الذي طبع معارك تونس مع الإرهاب خلال العقد المنصرم. وقد أُنجِز القانون الجديد على عجل بعد هجومَي باردو وسوسة، ومن غير المرجّح أن يزيد من فعالية الجهود التي تُبذَل حالياً لمكافحة الإرهاب. وقد تعرّضت جوانب مختلفة في مشروع القانون لانتقادات شديدة اعتبرته قصير النظر ورجعياً. في غضون ذلك لا تزال البلاد تفتقر إلى استراتيجية شاملة وطويلة الأمد لمكافحة الإرهاب ومواجهة جاذبية التطرف وقدرته على الاستقطاب.

وفي حين تؤمّن هذه الإجراءات إطاراً قانونياً جديداً للسلطات من أجل التصدّي للتيارات الإرهابية بفشل مشروع القانون في تقديم حل شامل للمشاغل الأمنية التونسية. فالقانون الجديد يُجرِّم التخطيط للأعمال الإرهابية وتنفيذها، لكنه لا يولي الاهتمام الكافي لمنعها أو للعمل في شكل أساسي من أجل استئصال التشدّد لدى المتطرفين الشباب الذين لا ينفّذون هجمات في تونس ضد القوى الأمنية والسياح فقط إنما يشكّلون أيضاً العدد الأكبر من المقاتلين الأجانب في سورية والعراق. وقد فرضت تونس قيوداً على سفر المواطنين دون سن الخامسة والثلاثين إلى تركيا والمغرب والجزائر وليبيا، وسُجِّلت أيضاً موجة لافتة من التوقيفات منذ بداية العام 2017. وغالباً ما تُعتبَر هذه الإجراءات تعسّفية، وتشكّل، إلى جانب الظروف الاقتصادية البائسة في المناطق الداخلية وشبكات الخطاب الديني المتشدّد، أرضاً خصبة للتطرّف. وليس من المتوقع أن ينجح قانون تقييدي غير مرفَق بحلول طويلة الأمد لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحّة في مكافحة الإرهاب بطريقة فعالة.

ليس من المتوقع أن ينجح قانون تقييدي غير مرفَق بحلول طويلة الأمد

### 1.1 تونس ومخاض اشتغال هيئة الحقيقة والكرامة

عصفت الاضطرابات بهيئة الحقيقة والكرامة في آب/ أغسطس 2015– رغم أنها تمتلك تفويضاً واسعاً لتطبيق العدالة الانتقالية على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بين تموز/ يوليو 1955 وكانون الاول/ ديسمبر 2013، على خلفية إعفاء نائب الرئيس زهير مخلوف من مهامه لأنه اتهم الهيئة بارتكاب تجاوزات قانونية وبالفساد المالي.[5] وتعكس هذه التحدّيات الداخلية، في جزء منها، السياق

4 – وكانت حقيقة ملحمة شعبية كسر فيها المواطنون المدينيون حاجز الخوف من الإرهاب والتنظيمات الإرهابية وبعثوا برسالة قوية إلى العالم إن الارهاب لا مكان له في تونس ولا حاضنة شعبية له في هذه البلاد. وبلغ العدد الرسمي للضحايا 55 قتيلًا، منهم 36 مسلحًا. وقد شكلت هذه العملية ضربة قاسمة للمجموعات الإرهابية بعد مقتل جميع المخططين للهجوم واعتقال آخرين، وقد اعتقل أخطرهم في 11 أيار/ مايو 2016.

5 – كما واجه معظم أعضاء الهيئة القادمين من خلفيات مختلفة صعوبة في تخطّي الخلافات السياسية والشخصية بينهم من أجل تشكيل فريق فعّال، وتحوّلت رئيسة الهيئة، سهام بن سدرين، إلى شخصية استقطابية محل تجاذب وجدال واسع في الإعلام والبرلمان.

السياسي الإشكالي الأوسع نطاقاً الذي يحيط بالعدالة الانتقالية- فقد خاض معارضوها معركة قوية من أجل منع قيام آلية راسخة لممارسة العدالة الانتقالية، في حين أن مؤيّديها بذلوا جهوداً حثيثة لتجاوز الانقسامات السياسية والالتباسات.

عارضت المؤسسات الحكومية والقوى السياسية المتعاطفة مع نظام بن علي بشدّة جهود العدالة الانتقالية

عارضت المؤسسات الحكومية والقوى السياسية المتعاطفة مع نظام بن علي بشدّة جهود العدالة الانتقالية. فبعضهم يخشى ثبوت ضلوعه في جرائم سابقة، في حين يعتقد آخرون أن ثمة مبالغة في تصوير الانتهاكات السابقة بما يؤدّي إلى الإلهاء عن المسائل الآنية الأكثر أهمية. وازدادت العزلة السياسية لهيئة الحقيقة والكرامة عقب انتخاب الرئيس باجي قائد السبسي في كانون الأول/ ديسمبر 2014 وتشكيل حكومة ائتلافية بين حزب نداء تونس وحركة النهضة لأن حزب نداء تونس يضم في صفوفه عدداً كبيراً من المسؤولين من النظام السابق، ومنهم السبسي نفسه، وهؤلاء لهم شكوى جدية بشأن العدالة الانتقالية مما فاقم من صعوبة إدارة علاقات الهيئة مع مجلس النواب، والرئاسة، والقوى الأمنية التي تعزّزت مكانتها، ممّا تسبّب في مشكلات مثل التأخر في إقرار موازنة الهيئة، والصعوبات في الوصول إلى الأرشيف والضغوط السياسية على أعضاء الهيئة[6].

وكانت الحلقة الأحدث في سلسلة التحدّيات التي تواجهها الهيئة في تموز/ يوليو2015 عندما طرح الرئيس السبسي مشروع قانون للمصالحة مع التونسيين المتّهمين بالفساد وجرائم مالية أخرى ينص على إنشاء هيئة رئاسية جديدة لمراجعة هذه القضايا، ولِمَ لا يتم التوصل إلى ترتيبات مع رجال الأعمال لتسديد الأموال المسروقة في مقابل العفو عنهم؟ ويقول مؤيّدو مشروع القانون إن من شأنه استكمال آلية العدالة الانتقالية بدلاً من الحلول مكانها- فهم يعتبرون أن هذا القانون ضروري من أجل المساعدة على إنعاش الاقتصاد التونسي المحتضر عبر تحرير الأموال التي تشكّل حاجة ماسّة، واستقطاب استثمارات جديدة.

أما المعارضون فيعتبرون الاقتراح محاولة مباشرة لتقويض العدالة الانتقالية عبر عزل الهيئة أكثر فأكثر. ويعتزّ أنصار العدالة الانتقالية في تونس على وجه الخصوص بتركيز العملية على المسائل الاقتصادية باعتبارها جزءاً من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي مارسها النظام السابق، كما أن تفويض هيئة الحقيقة والكرامة يقوم في جزء كبير منه على النظر في الجرائم الاقتصادية. لكن من شأن الهيئة الرئاسية المقترحة أن تتجاوز عمل هيئة الحقيقة والكرامة، بحيث تحلّ مكانها في النظر في هذه القضايا.

وكانت نتائج هذا الاقتراح عكسية إذ أنه جعَل أنصار العدالة الانتقالية يصطفّون إلى جانب هيئة الحقيقة والكرامة. حتى المنظمات الأهلية والأحزاب السياسية التي لا تزال تختلف في الرأي مع أعضاء الهيئة، أبدت في العلن معارضتها لمشروع القانون ودافعت عن الهيئة.

في كانون الثاني/ يناير 2017 سقط اقتراح بصوت واحد في البرلمان يقضي بتشكيل لجنة للتقصّي عن مزاعم فساد بحق الهيئة. وقد عمد أعضاء حزب نداء تونس، الذين صوّتوا بالإجماع لمصلحة التحقيق في التهم الموجّهة إلى

6 - سكوت ويليامسون، العدالة الانتقالية تتعثّر في تونس، 22 سبتمبر 2015،
http: / /carnegieendowment.org /sada /61366

بن سدرين، إلى الطعن في القرار بهدف تجريد الهيئة أكثر فأكثر من مصداقيتها. في السياق السياسي الأوسع، يُعتقَد أن بن سدرين تخدم مصالح النهضة على حساب الفرقاء السياسيين الآخرين، مثلاً عبر إعطائها الأولوية، كما يُزعَم، للقضايا التي تتقصى عن الانتهاكات بحق الإسلاميين المتشدّدين. بيد أن هذا المنطق يتجاهل واقع أن الغالبية الكبرى من القضايا التي تندرج في إطار التفويض الممنوح لهيئة الحقيقة والكرامة تتعلق بالمعاملة غير الإنسانية التي تعرّض لها الإسلاميون خلال حكم بن علي السلطوي. كما أن دعم النهضة للهيئة ليس دعماً مطلقاً لا لبس فيه، فالحزب يميل إلى حماية التوازن الثنائي مع نداء تونس أكثر منه إلى السعي وراء تحقيق العدالة الانتقالية.[7]

وعلى كل حال أغلقت الهيئة قبل عام واحد من انتهاء تفويضها 21 ألف قضية أي نحو ثلث الملفات الموجودة امامها، وهي تبذل قصارى جهدها للمساهمة بطريقة فعالة في عملية العدالة الانتقالية في تونس، الأمر الذي جعلها محل رضا منظمات حقوقية دولية مثل منظمة العفو الدولية. وقد غطت الاتّهامات بتواصل أعمال التعذيب والتجاوزات التي شهدتها البلاد بوتيرة متزايدة في إطار إجراءات مكافحة الإرهاب التي تطبّقها إدارة السبسي باستمرار قانون الطوارئ الذي يتيح للدولة تطبيق تدابير استثنائية من خارج إطار الإجراءات القانونية.[8]

كما وقع نقاش واختلاف حول مهمة الهيئة وهل من دورها إعادة كتابة التاريخ المعاصر تحت شعار حفظ الذاكرة الوطنية وحق الأجيال المتعاقبة في معرفة الحقيقة واستخلاص العبر وتخليد ذكرى الضحايا. ويبقى سؤال هل يشمل الطلب الاجتماعي المتزايد على التاريخ مصالحة التونسيين مع تاريخهم وهو الذي يمثل ركيزة أساسية لهويتهم الثقافية؟ فالتاريخ لا ينحصر في سرد الأحداث بل في معرفة كيفيات الوقائع وأسبابها العميقة، بهدف مصالحة التونسيين مع تاريخهم وتاريخ الدولة الوطنية الممتد من تموز/ يوليو 1955 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2013 والتطلع لاستيعاب السياق العام لما جرى إبان تلك الحقبة لتجاوز الآثار السلبية الناجمة عما عرفته المرحلة من أحداث أليمة ولكي لا يعيد التاريخ نفسه. ويجدر التذكير بأن كشف الحقيقة مطلب ملحٌ وهو لا يتناقض مع جهود المؤرخين التونسيين وأصول الكتابة التاريخية الجديدة التي تقطع مع ما يسمى بالتاريخ التقليدي.

يبدو أن حافظ قائد السبسي يتّجه نحو الفوز في ليّ الأذرع الذي يشهده الحزب

**1.2 تونس وتخطي مشاكل الهجرة السرّية**

تسعى الدول الأوروبية المعنية لمعالجة أزمة الهجرة عبر المتوسط وبناء شراكات أوثق مع دول شمال أفريقيا. وبعد نجاح الاتفاق المثير للجدل الذي عُقِد في آذار/ مارس 2016 بين تركيا والاتحاد الأوروبي، في الحد بدرجة كبيرة من وصول اللاجئين إلى أوروبا عبر طريق شرق المتوسط، وانتقل اهتمام صنّاع القرار في أوروبا إلى الطريق المركزي للمتوسط. مع اقتراب موعد الانتخابات في عدد من

7 – المرجع السابق

8 – فاطمة الزهراء المالقي، تونس والمسار الحزبي نحو العدالة الانتقالية، 07 مارس2017،

http: / /carnegieendowment.org /sada /68208

العواصم الأوروبية وتزايد المخاوف بشأن تدفق أمواج جديدة من المهاجرين على مشارف فصل الربيع. يسعى السياسيون إلى إيجاد حلول سريعة لإثبات قدرتهم على «إدارة» الأزمة. وفي الوقت نفسه، يتعرض الاتحاد ككل لضغوط من أجل تقديم رؤية استراتيجية أوسع– أبعد من الحلول الأمنية الموضوعة على عجل– لمعالجة هذه الظاهرة. وعلى الرغم من التضارب في الأجندات والسياسات فإن الاتحاد الأوروبي مضطر إلى النظر إلى دول شمال أفريقيا من أجل إيجاد حلول لهذه المسألة[9].

النهضة ليست مهتمة بالسيطرة على السلطة في الوقت الحاضر بل هي تفضل أن تكون قوة إقناع أكبر على الحكومة من وراء الستار

ولعل التعاون الأوروبي مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا قد يؤدي إلى بروز طرق بديلة للهجرة والتهريب عبر بلدان مجاورة مثل تونس والجزائر والمغرب، ما سيُضطَر كافة دول شمال أفريقيا إلى اتخاذ إجراءات وقائية وتعزيز الأمن عند الحدود، وبالتالي سيعطي مساحة أكبر لقضية الهجرة في سياسات هذه الدول داخلياً وخارجياً. على المستوى الإقليمي، يهدف المخطط الأوروبي إلى تكثيف التعاون بين تونس ومصر والجزائر لمنع بروز طرق أخرى للهجرة في شمال أفريقيا. وتنوي أوروبا مساندة هذه الدول في صياغة سياسات متكاملة للهجرة تشمل قوانين اللجوء وتدعيم قدراتها على توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمهاجرين. ومن شأن مساعدة جيران ليبيا على تحسين البيئة المستقبِلة للاجئين أن تُمكِّن الاتحاد الأوروبي لاحقاً من تصنيف هذه الدول كبلدان ثالثة آمنة– أي بلدان يمكن نقل اللاجئين وطالبي اللجوء إليها، ويحصلون فيها على الحماية الدولية.

ويمكن أن تصبح تونس بلداً ثالثاً آمناً قد يساعد على التخفيف من العبء الثقيل الملقى على كاهل ليبيا. لقد وقّعت تونس اتفاقية الشراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2014 لتكون إطاراً شاملاً للنقاش حول المواضيع المتصلة بالهجرة.[10] في مقابل التعاون التونسي تقدّم أوروبا باقة من الحوافز من بينها فتح منافذ أوسع للتبادل العلمي والثقافي بين تونس وأوروبا، وتحديث مؤسسات التعليم العالي، وتطوير التكوين المهني، إضافة إلى الاستمرار في دعم قدرات الأجهزة الأمنية التونسية.

غير أن تونس تُمانع التحوّل إلى بلد ثالث آمن. وجوبِه الاقتراح الأوروبي بإقامة مخيمات للاجئين برفض قوي وحملة إعلامية وسياسية شرسة كان عنوانها رفض عودة الارهابيين إلى البلاد وسحب الجنسية منهم لدواعي أمنية متعلقة بإمكانية تغذية الإرهاب، مما أجبر وزير الخارجية خميس الجهيناوي على أن يعلن في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 أن تونس لن تقبل أن تكون مركزاً لاحتواء المهاجرين لأنها لا تمثّل مركزاً أساسياً لتصدير الهجرة أو العبور. وفعلا تقلّص عدد المغادرين بحراً من السواحل

9 – تسنيم عبد الرحيم مساعدة باحثة في برنامج المؤسسات الأفريقية في المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية ومركز الدراسات المتوسطية والدولية 23 فبراير 2017

10 – تشمل هذه الاتفاقية التعاون في مجالات الهجرة النظامية وإدارة الحدود والتنمية الاقتصادية بهدف معالجة الأسباب الدافعة للهجرة. وقد انطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2016 مفاوضات موازية بين تونس والاتحاد لوضع مسودّتَي اتفاقيتين منفصلتين حول تسهيل الحصول على التأشيرة وإجراءات إعادةالقبول للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية أو إلى البلدان التي عبروا منها قبل دخولهم الاتحاد الأوروبي الذي يأمل أن تكون هذه الاتفاقية رادعاً لمن يعتزم العبور عبر تونس.

التونسية بشكل مستمر على مدى السنوات القليلة الماضية ليبقى في حدود 900 شخص عام 2016. كما إن نحو 0,5 في المائة فقط من المهاجرين الذين عبروا الطريق المركزي للمتوسط خلال العام 2016 غادروا من تونس[11].

لم تعد الهجرة أولوية بالنسبة للسياسة التونسية التي تسعى حالياً إلى تعزيز علاقاتها مع بقية القارة الافريقية كأحدى أولويات الديبلوماسية التونسية في المرحلة القادمة. فلن يكون من مصلحة تونس أن يتم دفعها للتحاور مع دول جنوب الصحراء حول استعادة تلك الدول لمواطنيها[12] خاصة وأن أغلب المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين صاروا يقصدون وجهة ليبيا.

### 1.3 أزمة حزب النداء مرشحة لأن تصبح أزمة حكم

يتسبّب الانقسام داخل حزب نداء تونس والخلافات العلنية بفقدان الحزب مصداقيته لدى الرأي العام التونسي، وبعد أن شهد حزب نداء تونس حتى العام 2015 نمواً سريعاً، وأظهر نوعاً من التماسك وقوة العزيمة، على الرغم من أنه عبارة عن خليط سياسي أنشئ لإرساء ثقل موازِن في مقابل النفوذ الذي تتمتع به حركة النهضة[13]. اضطرّ الباجي قائد السبسي إلى التخلي عن قيادة الحزب عندما أصبح رئيساً للبلاد، الأمر الذي أحدث فراغاً على مستوى القيادة. ومنذ ذلك الوقت تتنافس شخصيتان أساسيتان- محسن مرزوق الذي أصبح أمين عام الحزب في مايي 2015، وحافظ قائد السبسي، نائب رئيس الحزب ونجل الباجي قائد السبسي- وأتباعهما على الهيمنة.

تحاول الرئاسة تكييف العقائد العسكرية والأمنية في البلاد مع عقيدتها في السياسة الخارجية

ويبدو أن حافظ قائد السبسي يتّجه نحو الفوز في ليّ الأذرع الذي يشهده الحزب.[14] ومع احتدام الصدام بين فصيلَي مرزوق والسبسي، ألقى الرئيس خطاباً عاماً في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي تحدّث فيه عن "أزمة القيادة" داخل حزب نداء تونس، مصطفاً ضمنياً إلى جانب نجله على حساب مرزوق[15]. وعلى ضوء هذا الخطاب استقال مرزوق من الحزب[16].

تعاظمت الانقسامات داخل حزب نداء تونس منذ وصوله إلى الحكم. ومع استمرار تدهور الأوضاع العامة في البلاد ظهر التململ إلى السطح وبدأت صفوف الحزب تهتز. وقد توقّع عدد كبير من أعضاء الحزب الذين عملوا في الحملة الانتخابية أن يحصلوا على مكافأة بتعيينهم في مناصب حكومية أو مناصب رسمية أخرى لكنها ذهبت

11 - المرجع السابق

12 - المرجع السابق.

13 - عمر بلحاج صلاح، انقسام في صفوف حركة نداء تونس؟، 14 جويليا 2015،

http: / /carnegieendowment.org /sada /60700

14 - في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 أعلن نوّاب موالون لمرزوق عن نيتهم الاستقالة من الحزب- بعدما منعتهم زمرٌ غاضبة على صلة بحافظ قائد السبسي من عقد اجتماعات حزبية، ولكن رئيس كتلتهم النيابية لم يصادق بعد على استقالاتهم. على إثر ذلك عقد مرزوق اجتماعاً دعا فيه إلى إجراء انتخابات داخلية في الحزب.

15 - يوسف الشريف، أزمة القيادة في حزب نداء تونس، 08 ديسمبر 2015،

http: / /carnegieendowment.org /sada /62219

16 - المرجع السابق

في شكل أساسي إلى القياديين في الحزب. وكانت هناك حاجة إلى احتواء الغضب والتململ المتعاظمَين، لكن الحزب يفتقر إلى القادة الذين يُفترَض بهم النهوض بهذه المهمة.

بعد انتقال الباجي قائد السبسي إلى قصر قرطاج تُرِكت قيادة حزب نداء تونس في عهدة نشطاء من الدرجة الثانية. وكان الحزب بحاجة إلى إعادة هيكلة صفوفه بصورة ملحة، وإجراء انتخابات ديمقراطية في صفوفه تفرز قيادة شرعية لها مصداقية وشرعية ونفوذ، لكنه سقط، بدلاً من ذلك في مستنقع صراعات الأطماع الشخصية للسيطرة على النفوذ في ظل الفراغ..

عدد المقاتلين المغاربة في تنظيم داعش يقترب من ثلاثة آلاف، ويصل عند المقاتلين التونسيين إلى 1500

وفي حين تحمّس محسن مرزوق أمين عام الحزب لاجراء انتخابات مستعجلة حرص حافظ قائد السبسي على تأجيلها للحفاظ على وحدة الحزب وانضباطه، حيث لا يملك نداء تونس بنى قوية في الوقت الحالي لتنظيم انتخابات على مستوى البلاد، وهو عبارة عن فسيفساء من المجموعات. سوف يكون لكل عضو الحق في التصويت، الأمر الذي يزعم حافظ أنه قد يشجّع على الاتجار بالأصوات ويؤدّي إلى الخلافات في وجهات النظر. وترتب على انتصار خيار حافظ قائد السبسي كلفة باهظة أغرقت الحزب في الاتهامات المتبادلة والشجارات العلنية التي أثرت على مصداقيته وجعلته يبدو، بعد أقل من عام على تحوّله إلى القوة الأولى في تونس، مفكّكاً وهشاً وغير فعّال. وبعد أن قدّم النواب الاثنان والثلاثون الموالون لمرزوق استقالتهم تدحرج الحزب إلى المرتبة الثانية في البرلمان ب 53 نائباً فقط بعد النهضة (69 مقعداً) التي أصبحت الحزب الأول في البلاد. ولكن رغم ذلك ستظل الحكومة تحظى بدعم شرعي كافٍ، لأن النهضة ليست مهتمة بالسيطرة على السلطة في الوقت الحاضر بل هي تفضل أن تكون قوة إقناع أكبر على الحكومة من وراء الستار[17] .

تواصلت في عام 2016 الاضطرابات داخل حزب نداء تونس وهذا حسب بعض المحللين ليس بالأمر المفاجئ، إذا علمنا أنه قبل انتخابات 2014 كانت الأحزاب العلمانية في تونس منقسمة على صعيدَي الأيديولوجيا والهوية الذاتية. ووجدت كلها صعوبة في تطوير برامج وهويات حزبية متماسكة، وافتقرت إلى الآليات التنظيمية لتسوية النزاعات الداخلية بطريقة فعّالة ومجدية. ولئن نجح السبسي في توحيد عدد كبير من هذه الفصائل المتنافسة تحت راية نداء تونس، مستنداً في شكل أساسي إلى النفور من النهضة ومن حكومة الترويكا. فإن هذا النصر قد ترافق من ناحية أخرى مع ظهور التشنجات القديمة من جديد.

لا شك أن المشاحنات العلنية داخل حزب نداء تونس سوف تؤدّي إلى تعاظم المخاوف بشأن النظام السياسي التونسي. وتبدو الصدامات والخلافات الشخصية حول قيادة الحزب تافهة عندما تكون الرهانات مرتفعة إلى هذه الدرجة. والأسوأ هو أن الانقسام قد جعل الحكومة تجد

17 – سكوت ويليامسون، الجانب الإيجابي في إنقسام حزب نداء تونس، 29 جانفي 2016،
http: //carnegieendowment.org /sada /62625

صعوبة أكبر في تحسين أدائها، مما دعا الرئيس الباجي قائد السبسي إلى الدعوة لحل الحكومة وإنشاء حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة الوزير الشاب يوسف الشاهد، بناء على وثيقة وبرنامج جديد عرف باسم وثيقة قرطاج[18].

## ثانياً: الجزائر: عودة وتيرة الارهاب بعد انطلاق الثورات العربية

من أهم الهجمات الإرهابية التي وقعت في الجزائر بعد انطلاق موجة الثورات العربية كان هجوم مصنع الغاز في تيقنتورين (جنوب شرق الجزائر) في 16 كانون الثاني/ يناير 2013، التي أفرزت أزمة احتجاز رهائن بعين وتندرج العملية في إطار رد الفعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي وصِف بأنه «عدوان»[19]. وبلغ عدد المحتجِزين أكثر من 650 شخصاً منهم حوالي 150 من الأجانب الذين يعملون في حقل استغلال الغاز. وبلغ عدد المشاركين في العملية 32عنصراً إرهابياً. وقالت مصادر «الخبر الجزائرية» إن المجموعة المسلحة تسللت من النيجر ثم تسللت إلى ليبيا عبر مسالك صحراوية.

وقد كشف هذا الهجوم النوعي غير المسبوق في عهد الرئيس بوتفليقة عن الحاجة إلى التعجيل في إصلاح أجهزة الاستخبارات وتحسين فعالية الجيش. من خلال 1/ التحوّل على مستوى الأجيال مع انتقال قيادة دائرة الاستعلام والأمن إلى العنصر الشاب. 2/ إعادة التنظيم الهيكلية من أجل إعادة التركيز على النشاطات الأساسية والتهديدات الجديدة. 3/ جعل أجهزة الاستخبارات تتوقّف عن العمل كـ«شرطة سرية» وتتحوّل أكثر نحو أداء الوظائف الفعلية لوكالات الاستخبارات بغية التكيّف مع التهديدات الإقليمية القائمة والانتقال السياسي الداخلي[20].

إلى جانب ذلك قامت الرئاسة بإنشاء مصلحة التحقيق حول التهديدات للأمن القومي (الإرهاب، والتخريب، والجريمة المنظّمة، والفساد) بعيداً عن التدخل في الشؤون السياسية. وعلى الرغم من أن الجيش انسحب نظرياً من المشهد السياسي منذ أواخر الثمانينيات، ما زال على دائرة الاستعلام والأمن أن تقطع روابطها العضوية والهرمية مع وزارة الدفاع. وتحاول الرئاسة تكييف العقائد العسكرية والأمنية في البلاد مع عقيدتها في السياسة الخارجية.

المشاهد الآتية من مصر وسورية تستحضر ذكريات مؤلمة بالنسبة إلى الجزائريين

في ما يختص بالأمن ليس من المؤكد بعد ما كان يمكن تحقيق التحسين في الحكم المؤسساتي من دون الإخلال بالاستقرار. والتحدّي الأساسي في المستقبل هو الانتقال من فن الحكم إلى فن القيادة.[21]

يأتي كل هذا في إطار صعود تنظيم داعش كقوّة عسكرية منذ عام 2013 تمثل تهديداً وجودياً في منطقة المغرب العربي ولا سيما في الجزائر التي عادت من جديد إلى مسرح استراتيجي عالمي للمتطرفين، الأمر الذي يقتضي

18 – يوليوس ديستلهوف, كاترين سولد، اتفاق قرطاج تحت المجهر، 29 نوفمبر 2016،
http: / /carnegieendowment.org /sada /66284

19 – Le Monde, 16 /01 /2013

20 – ارسلان شيخاوي، دور دائرة الاستعلام والأمن، 16 اكتوبر 2014،
http: / /carnegieendowment.org /sada /56954

21 – المصدر السابق

رداً منسّقاً على المستويَين الإقليمي والعالمي. ويقود الإلهام والزخم اللذان ولّدهما التنظيم في أوساط الجهاديين المتشدّدين في شمال أفريقيا إلى إعادة تموضع جيوسياسية للأدوار التي تؤدّيها كل من الجزائر والمغرب[22].

تحوّل موضوع خلافة بوتفليقة إلى نقاش أوسع نطاقاً قادراً على إثارة الاستقطاب في صفوف الطبقة السياسية

يسبّب العدد المرتفع نسبياً من المقاتلين الأجانب الذين توجّهوا من شمال أفريقيا إلى سورية وانضمامهم إلى تنظيم داعش، مجموعة من المشاكل للجزائر مما جعلها أول بلد يشهد بعد سورية إعدام رهينة غربي بطريقة مروّعة عن طريق قطع رأس في أواخر شهر نيسان/ أبريل [23].2014 وعلى الرغم من رفض تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بدايةً للخلافة التي أعلنها تنظيم داعش قالت بعض المجموعات التابعة له في تونس وليبيا إنها تنوي أو تنظر في تبديل ولاءاتها والالتحاق بتنظيم داعش.

ويذكر أنه منذ ظهور تنظيم داعش وما يشكّله من تهديد إقليمي حضّت الولايات المتحدة المغرب على الانضمام إلى الائتلاف العسكري ضد داعش، في حين ظلت الجزائر خارجه بهدف التركيز على مهامها في بؤر الاضطرابات المجاورة. وقد حصل المغرب على فرصة نادرة جراء عجز الجزائر عن تلبية التوقّعات الدولية باستخدام إمكاناتها الأمنية والاستخباراتية المهمة في الساحل لإخماد التمرّد في مالي، ما أتاح له اكتساب بعض النفوذ في الساحل واستعماله من أجل السعي إلى إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية، بيد أن الطاولات تنقلب من جديد الآن. فالرباط في حالة الهجوم نظراً إلى دورها في الائتلاف المناهض لداعش وارتفاع عدد المقاتلين المغاربة في صفوف داعش. وفي غضون ذلك تكتسب الجزائر من جديد تأثيراً في الساحل[24].

واذا كان عدد المقاتلين المغاربة في تنظيم داعش يقترب من ثلاثة آلاف، ويصل عند المقاتلين التونسيين إلى 1500، يبدو الرقم ضئيلاً جدًا عند الجزائر بحيث لا يتجاوز 63 حسب تصريحات رسمية[25]. والأسباب في ذلك متعددة، لكن يمكن إجمالها في ثلاثة:

السبب الأوّل، هو الجرح الغائر للعشرية السوداء، تلك السنوات العشر التي قتل خلالها 150 ألف شخص، واختفى 7 آلاف آخرين، وذلك بعد إلغاء الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجولة الأولى، ثم بروز جماعات جهادية ساهمت في حرب أهلية، ممّا جعل التوق إلى الأمن والاستقرار بعد تلك المرحلة أمرًا ملّحًا. ومع اندلاع نزاعات في بلدان مجاورة، عملت الدولة الجزائرية على آثار الصدمة الشعبية من أعمال العنف وعلى الخوف من عدم الاستقرار كي تركّز على ضرورة أن يسود الأمن التام في الجزائر.

22 – جاك روسيلييه، داعش يغيّر قواعد اللعبة للجزائر، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.. (جاك روسيلييه هو أستاذ مادة العلاقات الدولية في الجامعة العسكرية الأميركية؛ شارك في تحرير «آراء استشرافية حول الصحارى الغربية: الأساطير والقومية والجيوسياسة» ، 2013، رومان وليتلفيلد).

23 – وكما أعدم تنظيم «جند الخلافة في أرض الجزائر» المرتبط بتنظيم داعش، وهو أيضاً جماعة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، السائح الفرنسي هرفي غوردل.

24 – جاك روسيلييه، مصدر سابق

25 – وذلك وفق ما نشرته دراسة لمركز كارنيغي للشرق الأوسط، قامت بها دالية غانم-يزبك.

السبب الثاني، هو صعود حركة الدعوة السلفية[26]، الموجودة منذ عشرينيات القرن الماضي، إلّا أنها حظيت بدعم كبير منذ نهاية الحرب الأهلية، وبخاصة توظيف أعضائها في الجامعات والمساجد. ومن أبرز وجوهها اليوم علي فركوس، وعبد الغني عوسات، ومحمد تشلابي. ومن أسباب تناميها خيبات الأمل من الأحزاب الإسلامية والواقع السياسي عمومًا، كما أنها شكّلت حضنًا للكثير من المتعاطفين سابقًا مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

السبب الثالث، هو الصرامة الأمنية، فرغم بعض الهجمات الجهادية المتفرّقة، إلّا أن قوات الأمن الجزائرية تمتلك قدرات عالية، إذ تصل أعدادها إلى 209 ألاف عنصر، يتمتعون بحوافز مالية مهمة، ويدعمهم الجيش الوطني وجهاز المخابرات التابع له. كما أن هذا الجيش البالغ عدد أفراده 512 ألفًا يستفيد من تدريب متطوّر وخبرات كبيرة في مكافحة الإرهاب، وقد حقق نجاحًا نسبيًا في غلق الحدود أمام المقاتلين القادمين من الخارج.

### 2.1 معضلة الفراغ السياسي

التجاذب السياسي والاختلافات لم تقتصر على بلدان الثورات بل شملت ايض الجزائر والمغرب الاقصى. ففي الجزائر مثلا هنالك مطالبة بوجوب إصلاح النموذج السياسي البنيوي الممركز الشبيه بالنموذج السوفياتي لضمان عدم تدخّله في الحكم السياسي المدني. وقد شهدت دائرة الاستعلام والأمن التابعة للجيش الجزائري[27]، منذ إعادة هيكلتها في أيلول/ سبتمبر 2013، موجة ثانية من الإصلاحات بعد الموجة الأولى في مطلع التسعينيات. ولا تسعى هذه الإصلاحات إلى معالجة التهديدات الإقليمية المتنامية وحسب إنما أيضاً إلى الاستجابة للتطورات الداخلية الراهنة. بيد أن هناك حاجة إلى مقاربة أكثر تقدّمية كي تتخلّى الدائرة عن وظيفتها التقليدية في أداء دور الشرطة السياسية وتتحوّل نحو العمل الاستخباراتي الحقيقي.

يُظهر النظام الجزائري لأول مرة استعداداً حذراً لمعالجة بعض المسائل التي تسبّبت تاريخياً بالحد من تطوره السياسي والاقتصادي

لقد كشفت الهجمات الإرهابية في مصنع الغاز في تيقنتورين (جنوب شرق الجزائر) في كانون الثاني/ يناير 2013، عن الحاجة إلى التعجيل في إصلاح أجهزة الاستخبارات وتحسين فعالية الجيش[28]. وقد استندت الإصلاحات إلى ثلاثة عوامل. العامل الأول هو التحوّل على مستوى الأجيال مع انتقال قيادة دائرة الاستعلام والأمن إلى العنصر الشاب والسماح لجيل ما بعد الاستقلال بتسلّم زمام الأمور. العامل الثاني هو إعادة التنظيم الهيكلية من أجل إعادة التركيز على النشاطات الأساسية والتهديدات الجديدة. أخيراً، تسعى جهود التحديث إلى جعل أجهزة الاستخبارات تتوقّف عن العمل كـ"شرطة سرية" وتتحوّل أكثر نحو أداء الوظائف الفعلية لوكالات الاستخبارات بغية التكيّف مع التهديدات الإقليمية القائمة والانتقال السياسي الداخلي. إلى جانب هذه الإصلاحات، تبذل الرئاسة، بموجب اتفاق بالتراضي، جهوداً دؤوبة لإظهار

26 – أو ما يُعرف بالسلفية العلمية التي حلّت بديلاً عن الجهاد والعمل السياسي.

27 – ارسلان شيخاوي، دور دائرة الاستعلام والأمن، 16 اكتوبر 2014، http: / /carnegieendowment.org /sada /56954/
أرسلان شيخاوي، هو الرئيس التنفيذي لمركز NSV الاستشاري الجزائري، 16أكتوبر 2014

28 – نقاش صدى، ماذا يحمل المستقبل للجزائر؟، 16 أكتوبر 2014، http: / /carnegieendowment.org /sada /56951

أن دائرة الاستعلام والأمن أصبحت أكثر شفافية، وأنها تنأى بنفسها شيئاً فشيئاً عن التدخّل في السياسة.[29]

هذا وقد ترافقت فترة حكم بوتفليقة بتراجع الأحزاب الإسلامية المعتدلة في الجزائر[30] وضعف تأثيرها مما دفعها إلى قرار مقاطعة الانتخابات الرئاسية المقبلة في الجزائر. قبيل أشهر من الانتخابات الرئاسية، يتبيّن أن الإسلاميين- على الرغم من تصريحاتهم- غير مستعدّين، لا بل إنهم عاجزون عن حشد قواهم خلف مرشّح توافقي. وهذا مؤشّر قوي عن انعدام آفاقهم الانتخابية في المستقبل. منذ أكثر من عشر سنوات لم يُجمع الإسلاميون على مرشّح للانتخابات الرئاسية يقودونه إلى الفوز.[31]

ولقد سعت معظم الأحزاب الإسلامية، منذ العام 1995، إلى النأي بنفسها عن التيارات المتشدّدة للحرب الأهلية، وتبنّت استراتيجية تقوم على المشاركة. وعقب هزيمة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الحرب الأهلية الجزائرية في التسعينيات اندمجت تلك الأحزاب من جديد في المشهد السياسي، لكن صفوفها ترزح تحت وطأة الخلافات الشخصية والإيديولوجية التي يعود الجزء الأكبر منها إلى الانتخابات الرئاسية في العام 2009. فقد تسبّبت استراتيجيات الأحزاب الإسلامية خلال تلك الانتخابات، والنتائج التي حقّقتها، بأزمة في داخل "حركة مجتمع السلم"، ما أدّى إلى عدد من الانشقاقات وظهور أحزاب فرعية صغيرة. فقد قرّر أبو جرة سلطاني، زعيم "حركة مجتمع السلم" آنذاك، المشاركة في حكومة ائتلافية ودعم ترشّح الرئيس بوتفليقة، فكانت لهذه الاستراتيجية تداعيات كارثية على الحزب، إذ أسفر القرار عن صراع على السلطة بين سلطاني والرقم الثاني في الحركة، عبد المجيد مناصرة، الذي اتّهم أنصاره سلطاني بتقديم تنازلات كبيرة للحكومة.

وكان لهذه الخلافات وتضارب المصالح والاتهامات المتبادلة والانقسامات وغياب التوافق في داخل التيار الإسلامي أثر كارثي على قاعدته الانتخابية بحسب ما أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية، ثم الانتخابات البلدية في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. فضلاً عن ذلك، يخشى كثرٌ أن يقود الإسلاميون البلاد، في حال وصولهم إلى السلطة، إلى "عقد أسود" جديد. فالمشاهد الآتية من مصر وسورية تستحضر ذكريات مؤلمة بالنسبة إلى الجزائريين الذين يزدادون اقتناعاً على مايبدو في أن التصويت للإسلاميين لن يحلّ المشاكل التي تتخبّط فيها بلادهم.

---

29 – نصَّ المرسوم الرئاسي الصادر في 11 حزيران/ يونيو2014 على إنشاء مصلحة التحقيق القضائي على أن تكون خاضعة لسلطة دائرة الاستعلام والأمن والمدّعي العام في القسم الجنائي في محكمة الاستئناف، ومهمّتها إجراء تحقيقات حول التهديدات للأمن القومي (الإرهاب، والتخريب، والجريمة المنظّمة، والفساد). علاوةً على ذلك، نصّ المرسوم على أنه يُمنَع على مصلحة التحقيق القضائي التدخّل في الشؤون التي لا صلة لها بمهامها المحدّدة الواردة في المرسوم المذكور، مثل الشؤون السياسية. ويُعتبَر نشر مرسوم حول المسائل الخاصة بدائرة الاستعلام والأمن وعرضه على الملأ مؤشراً عن المحاولات التي تُبذَل من أجل إضفاء مزيد من الشفافية على عمل الدائرة..

30 – دالية غانم-يزبك، تراجع الأحزاب الإسلامية في الجزائر، 13 فيفري 2014.

http: / /carnegieendowment.org /sada /5451

31 – كان الإجماع الوحيد كان في العام 2009 عندما ترشّح جهيد يونسي من حزب «الإصلاح» للانتخابات، لكنه نال نسبة ضئيلة من الأصوات لم تتعدَّ 1,37 في المئة. ومن المرشّحين الإسلاميين الآخرين الذين لم يتمكّنوا من الفوز عبدالله جاب الله الذي ترشّح مستقلاً في العام 1999 قبل أن ينسحب بسرعة من السباق. ثم عاد جاب الله وترشّح عن «حزب الإصلاح» في الانتخابات الرئاسية للعام 2004، وهذه المرة كانت حظوظه ضئيلة أيضاً، ولم يحصل سوى على 5 في المئة فقط من الأصوات. فكانت هذه محاولة الإسلاميين الأخيرة للتنافس في الانتخابات الرئاسية.

وعلى كل حال، هناك من يرجع فراغ وتشتت الساحة السياسية والحزبية إلى تشديد القيود على المجتمع المدني وإلى الأسلوب الذي يتعاطى به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع المنظمات المدنية مما تسبّب بخنق المعارضة وإسكات أي انتقاد لحكومته[32]. لقد أقِرّت سلسلة من الإجراءات والقوانين الجديدة في مطلع العام 2012 للحؤول دون وصول الانتفاضات العربية التي اندلعت في العام 2011 إلى الجزائر. وعلى الرغم من أن هذه التشريعات وُصِفت بأنها تساهم في تعزيز الديمقراطية إلا أنها تسبّبت في الواقع بتقييد الحريات وانتهاك الالتزامات الدولية التي قطعتها الجزائر، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة. وقد استغلّ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يحكم البلاد لولاية رابعة الحاجة إلى الإصلاح من أجل إغلاق المساحة المتوافرة في المشهد السياسي أمام المجموعات الأهلية، وبالتالي تشديد الرقابة على المجتمع الجزائري. ومن هذه الإجراءات قانون الجمعيات (12-06) وقانون الأحزاب السياسية (12-04).

**2.2 زمن ما بعد بوتفليقة:**

وهناك من يفسر التضييق على المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في إطار تمهيد الطريق أمام خلافة بوتفليقة[33] حيث تتخذ النخبة الجزائرية، في مسعى يهدف إلى تعبيد الطريق أمام خليفة بوتفليقة، خطوات متواضعة إنما مهمة من أجل تحقيق الانفتاح السياسي وتنفيذ إصلاحات اقتصادية جدّ حذرة. تحوّل موضوع خلافة بوتفليقة إلى نقاش أوسع نطاقاً قادراً على إثارة الاستقطاب في صفوف الطبقة السياسية. هل يمكن أن يخلف سعيد بوتفليقة شقيقه عبد العزيز رئيساً للجزائر عندما يحين الوقت؟ غالب الظن أن الخطة المفضّلة بالنسبة إلى الفصيل الرئاسي هي أن ينتقل الحكم إلى سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس الحالي، لكن قبل طرح اسمه في العلن، يتعيّن على النظام أن يمهّد الطريق لهذه العملية الانتقالية.

مدّ تنظيم داعش يده إلى القبائل التي كانت موالية للنظام السابق ولديها تاريخ طويل من النزاع مع مصراتة

يعمل النظام على مسارَين أساسيين لتحضير الجزائريين لعملية انتقال الحكم إلى رئيس جديد في شكل عام– وإلى سعيد بوتفليقة في شكل خاص. أولاً، تهندس السلطات انفتاحاً سياسياً مضبوطاً بعناية الهدف منه الفوز بدعم عدد كبير من المجموعات الناخبة الأساسية، وذلك عبر الترويج لشعار فارغ عنوانه بناء الدولة المدنية، واقتراح سلسلة من التعديلات الدستورية الشكلية في معظمها.[34] فضلاً عن ذلك، تحاول سلسلة من الإجراءات استرضاء المعارضة الرسمية عبر ضمان حقها في التعبير عن رأيها في وسائل الإعلام، فيما يتم عزل المعارضة الموجودة خارج البرلمان (على غرار الأعضاء السابقين في الجبهة الإسلامية

32 – كوسيلا زرقين، محامٍ مقيم في عنابة وعضو في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، وفي شبكة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر (RADDH) (16 أكتوبر 2014

33 – ريكاردو فابياني، تمهيد الطريق أمام خلافة بوتفليقة، 17 فيفري 2016،

http: / /carnegieendowment.org /sada /62804

34 – وتهدف التعديلات في شكل خاص إلى إقناع السكان الناطقين باللغة الأمازيغية، والنساء، ورجال الأعمال المحليين، بأن مطالبهم قد تمت تلبيتها– وبأن مصلحتهم تقتضي بالتالي أن يدعموا الفصائل الموجودة في السلطة، وذلك عن طريق الاعتراف باللغة الأمازيغية لغةً رسمية في البلاد، وتعزيز حقوق المرأة وتمثيلها في القطاع العام، وترسيخ الأحكام الدستورية حول القطاع الخاص.

للإنقاذ المحظورة). ومؤخراً بثّت محطات التلفزة المملوكة من الدولة برامج حوارية عبّر فيها السياسيون المعارضون بحرية عن آرائهم المناهضة للنظام– وهذه خطوة غير معهودة الهدف منها تسليط الضوء على الأجواء السياسية الجديدة في الجزائر. يأمل النظام بأن يُسوِّق لخليفة بوتفليقة في صورة الرئيس الذي سيمضي قدماً في تنفيذ هذه السياسات الإصلاحية.

كما أنّ دعم الجيش لانجاح خطة التحرير الاقتصادي الخجولة سيكون أساسياً لأي مرشح تختاره الفصائل الأخرى. في الماضي أدّت الاستخبارات العسكرية دوراً رئيساً في معارضة فكرة وصول سعيد بوتفليقة إلى سدة الرئاسة. لكن إطاحة الفريق محمد "توفيق" مدين من رئاسة دائرة الاستعلام والأمن في أيلول/ سبتمر 2015 أدّت إلى حلول الجيش مكان الدائرة في موقع المحاور الأساسي للفصيل الرئاسي. ففي حين كانت دائرة الاستعلام والأمن بمثابة الثقل الموازن في مقابل الرئيس عبر تقويض المحاولات التي قام بها هذا الأخير لاحتكار السلطة وفرض خليفة له على رأس الدولة، كان الجيش متعاوناً بطريقة لافتة مع آل بوتفليقة ومواليا لهم. حتى الآن تعاون هذان الفريقان، أي الجيش والرئيس عن كثب، نظراً إلى أن قايد صالح يدين لآل بوتفليقة بمسيرته المهنية الناجحة وصعوده إلى السلطة. بيد أن الفصيل الرئاسي سيجد صعوبة في تخطّي المعارضة من الجيش، الذي يُعتبَر الركيزة الأساسية للاستقرار في البلاد، في حال رفض وصول سعيد بوتفليقة إلى سدة الرئاسة خلفاً لشقيقه. وفي حين أن الفريق قايد صالح وآل بوتفليقة حليفان، يمكن أن يؤدّي خلاف حول اختيار الرئيس العتيد إلى انتهاء الشراكة بينهما.

كذلك كشفت الحكومة في الأشهر الأخيرة عن تحرير اقتصادي محدود للتعويض عن الآفاق الاقتصادية المتعثرة ونهاية طفرة النفط. ويدفع مزيج الانخفاض في أسعار النفط والحاجة إلى تدعيم شرعية النظام قبيل الانتقال السياسي الحسّاس بالنخبة الحاكمة في الجزائر إلى تطبيق سياسة إصلاحية حذرة. ولأول مرة أجازت السلطات للشركات الخاصة الاستدانة من الخارج وتأسيس عقارات صناعية وإدارتها.

تُظهر هذه التدابير المتواضعة أن الفصائل الحاكمة بحاجة ماسّة إلى استرضاء شرائح واسعة من السكان، وأنها جاهزة بالتالي لتقديم تنازلات لقواعدها الناخبة. وعلى الرغم من أن خطوات الانفتاح تبدو صغيرة إلى حد كبير إلا أنها مهمة جداً من ناحية تاريخية. فالضغوط الداخلية على النظام الجزائري تساهم في تمكين تلك القواعد الناخبة والمسؤولين في النظام الذين يؤيّدون الإصلاح التدريجي. وفي حين أن نتيجة العملية الانتقالية لا تزال غير مؤكدة، يُظهر النظام الجزائري لأول مرة استعداداً حذراً لمعالجة بعض المسائل التي تسبّبت تاريخياً بالحد من تطوره السياسي والاقتصادي.

## ثالثاً: ليبيا: داعش والصراع المسلح مع إسلاميي الثورة

تتمثل استراتيجية تنظيم "داعش" في ليبيا، في مراحلها الأولى بسيطرة التنظيم السريعة على الأراضي وتوسيع سلطة الخلافة نحو ليبيا التي تتّسع فيها رقعة الفوضى. لكن جهود "داعش" في هذا البلد لم تنجح في تحويل هذه المخاوف واقعاً على الأرض، لأن التنظيم كان يُعتقَد أنه يسيطر على مدن مثل **درنة وسرت**– والحقيقة أنه مجرد واحد من فصائل كثيرة تتنافس على النفوذ في هذه المناطق. ولا يعني ذلك أن داعش تفشل في ليبيا- بل إن مسار التنظيم داخل ليبيا يعكس استراتيجيته العراقية

التي سعت إلى زيادة مزاياه التنافسية إلى أقصى حد على المستوى المحلي. وتحويل داعش مركز الثقل من درنة إلى سرت قرار استراتيجي متعمّد إلى حد كبير انطلاقاً من الافتراض بأن سرت تؤمّن فرصاً أكبر للتنظيم بالمقارنة مع درنة[35].

لكن على النقيض من العراق وسورية، لا تتوافر في ليبيا الظروف الأساسية التي سمحت للدولة الإسلامية بتحقيق مكاسب سريعة في المشرق، فالتنظيم يفتقر إلى الروابط الراسخة مع القبائل والمجموعات الاجتماعية الليبية النافذة، كما أنه لا وجود لانقسام مذهبي قوي في ليبيا أو لعدو مشترك يمكن حشد الدعم ضده. لذلك تبدو استراتيجية داعش في ليبيا موجّهة نحو التسريع في انهيار الدولة وتقويض مشاعر القومية المشتركة لدى الليبيين. في غضون ذلك يعمل التنظيم أيضاً على تعزيز الظروف التي من شأنها أن تتيح له ترسيخ نفوذه وبناء هوية وطنية -دينية تنسجم مع آراء الخلافة.

في هذا الإطار يُرجَّح أن الهجوم الذي شنّته داعش على البنى التحتية النفطية في حوض سرت لم يكن بدافع الرغبة في الاستيلاء على النفط وبيعه من أجل تحقيق الأرباح، إذ يدرك داعش جيداً أنه لا يزال من الصعوبة بمكان تهريب النفط الخام من دون علم الدولة الليبية، وذلك بفضل المساعدات الدولية لليبيا. وتدرك داعش ذلك جيداً. ولكنها تسعى، من خلال عرقلة وصول السلطات الحاكمة الليبية إلى النفط، لتسريع انهيار البلاد عبر التسبّب بتفاقم مشكلات الدولة المالية وتقويض قدرة الحكومة على تأمين السلع والخدمات العامة.

وقد منح توسّع داعش في سرت منذ منتصف العام 2014 التنظيم العديد من المزايا الاستراتيجية الإضافية. أولاً، إيواء المدينة لمجموعات إسلامية وجهادية منذ 2012 كانت تستعرض قواها بصورة مستمرة في سرت، عبر تنظيم مواكب من الآليات الحربية التي ترفع الاعلام السوداء، وفرض التشدّد أكثر في التقيّد بالشريعة في المدينة. وقد رصّت هذه المجموعات صفوفها في كانون الثاني/ يناير 2013 وأعلنت رسمياً عن إنشاء جماعة أنصار الشريعة في سرت، مع الحفاظ على روابط قوية مع جماعة مصراتة والكتائب الثورية. وتحدّثت تقارير إضافية عن بذل جهود لتجنيد أشخاص للانضمام إلى الجهاد في العراق وسورية، ومنها الجهود التي بُذِلت انطلاقاً من مسجد الرباط في سرت، الذي استضاف أيضاً الشيخ تركي البنعلي[36]، الذي يُعتبَر الآن من أبرز المنظّرين العقائديين في تنظيم داعش، لإلقاء سلسلة من المحاضرات في كانون الثاني/ يناير 2013.

سعت داعش إلى تعبئة السكان المتعاطفين معها في سرت، كما في العراق وسورية، مانحة الأولوية لبناء الشبكات وجهود التجنيد التي تستهدف الأشخاص والمجتمعات المهمَّشة بفعل الديناميات الحالية للنفوذ السياسي. ففي سرت، مسقط رأس معمر القذافي، مدّ تنظيم داعش يده إلى القبائل التي كانت موالية للنظام السابق ولديها تاريخ طويل من النزاع مع مصراتة.

أما في شرق ليبيا فقد استهدفت رسائل داعش اللواء خليفة حفتر ومجلس النواب اللذين يلقيان دعماً في أوساط القبائل التي كانت موالية للنظام السابق في حوض

35 - كيفن كايسي, ستايسي بولارد، استراتيجية الدولة الإسلامية في ليبيا، 25 مارس 2015،
http: / /carnegieendowment.org /sada /59491

36 - اسمه الحقيقي هو تركي بن مبارك بن عبد الله، وهو مواليد البحرين عام 1984. معروف أيضاً بـ"أبو سفيان السلمي" إضافة إلى عدة ألقاب أخرى منها "أبو ضرغام" و"أبو همام الأثري".

سرت. في حين يركّز التنظيم في مدينة سرت على المؤتمر الوطني العام وقوات فجر ليبيا وقوات مصراته محاولاً استغلال هذه المظالم وهذا الشعور بالتهميش.

ونظراً إلى موقع سرت على مقربة من الجبهة الأمامية للمعارك بين قوات فجر ليبيا وقوات الكرامة، التحالفَين المتناحرَين في البلاد، تستغل داعش النزاع عبر تأليب كل واحد من التحالفَين على الآخر، كما فعلت في سورية. إذاً تتموضع داعش بين التحالفَين، فلا يعود من مصلحة أيٍّ منهما الدخول في مواجهة معها، لأن ذلك يجعله عرضةً للهجوم من التحالف الآخر[37]. يبدو أن هذه الديناميات تصبّ من جديد في مصلحة داعش؛ فقد اضطُرَّت قوات مصراتة إلى وقف القتال ضد داعش في سرت من أجل مواجهة قوات الكرامة التي جدّدت هجماتها على طرابلس في أواخر آذار/ مارس 2015.

وعلى الرغم من أن داعش فشلت حتى الآن في الحصول على الدعم الكامل من أيٍّ من القبائل الكبيرة في حوض سرت لا يزال التنظيم يرفض حكومتَي طرابلس وطبرق اللتين أنشئتا بعد الثورة ويعتبرهما غير شرعيتين. قد يلقى هذا الموقف أصداء لدى الشباب في سرت والقبائل التي كانت موالية للنظام السابق، والذين يشعرون بأنهم منبوذون من المنظومة السياسية الحالية. وعلى نطاق أوسع تهدف هذه الرسالة على الأرجح إلى كسب الدعم من الشرائح السكانية الكبيرة والمتزايدة التي لا تؤيّد المؤتمر الوطني العام ولا مجلس النواب.

وعلى كل حال يبقى من المستبعد أن يسعى تنظيم داعش إلى خوض مواجهة في حوض سرت في المدى القريب. والأغلب هو أن داعش ستستمر في التموضع بين الفرقاء المتناحرين في البلاد، والعمل على استقطاب المجموعات المهمّشة والمظلومة، والسعي إلى تقويض قدرات الدولة للتسريع في انهيارها، وترويج رؤيتها الوطنية. في المدى القصير ستحتل السيطرة على الأراضي المرتبة الثانية فيما تُعطى الأولوية لهذه الأهداف الأساسية بالنسبة إلى التنظيم.

أما في بنغازي فهناك عودة تدريجية للأمن[38] حيث يستعيد الجيش وقوات الشرطة عافيتهما تدريجاً بعد موجة الاغتيالات على امتداد عامَين، ما يتيح للمواطنين والهيئات القضائية استئناف أعمالهم. ويستعرض العشرات من شرطة المرور في عام 2015 وسط المدينة في مشهد لم تعهده منذ نحو عامَين، حيث كانت الجريمة والاغتيالات في أعلى معدلاتها. وتستعيد الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة البيضاء في ليبيا عافيتها بعد انتهاء موجة الاغتيالات التي أسفرت عن مقتل مئات المواطنين والعناصر الأمنيين بين عامَي 2013 و2014.. في تلك الفترة كانت بنغازي تحت سيطرة الجماعات المسلحة ذات الخلفية الإسلامية المتشددة مثل جماعة أنصار الشريعة، وكتيبة 17 فبراير، وغيرها من الميليشيات التي ساهمت في إسقاط نظام القذافي.[39]

كان للاستقرار الأمني منذ عودة الأجهزة الأمنية للعمل من جديد الأثر الواضح على الحياة في بنغازي. عاودت المحال التجارية والمقاهي بالإضافة إلى الأسواق التجارية والمنتزهات استقبال الناس، بعدما كانت تغلق في ساعة مبكرة خوفاً من عمليات الاغتيال اليومية منذ انطلاقة

37 - المصدر السابق

38 - عبد الحكيم اليمني، مقال مصوّر: الأمن يعود تدريجاً لبنغازي، 05 ابريل 2016،

http: / /carnegieendowment.org /sada /63241

39 - المصدر السابق

العملية العسكرية في المدينة. أما الآن فالإحساس بالأمن ارتفع لدى المواطن في بنغازي نتيجة رؤيته رجال الأمن في الشوارع من جديد[40].

على الرغم من أنه يبدو أن عملية الكرامة العسكرية نجحت في إضعاف الجماعات المتطرفة داخل بنغازي بفعل الدعم الدولي الواسع ولا سيما الروسي منه[41]، إلا أنها تبقى حلاً مؤقتاً نظراً لعدم وجود مشروع حقيقي يدعم الأجهزة الأمنية في ليبيا. ومع أن الأمن يبقى الشغل الشاغل للحكومات الليبية المتعاقبة سوف تؤدّي الانقسامات السياسية، وعدم وجود حكومة وطنية تعترف بها الأطراف الليبية كافة، إلى تأخير بناء الأجهزة الأمنية بشكل صحيح، ويبقى المدنيون هم الذين يدفعون وحدهم فاتورة هذه الانقسامات.

ولكن في بداية 2017 أوضحت الصور ومقاطع الفيديو، التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي جرائم حرب مروّعة ارتكبتها قوات اللواء خليفة حفتر، مثل مشاهد نبش القبور والتنكيل بجثث الموتى والاعتداء على الأسرى بالضرب والإهانة في بنغازي. ولقيت هذه الجرائم استنكاراً واستهجاناً واسعين على الصعيد المحلي والدولي، الأمر الذي اضطر حفتر إلى إصدار أوامر بالقبض على مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة العسكرية[42]. وبعيداً عن التساؤلات حول صدقية قرار حفتر، ولا سيما أن القائم على ارتكاب هذه الجرائم قائد بارز في قواته، وهو النقيب محمود الورفلي، أبرز قيادات التيار المدخلي السلفي، الذي بات حفتر يتخوف من إزعاجه، ويخشى انقلابه عليه، لتضخم نفوذه في أوساط قواته، فإن اللافت للنظر هو أن هذه الجرائم لم تكن وحدها بل صاحبتها تعديات صارخة أخرى.[43]

ولعل من بين عوامل تغذية وتفاقم الإرهاب تعطّل أو غياب العدالة الانتقالية التي من شأنها أن تدمج رجالات النظام القديم في المنظومة الجديدة وتحول بينهم وبين الانخراط في الثورة المضادة والاستثمار في الارهاب لإفشال المرحلة الانتقالية.

### 3.1 ليبيا ومُعضلة محاكمة رموز النظام القديم

في ليبيا تراجَع الاهتمام المحلي والدولي بمحاكمة رموز عهد القذافي وسط المشاغل المتعلقة بمدى شفافية هذه المحاكمات، وحجب وقائعها عن الرأي العام، وعدم ضمان حقوق المدعى عليهم. في حين تخوض الحكومتان المتنافستان في ليبيا نزاعاً أهلياً[44]، ما يستقطب الاهتمام المحلي والدولي، تستمر في طرابلس المحاكمات التي تطال شخصيات بارزة في نظام معمر القذافي. ففي كانون الثاني/ يناير 2015، تواصلت الإجراءات القضائية بحق الساعدي القذافي، وقدّم المحامون المرافعة الأخيرة دفاعاً عن سيف الإسلام القذافي و36 من المسؤولين الآخرين في عهد القذافي الذين يواجهون جميعاً تهماً بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الليبي خلال انتفاضة 2011. على الرغم من أن رئيس قسم التحقيقات في مكتب

40 - المصدر السابق

41 - طارق المجريسي، ماتيا توالدو، روسيا في ليبيا: عامل تصعيد؟، 08 ديسمبر 2016،
http: / /carnegieendowment.org /sada /66392

42 - المصدر نفسه.

43 - المصدر نفسه

44 - طوم وستكوت، العدالة الانتقالية في ليبيا، 09 جويليا 2015،
http: / /carnegieendowment.org /sada /60349

المدعي العام، صادق السور، يصرّ على أن المحاكمات في طرابلس "مستقلة ولا تتأثّر بالحرب"، مضيفاً أن "القضاء مستقل تماماً، بغضّ النظر عن السلطة التنفيذية في البلاد"، تحيط علامات استفهام عدّة بالإجراءات القضائية.

وعلى الرغم كذلك مما كان متوقعاً من صدور حكم نهائي في قضية سيف الإسلام والمسؤولين الآخرين في 28 تموز/ يوليو 2015، وغالب الظن أنه لن يكون لذلك تأثير مباشر على المفاوضات بين طرابلس وطبرق أو أنه لن يقدّم مساهمة مهمة لمسار العدالة الانتقالية. وبعد استئناف محاكمة رموز النظام السابق في طرابلس أصدرت وزارة العدل في البيضاء بياناً جاء فيه: "لا يمكن إصدار أحكام حيادية ومستقلة بحد السلاح في ظل ميليشيات غير شرعية"، وغسلت يدَيها عملياً من أية مسؤولية عن الإجراءات القانونية في طرابلس، مبديةً معارضتها للمؤسسات القانونية وممارساتها.

في العاشر من أيار/ مايو 2014، بدأت الإجراءات القضائية بحق الساعدي، الابن الثالث للقذافي المعروف بحبه لكرة القدم وحياة الترف والانغماس في الملذات والـ"بلاي بوي". والساعدي متهم بارتكاب العديد من الجرائم قبل الثورة، بما في ذلك مقتل لاعب كرة القدم والمدرب الليبي بشير الرياني في العام 2006 مما يرشحه لمواجه عقوبة الإعدام. فضلاً عن ذلك، يواجه الساعدي سبع تهم أخرى على الأقل في قضايا اعتداء وخطف وعنف تعود إلى ما قبل الثورة، كما أنه متهم بارتكاب جرائم عدة خلال مرحلة الثورة، تتمثّل في زرع ألغام أرضية، وتسليح الميليشيات الموالية للقذافي، واستقدام مرتزقة أجانب إلى ليبيا.

وثمة صعوبة أكبر في متابعة وقائع محاكمة سيف الإسلام، وهو موقوف، منذ القبض عليه في العام 2011، في بلدة الزنتان الجبلية غرب ليبيا. ويتولّى المدعي العام في طرابلس حالياً محاكمته غيابياً بتهمة ارتكاب جرائم حرب بحق الشعب الليبي خلال الثورة. ونظراً للوضع الأمني والأزمة في البلاد، لا يمكن إحضاره إلى طرابلس في حين يشكك المناوئون للحكومة في ما إذا كان لا يزال على قيد الحياة. وقد عبّرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" عن قلقها من أنه لم يُشاهَد أو يُسمَع صوته منذ أطلّ عبر شاشة في قاعة المحكمة العام الماض. في غضون ذلك، تبقى قضية سيف الإسلام في صلب خلاف دائر بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكّرة توقيف بحقه في أيار/ مايو 2011، كما أصدرت أمراً من المحكمة بترحيله إلى لاهاي، لكن ليبيا اعترضت عليه[45].

وتصّر الجهات الرسمية على أنه لم يتعرّض أي من المدّعى عليهم لأي شكل من أشكال التعذيب وسوء المعاملة. بيد أن تقارير صادرة عن منظمات حقوقية وصحافيين تشير إلى أنه لا مكتب المدعي العام ولا وزارة العدل يتمتّعان بالضرورة بسيطرة كاملة على سجن الحدباء حيث يوجد أغلب معتقلي النظام السابق[46]. وكان من المتوقع صدور حكم نهائي في التهم الموجّهة إلى هؤلاء المسؤولين في جلسة المحاكمة المقبلة في 28 تموز/ يوليو 2015. (سيصدر أيضاً حكمٌ غيابياً في قضية سيف الإسلام، لكن في حال ظهر من جديد، ستتم إعادة محاكمته حضورياً).

45 – المصدر السابق

46 – وقد أورد تقرير منظمة العفو الدولية في 2014 أنّ «دخول المجمع يخضع لسيطرة مسؤولي السجن الذين يتبعون إسمياً فقط لوزارة العدل على ما يبدو». وذكرت أيضاً أن السجناء السابقين الذين كانوا من رموز نظام القذافي هم من ضمن الأشخاص الذين يتولّون إدارة منشأة الحدباء، وكانت الولايات المتحدة قد سلّمت بعضاً منهم إلى ليبيا بطريقة غير قانونية واحتُجِزوا في سجن أبو سليم السيئ السمعة.

لقد كان يُفترَض أن تشكّل المحاكمات خطوة مهمة نحو الأمام على الطريق باتجاه تحقيق العدالة بعد الثورة في ليبيا، إلا أن الرأي العام لم يعد يُبدي اهتماماً بها. فمع الانهيار الذي تشهده ليبيا بعد الثورة، تبدّدت أحلام عدد كبير من الليبيين العاديين بالعدالة والحرية والتي كانت وراء اندلاع الثورة، وحلّ مكانها التوق إلى السلام والأمن والاستقرار. فضلاً عن ذلك، فإن عدم السماح للجمهور بحضور المحاكمات، وعدم الانتظام أحياناً في مواعيد الجلسات، والتغطية التلفزيونية المتقطعة جعلت من الصعب تتبُّع وقائع المحاكمات.

ومع نزوح السفارات الغربية والجزء الأكبر من المجتمع الدولي من العاصمة طرابلس بعد وصول قوات ''فجر ليبيا''، تراجَع أيضاً الاهتمام الدولي بالمحاكمات. حيث عبّر بعض المراقبين والمنظمات الدولية عن قلقهم بشأن النظام القضائي ''الحر والعادل'' الذي لا يزال وليداً في ليبيا. فقد حذّرت حنان صلاح، الباحثة في الشؤون الليبية في منظمة ''هيومن رايتس ووتش'': ''واذا كانت المساءلة عن الجرائم الخطيرة، لاسيما تلك التي ارتكبها نظام القذافي، أساسية ليتمكّن الليبيون من السير قدماً، فإنه لا يجوز أن تأتي على حساب الحقوق الأساسية المتمثلة في ضمان حسن سير الإجراءات القانونية''، لاسيما حرمان المدّعى عليهم من الحصول على التمثيل القانوني. وقد عبرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن رأي مماثل: "إذا استمرت المحاكمة على هذا النحو فلن تلبّي المعايير الدولية. وسوف تتسبّب أيضاً بإضاعة فرصة تاريخية للكشف علناً عن الجرائم التي ارتُكبت في عهد النظام السابق والتقصّي بشأنها". بيد أن الاستمرار في الحد من قدرة المراقبين الدوليين على مواكبة سير المحاكمات يحول دون معالجة هذه المشاغل على نحو أوسع نطاقاً أو أكثر جوهرية.[47]

### 3.2 ليبيا بؤرة جديدة لتصدير المهاجرين السرّيين

لطالما كانت ليبيا محطة انطلاق للمهاجرين اليائسين- وعدد كبير منهم ينتمي إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي مزّقتها الحروب- الذين يأملون في الوصول إلى الشواطئ الأوروبية. منذ إطاحة معمر القذافي وغرق ليبيا في الفوضى سجّلت أعداد المهاجرين زيادة كبيرة في خضم الفراغ الأمني. ولقي أكثر من ألفي مهاجر مصرعهم خلال العام الجاري لدى محاولتهم عبور المتوسط، بحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، وذلك بالاستناد فقط إلى المراكب والجثث التي تم العثور عليها. ومن يتم إيقافهم في ليبيا يُرسَلون إلى مراكز الاحتجاز المكتظة أصلاً، ويصبحون جزءاً من الأزمة الإنسانية المتفاقمة في البلاد.

لم تثمر بعد جهود الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاقات مع دول المنشأ باستثناء النيجر حيث نجح التعاون الأوروبي المكثّف مع النيجر منذ حزيران2016 في أن يقلّص بشكل ملحوظ من تدفق المهاجرين عبر حدود ليبيا الجنوبية، من 70,000 في أيار 2016 إلى 1500 في تشرين الثاني 2016. كما أن الأوضاع المزرية التي يعيشها المهاجرون واللاجئون في المخيمات الليبية– التي هي أشبه ما يكون بمعسكرات اعتقال حدّت من الخيارات المتاحة للاتحاد الأوروبي الذي اقترح خطة لاعتراض المهاجرين ونقلهم مباشرة إلى تونس أو مصر حيث ستقام مراكز احتجاز ومن هناك يستطيعون التقدّم بطلبات اللجوء. ووصل الأمر إلى دعوة البعض في حال رفض هذه الخطة إلى

47 - المرجع السابق

ضرورة التلويح بتقليص المعاملات الاقتصادية مع دول المنشأ أو العبور إن تراخت هذه الدول في مساعدة أوروبا، وهو ما لاقى انتقادات عدة من مجموعات حقوق الإنسان التي رأت فيه محاولة تهدف إلى تصدير الأزمة إلى البلدان الواقعة عند سواحل جنوب المتوسط[48].

تُمثّل ليبيا حالياً نقطة الانطلاق الأساسية للعابرين نحو شمال المتوسط، إذ يغادر ٩٠ في المئة من المهاجرين المتوجّهين إلى أوروبا عبر سواحلها

تُمثّل ليبيا حالياً نقطة الانطلاق الأساسية للعابرين نحو شمال المتوسط، إذ يغادر 90 في المئة من المهاجرين المتوجّهين إلى أوروبا عبر سواحلها. وقد دعت مالطا، مع استلامها الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي مطلع كانون الثاني 2017 إلى صياغة اتفاق مع ليبيا على غرار الاتفاق الذي أُبرِم مع تركيا في آذار 2016 لوقف تدفق المهاجرين. يقترح مخطط مالطا بالأساس تحرك الدوريات الأوروبية نحو المياه الإقليمية الليبية حيث يمكن التعاون أكثر مع القوات البحرية الليبية بغية اعتراض قوارب المهاجرين وإعادتهم مباشرة إلى ليبيا. إلا أن هذه المبادرة قوبلت بالرفض من قبل المفوضية الأوروبية لاختلاف الظروف الشديد بين ليبيا وتركيا.

غير أن المفوضية أعلنت في 25 كانون الثاني 2017 عن خطة مختلفة ومدعومة من القادة الأوروبيين في قمة مالطا في الثالث من شباط للتفاوض مع حكومة الوفاق الوطني من أجل الحد من مغادرة المهاجرين عبر ليبيا. يهدف المخطط إلى إرجاع المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية أو منحهم الحماية والاستقرار في بلدان ثالثة خارج أوروبا. وأعلن القادة أيضاً دعمهم لمذكرة التفاهم بين ليبيا وايطاليا حول الهجرة التي وُقِّعَت في الثاني من شباط/ فبراير 2016. وينص الاتفاق على قيام إيطاليا بتأمين المال والتدريب والمعدّات لدعم حكومة الوفاق الوطني في إدارة الحدود وتعزيز قدرات خفر السواحل الليبية.[49]

يحتوي المقترح الأوروبي الجديد على نداء لتطوير قدرات خفر السواحل الليبية عبر مدّهم بالتدريب والمعدات اللازمة لمراقبة الحدود ورصد خطوط إمداد المهربين، إضافة إلى مساعدة ليبيا على حماية حدودها الجنوبية من خلال تنشيط التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الساحل. من ناحية أخرى، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى التنسيق مع البلديات الليبية والمنظمات الدولية، وتحديداً المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، من أجل تطوير برامج العودة وإعادة القبول لإعادة المهاجرين الذين لا يحتاجون للحماية إلى بلدانهم، وإجراء تحسينات في حماية طالبي اللجوء وفي تقديم المساعدات الإنسانية إليهم، وتسهيل اندماجهم في الاقتصاد المحلي عبر خلق موارد رزق حيث يتمركز المهاجرون. وتبقى إمكانية الانتقال إلى أوروبا متاحة للأشخاص الأكثر ضعفاً.

ورغم كل شيء يبقى المهاجرون الأفارقة الموقوفون في ليبيا عالقين في أزمة إنسانية بسبب قصور المساعدات وتردّي ظروف الاحتجاز. ومما يزيد قضية الهجرة السرية

48 - المرجع السابق.

49 - المرجع السابق

تأزماً واهمالاً الانقسامات السياسية والتجاذبات الحزبية والحسابات الانتخابية.

### 3.3 ليبيا وغياب هيمنة الدولة على أراضيها

من أوكد واجبات الدولة الممأسسة التي تتمتّع بالشرعية في نظر من تحكمهم أن تفرض الأمن على كامل ترابها الوطني. ولكن ليبيا لا تزال تواجه صعوبات سياسية خطيرة سيكون لها في نهاية المطاف تأثير على مستوى الأمن في البلاد. ولعل محاولة إطلاق حوار وطني تكشف إلى حد ما بعد تعثّر المؤسسات السياسية (مثل المؤتمر الوطني العام)، أنه من دون إنشاء مؤسسات فاعلة قادرة على معالجة المشاكل السياسية التي تتخبّط فيها البلاد، فلن يؤدّي إصلاح القطاع الأمني وإعادة هيكلته سوى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تشهدها ليبيا[50].

وفي حين تواظب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على حض الأفرقاء السياسيين ومجموعة من الأطراف السياسية غير الرسمية على الانخراط في حوارٍ تأمل في أن يؤدّي إلى نوع من التسوية، على الطريقة التونسية، وأن يمهّد الطريق نحو أهداف سياسية مشتركة، شهدت أحداث الأشهر الأخيرة من عام 2014 أن هذا المسار لايزال معقّداً وشاقاً. ففي ليبيا، لم يتم الاتفاق بعد على قواعد مشتركة للعبة، والتوافق السياسي شبه معدوم. كما أن البلاد تفتقر إلى منظمات أهلية وترتيبات مؤسسية فاعلة، مايجعل العجز عن التوصّل إلى تسوية سمة أساسية ودائمة في الحياة السياسية الليبية. هذا فضلاً عن أن استخدام الحكومة لموارد البلاد المالية بهدف الحفاظ على التوازن بين عدد من المجموعات المتنافسة، وعلى الرغم من أنه قد يكون مفهوماً من الناحية العملية، لم يولّد، لسوء الحظ، مزيداً من الزخم باتجاه التسوية.

وتحجب المأسسة التي تشهدها حالياً الحياة السياسية في البلاد واقع أن المؤسسة السياسية الأبرز التي أنتجتها الانتخابات الوطنية، أي المؤتمر الوطني العام، تحوّلت إلى هيئة جوفاء تكتسب مكانتها من الخدمات التي تقدّمها للمجموعات المختلفة على أساس المحسوبيات، بدلاً من أن تكون مؤسسة سياسية وطنية تصغي إلى هموم المواطنين وتعمل على معالجتها..

في ليبيا، لم يتم الاتفاق بعد على قواعد مشتركة للعبة، والتوافق السياسي شبه معدوم

ولقد شكّلت فكرة الحوار الوطني، في جزء منها، محاولة لمعالجة هذا التنافر المتزايد بين السياسة وواقع الحياة في ليبيا، عبر ردم الهوة بين الإطار السياسي الرسمي والمجموعات التي تم إقصاؤها. ولكن يبدو أن هذا الحوار الوطني المتأخر جداً في الزمن وُلد ميتاً، ولم يفلح في بث نفحة تفاؤلية ترشحه لأن يصبح أداة وساطة في الحياة السياسية الليبية الشديدة التصدّع[51].

ولئن كان بإمكان الليبيين وشركائهم الدوليين التوحد ضد داعش فإنّ المقاربة السياسية والعسكرية الخارجية تقوّض بناء الأمة الذي يُعتبَر شرطاً مسبقاً لمواجهة التنظيم والقضاء عليه. حيث تخشى أوروبا التي لا تزال تتعافى من صدمة باريس وبروكسل قيام جيب متطرّف على بعد بضع مئات الكيلومترات من حدودها. وهذا

50 – ديرك فانديفال، أستاذ في مادّة الإدارة الحكومية في جامعة دارتموث ومؤلّف «تاريخ ليبيا الحديثة». 31 اكتوبر 2014

51 – طارق المجريسي، في ليبيا، السياسة تأتي قبل النصر، 18 ماي 2016،

http: / /carnegieendowment.org /sada /63622

يجعل أولوية مقاومة الإرهاب مبجلة وسابقة على أولوية الوحدة القومية الليبية التي ستبقى مهددة وضعيفة.

وتتنزل حالة الانفلات وعدم الاستقرار في إطار **المرحلة الانتقالية**[52] التي يعتبرها أغلب الليبيين بمثابة إعادة تموضع سياسي حيث لا غالب ولا مغلوب، ويتعيّن على كل منطقة ومجموعة أن تفرض نفسها للحصول على حقوقها الإنمائية. وقد تعزّزت هذه النظرة بفعل ممارسات صانعي السياسات في طرابلس الذين فشلوا على الدوام في اتباع مقاربة شاملة وشفافة وفاعلة. ولا شكّ أنّ وضع استراتيجية للتخفيف من حدّة المشاكل الأمنية الكثيرة التي تعاني منها ليبيا مهمة شاقّة، فما بالكم بالعمل على حلّها. إلا أن تسليط الضوء على الظروف التي أدّت إلى انطلاق هذه النزاعات يمكن أن يساعد المجتمع الدولي على تحديد طرق لمعالجة المشاكل البنيوية التي تقف خلف الفلتان الأمني المستشري في ليبيا.

كان القادة التونسيون موضع إشادة من مجلس الشيوخ الأميركي

لم تفلح الجهود الدولية في وضع حد للانقسام السياسي الشديد الذي ظهر بعد الثورة وتسبَّب باندلاع حرب أهلية فوضوية وقيام حكومتَين متنافستين. وقد نظّم المجتمع الدولي نقاشات بقيادة مبعوث الأمم المتحدة الخاص آنذاك، برناردينو ليون، بهدف التوصل إلى إجماع لتشكيل حكومة وحدة منبثقة من المؤتمر الوطني العام في طرابلس ومجلس النواب في طبرق. وكان في اعتقاد المجتمع الدولي أن من شأن ذلك أن يُتيح التصدّي لعدم الاستقرار والانقسام اللذين تسبّبا في البداية بالفراغ السياسي الذي أدّى إلى ظهور داعش. وحتى مشروع حكومة الوفاق الوطني لم ينجح نظراً للطبيعة المشاكسة للسياسيين الليبيين وصولاً إلى نطاق السياسات الضيّق الذي ركّز فقط على اللاعبين السياسيين بدلاً من إشراك القادة العسكريين والمجتمعيين الأكثر نفوذاً. وقد استغلّ أعضاء المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب المحادثات، إذ حاول كل فريق أن يصبح القوة المسيطِرة في المنظومة الجديدة، واختلف الفريقان في شكل خاص حول القطاع الأمني وتفويض السلطات.[53]

ختاماً، لقد رُبِطت قابلية ليبيا للحياة كدولة قومية موحّدة وسلمية بالسياسة المحلية، وبسياسةٍ دولية قوامها تكهّنات محمومة عن التهديدات الأمنية. وأدى تجاهُل السياق الليبي إلى تقويض التدخل العسكري في العام 2011. وساهم غياب المساعدات السياسية والإنسانية استكمالاً لجهود حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تحوّل ليبيا دولة فاشلة. وتراكمت إخفاقات ليبيا بعد الثورة نتيجة تمكين سياسيين ليس لديهم تأثير فعلي بل فقط أطماع شخصية كبيرة، بدلاً من إشراك الأفرقاء المعنيين بطريقة مباشرة. وبعد مرور خمس سنوات كان على المجتمع الدولي أن يتعلّم دروساً من أخطاء الانخراط الأحادي من دون أخذ السياق في الاعتبار، وأن يبتعد عن المجازفة بتكرار هذه المقاربة التقسيمية في بلدٍ تعاظمت فيه الرهانات كثيراً.

ويبقى وضْع القطاع الأمني تحت سيطرة الحكومة شرطاً أساسياً من أجل ضمان استقرار البلاد في المستقبل.

52 - طارق المجريسي، انتخابات جديدة في ليبيا؟ 31 جانفي 2014

http: / /carnegieendowment.org /sada /54646

53 - المرجع السابق

لكن إذا لم يتمكّن الليبيون من إقرار الترتيبات المؤسسية السياسية التي لابد منها من أجل تحقيق الاستقرار والشرعية في المدى الطويل، فلن يكون إصلاح القطاع الأمني كافياً، خاصة وأن قدوم ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية سيعيد ترتيب أوراق القوى السياسية ومواقعها في منطقة المغرب العربي من جديد.

## رابعاً: تداعيات انتخاب ترامب

على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة ضعيفة، فإن بلدان شمال أفريقيا قد تشهد بدءاً من تونس تغييراً في مجالَي المساعدات والدعم. لقد كان القادة التونسيون موضع إشادة من مجلس الشيوخ الأميركي الذي أثنى على الانتقال السياسي في البلاد. وقد تمكّنت تونس من الإفادة من مبادرات في مجال المساعدات على غرار صندوق المبادرة التونسية- الأميركية، فضلاً عن جهود اللوبي التي تبذلها الجمعية التونسية للمهنيين الشباب. وقد تعمد إدارة ترامب إلى إعادة النظر في هذه المبادرات وفي الالتزامات الأميركية الأوسع في مجال المساعدات، وإلى ترشيدها، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية والأمنية الملتبسة في تونس[54].

كانت معاداة الإخوان المسلمين والإشادة بنظام عبد الفتّاح السيسي أبرز التصريحات التي أثارت الجدل في المنطقة وطالت ارتداداتها تونس حيث ما يزال الإسلاميون ممثّلين في حركة النهضة يلعبون دوراً أساسياً في الحياة السياسيّة. إن الموقف العدائيّ الذّي اتخذته حركة النهضة من الرئيس المصري الحالي عبد الفتّاح السيسي وارتباطها الفكري والتنظيمي بجماعة الإخوان المسلمين، يضعها في تناقض واضح مع الموقف الأمريكي الجديد المعاكس تماماً بحسب تصريحات ترامب لرهان الإدارة الأمريكية السابقة على الإسلاميّين خلال موجة التغييرات السياسية التي طالت المنطقة.

أما على الصعيد الاقتصاديّ، فيبدو موقف ترامب من اتفاقيات التجارة الحرة الذّي عبّر عنه في أكثر من كلمة أحد أكبر الهواجس التونسيّة. وهو ما تجلّى بوضوح في مداخلة السفير التونسي في واشنطن فيصل قويعة عقب إعلان نتائج الانتخابات، حيث أشار إلى مواصلة العمل من أجل التوقيع على اتفاقية التبادل الحر مع الطرف الأمريكي. وقد اعتبر السفير التونسي أنّ التغيير السياسي الذّي تشهده الولايات المتحّدة الأمريكيّة قد يجعل من المساعي لتوقيع هذه الاتفاقيّة أكثر صعوبة وتعقيداً، موضّحاً أنّ الرؤية ما تزال ضبابيّة بخصوص الإدارة المقبلة وطبيعة السياسات الأمريكيّة المستقبليّة[55].

وعلى كل حال ركّز الخطاب التونسي الرسمي وبيانات الأحزاب والمسؤولين إزاء النتائج الصادمة للانتخابات الأمريكيّة على استعمال مصطلح الصداقة التونسيّة الأمريكيّة لبعث الرسائل والتطمينات للإدارة الأمريكيّة الجديدة، إلاّ أنّ المحدّد للتعامل الأمريكيّ مع الشأن التونسيّ في المستقبل لن تكون حتماً الصداقة، فما يصنع السياسة الأمريكيّة مصالحها لا صداقاتها.

أما المغرب فيُقدِّم نفسه في صورة الحليف الأساسي للولايات المتحدة على صعيدَي الأمن والتحالفات الإقليمية، ما يتيح له الحصول على دعم قيّم في مسألة

54 - ادريس جباري، شكوك في أوساط الحلفاء في المغرب العربي

http: / /carnegieendowment.org /sada /65105

55 - المرجع السابق

الصحراء الغربية. ويستضيف المغرب على أراضيه أعداداً كبيرة من المتطوعين في فيلق السلام سنوياً، ويتعاون في المسائل الاستخباراتية، ويشهد تدريبات عسكرية متقدمة على أراضيه، حتى إنه يجري النظر في نقل مقر القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بأفريقيا (أفريكوم) إلى المغرب بدلاً من ألمانيا. بيد أن إدارة ترامب قد تخفّض هذا الوجود الأميركي وتتحوّل نحو الجزائر، المنافِسة الأساسية للمغرب في المنطقة، وتتخذ منها شريكةً لها تعتبرها أقرب إلى تفضيلاتها الأيديولوجية.

وقد شعر الجزائريون بالريبة من هيلاري كلينتون مؤكّدين أنهم يتعاونون في شكل أفضل مع الإدارات الجمهورية ومشدّدين على الخبرة القيّمة التي يتمتع بها جيشهم وأجهزتهم الأمنية في مواجهة الإرهاب الجهادي منذ التسعينيات. قد يكون بإمكان الجزائريين تأدية دور جيواستراتيجي أساسي للحفاظ على الأمن في الساحل وليبيا، لكن أحداث مالي في العام 2012 كشفت أنها مهمة صعبة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أزمة الرهائن في عين أميناس في العام 2013، بسبب شكوكهم حول المخططات الأمريكية والخط المؤيّد للسيادة.[56]

في غضون ذلك قد تكون إدارة ترامب أقل تدقيقاً من إدارة أوباما في سجلّ المغرب والجزائر في مجال حقوق الإنسان، وذلك لمصلحة التعاون في درء التهديدات الإرهابية حول البحر المتوسط، مما يرشح البيت الأبيض للتعامل في ليبيا أكثر من أي وقت مضى مع حفتر الذي يقدم نفسه كمحارب للارهاب والتطرف الديني العنيف.

يعتبر اللواء خليفة حفتر أن من شأن نتائج الانتخابات الأميركية أن تعزّز مكانته وطموحاته لحكم ليبيا[57]. نتيجةً لذلك تتعزّز ذهنية الحصار لدى الإسلاميين السياسيين في ليبيا والكوادر الأكثر صخباً ونفوذاً الموالين لمفتي البلاد المتطرف صادق الغرياني. ويدرك هؤلاء أن الرئيس ترامب لن يتعامل معهم بترحاب، لذلك يأملون أن يتّجه نحو الانعزالية وينفّذ تلميحاته بالانسحاب من المنطقة. فمن شأن ذلك أن يتيح للجهات الراعية لهم، على غرار تركيا وقطر، أن تستمر في دعمهم بحرية. تشير محورية ليبيا في انتقادات ترامب لكلينتون إلى أنه لن يجازف على الأرجح بالتورط عميقاً في ذلك البلد، ويفضّل "نصراً سريعاً" يستطيع التباهي به بغضّ النظر عن مدى سطحية ذلك "النصر".

56 - المرجع السابق

57 - حيث يعتقد أنّ «شعبوية ترامب اليمينية سوف تساهم في تعزيز مكانة السيسي، دولياً ومحلياً، لأنها ستولّد على الأرجح دعماً لحملته المستمرة لقمع الإخوان المسلمين والمعارضة العلمانية تحت شعار الحرب على الإرهاب.» راجع: ماجد منصور، تحالف ترامب-السيسي http://carn-egieendowment.org/sada/65105

## الخاتمة

تشهد الإشكاليات التي عرضناها في هذا المقال أن منطقة المغرب العربي بصدد مسار جديد يفتح على تبدل في عقيدة النظام السياسي وأسلوب الحكم. فقد أدخلت الثورات العربية تغيرات كثيرة على قِيَم الأنظمة السياسية في هذه البلدان رغم بقايا ممانعة من فئات وجهات تمثل ترسّبات أشكال الحكم الاستبدادي السابقة.

وتمثل إشكاليات مقاومة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وإصلاح منظومة العدالة والحكم الرشيد والعلاقة بالخارج ولا سيما تداعيات نجاح ترامب لحكم القوة العظمى الأولى في العالم، قواسم مشتركة ربما تحد من انعزال كل نظام سياسي في حدوده السيادية، واستعداده لإقامة نوع من التحالفات الجدية الاستراتيجية التي من شأنها أن توفر مناعة أوفر لدول المنطقة. ولعل الانهيار الدراماتيكي للدولة في ليبيا، والتدخل العسكري والسياسي بشكل رسمي وفعلي في شؤونها بصفة تشابه تقريباً المثال السوري قد زاد الوضع الإقليمي تأزماً وعقّد الوصول إلى حل للمشاكل الداخلية التي تخص الارهاب والهجرة وحتى التشغيل بالنسبة لتونس التي راهنت على نجاح الثورة في ليبيا والمساهمة في إعادة بناء المؤسسات هناك.

ويبقى السؤال الملح من وجهة نظر استراتيجية هو إلى أي مدى يمكن أن تنجح النخب الحاكمة في المنطقة في تحويل هذه التهديدات الجدية إلى فرص للنهوض والتنمية والتقارب الاقتصادي والسياسي إذ ما من دولة قادرة بمفردها على أن تحل جميع مشاكلها خاصة إذا علمنا أن جزءاً من أزمة الدولة الوطنية راجع إلى سياقات العولمة ونمط الحياة والتفكير والتواصل المعولم؟ وإلى أي مدى يمكن أن تستثمر الأنظمة القائمة في المنطقة هذه الديناميكية التاريخية غير المسبوقة منذ ديناميكيات الاستقلال الوطني في الستينيات لصالح بناء أنظمة حكم جديدة تزاوج بين الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية والوحدة ومنطق التكتلات الديمقراطية والجغرافية المعتبرة، بحيث تكون سباقة قبل منطقة المشرق العربي في الإصلاح والوحدة والتنمية وإعادة طرح قضية العرب الأم، قضية تحرير فلسطين، من خارج أفق اتفاق أوسلو المذل الذي ساهم من وجهة نظرنا في زيادة ترهل النظام العربي وغذى بصفة غير مباشرة الإرهاب والتطرف واليأس من النظام الدولي الجائر؟.

# الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية

**حسن بهشتي بور**

**أكاديمي ايراني وباحث في مركز الدراسات السياسية الايرانية**

**لماذا تُعد الاتفاقية النووية الشاملة مهمة؟**

-1 للمرة الأولى بعد مضي 37 سنة يصل الطرفان الغرب وإيران إلى توافقٍ على نصٍ مشترك دون أن يتنازلا أو يتراجعا عن مواقفهما الأصولية بحيث أنّه لو تمّ تنفيذ هذا الإجراء بشكلٍ صحيح لكان من شأنه المساعدة في الوصول إلى نموذجٍ لتخفيف التشنجات والتوترات في المستقبل وأحيانًا مدّ أواصر التعاون الثنائي.

-2 رغم كل القيود والمحدوديات والرقابة التي ستوجدها الإتفاقية الشاملة مع إيران، بعد مضي أكثر من 9 سنوات على صدور أول قرار ضد إيران، أي القرار 1696 الصادر في 31 تموز 2006، ساد جوٌ إيجابي لمصلحة إيران. وذلك أنّه منذ ذلك الوقت كانت إيران تعتبر بسبب إصرارها على متابعة برنامجها النووي، على أنّها تشكّل تهديدًا للسلام والأمن العالمي تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المادة 41. وكان ذلك ذريعة لفرض العقوبات على إيران وحتى التمهيد لإجراءاتٍ عسكرية. وفي الواقع كانت إيران أول دولة تخرج من تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة من دون حربٍ أو تغييرٍ للنظام.

-3 من خلال الاتفاقية الشاملة، تغيّر جو التهديد ضد إيران إلى جوٍ من التعاون للوصول إلى توافقاتٍ لاحقة. وهذا الموضوع يوفّر بحدّ ذاته فرصًا جديدة للعلاقات السياسية مع دول العالم.

وكذلك يفتح لإيران أبوابًا جديدة للتعاون الإقتصادي وخاصةً جذب الاستثمارات الخارجية في إطار نقل الكنولوجيات الجديدة والعلوم اللازمة لتشغيل المشاريع على مستوى عالٍ.

-4 لقد ثبّتت الاتفاقية الشاملة استخدام الدورة الكاملة للوقود النووي في إيران وسوف تنمي هذه الدورة في المراحل الآتية. يعني أن إيران ستتمكن من حفظ إنجازات علمائها النوويين بدءاً من مرحلة استخراج الأورانيوم الخام في مناجم صخور الأورانيوم في ساغند يزد وغتشين في بندر عباس إلى إنتاج أوكسيد الأورانيوم أو ما يسمّى بالكعكة الصفراء في مصنع أردكان يزد، وإنتاج غاز الهغزوفلورايد في مصنع يوسي أف أصفهان وتخصيب الأورانيوم في نطنز ومن ثم عودته إلى مصنع إنتاج الأقراص النووية

وإنتاج ألواح الوقود في أصفهان وفي النهاية الاستفادة منه في أجهزة الطرد في طهران أو أراك التي سوف تُجهّز فيما بعد، وسوف يكون بالإمكان تنمية كل ذلك بعد مضي 15 سنة.

-5 بناءً للإتفاقية الشاملة سوف يتباطأ مسار البحث والتنمية في العشر سنوات المقبلة، ولكن إذا أوجدت إيران ظروفًا تمكّن وكالة الطاقة النووية من إعلان سلمية كافة أنشطة ايران، فإنها تستطيع الإستمرار قريباً في مسار البحث والتنمية داخل البلاد بشكلٍ أسرع وأوسع عمّا كان في الماضي.

-6 لقد دلّت المفاوضات التي أوصلت إلى توقيع الإتفاقية الشاملة على أنّه يمكن في إطار النظام الدولي الحالي غير العادل الوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة مسبقًا ضمن قدراتنا، وذلك عبر اختيار الطريق الصحيح لأجل الدفاع عن مواقفنا الحقّة.

-7 لقد اعترفت ستّ قوى نووية في العالم بأنّ مرحلة التحكّم بدول العالم الثالث قد ولّت، ويجب عليها التفاوض حول التفاصيل من أجل الوصول إلى تسوياتٍ معها. في الواقع، استطاعت إيران تقديم نموذجٍ للتفاوض إلى المجتمع الدولي في سبيل حلّ مشكلةٍ دولية كبرى حيث استطاعت عرض ديبلوماسية ناجحة بدلًا عن الحرب.[1]

**معارضة الاتفاقية الشاملة في المنطقة من قِبل دولٍ عدة وما هي الدوافع**

عارض عدد من دول الشرق الأوسط الإتفاقية الشاملة بحجة انها تعرّض مصالحها للخطر. وهذه الدول هي:

**-1 السعودية**

كانت السعودية أكثر دول المنطقة التي تنظر بسلبية إلى الإتفاقية الشاملة. وكان قادة هذا البلد يتصورون أنّ الإتفاق الإيراني مع الدول العظمى الست سوف يعطي إيران مكانة مميزة في مقابل هذه الدول. ولهذا السبب كانت الرياض تعتبر أنّ تثبيت حق وموقف إيران في الإتفاقية الشاملة هو مرحلة من مسار يؤدي في النهاية إلى إضعاف موقف ومكانة السعودية في المنطقة عند الدول الغربية.[2]

1 - http://bipartisanpolicy.org/events/opportunities-and-challenges-in-implementing-the-iran-nuclear-deal

2 - the-saudi-iran-war-is-americas-fault / http://foreignpolicy.com/2016/13/01

وقد احتلّت هذه المسألة أهمية أكبر عندما أصبحت إيران في مواجهة السعودية في كل من لبنان والعراق وسوريا والبحرين، وأهم من كل ذلك في اليمن من وجهة نظر السعودية. من خلال الأخذ بعين الإعتبار مجموع هذين العاملين المهمين يمكن فهم السبب الذي جعل الرياض تندفع بكل قدراتها الإعلامية والديبلوماسية كي لا تصل الإتفاقية الشاملة إلى نتيجة.

هذا في حين أنّه من وجهة نظر طهران لن تشكّل الإتفاقية الشاملة تهديدًا لأيّ بلدٍ بل سيؤدي ذلك عمليًا إلى توفير الأرضية لتعاونٍ أكبر بين إيران والدول الإسلامية والعربية بسبب إزالة العوائق الموجودة وخاصةً فيما يخص العقوبات. ولذلك أعلنت طهران مراتٍ عدة عن اقتراحاتٍ لترسيخ السلام وإزالة ما يعكّر الأجواء في المنطقة ودعت إلى عقد مفاوضات ثنائية أو متعددة الجوانب لحل الاختلافات الموجودة.

**-2 "إسرائيل"**

بذلت تل أبيب كل جهودها الإعلامية والديبلوماسية واستخدمت نفوذ اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي وفي فرنسا وألمانيا وبريطانيا لمنع حصول الاتفاق النووي مع إيران. ولكنهم فشلوا في هذا المسار وذلك أن إيران اتّخذت سياسة سحب الذرائع من يد الغرب. وما زالوا حتى الآن يحاولون بكل ما لديهم من إمكانات منع تنفيذ الإتفاقية الشاملة بنجاح.

وقد تحركت "إسرائيل" في هذا المسار باتجاهين، من جهةٍ حاولت عبر اللوبي الصهيوني القوي في الكونغرس الأمريكي تبديل قراراتٍ إلى قوانين لكي تمنع في النهاية إلغاء العقوبات ضد إيران، وفي حال تمكنّت من ذلك تسعى لتوسيع نطاق العقوبات تحت ذرائع جديدة. ومن جهةٍ أخرى قامت من خلال نفوذ الإسرائيليين في البنوك وشركات التأمين الكبرى في أمريكا وأوروبا بايجاد وضعية صعبة أمام أيّ نوعٍ من التعاون في مجال تبادل السلع والاستثمار بين إيران ودول أوروبا والشرق الأقصى وذلك عبر إشاعة جو من الخوف والقلق بذريعة إصدار عقوبات جديدة ضد إيران وكذلك بسبب أنّ البنوك الإيرانية لم تستطع بعد التكيّف مع القرارات الجديدة لأجل مكافحة تبييض الأموال.

ولكن رغم ذلك، كلما تقدّم الزمن على تنفيذ الإتفاقية تهاوت الموانع وزالت الواحدة تلو الأخرى بسبب المصالح الاقتصادية التجارية والاستثمارية بين الغرب وإيران. طبعًا، لا يخفى أنّ هذا التقدّم يحصل بسرعة بطيئة جدًا. وفي ظلّ هذه الظروف اقتربت "إسرائيل" من السعودية وهي تحاول عبر التقرب من

القادة الشباب في السعودية معاداةً لإيران أن توجد اتحادًا غير مقدس ستكون نتيجته ضرب الوحدة في العالم الإسلامي.

كذلك يسعى الإسرائيليون في دعاياتهم إلى الترويج بأنّ إيران، بعد الإتفاقية الشاملة، سوف تحصل على مصادر أكثر تساعدها في متابعة سياساتها الإقليمية، بما في ذلك دعم المسلحين في اليمن والعراق ولبنان أو في أماكن أخرى.[3]

كما سيسمح الكونغرس الأمريكي للإدارة المقبلة باتخاذ إجراءاتٍ لمواجهة إيران ومن المحتمل أن يتمّ إقرار عقوباتٍ جديدة ضد إيران. ومن النقاط الأساسية التي تدور حول التوافق النووي هل ستعتبر العقوبات غير النووية الجديدة ضد إيران نقضًا للإتفاق النووي أم لا.

من وجهة نظر الولايات المتحدة، لا يعتبر هذا الإجراء نقضًا للاتفاق النووي، ولكن من وجهة نظر إيران يعتبر نقضًا لذلك. وقد صرّح قادة إيران تكرارًا ومرارًا أنّه إذا نقض الطرف المقابل الإتفاق النووي ستعاود إيران تفعيل أنشطتها النووية مجددًا.[4]

يمكن توقّع مستقبل الإتفاقية الشاملة ضمن إطار ثلاثة سيناريوهات كالتالي:

**أ- السيناريو المتفائل (الوضعية المنشودة)**

على أساس هذا السيناريو، الذي يقيّم كاتب المقال نسبة تحققه بأكثر من 60 ٪، سوف تقوم إيران ودول مجموعة 5+1 بالقضاء على الموانع تدريجيًا من أمام تنفيذ الإتفاقية الشاملة والدفع نحو إيجاد حلولٍ جديدة لإزالة الاختلافات في وجهات النظر الموجودة حول سائر المواضيع المثارة في المنطقة.

في هذا الصدد، سوف يميل الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ الإتفاقية في وقتٍ أسرع، مقارنةً مع أمريكا وروسيا والصين، ذلك أنّ مصالح الاتحاد توجب عودة دوله سريعًا إلى الأسواق الإيرانية التي كانت ترزح تحت ضغوط العقوبات الإقتصادية.

3- http://www.cnas.org/sites/default/files/publications-pdf/CNAS-Report-Iran-Agreement-oct-2015-final.pdf

4 - لن تنقض الجمهورية الإسلامية الإتفاقية الشاملة ابتداء، لأنّ الوفاء بالعهد من الأوامر المنصوص عليها في القرآن. ولكن في حال تمّ تنفيذ تهديدات المرشحين لرئاسة الجمهورية في أمريكا وتمزيق الإتفاقية الشاملة فسوف تلغي الجمهورية الإسلامية الإتفاقية الشاملة حيث أنّ هذا العمل أيضًا هو أمرٌ قرآنيٌ في مقابل من ينكث بالعهد.

http://www.leader.ir/fa/content/15489/

وسترجّح الصين وروسيا أن تتوافق خططهما وبرامجهما مع التغييرات الجارية في إيران بعد تنفيذ الإتفاقية الشاملة، وخاصةً أنّهما مهتمتان بمعرفة إن كان سينتصر روحاني مجددًا في انتخابات أيار 2017 لرئاسة الجمهورية. في هذه الحالة سيرجح هذان البلدان التعاون مع روحاني لتنفيذ تفاصيل الاتفاقية الشاملة لمدة أربع سنوات أخرى.

وبناءً على هذا السيناريو، لن تؤدي انتخابات رئاسة الجمهورية لا في الولايات المتحدة الأمريكية (تشرين الثاني 2016) ولا في إيران (أيار 2017) إلى أيّ تغييراتٍ أساسية في مسار تنفيذ الاتفاقية الشاملة. صحيح أنّ مسار تنفيذ الاتفاقية الشاملة يمضي ببطء ولكن في النهاية سوف تخطو خطوات على مسار التنفيذ في 10 – 15 سنة القادمة.

**ب- السيناريو المتشائم (الكارثة)**

-1 تصاعد المخاوف المتزايدة من تشديد حدّة التوترات المذهبية بين إيران والسعودية.

-2 وصول ترامب إلى السلطة في أمريكا وتشكيل دولة أصولية (راديكال)

-3 تكثيف سياسات العقوبات الغربية ضد إيران متخذةً ذرائع غير نووية مثل تجارب إيران الصاروخية، وأدّعاء انتهاك حقوق الإنسان في ايران، واتهام إيران بدعم الإرهاب تحت مسميات الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني واللبناني في مقابل التهديدات الإسرائيلية.

في حال تحققت الحالات الثلاث المذكورة آنفًا معًا تصبح الاتفاقية الشاملة عمليًا عاجزة وبلا أثر، وتدخل منطقة غرب آسيا في حرب دموية جديدة لأنّها لن تكون هذه المرة بالوكالة بل حربًا مباشرةً بين إيران من جهة والسعودية و«إسرائيل» بدعمٍ من أمريكا وحلفائها من جهة ثانية.

**ج- السيناريو الواقعي (الوضعية الممكنة)**

في هذا السيناريو، سوف تستمر وضعية العلاقات بين إيران وأمريكا في جوٍ من الضبابية، أي أن تنفيذ الإتفاقية الشاملة بشكلٍ كامل لن يواجه العراقيل التي يمكن حلّها أو غضّ النظر عنها فحسب، وفي نفس الوقت لن يقلّ ملف التحديات والاختلافات بين طهران وواشنطن إن لم نقل أنّه سيتعاظم. وهكذا سيبقى جدار عدم الثقة بينهما كبيرًا.

# روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي

**وسيم قلعجية**
أستاذ جامعي وكاتب متخصص في السياسة الخارجية الروسية

## المقدمة:

يظهر التدخل العسكري الروسي في سورية تطوراً إستراتيجياً حقيقياً في دور روسيا في مجال التوازن الدولي حيث كانت روسيا تتدخل عملياً فقط في الجوار القريب منها، كأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وأوكرانيا وشبه جزيرة القرم. وهذه أول مرة تبدي فيها روسيا الاتحادية استعدادها للتدخل في الشرق الأوسط، مما يؤكد عودة دور روسيا كقوة عظمى تسعى للتوازن مع الغرب. ومما لا شك فيه فإن القرار الروسي باستخدام القوة العسكرية في سورية كان قراراً يتجاوز سورية وستمتد آثاره بعيدة المدى إلى الشرق الأوسط والعالم العربي.

التدخل العسكري الروسي في سورية يعيد موسكو بقوة إلى منطقة الشرق الأوسط لتصبح روسيا الاتحادية مرة أخرى وبعد أربعين عاماً من الغياب القسري لاعباً أساسياً في علاقات القوى في منطقة الشرق الأوسط ولتكسر الهيمنة الأميركية المطلقة على مصائر ومقدرات الشعوب العربية.

وتحظى روسيا الاتحادية اليوم بما يشبه التفويض الدولي لقيادة عملية التسوية السياسية في سورية، من دون أن يعني ذلك التفاهم المسبق على شروط هذه التسوية وماهيتها. يضاف إلى هذا أنّ روسيا الاتحادية أصبحت الدولة الوحيدة التي تملك القدرة على التواصل مع جميع الأطراف السورية والإقليمية والدولية، وتمتلك علاقات متميزة مع الخصمين الإقليميْن الأساسييْن: إيران والمملكة العربية السعودية، وكذلك مع أطراف المعارضة السورية، وهي الوحيدة التي تملك إمكانية التأثير في الموقف الإيراني من منطلق التحالف والصداقة .

تسعى روسيا من خلال التدخل العسكري في سورية لكسب معركة كسر نظام الأحادية القطبية في العالم

ولإقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يرفض التدخلات الأجنبية في النزاعات الداخلية للدول ويحفظ سيادتها ويرفض تسلط القوي على الضعيف. لذا، كان التدخل العسكري الروسي في سورية مبنياً على أرضية صلبة تحتمل حتى مقارعة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، أو إقناعهم، إن أرادوا، بوجهة النظر الروسية، وقبول الريادة والقيادة الروسية في مناطق إستراتيجية تخدم روسيا الاتحادية ومصالحها. لم تلعب روسيا الاتحادية الورقة السورية للمزايدة أو إجراء مقايضات، بل جاءت روسيا الاتحادية بجديّة سياسية وعسكرية لتوقف التضليل والعبث الأميركي في الشرق الأوسط[1].

لم تلعب روسيا الاتحادية الورقة السورية للمزايدة أو إجراء مقايضات

## أولاً، بين فوضى النظام الدولي وانهيار النظام الإقليمي العربي

النظام العالمي القديم، حيث لعبت الولايات المتحدة الأميركية دوراً مهيمناً، اقترب من نهايته. عصر الهيمنة الغربية على الشرق الأوسط أصبح من الماضي. السياسة الدولية لم تعد تتمحور حول أوروبا وواشنطن التي فقدت الكثير من حضورها الدولي و قوتها بعد عودة روسيا الإتحادية إلى ساحات الصراع الدولي. دخل النظام الدولي حالة جديدة من الصعب أن نطلق عليها نظاماً دولياً جديداً لأنه لم يتشكل بعد، أو لم يصل بعد إلى مرحلة النظام، خاصة في ظل حالة ''اللانظام'' التي نعيشها كما يسميها هنري كيسنجر[2]. وإذا كان إستقرار النظام الدولي يرتبط بوجود توازن للقوى بين الدول الكبرى في هذا النظام فإن نقطة الانطلاق لفهم الواقع الجديد تقوم على أن العالم يعيش الآن في حالة من «اللانظام».

لم يعد خافياً على أحد أن سلسلة التطورات الدراماتيكية الكبرى التي إندلعت في السنوات الأخيرة من شأنها أن تعيد النظر كلياً في بنية النظام الدولي عموماً، والنظام الإقليمي الشرق أوسطي بصفة خاصة. الوضع الدولي دخل مرحلة جديدة أسماها البعض ''اللاقطبية». ففي العقد الأخير تراجعت الولايات المتحدة الأميركية من موقع القيادة العالمي ولم تتقدم أية دولة أخرى لملء الفراغ مما ترك النظام العالمي معرضاً للفوضى والانهيار[3].

أمام هذا الواقع، لم يحدث في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط، أن شهدت المنطقة تحولات مفصلية متزامنة في سائر مكوناتها، لا سيما في المشرق والخليج العربي، مضافاً إليهما تركيا وإيران. بالإضافة إلى عوامل التشرذم الداخلي، يتمثل مأزق النظام الإقليمي العربي في مستوى الإستقطاب الذي تتعامل معه الدول العربية بشكل منفرد وفقاً لتصورات ذاتية. هذا الإستقطاب الذي يتخذ في الغالب طابعاً طائفياً– إيران الشيعية وتركيا السنية–

1 – الدكتور وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم– ناشرون، بيروت 2016

2 – هنري كيسينجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي– بيروت، ص .144–147

3 – راجع في هذا الخصوص ما كتبه الباحث رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة (السيناريو الأميركي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمتة)، دار الكتاب العربي، دمشق، 2012. ومقالة الباحث نجيم مزيان تحت بعنوان: المحافظون الجدد ونظرية الفوضى الخلاقة، الموجودة على الرابط التالي: http: / /www.nadorcity.com ، وما كتبه أيضاً الباحث العراقي باسم عبد عون فاضل في مقالته في جريدة الحياة تحت عنوان «الفوضى الخلاّقة» تهدم الشرق الأوسط بتاريخ 4 تشرين الثاني 2014 والموجودة على الرابط التالي:
http: / /www.alhayat.com /Opinion /Letters /5470677.

والذي يضاف إليه الخطر الإسرائيلي الدائم وتنظيم داعش ''المتمدد''، يهدد ''بتعرية'' العمل العربي المشترك نهائياً وإفراغه من ''عروبته''، في صورة استمرار حالة الضياع العربي السائدة والتي قد تنتهي بحدود جديدة ترسمها خطوط النار[4].

تعود روسيا الاتحادية إلى منطقة الشرق الأوسط بعد غياب طويل، سياسياً وعسكرياً عبر البوابة السورية، بالتنسيق التكاملي مع إيران وبتأييد ضمني من مصر ودول أخرى. والهمّ الجامع في المرحلة الراهنة هو محاربة الإرهاب التكفيري، وإن كان لكل طرف دوافعه وغاياته وهي غالباً ما تكون متناقضة. المهم الآن أن ما من مسألة جمعت الغرب وروسيا الاتحادية حول هدف واحد منذ الحرب العالمية الثانية مثل الحرب على الإرهاب التكفيري حيث بات هذا الإرهاب معولماً من الشرق الأوسط إلى أوروبا. ولم يعد الشرق الأوسط مصدر خطر على ذاته فحسب بل بات مصدراً لأخطار تتجاوز حدوده لتصل إلى أوروبا والعالم. علماً بأن نزاعات الشرق الأوسط يطغى عليها الطابع الديني والمذهبي والمنحى الإلغائي داخل الدول وفيما بينها.

المبادرة بالتحرك في مواجهة المعضلات الداخلية والإقليمية في العالم العربي جاءت أساساً من خارج منطقة الشرق الأوسط بقرار من القوى الكبرى في العالم، التي تتجه حثيثاً إلى تبني العمل المسلح وسيلة رئيسية للتعاطي مع المشكلات و حالات الاضطراب التي تسود منطقة الشرق الأوسط خصوصاً تلك التي تصل إلى حد المواجهة المسلحة، وتنذر بتهديدات مباشرة لأمن تلك القوى الخارجية واستقرارها. وتعتمد الولايات المتحدة الأميركية على ما يسمى بسياسة « القيادة من الخلف» أو سياسة «الصبر الاستراتيجي» في سورية واليمن مع الحرص الكامل على أن تنأى الولايات بنفسها عن التورط في الأزمات والتدخل في الصراعات إلا بعد أن «تستنزف» الدول الأخرى نفسها فيها و بعد أن تمس هذه الأزمات المصالح الأميركية الحيوية مباشرة[5].

سقوط مفهوم " قيادة النظام" والدخول في حقبة من "الإدارة لوضع إقليمي"

بالمقابل تجهد الديبلوماسية الروسية في البحث عن حلول للأزمات والتعامل مع النتائج المتوقّعة « لتمدد الاستراتيجي الروسي» في الشرق الأوسط في ظل اعتقاد الروس راسخ بأنه سيتيح لهم التوصل إلى تفاهمات بموجب شروطهم الخاصة.

يكاد النظام الإقليمي العربي يتفرد على كل أقاليم العالم في أنه يتجه نحو »العسكرة «، وليس الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي بين دوله. ويُعتبر الشرق الأوسط أكثر الأقاليم عسكرة وعنفاُ حول العالم اليوم. هذا يعني أن النظام الإقليمي العربي تجري عولمته على حساب تحويله إلى كتلة أو جماعة اقتصادية- سياسية قادرة على التفاعل

4 – زهير حمداني: النظام الإقليمي العربي. جغرافيا تلتهب وتحالفات تتآكل. منشورة على موقع الجزيرة نت بتاريخ 13 كانون الأول 2015 والموجودة على الرابط التالي:

http: / /www.aljazeera.net /news /reportsandinterviews /2015 /12 /13.

5 – نموذجان متطابقان في أصل واحد لتعاطي السياسة الخارجية الأميركية مع أزمات الشرق الأوسط والعالم نموذج سياسة « القيادة من الخلف (Backseat foreign policy ) '' ونموذج سياسة '' الصبر الاستراتيجي'' (strategic patience). لمعرفة أكثر حول سياسة « الصبر الاستراتيجي « راجع مقالة الكاتب الأميركي دانيال بايبس بعنوان الفشل الذريع لسياسة أوباما الخارجية المنشورة بتاريخ 21 شباط 2013 في الوشنطن تايمز والمتوافرة على الرابط التالي:

. http: / /www.danielpipes.org /13286 /obama-foreign-policy

الإيجابي مع المجتمع الدولي وهذا ما يؤكد على عمق الاختراق الخارجي للنظام من القوى الدولية الكبرى .

بنظرة سريعة إلي خريطة النزاعات وبؤر التوتر في الشرق الأوسط ومحيطه يمكن بسهولة ملاحظة أن الإقليم العربي صار أقرب إلى ساحة حرب واسعة تتعدد فيها ميادين القتال وتتباين حدة المعارك من نقطة إلى أخرى. تتخلل تلك الحروب مساحات من الفوضى المجتمعية والاضطرابات السياسية تنذر بتحول تلك المساحات بدورها في أية لحظة إلى ميادين اقتتال جديدة، خاصة أنها جميعها تقريباً متواصلة جغرافياً مع نقاط الحروب والمواجهات المسلحة[6].

ترى موسكو أن الجميع متأثر وخاسر في حال سقوط النظام الحالي

## ثانياً، النظام الإقليمي العربي: من دول الماء إلى دول النفط

يواجه بناء نظام دولي جديد في منطقة الشرق الأوسط التحدي الأساسي المرتبط بحالة التفكك والانهيار التي يواجهها العديد من الدول العربية، بعدما تعرض النظام الذي عهدته المنطقة على مدى الـ 60 عاما الماضية لاختلالات شديدة، لم تخلفها بعد علامات أو دلالات على بداية تشكل «نظام إقليمي عربي جديد»، مع احتمال المرور بمرحلة طويلة من حالة «اللانظام».

تميزت الجغرافيا السياسية العربية في حراكها داخل «الجامعة العربية» بوجود أربعة أقاليم أساسية تعاونت وتنافست وتناحرت في ما بينها لتنتج التوازنات التي حكمت «النظام الإقليمي العربي» منذ عقود وهي: المغرب العربي ووادي النيل والمشرق العربي والخليج العربي. ضمن الأقاليم الأربعة كان هناك تنافس بنيوي في المشرق العربي بين سوريا والعراق ومثله في المغرب العربي بين المغرب والجزائر، وتنافسات ذات حدة أقل بين الدول في كل من الأقاليم الأربعة. اختصاراً، يمكن القول إنه في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كان التوازن الإقليمي العربي قائماً على ثنائية «الجمهوريات العربية» في مواجهة «الملكيات العربية». وفي عقد السبعينيات من القرن المنصرم، ومع الفورة النفطية وانزياح مركز الثقل في «النظام الإقليمي العربي» نحو الخليج العربي عموماً والسعودية خصوصاً تبدلت الأوزان السياسية داخل «الجامعة العربية» لمصلحة «الملكيات العربية» خصوصاً مع ميل مصر الواضح إلى ذلك المعسكر.

بالتوازي تراجعت أدوار مصر أكثر فأكثر و جرى تحييد العراق بعد هزيمته في الكويت عام 1991 وضعفت سورية التي لجأت إلى لعبة التوازن بين الأقاليم والقوى السياسية المختلفة للحفاظ على موقع على طاولة اللاعبين الإقليميين. ومع إحتلال العراق عام 2003 انهار ركن من أركان التوازن العربي، ثم انتقلت المبادرة مرحلياً إلى مصر ودول الربيع العربي عند اندلاع الثورات 2010-2011، لكن فشل ثورات الربيع العربي أتاح للمملكة العربية

6 - راجع في هذا الخصوص مقالة الدكتور محمد سعيد إدريس الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات تحت عنوان : مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية، المنشورة بتاريخ 13 كانون الثاني 2015 والموجودة على الرابط التالي:
http://www.acrseg.org/36537
وكذلك مقالة الدكتور محمد سعيد إدريس الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تحت عنوان: إيران والأمن القومي العربي والمنشورة بتاريخ 17 كانون الثاني 2011 والموجودة على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/33849406-856c-4834-ac21-ce38b0074ae7

السعودية ودول «مجلس التعاون الخليجي» انتزاع المبادرة مرة أخرى[7].

لم تؤد ثورات الربيع العربي إلى ظهور سلطة سياسية جديدة تحظى بالشرعية والقبول من غالبية المواطنين. كذلك يواجه العديد من البلدان العربية اليوم حالة تفكك الدولة إلى وحدات قبلية وطائفية ودخولها في صراع عنيف مع بعضها بعضاً، والتلاعب بها من خلال قوى خارجية متنافسة. وأصبحت الحكومة المركزية غير راغبة أو غير قادرة على إعادة تأسيس سلطتها على مناطق داخل حدودها، أو على كيانات من غير الدول مثل تنظيم القاعدة وداعش.

يمكن رصد أبرز ملامح التغيرات و التحولات الواقعة والمحتملة بالتشكل الجديد للنظام الإقليمي العربي فيما يلي:

**أولاً**، إدارة خليجية للنظام الإقليمي العربي: أهم تغيّر في النظام الإقليمي العربي على أثر ثورات الربيع العربي هو سقوط مفهوم « قيادة النظام'' والدخول في حقبة من ''الإدارة لوضع إقليمي''، وقد قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي كحل مؤقت لغياب قيادة النظام؛ فبشكل عام قضت ''ثورات الربيع العربي'' على احتمال استنهاض مثلث القلب في قيادة النظام الإقليمي العربي (مصر والسعودية وسورية)، ولا يبدو أنه بالإمكان استرجاع أضلاع هذا المثلث في المستقبل المنظور. وجديد النظام العربي أنه استعاض عن ذلك على الفور بما يمكن تسميته '' إدارة مؤقتة '' لوضع إقليمي متغير وليس قيادة لنظام تمثلت بالأساس في ''الإدارة الخليجية'' للإقليم (السعودية ومعها باقي دول مجلس التعاون) مع حضور دور مصري معنوي.

إن استثنائية ''الإدارة '' الخليجية للنظام الإقليمي العربي التي تشكل حالة استثنائية مؤقتة يتوقف استمرارها وديمومتها على مقدار استمرار ما يتوقع من طول الأزمة في سورية، بعدما أصبح هذا الصراع يحمل معادلة صفرية لدول مجلس التعاون الخليجي وللنظام الحالي السوري على حد سواء. هكذا يبدو مستقبل النظام الإقليمي العربي مرتبطاً بتطورات الأوضاع في سورية، وهو ما يغير تدريجياً من قضية ''القلب'' في النظام الإقليمي العربي.

تسعى روسيا بشكل حثيث إلى رفع مستوى ومنسوب علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي

**ثانياً**، تبدّل في عقيدة النظام الإقليمي العربي: أهم القواعد التي ترسخت في العمل العربي المشترك على مدى العقود الماضية هو مبدأ حرمة التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. لكن مع نشوب ''ثورات الربيع العربي'' أخذ هذا المبدأ في الانهيار الدراماتيكي وهذا ما بدا بشكل أساسي في التدخل العسكري والسياسي رسمياً وفعلياً في ليبيا واليمن وسورية إذ تحولت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي إلى أحد أدوات التغيير سواء بالقوة العسكرية، أو بالمال والسلاح أو بالمبادرات السياسية التي دعت قيادات لدول أعضاء بالجامعة العربية إلى التخلي عن الحكم ومغادرة السلطة، وهو أمر لم يكن شائعاً ضمن إطار جامعة الدول العربية.

7 – للتوسع والاستزادة راجع مصطفى اللباد، السعودية والمغرب: إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، جريدة السفير، 25 نيسان 2016

كذلك لم يعد الصراع في الإطار العربي العام بين معتدلين وممانعين حول منهج التسوية بشأن القضية العربية المركزية، وإنما انخرط المعتدلون في تصفية الممانعين ما يعني أن القضية الفلسطينية كقضية لن تعود لفترة طويلة مركز تفاعلات النظام، وإلى حد كبير ستظل دول الثورات العربية وسورية تحديداً مركز التفاعلات والاهتمام الرئيسي، وسيكون «الصراع على سورية» هو «لب الصراع في الشرق الأوسط». من الصعب أن نتبيّن ما إذا كان هذا التبدل في عقيدة النظام هو استجابة مرحلية أم اتجاه قد يستمر لفترة .

**ثالثاً،** تفاقم الصراع داخل سورية بين ما هو ديني إسلامي وما هو عرقي (كردي) في ظل تراجع دور المعارضة السورية المدنية أمام نفوذ التنظيمات الإسلامية التكفيرية التابعة لتيار «السلفية الجهادية»، ودخول أكراد سورية كطرف في الحرب ضد « داعش « و طموحاتهم في تأسيس دولة كردية في شمال سورية . فالثورة السورية أحدثت إرباكاً هائلاً في مواقف دول الجوار الإقليمي الثلاث: «إسرائيل» وتركيا وإيران، لكن الأهم أنها تباعد بين هذه المواقف، ومن شأنها أن تعيد رسم خريطة التفاعلات والتحالفات الإقليمية حسب ما سوف تؤول إليه الأحداث في سورية.

## ثالثاً، دوافع الدور الروسي في الحرب السورية

تعتبر سورية منذ زمن الاتحاد السوفياتي أهم حليف إستراتيجي لروسيا، في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي نظراً لحجم المصالح الروسية. خصوصاً أن روسيا تدير جزءاً من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط من خلال سورية وهي لن تسمح بخسارة هذه المصالح وترك الساحة للمخططات الأميركية- الأوروبية فخسارة روسيا الاتحادية لسورية خسارة إستراتجية لا تعوض وتمثل نهاية لوجودها في الشرق الأوسط ، خصوصاً بعد خروجها من ليبيا والعراق، مما يحولها من دولة عظمى إلى دولة إقليمية. لذلك كان الوجود الروسي في سورية بهذا الشكل والكم والمستوى العسكري القتالي انعكاساً لأهمية دور روسيا الاتحادية في العالم، فهي ليست مجرد قوة إقليمية في أوروبا الشرقية ومنطقة القطب الشمالي فقط وإنما هي فاعل دولي قادر على نشر قدراته العسكرية في مناطق مختلفة من العالم.

يتطلع الرئيس فلاديمير بوتين لأن تصبح روسيا قوة عظمى في منطقة الشرق الأوسط في مواجهة الغرب. لذلك تريد روسيا الاتحادية أن تتخذ من سورية موطئ قدم ثابتٍ لها في الشرق الأوسط وبذلك تضمن إطلالة بحرية على ساحل البحر المتوسط ضمن حدود برية مشتركة مع كل من تركيا و«إسرائيل» ولبنان والعراق والأردن، مما يؤدي إلى ترسيخ مشروعها في الشرق الأوسط حيث المياه الدافئة. وهو ما يدخل ضمن الرؤية الجيوستراتيجية المتمثلة في اتجاه روسيا الاتحادية إلى تعزيز تواجدها في البحر الأسود و البحر الأبيض المتوسط بعد ضم شبه جزيرة القرم لروسيا الاتحادية عام 2014. هذا الأمر تضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التي صّدق عليها الرئيس فلاديمير بوتين في 26 تموز/ يوليو 2015 ونصت على ضمان وجود عسكري بحري ''دائم'' لروسيا الاتحادية في البحر الأبيض المتوسط وتعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا الاتحادية في البحر الأسود.

تنظر روسيا بجدية واهتمام كبيرين إلى موقع سورية الجيوستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ودورها الإقليمي في توزانات المنطقة، وترى أن دمشق تلعب دوراً

كبيراً وفعالاً في حفظ هذه الموازين. كما تعتبر موسكو أن السياسة الخارجية السورية على المستوى الإقليمي والدولي هي من أفضل السياسات وأكثرها اعتدالاً في العالم العربي. من هذا المنطلق يأتي الدعم الروسي المطلق لحفظ الدولة السورية وتتعامل القيادة الروسية مع هذا الأمر بحذر شديد متخذة كافة الإجراءات الضرورية كي لا يتدهور الوضع في سورية وتعمّ الفوضى مما سيحدث اضطرابات وتوترات وقلاقل حادة في منطقة الشرق الأوسط. وترى موسكو أن الجميع متأثر وخاسر في حال سقوط النظام الحالي في سورية لأن الفوضى ستعم منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

إن سقوط الدولة السورية الحليفة لموسكو يعني فقدان القيادة العسكرية الروسية للقاعدة العسكرية الوحيدة خارج روسيا منذ فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي وما تشكله هذه القاعدة من بُعد إستراتيجي كبير كونها محطة التموين الأساسية للأسطول العسكري البحري الروسي في المتوسط وخارج روسيا. زادت أهمية هذه القاعدة بعد نشر الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي لمنظومة الدرع الصاروخي في تركيا التي تعتبرها موسكو أنها موجهة ضدها وأحد الهواجس المقلقة لأمنها القومي. فقاعدة طرطوس تصبح خلف منظومة الدرع الصاروخي الأطلسي في تركيا بحيث تفقد أهميتها بعدما تم الانتهاء من تركيب منظومة الرادارات الضخمة في منطقة صلنفة وعلى إمتداد السلسلة الجبلية للساحل السوري، ونشر أكثر منظومات الدفاع الجوي الصاروخي الروسية تطوراً وفعالية وقدرة والتي ترتبط بشكل مباشر بالأقمار الصناعية.

من خلال تعزيز أواصر التحالف مع إيران في سورية التي تشكل المنفذ البحري لطريق الحرير الحيوي لكل من الصين الشعبية وروسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، تتمكن روسيا من الوصول إلى المياه الدافئة على البحر المتوسط وهذا الطريق يحتاج إلى أفغانستان ليصل إلى إيران ويحتاج إلى العراق ليصل إلى سورية، وللمفارقة جهد الأميركيون لاحتلال هاتين العقدتين، أفغانستان والعراق.

كذلك يهدف الدور الروسي في سوريا إلى لجم تركيا وطموحاتها المنفلتة في القبض على مصير سوريا ومستقبلها، وضمان مقدار من الدور والمصالح الإيرانية في سوريا وإلا ستفقد روسيا حليفاً قوياً ضرورياً لدوره في موازنة الأتراك ومواجهة الأميركيين وتأثيره في بحر قزوين وفي وسط آسيا ومناطق الجوار الروسي.

كما لا تغيب الأبعاد الداخلية لخطوة القيادة الروسية في سورية، إذ يتطلع بوتين لكسب مزيد من الشرعية الشعبية في روسيا وبالتالي ضمان فترة رئاسية ثالثة على غرار الشعبية التي اكتسبها إثر تدخله في أوكرانيا حيث بلغت نسبة شعبيته ٪80 وهي نسبة لم يصل إليها أي رئيس قبله، وهو يأمل تكرار هذا المكسب من خلال سورية تحت مظلة محاربة مخاطر حركات التطرف الجهادي الإسلامية والسعي لتقوية وزيادة نفوذ روسيا الاتحادية بين الطوائف المسيحية الأرثوذكسية والمشرقية[8].

8 – للتوسع في هذا الموضوع، راجع ما كتبه في هذاالخصوص المحلل الروسي ديمتري أدامسكي في مقال له نشرته مجلة فورين بوليسي الأميركية حول استراتيجية الرئيس فلاديمير بوتين في سورية والموجودة على الرابط التالي:

https: / /www.foreignaffairs.com /articles /syria /201501-10- /putins-syria-strategy.

## رابعاً: روسيا ودول الخليج: علاقات تُبنى بميزان الذهب

لم تكن يوماً ما مسيرة العلاقات الروسية- الخليجية في حالة جيدة ترقى لمستوى ولمكانة روسيا كوريثة شرعية للاتحاد السوفياتي، أو تتوافق مع مستوى التحديات والتحولات التي تعيشها المنطقة الخليجية. كان ولا يزال هناك تنافر مستمر بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. في الحقيقة أن روسيا لا تملك سياسة خاصة تجاه دول الخليج العربية وعلاقاتها بالخليج ارتبطت دوماً بمحدد أو طرف خارج عن هذه العلاقة سواء كان أحد الأطراف الإقليمية ( العراق، إيران، تركيا) أو محدداً دولياً متمثلاً في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا.

تطمح روسيا إلى أن يكون لها نفوذ في منطقة الخليج العربية التي تعتبر أنها منطقة نفوذ واسع للولايات المتحدة الأميركية. يحدث كل ذلك فيما تسعى روسيا بشكل حثيث إلى رفع مستوى ومنسوب علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي (بوصفه وحدة وقوة إقليمية) وإلى زيادة مستوى اندماج روسيا في قضايا المنطقة الخليجية. وتقوم الرؤية الروسية لأمن الخليج على أسس المبادرة الروسية المطروحة منذ العام 2000 والتي اختلفت حولها رؤى دول مجلس التعاون الخليجي. تقوم هذه المبادرة على الأسس الآتية:

أولاً: مراعاة مصالح كافة الأطراف الإقليمية والدولية.

ثانياً: الإلتزام التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق القانون الدولي

ثالثاً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة، وحل المنازعات على مراحل وبالطرق السلمية.

رابعاً: ربط الأمن في منطقة الخليج بالأمن في منطقة الشرق الأوسط.

خامساً: وقف سباق التسلح في المنطقة وإخلائها من أسلحة الدمار الشامل.

جاء التدخل العسكري الروسي في سورية مفاجئاً لدول مجلس التعاون الخليجي ومخالفاً لموقفها الجماعي والموحد تجاه الأزمة السورية وسعيها لاستمالة ''الموقف الروسي'' ومحاولة التفاهم معه تدريجياً على معالجة الملف السوري بما يضمن الوصول إلى تسوية تستبعد الرئيس بشار الأسد من محصلتها النهائية، وذلك بعدما تعاظمت فجوة الثقة بين الرياض وواشنطن على خلفية الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسياسة المماطلة تجاه عدد من الملفات الإقليمية ''المقلقة'' لدول مجلس التعاون الخليجي.

بدا موقف دول مجلس التعاون الخليجي واضحاً في استنكاره للتدخل العسكري الروسي في سورية نظراً إلى دعمها المعارضة السورية المعادية للنظام السوري الذي تدخلت روسيا لدعم بقائه. غير أن هذه الدول تبنت ''سياسة عقلانية'' تجاه التدخل العسكري الروسي في سورية وتجاه عودة النفوذ الروسي إلى الشرق الأوسط وذلك بهدف حماية مصالحها الوطنية والإقليمية. وسرعان ما بدأت الأطراف الخليجية الرضوخ لمركزية الدور الروسي واستحالة تجاوزه. وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لقاء مطولاً مع ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وذلك للمرة الأولى منذ بدء الغارات الروسية على مواقع المعارضة السورية التي أدانتها المملكة العربية السعودية. وقد فشلت المملكة العربية السعودية في

''شراء'' الموقف الروسي، لأن المصالح الروسية في سورية بالتحديد أكبر من أن تبيعها روسيا بصفقات سلاح أو بصندوق استثماري مشترك مع المملكة.

غلفت ''الواقعية السياسية'' مواقف المملكة التي لم تسع إلى التصعيد بوجه التدخل العسكري الروسي في سورية على الرغم من أنها رفضت منذ اللحظات الأولى هذا التدخل. كما أنها لم تعمد إلى قطع علاقتها مع روسيا مما يدل على أنها دولة براغماتية تعي حجم مسؤولياتها والتزاماتها في المنطقة ولا تريد الدخول في مواجهة مباشرة مع روسيا. بل على العكس من ذلك ، بدا الموقف السعودي مؤيداً لإيجاد حلٍ سياسي للأزمة السورية عبر الالتزام بما تم الاتفاق عليه في اجتماع '' فيينا- 1'' في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، و'' فيينا– 2 '' في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، الذي أكد على ''أهمية توافق المعنيّين بالأزمة السورية على ضرورة إيجاد مخرج للأزمة السورية وفق عملية سياسية ومرحلة انتقالية تحفظ وحدة الأراضي السورية وتضمن عدم تقسيم سورية إلى دويلات''.

يكمن الدافع الرئيسي ''للواقعية السياسية'' لمواقف السعودية ''الواقعية'' في أنها بدأت تخوض عملية تحول واسعة من إعادة النظر في سياساتها الخارجية وأولويات أمنها القومي في أعقاب التغيرات التي طرأت على المنطقة لأسباب مرتبطة بالاتفاق النووي الإيراني، وبالتردد والانكفاء والبرودة الأميركية، وبالوضع السياسي الداخلي سواء ما تعلّق بالحكم أو الخوف من اندلاع قلاقل بسبب التحولات الإقليمية و الدولية و زوال النفط كمصدر قوة استراتيجية. وقد لعب الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني دوره في التقارب الخليجي- الروسي وذلك نتيجة لزيادة التخوف الخليجي من التقارب الأميركي- الإيراني، وسعي دول الخليج نحو تنويع إرتباطاتها السياسية[9].

أبرز معالم هذه ''السياسة العقلانية'' تأتى من موقف دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعد الدولة الخليجية الأكثر ارتباطاً بروسيا الاتحادية والأكثر تفهماً لسياساتها الخارجية، خصوصاً بعد تدخلها العسكري في سورية. والتحالف العربي بقيادة السعودية، الذي توحد في موضوع اليمن، واجهه شبه انقسام في موضوع سورية بسبب الموقف والعلاقة مع روسيا، إذ أن الإمارات العربية المتحدة خرجت في موضوع التدخل العسكري الروسي في سورية من عباءة السعودية وتبنت مواقف مخالفة لحلفائها في مجلس التعاون الخليجي، وهو ما قد يمنحها دوراً تفاضلياً أقوى في منطقة الخليج العربي[10].

أيدت دولة الإمارات التدخل الروسي في سورية على لسان وزير الدولة أنور قرقاش واعتبرته ''تدخلاً ضد عدو مشترك'' ما يعني قبولاً ضمنياً بالتدخل العسكري

9 – أهم ما كتب حول هذا الموضوع، هو ما ورد في مطالعة كل من سفير روسيا الاتحادية في المملكة العربية السعودية السفير أولغ أزوروف ورئيس مركز الأبحاث في مركز الدراسات العربية والإسلامية بمعهد الدراسات الشرقية في روسيا الاتحادية البروفسور ديميتري ميكولسكي وكبيرة الباحثين في المعهد البروفسورة إيرينا زفياجلسكايا في الطاولة المستديرة المشتركة مع معهد الدراسات الاستراتيجية في وزارة الخارجية السعودية والمنعقدة في موسكو بتاريخ 3 أيلول 2015 تحت عنوان ''الديناميكيات السياسية في الشرق الأوسط والمصلحة الروسية'' والموجودة على الرابط التالي:

http: / /russiancouncil.ru /en /inner /?id_4=6534#top-content

10 – راجع المقالة المنشورة في جريدة رأي اليوم: هل خرجت الإمارات من العباءة السعودية في سوريا ؟ بتاريخ 4 كانون الأول 2015 والموجودة على الرابط التالي : http: / /www.raialyoum.com /?p=353966

الروسي في سورية. جاء هذا التصريح بعد زيارة وصفت بالمهمة قام بها الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي لروسيا الاتحادية في 11 تشرين الأول/ أوكتوبر 2015 والتي أُعلن رسمياً أنها «أسفرت عن تعزيز العلاقة النامية بين البلدين وزادتها متانة». كما كان لافتاً رفض دولة الإمارات التوقيع على بيان يطالب روسيا الاتحادية بوقف عملياتها العسكرية في سورية والذي وقعت عليه كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر والجمهورية التركية إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا.

للجمهورية الإسلامية الإيرانية أهمية خاصة في إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية

أما دولتا الكويت وقطر اللتان أبدتا تحفظهما تجاه التدخل العسكري الروسي في سورية فإن لكل منهما مصالح مشتركة مع روسيا في مجالي الطاقة والغاز وأما الموقف العماني فإنه يحافظ على استمرار الأدوار السياسية الناعمة والمؤثرة التي تقودها سلطنة عُمان لمقاربة مشكلات المنطقة تاريخياً ويندرج هذا الأمر أيضاً على صعيد العلاقة مع روسيا الاتحادية. وتعكف سلطنة عُمان على القيام بمساع دبلوماسية مساندة للديبلوماسية الروسية وذلك في سعيها للتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، فقد قام وزير خارجية سلطنة عُمان يوسف بن علوي بزيارة سورية والاجتماع مع الرئيس بشار الأسد بعد التدخل العسكري الروسي المباشر حيث كسرت هذه الزيارة سنوات من القطيعة بين دمشق والدول الخليجية، كما رفضت سلطنة عُمان الانضمام إلى التحالف الإسلامي الذي أعلنت عنه المملكة العربية السعودية واحتجت بأن الدستور العماني يمنع مشاركة الجيش العماني بأعمال عسكرية خارج الحدود.

## خامساً: روسيا بين ضفتي الخليج

للجمهورية الإسلامية الإيرانية أهمية خاصة في إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، بل إنها الدولة التي تعطي سياسة روسيا الاتحادية في المنطقة عمقاً استراتيجياً لأمور عديدة جيوسياسية واقتصادية وثقافية[11]. وتعتبر روسيا عن حقّ حليفاً إستراتيجياً لإيران وداعماً لبرنامجها النووي السلمي، كما أن روسيا منسجمة إلى حد بعيد مع التحركات الإيرانية في مجريات الملف السوري، وغير معترضة لإزدياد النفوذ العسكري والسياسي الإيراني في العراق، ومتغافلة عن الحضور الإيراني وتوجهاته في العمق الإسلامي السني في روسيا وآسيا الوسطى «كعمق إستراتيجي إسلامي روسي».

مما لا شك فيه أن هناك عدة تحديات وعوامل تواجه العلاقات الروسية– الخليجية، أولها طبيعة العلاقات الإيرانية– الروسية على ضوء الصراع في سورية والعراق واليمن. وعلى الرغم من اعتبار إيران حليفاً إستراتيجياً لروسيا إلا أن الأخيرة هي بلد يسعى إلى تحقيق مصلحته.

11 – راجع في هذا الخصوص مقالة السفير الدكتور عزت سعد السيد في مجلة السياسية الدولية– عدد 17 نيسان 2016 بعنوان السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط.. بين الإرهاب وإيران والموجودة على الرابط التالي:

http: / /www.siyassa.org.eg /NewsQ /5466.aspx)

وكذلك مقالة الدبلوماسي والسياسي الروسي أندريه بكلانوف: المفتاح الإيراني لباب الشرق الأوسط، المنشورة في مجلة روسيا الشؤون العالمية: المجلد 11، 27 أكتوبر 2013.

فلو أننا عدنا لخط التماس مع المحور الإيراني، وحساب مفردات المصالح الروسية، لبرز التساؤل: أي المصالح أعمق وأوسع لروسيا الاتحادية مع إيران أم مع دول مجلس التعاون الخليجي؟ يمكن النظر إلى هذا الأمر من عدة زوايا. من زاوية دول مجلس التعاون الخليجي يمكن رؤية من وجهة النظر التالية:

-1 الحجم الاقتصادي لدول الخليج العربية أكبر من إمكانات إيران الاقتصادية، وتأثيرها في السوق العالمية «للنفط والغاز» أكبر وأعمق، لا سيما وأن روسيا الاتحادية تعتمد بشكل رئيسي على النفط والغاز في اقتصادها القومي.

-2 علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع روسيا الاتحادية خالية حالياً من مشكلة التمدد الطائفي أو الجيوسياسي في روسيا الاتحادية ومناطق نفوذها، خلافاً لإيران مع روسيا الاتحادية من وجهة النظر الخليجية.

-3 مستقبل علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع روسيا الاتحادية ينسجم مع التحول الإستراتيجي الأميركي في المنطقة باتجاه إيران، فإيران قد تصبح محور تصادم روسي- أميركي في سياق المصالح بينهما، خلافاً لمستقبل العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وبناء عليه، تعول دول مجلس التعاون الخليجي على أن العلاقة الوثيقة التي تحكم روسيا الإتحادية وإيران سوف تشهد برودة وتراجعاً أمام المصلحة الروسية وأمام حيثيات التقارب الأميركي- الإيراني الذي ربما يتسبب في فك ارتباط نسبي في العلاقة الإستراتيجية القائمة بين روسيا وإيران وخاصة كلما ابتعدنا عن الملف السوري. لذلك يرى بعض المحللين الروس أن دول مجلس التعاون الخليجي سوف "تعزز علاقتها السياسية والاقتصادية بروسيا الاتحادية تاركة قضية وجود وبقاء الرئيس بشار الأسد لما يمكن التوصل إليه لاحقاً عبر تسوية سياسية برعاية دولية" وذلك في سياق المحاولات الخليجية المستمرة والهادفة لاحتواء التدخل العسكري الروسي في سورية، ومحاولتها لإيجاد صيغة سياسية مشتركة لحل النزاع في سورية[12].

يحدث كل ذلك في ظّل تفهم روسي واضح لمخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من حضور إيران المتزايد في العالم العربي وتسلحها التقليدي والمتطور الذي تساهم فيه روسيا بنسبة كبيرة. في مقابل ذلك تحاول دول مجلس التعاون الخليجي أن تتفهم الرغبة الروسية بالتواجد في الشرق الأوسط من خلال مبادرتها الأمنية في منطقة الخليج وتدخلها العسكري في سورية. وتسعى روسيا الاتحادية إلى طمأنة الدول الخليجية من أن التواجد العسكري الروسي في منطقة الشرق الأوسط يجب أن لا يشكل هاجساً مقلقاً لها، وإنما يجب اعتباره ضرورة لإحداث التوازن الإستراتيجي الذي تفرضه الأوضاع وتطور الأحداث وتداعياتها في المنطقة، خصوصاً إذا ما تم التعامل مع الحوار الخليجي- الروسي الإستراتيجي بطريقة صحيحة، واستثماره ليكون مرتكزاً لوضع أسس جديدة للعلاقات الخليجية- الروسية على الصعد كافة.

12 - محمد بدري عيد، مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ 8 تشرين الأول 2015 / الموجودة على الرابط التالي:

http: / /studies.aljazeera.net /reports /2015 /10 /201510410339837824.htm

## الخاتمة

إن تراجع سطوة الولايات المتحدة الأميركية وظهور نظام «متعدد الأقطاب» يُمثل فرصة أمام النظام الإقليمي العربي لتنويع علاقاته وارتباطاته السياسية والاقتصادية مع الفاعلين الجدد في النظام العالمي. وربما يكون التوجه الأميركي نحو الشرق الأقصى على حساب الارتباطات الأميركية بالشرق الأوسط فرصة أمام النظام العربي للتخلص، ولو تدريجياً، من روابط التبعية للولايات المتحدة الأميركية وهيمنتها. وقد حاول الرئيس باراك أوباما اتباع «استراتيجية خروج» تترافق مع تنظيم وتوزيع أميركي لخريطة النفوذ الإقليمية[13].

عادت روسيا الاتحادية إلى ساحات الصراع الدولي حين قررت العودة إلى الشرق الأوسط. وتنطلق السياسة الخارجية الروسية الجديدة من رؤية ترتكز على إيلاء أهمية للقيمة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلّم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل خارج محيط الدائرة الأوراسية لما تمثّله من قلب العالم الذي تُرسم من خلاله التفاهمات الإقليمية والتوازنات الدولية، ويمثّل منّصة ارتكاز ورافعة سياسية مستقبلية لأي قوة دولية.

الدور الروسي الجديد لم ينبعث على نحو مفاجئ وإنما جاء انعكاساً لسنوات من الجهد والخطط المدروسة لقيادة واعية عملت على إعادة عملية هيكلة السياسة الخارجية الروسية التي أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية، تقيس تحركاتها وإتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة، وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية. مع الأخذ في الحسبان أهمية العمل التراكمي الكبير الذي حققته السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها بمختلف المناطق الاستراتيجية على مدى السنوات العشر الماضية، سواء منطقة آسيا الوسطى أو منطقة شرق آسيا. وهو ما يؤكد أن تحولات السياسة الخارجية الروسية إنما تدور وفق حقائق ومصالح جيوسياسية وجيوستراتيجية عالمية كبرى، وليست منطلقة من ترتيبات محض إستراتيجية شرق أوسطية[14].

عمدت السياسة الخارجية الروسية إلى العمل على إنهاك الولايات المتحدة الأميركية سياسياً وإستراتيجيّاً وإلى الضغط السياسي وإظهار القوة العسكرية عمداً عن طريق تدخلها ومزاحمتها الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال استدراج واشنطن إلى

13 – راجع في هذا الخصوص مقالة الكاتب السوري محمد سيد وصاص المنشورة في جريدة الحياة اللندنية تحت عنوان: الشرق الأوسط الجديد كيف يتشكّل؟ تاريخ الخميس 7 كانون الثاني 2016 والموجودة على الرابط التالي:

http: / /www.alhayat.com /Articles /13268959

14 – راجع في هذا الخصوص ملف مجلة السياسية الدولية، القطب العائد: الدور الروسي في سياق إقليمي متغير. وخصوصاً مقالة الدكتور معتز سلامة: ''تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة إلى مسرح السياسة العالمية.'' وكذلك مقالة الدكتورة نورهان الشيخ، ''القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟ ''. مجلة السياسية الدولية العدد 195، كانون الثاني 2014 والموجود على الرابط التالي:

http: / /www.siyassa.org.eg /NewsContent /12 /116 /3704

مجموعة من الصراعات التي تمتد على أكثر من ساحة: من آسيا الوسطى إلى سورية مروراً بشبه جزيرة القرم وأوكرانيا. هذا الأمر نابع من إدراك القيادة الروسية أنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية يمكنها حينئذٍ رفض اعتبارها قوة عسكرية إقليمية وفرض التعامل معها كقوة عالمية تصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي. لقد خبرت روسيا الاتحادية وأدركت تماماً أن الإخفاق الأميركي سيخلِّف فراغاً سياسياً وعالمياً في خارطة توزيع القوى في ميزان النظام العالمي الجديد، مما يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى ساحة الصراع الدولي عموماً والشرق الأوسط خصوصاً، ولكن هذه المرة بقوة وفاعلية أكبر.

# روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف»*

**يوست هلترمان**

مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط محط اهتمام بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية بسبب وجود النفط فيها حيث كان لها نفوذ في كل من السعودية ودول الخليج وإيران، وأيضاً بسبب الالتزام تجاه "إسرائيل" التي تعتبر قضية استراتيجية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة.

وقد مثلت حرب الكويت نقطة تحوّل بالنسبة للأميركيين ، فقد كان المراد من هذه الحرب أولا" إضعاف نظام صدّام حسين وإجباره على الدخول في تسوية فلسطينية-إسرائيلة بشروط إسرائيلية وغربية وأميركية. وثانياً توجيه تحذير إلى إيران بشأن تطوير الأسلحة، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، لأن إيران كانت قد بدأت برنامجها النووي في فترة ما قبل ال2000 . هذا التحذير كان مهماً لأن انتشار الأسلحة وتطويرها في العالم يشكل مسألة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية.

ومع قدوم إدارة بوش الابن اغتنمت الإدارة الأميركية الفرصة لتوجيه هذه الرسالة لإيران بعد الحرب على العراق وهي أنه يمكن لإيران أن تكون الضحية التالية، ولذلك علّق الإيرانيون العمل ببرنامجهم النووي. ولكن في العام 2004، وبعدما تبيّن الفشل الأميركي في العراق، عادت إيران لاستكمال برنامجها النووي لأن الولايات المتحدة التي وجّهت لها إنذاراً في السابق باتت الآن ضعيفة.

أما بالنسبة للإدارة الأميركية، فقد أخذ أوباما العبرة من الدروس التي تركها له جورج بوش الابن وأدرك أن التدخل العسكري في المنطقة بشكل مباشر لا يعود بالنتائج المرجوة وإنما قد يحمل نتائج سلبية، كالتأثير السلبي على الاقتصاد الأميركي وتشويه سمعة الولايات المتحدة حول العالم. ولذلك قام أوباما باستكمال سحب قواته من العراق، وعمل على أن يكون التدخل عبر الضربات الجوية واغتيال شخصيات وقيادات للقاعدة.

* مقاطع من ندوة عُقدت في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٢ نيسان ٢٠١٦

لاحقا''، ومع بداية ''الربيع العربي''، تفاجأت الإدارة الأميركية كالجميع بمجريات الأمور ولم تكن قد اتخذت قراراً واضحاً في ما يخص التعامل مع الوضع الراهن. وفيما بعد قررت الإدارة أن تتخلى عن نظام حسني مبارك في مصر، ولكنها لم تدعم الإخوان المسلمين في بداية الأمر باعتبارهم متطرفين. ولكن بعد ظهور الإخوان المسلمين في تركيا مع أردوغان على أنهم جماعة معتدلة إسلامياً اقتنع الأميركيون بفكرة تقديم الإخوان على أنهم الإسلام المعتدل، معتبرين أن الإخوان محافظون اجتماعياً ولكنهم معتدلون سياسيا''، وسياسات أميركا تسمح لها بالتعامل مع من يريد التعامل معها بغضّ النظر عن أيديولجيته.

هذا الأمر جعل العلاقات مع المملكة العربية السعودية تتوتر، لأن السعودية تتبنى سياسة معادية للإخوان وهذا ما ظهر مع الملك عبد الله، الأمر الذي جعل السعودية تشعر بالخذلان من قبل الولايات المتحدة الأميركية. وقد أيدت السعودية إسقاط نظام الرئيس المنتخب في مصر محمد مرسي عام 2013 ولم تستطع الولايات المتحدة منعها ولم تكن راضية بما حصل أيضاً. وهذا الأمر اعتبر وكأنه إقصاء لنفوذ الإخوان المسلمين عن الساحة العالمية، مع بقاء تواجدهم في مناطق مثل الأردن ومع حماس.

وبالعودة إلى تركيا فقد تبّين أن أردوغان لم يكن المعتدل الاسلامي كما كان متوقعاً بل كان متشدداً كأسلافه السابقين أمثال كمال أتاتورك ولذا لا يمكن لأميركا أن تقدّمه وتدعمه على أنه النموذج المعتدل من الإسلام السياسي المحاكي للديمقراطية في المنطقة.

فيما بعد، ومع بداية الحرب على سوريا التي تحولت إلى حروب بالوكالة مدعومة من أطراف خارجية كان على الولايات المتحدة أن تقوم بإعادة تقييم لحساباتها من جديد، وكان عليها تحديد إذا ما كانت الحرب على سوريا هي مصلحة استراتيجية لها أم لا؟ لاحقا'' قررت الإدارة الأميركية أن الحرب ليست مصلحة استراتيجية لها، وأن النظام لا يشكل بحد ذاته خطراً أو تهديداً لها، بل إن الخطر الحقيقي بالنسبة لها هو انتشار الحرب في الإقليم وظهور لاعبين إقليميين ودوليين لديهم سياساتهم الخاصة أمثال القاعدة وداعش.

لقد أملت الولايات المتحدة أن يسقط النظام السوري سريعا'' وهو أمر لم يحصل، وكونها لا تعتبر الحرب في سوريا ذات أهمية استراتيجية فهي لم ترسل الدعم العسكري لإسقاط النظام، وكانت في الآن عينه

تقيّم دور كل من إيران وروسيا في هذه الحرب وتتفاوض مع إيران على البرنامج النووي لذا كان عليها التمهل في تحديد خياراتها في الحرب.

في نهاية المطاف اعتبرت الولايات المتحدة أن مواجهة تنظيم داعش أولوية بالنسبة لها. وكانت هذه هي الحسابات الأميركية للحرب على سوريا إلى أن جرى التدخل الروسي، وهنا كان على الولايات المتحدة إعادة حساباتها من جديد.

## المنظور الروسي

إن تجربة انهيار الاتحاد السوفياتي كانت مذلّة بالنسبة للشعب الروسي، ولو كان هناك دمج للولايات السوفياتية السابقة بشكل أفضل بالهيكل الأوروبي لكان الأمر أفضل بالنسبة للجميع. ومع تولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا يمكن القول إن لروسيا عدة أهداف رئيسية تطمح لتحقيقها وهي:

1- أن تُعامل على أنها قوة عظمى في العالم وكندّ للولايات المتحدة الأميركية، وهي ترى ضمور الدور الأميركي حول العالم فرصة لتحقيق هذا الهدف.

2- محاربة الإسلاميين المتطرفين ممن يقاتلون الى جانب المعارضة في سوريا ولا سيما أولئك القادمين من القوقاز والشيشان وداغستان. إن لروسيا وجهة نظر خاصة عن الجهاديين فهي تعتبر أن أي نوع من الجهاديين الإسلاميين في سوريا هو كالقاعدة والنصرة وبالتالي لم تميز بين الفرق الإسلامية سواء كانت داعش أو النصرة أو غيرهما عندما سددت الضربات إليهم في سوريا.

4- منع تغيّر الأنظمة في العالم على يد الولايات المتحدة الأميركية، وذلك لأن هذا الأمر يشكل تهديداً لروسيا فإن أكملت الولايات المتحدة خطتها بإسقاط الأنظمة فإن الدور قد يطاول روسيا. ولذلك أرادت منع حصول هذا الأمر في سوريا. أما إذا كان لا بد من حصول تغيير في سوريا فإن ذلك سيكون بموافقة روسيا والولايات المتحدة معا"، وعبر تفاوض سياسي يحفظ المصالح الروسية في المنطقة. ولتحقيق هذه الأهداف كان على روسيا أن تجعل التدخل الأميركي في المنطقة مكلفا".

بالعودة الى الحسابات الاميركية، نستطيع الآن القول بأن أميركا أدركت أن الجو السوري أصبح خاضعاً للسيطرة الروسية ولذلك لا يمكن فرض حظر جوي فوق الأراضي السورية، والأتراك لا يستطيعون التحرك في شمال سوريا والتدخل في سوريا الآن بمثابة إشعال حرب عالمية ثالثة. وفي ما يخص الأمور المتفق عليها بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية فهي:

أولا''، لا يريد الطرفان توسيع نطاق الحرب، ولكن هذا الأمر هو بيد الأطراف المتصارعة على الأرض السورية أي إيران وحزب الله والأكراد في شمال سوريا المتصلين بأكراد تركيا ومجموعات المعارضة المسلحة والنصرة وداعش. هذه الأطراف جميعها مدعومة من قوى خارجية ولكل منها أجندتها الخاصة مما يجعل الأمر معقداً بالنسبة لروسيا والولايات المتحدة لإيجاد تسوية في سوريا. ثانيا''، إن خوض العملية السياسية أمر يحتاج إلى وقت طويل وقد تشهد هذه الفترة صراعات متجددة.

لذا على روسيا خوض العملية السياسية لتكون لاعبا'' إقليميا'' محترما'' وأن لا تعتمد فقط على القوة العسكرية. أما بالنسبة لروسيا وإيران وحزب الله فإن هذه الأطراف متفقة على حماية النظام ولكنها تختلف في أمور أخرى عديدة. والتسوية السياسية في سوريا من شأنها أن تخفف الصراع الإيراني السعودي في المنطقة. وهنا يمكن للولايات المتحدة أن تضغط على السعودية لإنهاء الحرب في اليمن ويمكن لروسيا أن تضغط بدورها على إيران للحد من نفوذها في المنطقة. إن الوضع الذي نعيشه الآن هو أسوأ السيناريوهات ولذلك يجب على الجميع إيجاد الحل الذي يرضي الجميع ويمكن لجميع الأطراف التعايش معه''.

# «مبادرة الحزام والطريق»
# أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة

**رضوان جمول**
خبير وكاتب اقتصادي

## مقدمة:

بعد عقود طويلة من الانطواء والانكفاء نحو الداخل لأسباب متعددة، بعضها يتعلق بالثقافة المحلية وأغلبها الانشغال بتأمين المعيشة لما يقرب من خمس سكان العالم. وبعدما حققت الصين قفزة اقتصادية وتكنولوجية متميزة، بالانتقال خلال فترة وجيزة نسبياً لا تتعدى الثلاثين سنة من دولة زراعية فقيرة ومنعزلة إلى ثاني أكبر اقتصاديات العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية متصدرة بذلك قائمة التجارة الخارجية الدولية بالبضائع مما مكنّها من تكوين احتياطي هائل بالعملات الأجنبية بلغ 5940 مليار دولار حتى نهاية عام 2013. بعد ذلك باتت الصين اليوم تشكل قاطرة للاقتصاد العالمي، في مشهد يملي عليها حسابات اقتصادية وسياسية وأمنية خارجية مختلفة تماماً. ولذلك، تبدو الصين بخلاف تاريخها السابق عازمة على القيام بدور قيادي على الصعيد العالمي كقطب فاعل في السياسة الدولية، ولكن بحذر شديد خشية الاصطدام بمصالح القطبين الأميركي والروسي.

وفي هذا الإطار نجد أن هذه الدولة الكبرى النامية تحرص منذ العام 2013 على طرح نفسها كجسر يصل بين الدول المتقدمة المالكة لمفاتيح التكنولوجيا العالية والدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة، من خلال الترويج لمبادرتها الجديدة تحت عنوان «مبادرة الحزام والطريق». فضلاً عن الاستعداد لتلبية متطلبات انخراط الدول النامية في كل من آسيا وأفريقيا وأوروبا في هذه المبادرة، لناحية تمويل الاستثمارات في البنى التحتية، وخصوصاً شبكات المواصلات البرية والبحرية، والاتصالات وتطوير الصناعات وتوسيع الأسواق وتمويل المشروعات المحلية الواعدة والبرامج الثقافية والعلمية المشتركة.

وإذا كانت غالبية الدول المعنية قد قرأت المبادرة جيداً وتبدو مهتمة لا بل متحمسة للسير بها باعتبارها عرضاً تنموياً صينياً مغرياً، إلا أن دولاً أخرى تبدو إما متوجسة من هذه المبادرة وتنظر إليها بوصفها محاولة للتوسع غرباً على حساب مصالحها كالدول الغربية عموماً والولايات المتحدة تحديداً، أو أنها تتعاطى معها بخفة ولا مبالاة، كحال الدولة اللبنانية على سبيل المثال لا الحصر.

وانطلاقاً من ذلك كان لا بد من محاولة دراسة تموضع دول الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية الصينية الجديدة، بالإضافة إلى أهمية دور هذه الدول كعامل حيوي في إنجاحها أو فشلها. وهي محاولة تخدم في النهاية جهود دول المنطقة الرامية لدراسة المبادرة بعناية كي تحدد بنفسها الفرص والتحديات التي قد تواجهها في المستقبل المنظور.

باتت الصين اليوم تشكل قاطرة للاقتصاد العالمي

## أولاً: مضمون مبادرة «الحزام والطريق»:

تحوّلت مبادرة «الحزام والطريق» One Built One Road)) منذ إعلانها من قبل الرئيس الصيني الجديد "تشي جينغ بينغ" (Xi Jing Ping) إبان تسلمه مهامه فعلياً في ربيع العام 2013 إلى علامة فارقة في السياسة الخارجية للصين. لترسم بذلك مساراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً جديداً وحاسماً بالنسبة للدولة الصينية من شأنه في حال نجاحه إحداث تحوّل عميق في طبيعة نموذج التنمية الصيني.

وتعتبر "مبادرة الحزام والطريق" في الواقع خلاصة مبادرتين استراتيجيتين صينيتين، هما:

- "طريق الحرير الحزام الاقتصادي" ( The Silk Road Economic Built). وترمي إلى إحياء حزام اقتصادي بري مواز لطريق الحرير التاريخي. وهي تشمل بشكل خاص دول شمال ووسط وغرب آسيا وصولاً حتى ألمانيا ووسط أوروبا.

- "مبادرة القرن الواحد والعشرين البحرية" (The 21st Century Maritime Silk Road). تعتمد هذه المبادرة على موانئ الدول الواقعة على طول حزام بحري يمتد من بحر الصين ودول جنوب آسيا وصولاً حتى موانئ دول الخليج ومصر واليونان وشرق أفريقيا مروراً بالدول المطلة على المحيط الهندي والتي يطلق عليها اصطلاحاً تسمية "ممرات البهارات".

تطرح هذه المبادرة الصينية مروحة واسعة جداً من مجالات التعاون التجاري والاقتصادي والتنموي والعلمي والثقافي بين الصين وبقية دول آسيا وأفريقيا وأوروبا، مع ما تتطلبه من سلسلة ضخمة للغاية من الاستثمارات في البنى التحتية، وخصوصاً الموانئ والمطارات وشبكات النقل البري والاتصالات، بالإضافة إلى الأنشطة في مجال تعزيز العلاقات الدولية وتنسيق السياسات وتسوية المدفوعات وتطوير آليات التعاون والبرامج العلمية والتشريعات والنظم لما يزيد عن 60 دولة في القارات الثلاث المذكورة، تضم في مجموعها حوالي 4,4 مليار نسمة، أي ما نسبته ٪63 من سكان العالم يشكلون ٪29 من الناتج الإجمالي العالمي وما يقارب ٪26 من الشركاء التجاريين للصين.

من أجل فهم أفضل لأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للمبادرة الصينية الجديدة لا بد من الوقوف على التطلعات الحقيقية لهذه المبادرة. فالقيادة الصينية غالباً ما تنطلق في سعيها ترويج هذه المبادرة من واقع التفاوت القائم في مستويات التطور الاقتصادي بين مختلف الدول المعنية، مصنفة إياها ضمن مجموعات ثلاث على الشكل التالي:

- العالم المتقدم الذي يمتلك مفاتيح التكنولوجيا والتجهيز، ولكنه يواجه طلباً محدوداً نسبياً لغلاء أسعار منتجاته من جهة وضعف القدرة الشرائية للدول النامية من جهة أخرى.

- دول نامية تمتلك موارد طبيعية غنية ويداً عاملة قليلة

التكلفة، إلا أنها تفتقر إلى التمويل اللازم لتطوير بناها التحتية وتوفير التجهيزات.

- الصين بوصفها أكبر دولة نامية وثاني أكبر اقتصاد في العالم بإمكانها أن تشكل الجسر الذي يربط بين الطرفين، لما تمتلكه من قدرات تصنيعية وهندسية ذات كلفة أقل نسبياً من الغرب. كما أنها تمتلك احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية.

واستناداً إلى هذا الواقع تطرح الصين التعاون بين هذه المجموعات الثلاث على قاعدة رابح- رابح وصولاً إلى تحقيق نمو مستدام لمجمل الاقتصاد العالمي. مؤكدة بصورة متكررة على جملة من الأهداف المعلنة مثل: تعزيز التعاون الاقتصادي، تحسين المواصلات، تطوير التجارة والاستثمار، تسهيل تحويل العملات، ودعم التبادل بين الشعوب.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الصورة لا تعكس تماماً الأهداف البعيدة والكاملة للمبادرة فيما خص منطقة الشرق الأوسط. فالاقتصاد الصيني بعدما فقد خلال السنوات القليلة الماضية بعضاً من زخم النمو فضلاً عن قدراته التنافسية، بالإضافة إلى التكلفة الاجتماعية والبيئية العالية لهذا النمط من النمو وضع المسؤولين الصينيين أمام تحد جدي فرض عليهم، على الأقل من أجل الاحتفاظ بالمكاسب الاقتصادية وترميم صورة الصين وموقعها العالمي، اتخاذ رزمة عريضة من الإصلاحات والمبادرات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والخارجي، يصعب تحقيقها من دون السعي للاندماج بشكل أوسع في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك دول الجوار ضمن ما يسمى «ديبلوماسية الجوار».

وهنا تأتي أهمية منطقة الشرق الأوسط، أولاً كمصدر رئيسي للطاقة الضرورية في المحافظة على ديمومة واستقرار عجلة الاقتصاد الصيني الذي يعتمد على النفط المستورد بنسبة تصل إلى 75 ٪، علماً أن ما بين 46٪ إلى 52٪ من واردات النفط الصينية مصدرها منطقة الشرق الأوسط. وثانياً فرص الاستثمار الهائلة، خصوصاً في مجالات الصناعة النفطية ومشاريع البنية التحتية التي تتطلع لتنفيذها الشركات الصينية الضخمة في دول المنطقة. وثالثاً على سبيل البيان لا الحصر حاجة الصين الشديدة إلى الغاز الطبيعي المسال كبديل نظيف للطاقة للحد من الكلفة البيئية المرتفعة لاستخدام الفحم بكثافة في الصناعات الثقيلة. وقد زاد من أهمية المنطقة بالنسبة للصين تحديداً على هذا الصعيد الغاز الطبيعي المكتشف حديثاً في المنطقة باحتياطيات ضخمة في دول مثل سوريا ولبنان ومصر وفلسطين المحتلة.

تطرح هذه المبادرة الصينية مروحة واسعة جداً من مجالات التعاون التجاري والاقتصادي والتنموي والعلمي والثقافي

ولذلك، فإن القيادة الصينية ومهندسو «مبادرة الحزام والطريق» بطبيعة الحال يدركون جيداً أن ضمان الملاحة البحرية وكذلك خطوط المواصلات بين شرق أفريقيا وشمالها والشرق الأوسط من جهة وشرق آسيا، بما فيها الصين مروراً عبر المحيط الهندي من جهة أخرى ، يعتبر مسألة حيوية لاستمرار تدفق موارد الطاقة وبقية الموارد الطبيعية. الأمر الذي يفسر تخوّف الصين من نشوء النزاعات في هذه المناطق، فضلاً عن حرصها على ترسيخ أسس ومبادىء للتعاون بين الدول المعنية، ويبدو أن «مبادرة الحزام والطريق» باتت تشكل الإطار المناسب لهذه الغاية.

## ثانياً: غرب آسيا كرأس جسر اقتصادي - سياسي

استمر التردد وعدم الوضوح إزاء منطقة الشرق الأوسط علامة فارقة تطبع السياسة الخارجية للصين حتى السنوات القليلة الماضية، وسط تضارب في آراء المفكرين والديبلوماسيين الصينيين في الدوائر الأكاديمية والديبلوماسية، ما بين اتجاه لا يرى فائدة أو حتى إمكانية للتورط في منطقة مضطربة لا تملك الصين الإمكانيات والنفوذ الكافيين للتأثير فيها ومجاراة النفوذ الأميركي على هذا الصعيد، حيث تملك الإدارة الأميركية علاقات استراتيجية وديبلوماسية راسخة مع غالبية حكومات المنطقة. الأمر الذي يمنح الولايات المتحدة الأميركية الإمكانيات اللوجستية ليس للتأثير في هذه المنطقة وحسب، بل للتحكم في اتجاهات النمو الاقتصادي الصيني الذي يعتمد على نفط المنطقة كمحرك رئيسي لعجلة الاقتصاد.

أما الاتجاه الآخر فإنه ينطلق من إشكالية الطاقة نفسها لبلورة طروحات تدعو الصين لبناء ديبلوماسية نشطة جديدة، تتجاوز حدودها التقليدية ضمن الهند الصينية وجنوب شرق آسيا للاهتمام بالتطورات الآخذة بالتدحرج في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وسيطرة التنظيمات المتطرفة مؤخراً على أجزاء من سوريا والعراق وليبيا ومصر وتونس، وبما يتناسب مع موقع الصين الطبيعي وقدراتها البشرية والمالية والاقتصادية والعلمية من جهة، ولتلبية احتياجاتها الأمنية والاقتصادية على المستوى العالمي من جهة أخرى.[1] ولذلك فإن القيادة الصينية الحالية بإعلانها «مبادرة الحزام والطريق» في ربيع العام 2013 تكون قد حزمت أمرها لمصلحة تبني التوجه الثاني، حاسمة خياراتها بالتوجه غرباً.

وبحسب الطروحات الأخيرة فإن الصين لا يمكنها أن تبقى بمنأى عن تأثيرات عملية إعادة التشكيل الجيو سياسية (Geopolitics) الجارية حالياً في أوراسيا، مستحضرة حقيقة أن الصين هي مستورد صاف للنفط. فرغم محاولاتها للاعتماد على مصادر طاقة بديلة كالفحم والطاقة النووية، فضلاً عن تنويع مصادر إمدادات النفط بعيداً عن الشرق الأوسط، وبشكل خاص عبر تكثيف الاستثمارات الصينية في البلدان الإفريقية، إلا أن حاجاتها المتزايدة للنفط تجعلها بحاجة متزايدة لنفط الشرق الأوسط على الأقل لعقود مقبلة. مما يحتّم عليها الحفاظ على بيئة آمنة اقتصادياً وسياسياً بالتعاون مع القوى الغربية المتواجدة في المنطقة كخيار أنسب، وذلك تمهيداً للمشاركة في الاستثمارات الضخمة التي تشهدها المنطقة على صعيد إقامة البنى التحتية لاستخراج ونقل ثروات الغاز والبترول الموجودة والمكتشفة حديثاً، وخصوصاً في دول وسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج كالسعودية وإيران وقطر والإمارات، ومؤخراً لبنان وسوريا وقبرص وفلسطين المحتلة، بالإضافة إلى مصر في شمال أفريقيا.

وليس مبالغاً فيه القول إن ''مبادرة الحزام والطريق'' باتت تطبع مختلف توجهات السياسة الخارجية للصين، لا بل تعتبر في الواقع إيذاناً بدور صيني أكبر على الصعيد العالمي وبعلاقات من نوع آخر مع دول منطقة الشرق الأوسط، تقوم على اتفاقيات ثنائية تخدم المبادرة، بدلاً من

1 – Zhang Xiaodong, Kanstantin Antipov, Aspects of the ''Evolution of China's Middle East Policy'', Institute of Far Eastern Studies, 2014

أشكال التعاون التقليدية بدون أفق استراتيجي، والتي ثبت عدم جدواها للصين بحسب العديد من الخبراء المؤثرين في السياسات الخارجية والديبلوماسية الصينية.[2]

لقد بات الصينيون ينظرون إلى غرب آسيا بوصفه المنفذ ومنصة الانطلاق الضرورية لتحوّل الصين إلى قوة عالمية. وبهذا الشأن يعلق أحد الخبراء الصينيين بالقول: «إن إعادة انبعاث الصين الكبرى تعتمد إلى حد بعيد على منطقة غرب آسيا وأفريقيا.. وفي المستقبل ستكون هذه المنطقة بالتأكيد أكثر أهمية كشريك ضروري في عملية تنمية الصين»[3]. ولذلك نجد أن وزير الخارجية الصيني نفسه لا يرى أية إمكانية للتراجع في المنطقة حيث « الصين ناشطة ليس في الإطار الاقتصادي وحسب، لكنها مستعدة أيضاً لتطوير التعاون في الحقول العسكرية والسياسية والأمنية، خصوصاً مع العالم العربي»[4].

## ثالثاً: الصين والعالم العربي: قاعدة ٣+٢+١

تبدو الصين راغبة فعلاً ببناء أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية والثقافية مع جميع الدول العربية. وهو ما عكسته الوثيقة السياسية الخاصة بالعلاقات المنشودة بين الصين والدول العربية، الصادرة عن وزارة الخارجية الصينية في كانون الثاني 2016 تحت عنوان «ورقة السياسة الصينية-العربية» (China Arab Policy Paper)[5]، أي قبل أيام معدودة من زيارة الرئيس الصيني شي جينغ بينغ لبعض دول المنطقة (تحديداً السعودية وإيران ومصر كما أشرنا سابقاً). وهذه الوثيقة تستند إلى قاعدة يسميها الصينيون «قاعدة 3+2+1» تحدد مجالات التعاون بين الصين من جهة والشرق الأوسط عموماً، والدول العربية خصوصاً وذلك على الشكل التالي:

1) التعاون في مجال الطاقة كمحور أساسي.
2) البنى التحتية، التجارة والاستثمارات.
3) حقول التكنولوجيا العالية كالفضاء والطاقة النظيفة.

وبالإجمال تتألف هذه الوثيقة من خمسة أجزاء تتضمن مبادىء عامة حول تعزيز التعاون الشامل والتنمية المشتركة وإقامة علاقات مبنية على الاحترام المتبادل ودعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وبالطبع الاستفادة من مزايا وإمكانيات الطرفين في بناء «مبادرة الحزام والطريق»، إلى جانب تأكيد التواصل والتشاور أيضاً على مستوى الحكومات والأحزاب والتنسيق في القضايا الدولية وصيانة السلم والأمن الدوليين. وكذلك تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري والزراعة والسياحة ومشاريع البنية التحتية والقضايا المالية والتعليم والعلوم وحماية البيئة بين المراكز الفكرية والثقافية والإعلامية.

غير أن اهتمام الصين بتعزيز العلاقات مع دول الشرق الأوسط عموماً والدول العربية خصوصاً يتعدى الشأن الاقتصادي ليطال الموضوعين السياسي والثقافي.

ففي الموضوع السياسي، بقيت الديبلوماسية الصينية حتى وقت قريب جداً تعاني من فراغ كبير حيال قضايا منطقة

2 – Kanstantin Antipov, Aspects of the Evolution of China's Middle East Policy, Institute of Far Eastern Studies, 2014
3 – Ibid
4 – Ibid
5 – China Arab Policy Paper, Foreign Ministry of Popular Republic of China, January 2016. www.fmprc.gov.cn

الشرق الأوسط وتعقيداتها. حتى أن المسؤولين الصينيين أنفسهم يعترفون بافتقادهم للخبراء والكوادر المتخصصين بقضايا المنطقة وتاريخها وأوضاعها وتركيبتها السياسية والاجتماعية والثقافية. مما يشكل حائلاً دون التعاطي بكفاءة مع شؤون المنطقة ويتسبب في ارتكاب أخطاء استراتيجية قاتلة، تجلت بشكل صارخ خلال التعاطي مع الأزمة الليبية وثورة الشعب المصري على نظام مبارك، وذلك على سبيل البيان لا الحصر.

"مبادرة الحزام والطريق" باتت تطبع مختلف توجهات السياسة الخارجية للصين

وبمعزل عن أسباب الفراغ المشار إليه فقد انعكس هذا الواقع غياباً لاستراتيجية صينية متكاملة وواضحة تجاه المنطقة، بحيث بقيت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق اللاعبين الرئيسيين فيها. وقد بقي هذا الغياب مستمراً حتى العام 2013 حين تسلم الرئيس الصيني الجديد شي جينغ بينغ مهامه. لترتسم بذلك معالم استراتيجية صينية جديدة تجاه المنطقة، من عناوينها «مبادرة الحزام والطريق».

أما في الموضوع الثقافي فيبدو واضحاً وجود رغبة صينية شديدة للتوسع في فهم الديانات والأعراق الأخرى، بما في ذلك العناصر الثقافية المؤثرة في سلوكياتها وطريقة تفكيرها، وصولاً للاهتداء إلى الطريقة المثلى في التعاطي معها، بما في ذلك الإسلام بوصفه المكون الثقافي الجوهري لمعتقدات الشعوب العربية.

والواقع أن هذه الرغبة الصينية لا تعني بالضرورة اهتماماً معرفياً حقيقياً على سبيل استلهام المعتقد والتجربة. فالأديان على اختلافها لا وجود لها أصلاً في الحياة اليومية للصينيين. لا بل أن المتدينين عموماً كانوا طوال عقود ماضية عرضة للاضطهاد من قبل السلطات الصينية السابقة. فضلاً عن حرص غالبية الصينيين باختلاف مراتبهم على تجنب إظهار أية ميول دينية في حال كانوا مؤمنين حقاً، ربما خوفاً من ردة فعل سلطات الحزب الشيوعي الحاكم.

ومن الدوافع التي يمكن أن تفسر الرغبة الصينية المشار إليها وجود أقلية مسلمة مكونة من عشر قوميات غرب الصين، بعضها في مقاطعة نينغشيا وبعضها الآخر والأهم في مقاطعة شينجيانغ الاستراتيجية[6] عند الحدود المشتركة مع كل من باكستان وأفغانستان وقيرغيزيا وكازاخستان. ويسود التوتر وعدم الثقة إلى حد الصدام المسلح العلاقة بين الحكومة الصينية والأقلية الإيغورية ذات الأصول التركية، خصوصاً مع تغلغل تنظيمات متطرفة تحمل فكراً وهابياً متشدداً من دول مثل أوزبكستان وأفغانستان. وإن كانت السلطات الصينية الحالية تعمل على إعادة تصويب العلاقة بالأقليات المسلمة عموماً، وتحويلها إلى جسر عبور نحو علاقات اقتصادية وطيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً والدول العربية عموماً، (تعتبر عملية إعادة تأهيل مدينة ينتشوان عاصمة مقاطعة نينغشيا التي تقطنها أقلية الإيغور المسلمة مثال على ذلك. حيث تطمح الحكومة الصينية إلى تحويل هذه المدينة إلى قبلة للسياح المسلمين عموماً والعرب خصوصاً. وتشهد المدينة معرضاً دورياً مشتركاً يعقد مرة كل سنتين تحت عنوان «معرض الصين والدول العربية» لتشجيع التبادل

6 – تمثل هذه المقاطعة نحو سدس مساحة الصين، وتحتوي ما يقارب ربع ثروات البلاد النفطية. كما تعتبر ممراً برياً لا غنى عنه لمرور الأنابيب التي تنقل النفط والغاز من دول آسيا الوسطى نحو المراكز الصناعية في وسط البلاد وشرقها . بالإضافة إلى وجود المنشآت النووية الصينية في هذه المقاطعة.

التجاري بين الطرفين، علماً أن الصين تعتبر الشريك التجاري الثاني للدول العربية ).

وقد أطلق الرئيس الصيني تشي جينغ بينغ في خطابه أمام جامعة الدول العربية في القاهرة، على هامش زيارته لمصر مطلع العام 2016، وتحت عنوان «العمل معاً لمستقبل مشرق في العلاقات الصينية– العربية»[7] مجموعة من المواقف اللافتة، أبرزها ما يلي:

– دعوة دول الشرق الأوسط إلى بناء التوافق عبر الحوار وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة الطويلة الأمد بما يمنحها منفذاً مستقلاً إلى السلام والرفاهية بعيداً عن العنف والإرهاب والإيديولوجيات المتطرفة.

– الإعلان عن تقديم 280 مليون يوان–RMB– أي حوالي 45 مليون دولار، كمساعدات إنسانية للفلسطينيين والسوريين والأردنيين واليمنيين والليبيين.

–تقديم حزمة مساعدات مالية مخصصة لمشاريع اقتصادية، تضم 20 مليار دولار كصناديق استثمارية مشتركة مع كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر، و35 مليار دولار مخصصة لبرامج تجارية وقروض ميسرة.

– دعوة الدول العربية للمشاركة في مشاريع البنى التحتية العملاقة ضمن المبادرة الصينية "الحزام والطريق" بوصفها إطاراً للتنمية العالمية من جهة، ودافعاً لتسريع التنمية الاقتصادية وتحديث البنى التحتية، وبالتالي زيادة القدرات الإنتاجية لهذه الدول.

– تخصيص عشرة آلاف منحة دراسية ومثلها كفرص تدريبية للطلاب والعمال من دول المنطقة.

هنا لا بد من الالتفات إلى معطى مستجد على الساحة الدولية، يضفي على منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة كهدف من أهداف السياسية الصينية الخارجية، وهو يتمثل في الهندسة المالية الجديدة الآخذة بالتشكل بعد عولمة العملة الصينية (اليوان– Yuan) وتبنيها من قبل صندوق النقد كعملة احتياط دولية. ولذلك فإن دول منطقة الشرق الأوسط مرشحة للعب دور أساسي في عملية تسعير سلع رئيسية متبادلة دولياً باليوان (خصوصاً النفط والغاز).

> بقيت الديبلوماسية الصينية حتى وقت قريب جداً تعاني من فراغ كبير حيال قضايا منطقة الشرق الأوسط وتعقيداتها

وفي هذا الإطار باتت الصين تنظر إلى دول الخليج عموماً بوصفها مركزاً مالياً متقدماً كمنفذ نحو الساحل الإفريقي، حيث تملك الصين مصالح هائلة ومعقدة. وبالتالي فهذه المنطقة، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة بما لديها من سوق مالية متطورة نسبياً يمكن أن تشكل للصين قاعدة انطلاق في التوسع باستخدام اليوان كوسيلة لتسوية المدفوعات بين دول آسيوية وأفريقية.

## رابعاً: تجنب المحاور والمناورة فوق التوازنات

نظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية نجد أن الصين كدولة نامية كبرى تتصرف ببراغماتية عالية لتعزيز حضورها في المنطقة. فهي تسعى لبناء علاقات ودية مع مختلف الأطراف، بما في ذلك الكيان الصهيوني[8] في محاولة للعب دور الوسيط

7 – President Xi›s Speech at Arab League Headquarters, english.cntv.cn, Jan 22, 2016

8 – نذكر في هذا المجال أن ثاني أكبر شركة صينية في مجال القانون (ينغي –Yingke) أطلقت عملياتها في الكيان الصهيوني عبر الاندماج مع الشركة الإسرائيلية (Eyal Khayat Zolty) المتخصصة بتقديم الاستشارات القانونية للشركات التجارية، بما فيها شركات التكنولوجيا العالية Hi–Tech.

للحد من التوتر وإيجاد تسويات تضمن الاستقرار الضروري لنجاح التطبيق الفعلي لمبادرة «الحزام والطريق».. وعلى الرغم من المراحل المتقدمة نسبياً التي قطعتها الصين لتعزيز علاقاتها بالعالم العربي، وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هذه العلاقات عموماً ما زالت تتسم بمحدوديتها وضعفها.

تخصيص عشرة آلاف منحة دراسية ومثلها كفرص تدريبية للطلاب والعمال من دول المنطقة

وفي محاولة لطمأنة الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول النافذة في المنطقة تحرص الصين على التأكيد دوماً أن اندفاعها في منطقة الشرق الأوسط ليس على حساب أية دولة أخرى. ولذلك فإن الحضور الديبلوماسي الصيني على أعلى المستويات الذي شهدته المنطقة منذ العام 2013 وحتى تاريخه يأتي في سياق ذو مستويين من التعاطي، أولهما تجنب الوقوع في أخطاء فادحة قد تتسبب ليس فقط في استفزاز الحضور الأميركي وحسب، بل ربما أيضاً بالتورط في الصراع الأميركي– الروسي المكشوف الجاري حالياً. وثانيهما التأكيد على أهمية المنطقة في الحسابات الجديدة للقيادة الصينية وعدم وجود نية بالتهاون أو التراجع في هذا الموضوع.

فالصين تعلم جيداً أن خطوط إمدادها بالنفط الحيوي لاقتصادها من منطقة الشرق الأوسط تقع بالإجمال تحت نظر وتأثير الأسطول الأميركي المنتشر في المحيط الهندي وبحر العرب. ولكنها لا تستطيع أيضاً التراجع للاعتبارات المشار إليها أعلاه. وقد بلغ الاهتمام الصيني بالمنطقة ذروته مع زيارة الرئيس شي جينغ بينغ لكل من السعودية وإيران ومصر في كانون الثاني 2016. حيث تصدّر موضوع الطاقة الاتفاقيات الضخمة التي جرى توقيعها على هامش الزيارة.

ففي السعودية أشرف الرئيس الصيني على افتتاح مصفاة النفط في مدينة ينبع الصناعية على البحر الأحمر. وهذه المصفاة هي مشروع مشترك صيني- سعودي تصل قيمته إلى 10 مليارات دولار. كذلك جرى توقيع اتفاقية بقيمة مليار ونصف المليار دولار بين عملاقي النفط السعودي أأرامكو– Aramco) والصيني (سينوبك– Sino-pec). بالإضافة إلى الاتفاق على إنجاز صفقة التجارة الحرة الشاملة بين دول مجلس التعاون والصين في غضون العام 2016. كما وقعت اتفاقية للتعاون في مجال مساعدة السعودية لإقامة 16 مفاعلاً نووياً يعمل بالغاز المبّرد عالي الحرارة في غضون العام 2032. ويذكر أن السعودية تعتبر المصدر الرئيسي للنفط الخام الذي تستورده الصين ( ٪16 من واردات الصين النفطية).

وفي إيران جرى توقيع 17 اتفاقية تغطي قطاعات الطاقة والتجارة والصناعة والبيئة والتكنولوجيا وغيرها ويطمح الطرفان من خلالها إلى زيادة حجم التجارة بينهما إلى 600 مليار دولار خلال العقد القادم. ومن هذه الاتفاقيات تمويل مشروع خط القطار السريع طهران- مشهد بطول 900 كلم والذي ربما يصبح جزءاً رئيسياً من خط القطار السريع لربط العاصمة الإيرانية بمدينة أورومكي (Urumqi) عاصمة مقاطعة تشينجيانغ الصينية، المقترح ضمن إطار شبكة مواصلات مبادرة "الحزام والطريق". ومن أبرز هذه الاتفاقيات أيضاً مشروع لإقامة منشأتين للطاقة النووية بقيمة 10 مليارات

دولار قرب ميناء جابهار الإيراني المطل على خليج عمان. ومشاريع أخرى في مجال الطاقة، منها إقامة عدة معامل بقوة 100 ميغاوات لإنتاج الطاقة وتحديث مفاعل آراك وأبحاث طاقة نووية أخرى.. والجدير ذكره أيضاً أن الصين بقيت تتصدر قائمة مشتري النفط الإيراني (جوالي 40٪ من صادرات إيران النفطية) رغم العقوبات الغربية التي كانت مفروضة عليها، بحيث كان يتم تسديد ثمن هذا النفط عينياً، عبر تطوير مشاريع الطاقة الإيرانية من قبل الصين.

أما في مصر فقد تم توقيع 21 اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية 15 مليار دولار في مجالات الطاقة والنقل والبنى التحتية، ومنها توقيع اتفاقية قرض صيني بقيمة مليار دولار للبنك المركزي، وآخر بقيمة 800 مليون دولار لكل من بنك مصر والبنك الوطني المصري المملوكين للدولة. بالإضافة إلى اتفاقيات لتمويل مشاريع الكهرباء والنقل الجوي والبنى التحتية للعاصمة الإدارية الجديدة لمصر. والجدير ذكره أن زيارة الرئيس الصيني لمصر جاءت بعد أشهر قليلة من إعلان اكتشاف أكبر حقل غاز طبيعي في المنطقة قبالة السواحل المصرية.

## خاتمة

تُظهر الصين جملة محاولات للانتقال من مقاربتها التقليدية المتجاهلة لتحولات النظام الإقليمي في غرب آسيا والعالم العربي، إلى مقاربة أكثر حيوية بهدف المساهمة في صياغة شكل المرحلة المقبلة. يظهر ذلك في تطور الموقف الصيني من الحرب السورية والحديث عن المساهمة في إعادة الإعمار والتدريب والدعم الاقتصادي والإغاثي، وكذلك تدريبات رمزية مشتركة مع السعودية بخصوص مكافحة الإرهاب.

إلا أن التحول المحدود في المقاربة الصينية يبدو إكراهياً، بمعنى أن الصين تُقبل عليه مكرهة وليس من باب الرغبة أو النضج، ويُستدل على ذلك ببطء هذا التحول وحذره الشديد. ترغب الصين أن تكون المنطقة مساحة استنزاف وإشغال للولايات المتحدة لا سيما عبر التنافس مع إيران وروسيا، إلا أن للصين مصالح جوهرية في الاستقرار الإقليمي. وتتركز سياسات الصين الإقليمية في دعم لعبة التوازنات الإقليمية بوجه الولايات المتحدة، مع مزيد من الجرأة، واستكشاف فرص منخفضة الكلفة لتطوير نفوذها الإقليمي، والدعوة إلى بناء الاستقرار وتجنب العنف، والتشبيك الاقتصادي مع دول المنطقة، ورفض الانزلاق إلى لعبة المحاور بين القوى الإقليمية.

للصين رغبة ومصلحة بقيام نظام إقليمي مستقر ومتوازن يتطلع لتنويع الخيارات بين الغرب وآسيا، كونه نظاماً يضمن خطوط الطاقة وينعش الأسواق ويسهّل المرور نحو أوروبا وأفريقيا. إلا أن الصين ما زالت تفتقد إلى الرغبة والإمكانات والإرادة الكافية للمساهمة في هذا المشروع، ولكنها قد تجد نفسها مضطرة إلى تسريع وتعميق نفوذها الإقليمي في هذا الاتجاه تحت وطأة الضغوط المتزايدة عليها إما بفعل الفوضى والإرهاب المنبعث من المنطقة أو بفعل السياسات العدائية الأميركية المتزايدة ضمن مجالها الحيوي في بحر الصين الجنوبي أو في إطار «الحرب الاقتصادية» التي يمكن أن يؤجهها الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب.

# صعود تنظيم داعش وانحداره مقاربة بديلة: تناسل الأطياف السلفية

**خالد عايد**
باحث أردني

## المقدمة:

بحلول حزيران/ يونيو 2014، كان تنظيم داعش («الدولة الإسلامية في العراق والشام») قد سيطر على مساحات واسعة من سورية والعراق، في تطوّر وُصف بـ«الصاعق» و«الساطع» و«الصارخ»[1]، أو «المفاجئ والسريع[2] « أو «السريع شبه النيزكي»[3]، إلى آخر ما هناك من صفات. وفي صيف 2016، أي بعد عامين تقريبًا من صعود داعش، كان التنظيم قد خسر معظم تلك المساحات من الأراضي التي سيطر عليها في العراق وسورية في ذروة صعوده، في سلسلة من الهزائم العسكرية، وُصفت بـ"بداية النهاية".

لقد سبق أن شهدنا صعودًا سريعًا مماثلاً حققه تنظيم القاعدة في تسعينيات القرن الماضي، بلغ ذروته في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وسرعان ما بدأنا نشهد، أيضًا، الانحدار السريع للتنظيم بعد نقطة الذروة المذكورة. وينطبق مثل هذا الصعود والهبوط على حركات سلفية "جهادية" أخرى، كحركة طالبان الأفغانية. وقد بلغ الأمر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بدراسات صادرة عن بعض مراكز الأبحاث، كمؤسسة كارنيجي مثلاً، ما يشبه التبشير بانتهاء السلفية "الجهادية"[4]. لكن... سرعان ما جاء ما هو أخبث من القاعدة وأدهى: ابنتها/ شقيقتها دولة داعش.

وفي خضمّ هذه العملية المستمرة من مدّ وجزر، ومن تناسل الأطياف السلفية «الجهادية»، تراجعت إلى الظل الإعلامي- أو كادت- الجماعة الإسلامية الأوسع انتشارًا في القرن العشرين، عنينا بها جماعة الإخوان

1 – فواز جرجس، « داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة»، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016

2 – حسن أبو هنية ومحمد أبو رمان، «تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية»، عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب عمان)، 2015

3 – Yoram Schweitzer, «The Islamic State, Two Years On: Is it Indeed on the verge of Collapse», Tel Aviv: INSS Insight No. 883. June 30, 2016

4 – Omar Ashour, «Ending Jihadism? The Transformation of Armed Islamist Movements, Carnegi, September 9 , 2009. http: / /carnegieendowment.org /sada /?fa=23805

المسلمين. لكن في الأعوام الأخيرة خبرت هذه الجماعة تحولات داخلية ملموسة من جهة، وجرى إدراجها في سنتي 1913 و1914 في قوائم الإرهاب لدى عدد من الدول المختلفة الأيديولوجيات والسياسات (روسيا، سورية، مصر، السعودية، البحرين، دولة الإمارات). وهكذا كان السؤال: ما دلالة التنظيمات الإرهابية التي تكونت في رحم هذه الجماعة، «الدعوية التقليدية»، منذ أربعينيات القرن الماضي (مثل «النظام الخاص» في مصر) ثم في سبعينيات القرن («الطليعة المقاتلة» في سورية مثلاً)؟ وأين جماعة الإخوان- بشعارها التاريخي: «وأعدّوا»- من التطورات الدراماتيكية التي خبرتها «السلفية الجهادية» منذ تسعينيات القرن الماضي وصولاً إلى ولادة تنظيم داعش؟

تعتمد هذه الدراسة منهجية ترى إلى مختلف الحركات السلفية على أنها أطياف مختلفة ضمن اللون الواحد

ما الذي يصل/ يفصل حلقات السلسلة السلفية الممتدة منذ قرون: منذ ما قبل سلفية ابن تيمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر إلى سلفية إبراهيم البدري (الملقب أبو بكر البغدادي) في القرن الواحد والعشرين، وما بينهما من سلفية محمد بن عبد الوهاب في أوائل القرن التاسع عشر، وسلفية سيد قطب (في مصر) ومحمد سرور زين العابدين (في سورية) في النصف الثاني من القرن العشرين، وصولاً إلى سلفية القاعدة والنصرة وداعش في ربع القرن الأخير؟

تعتمد هذه الدراسة منهجية ترى إلى مختلف الحركات السلفية على أنها أطياف مختلفة ضمن اللون الواحد؛ على أنها «درجات» في نسق واحد على غرار درجات الأطياف في الألوان أو درجات الزلازل على مقياس ريختر. وترى أن تمايز إحداها عن الأخريات يعود إلى انتقائها ادعاءات أيديولوجية محددة بقصد إضفاء الشرعية على ممارستها في ظل استجداد شروط موضوعية محددة. وبحسب منهجية الأطياف هذه، تكفّ صعوبة «الفصل» بين المجموعات الإرهابية و«المعتدلة» عن أن تكون صعوبة تقنية شكلية، وتغدو صعوبةً تتعلق بماهية تلك المجموعات بأطيافها المتساكنة، وبسياسات أطراف الصراع المختلفة. وتكشف منهجية هذه الدراسة تهافت المقاربة «المذهبية» التي تنطلق في تحليلها لنشوء وتطور الحركات السلفية «الجهادية» مما تسميه «الانقسام السنّي- الشيعي» و«المظلومية السنّية».

## أولاً: المقاربة المذهبية: من «أزمة الهوية» إلى «المظلومية السُنّية»

لعل المقاربة الأيديولوجية القائمة على سياسة «الهويات» وأزمتها وصراعها هي الأكثر شيوعاً في استقراء نشوء تنظيم داعش الإرهابي التكفيري، كما سائر التنظيمات «السلفية الجهادية». وتقوم هذه المقاربة على أن الأيديولوجيا، معبّراً عنها في «سياسات الهوية»، أو «الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية»، هي عامل حاسم، أو حتى العامل الحاسم، في تفسير نشوء وتطوّر داعش.

وفي حين يشير القائلون بهذه المقاربة أو المتأثرون بها إلى وجود عوامل أخرى موضوعية، سياسية واجتماعية، فإنهم يتطرقون إلى هذه العوامل عَرَضاً، في ما هم يسهبون في شرح تأثير العامل المذهبي في تكوين السلفيات «الجهادية». والأنكى من ذلك أن بعضهم يميل إلى تفسير تلك العوامل الأخرى بعامل حاسم، هو الهويات المذهبية؛ وصولاً إلى ما يسمّى «المظلومية السنّية».

ويحتل العامل الشخصي (دور الأفراد) الحيّز الأعظم في تاريخ داعش المكتوب بحسب هذه «المقاربة المذهبية»

وسواها، وحتى بحسب بعض التحليلات التي لا تقع في حبائل هذه المقاربة[5] . لكن ما يغيب عن تلك المقاربة هو تتبع انتقال ولاءات هؤلاء الأفراد من مجموعة سلفية إلى أخرى، بما يضيء على حقيقة التخوم التي تفصل/ تصل بين هذه المجموعات، ويقدّم أحد الدلائل على مقولة الأطياف السلفية المتعددة ضمن اللون السلفي الواحد.

وبحسب هذه المقاربة فإن «العامل الأكثر أهمية في تفسير الصعود الراهن يتمثل بالعامل السيسيولوجي، أي المجتمع السُنّي»، أو «الأزمة السنية الممتدة بين العراق وسورية ولبنان». وهذا العامل يفسّر- بل يبرر- بحسب المقاربة المذكورة سلوك تنظيم داعش الوحشي مع الخصوم، «الذي لا يخرج عن مربع الردّ على التوحش الآخر ضد المجتمع السني». وترى هذه المقاربة أن«هذه الأزمة السنية» ناجمة من «انحراف طبائع الصراع إلى سؤال «الهوية». فالسنة في البلدان الثلاثة المذكورة باتوا» يشعرون مع تنامي الصراعات الداخلية والأهلية، بفراغ سياسي عربي وبحالة من الإحباط وخيبة الأمل في ظل تنامي النفوذ الإيراني في كل من العراق وسورية، وحالة الفراغ السياسي العربي، والفوضى والحروب الداخلية»[6]

وفي صياغة أخرى متأثرة بالمقاربة المذهبية، نقرأ أن «سُنّة كثيرين» دعموا تنظيم داعش «لأنهم نظروا إليه باعتباره الردّ الموازي الفعّال لـ«الهيمنة» الشيعية والعلوية في بغداد ودمشق، على التوالي، ومن خلفهما الراعي الإيراني. وقد تمكن التنظيم "في صعوده السريع ... من الاستفادة بذكاء في أزمة الهوية للعرب السنة في العراق وسورية وخارجهما"[7].

## ثانياً: تمايز داعش المُفترَض والتباس المرجعية الأيديولوجية

ثمة ميل واضح في معظم المقاربات المذهبية في دراسة تنظيم داعش إلى تأكيد فرادة التنظيم واختلافه عن سواه من العائلة السلفية الواحدة، على حساب تشابهه معها (مع الاعتراف إجمالاً بوجود هذا التشابه، لكن مع التقليل من شأنه). فعلى سبيل المثال، نجد أن « تنظيم داعش لم يكن نسخة جديدة من تنظيم القاعدة، وإنما يشكل نموذجاً مختلفاً من حيث الأيديولوجية والنشأة والأولويات...»الخ[8]. و»ربما» تكون الأيديولوجية السلفية الجهادية العالمية القاسم المشترك مع القاعدة، «ولكن هناك فروقات كثيرة، وأبرزها إعطاء داعش الأولوية للتغيير المجتمعي تغييراً جذرياً، واستخدام «التوحش» بل والإفراط فيه لتحقيق هذا التغيير، وعدم التمييز بين الطواغيت والاستعمار الغربي (الكافر)».[9]

> يبدو أن "الالتباس" ليس قائمًا في مرجعية المجموعات السلفية "الجهادية"، بل في المقاربة "المذهبية" ذاتها

كما نجد، مع تلك المقاربة أننا أمام «حالة من الاستقطاب في أوساط التيارات السلفية الجهادية في مناطق تواجدها،

5 – مثلاً، هيثم مناع، «خلافة داعش»، المعهد الاسكندنافي لحقوق الانسان، 2014

6 – أنظر: أبو هنية وأبو رمان، مصدر سبق ذكره، ص. 134– 136

7 – جرجس، مصدر سبق ذكره، ص. 11

8 – عبد الباري عطوان، « الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل»، بيروت: دار الساقي، ص. 9

9 – المصدر نفسه، ص. 10

ما بين مؤيد ومؤمن بنموذج داعش وآخرين بنموذج القاعدة والنصرة». إذن، نحن بحسب تلك المقاربة «أمام تيارين متباينين، بل ومتخاصمين ومتصارعين، يكفّر ويخوّن كل منهما الآخر»: نموذج داعش، من جهة، ونموذج سائر الحركات السلفية «الجهادية» والقاعدة والنصرة، من جهة أخرى[10].

زاوجت جماعة الإخوان المسلمين في سورية بين "السلفية الجهادية" والإسلام الرأسمالي الليبرالي

وفي ما يتعلق بالاختلاف في مجال المرجعيات الأيديولوجية، نجد من يعرض بصورة مسهبة آراء من يعتبرون «الآباء المؤسسين» لأيديولوجيا السلفية الجهادية، ويتوقّف عند آراء بعض هؤلاء المراجع مثل سيّد قُطب في كتابه «معالم على الطريق»، وكتاب أبي بكر ناجي[11] «إدارة التوحش» وكتاب أبي عبد الله المهاجر «مسائل من فقه الجهاد»/ «فقه الدماء».[12] كما يورد أسماء أخرى كثيرة ممن ساهموا في صوغ الأيديولوجيا السلفية «الجهادية». وذلك كله من دون أي قراءة نقدية لها، تعتبرها ادعاءات أيديولوجية ليس إلاّ.

كما نقرأ أن سبب اتساع الخلافات بين فرع القاعدة في سورية (جبهة النصرة) وفرعها في العراق كان يعود إلى «التباس» المرجعية الفكرية والإستراتيجية العملية: «مرجعيات الفرع العراقي تستند فقهياً إلى أبي عبد الله المهاجر، وعملياً إلى أطروحات أبي بكر الناجي». أما جبهة النصرة فكانت تستند «نظرياً وعملياً- إلى أطروحات أبي مصعب السوري...»، في كتابه «دعوة المقاومة الإسلامية العالمية»[13].

يبدو أن «الالتباس» ليس قائمًا في مرجعية المجموعات السلفية «الجهادية»، بل في المقاربة «المذهبية» ذاتها التي تجهد في التنقيب عن اختلافات بين هذه المجموعات، ولا تتناول هذه المجموعات على أنها «أطياف» أو درجات في اللون السلفي الواحد، لكل منها «ادعاءات» أيديولوجية هدفها تبرير وجودها وترويج نفسها وتحسين موقعها التنافسي على التمويل الأجنبي وعلى الجمهور السلفي مع المجموعات الأخرى. والأهم هو أن المقاربة المذكورة لا ترى أن الاختلافات بين هذه الأطياف/ الدرجات إنما تعود إلى تعدد المرجعيات الفرعية وإلى اختلاف الشروط الملموسة باختلاف الزمن (سنعود إلى هذه المسألة لدى تناولنا تعدد المرجعيات الفرعية أدناه).

كما تدير المقاربة «المذهبية» عمليةَ مبالغة، تصل حدّ الأسطرة، في ما يتصل بتميّز تنظيم داعش وقوته وصعوده وتمدده «السريع» سنة 2014. لقد أصبح داعش الآن، بحسب هذه المقاربة «لاعبًا إقليميًا عابرًا للحدود... ويمتلك ترسانة عسكرية ضخمة...ويمتلك خبرة قتالية عالية وكفاءة عسكرية وجهازًا يدير المعارك على مستوى محترف، وتتوفر له مصادر للثروة...، وفضلاً عن ذلك والأهم، قدرته العالية على قراءة الواقع الجيوسياسي المحلي والإقليمي والدولي...»[14].

10 – أبو هنية وأبو رمان، مصدر سابق، ص. 160 وما يليها

11 – منظّر سلفي مجهول الهوية ولكن كتاباته ذات تأثير واسع لدى جماعات العنف التكفيري

12 – يُعد المهاجر وكتابه المرجعية الفقهية لحركة الزرقاوي الذي يُرجح أنه تتلمذ على يد المهاجر في افغانستان.

13 – أبو هنية وأبو رمان مصدر سابق، ص. 88- 89

14 – المصدر نفسه، ص 221

عقلية المبالغة، وصولاً إلى حدّ الأسطرة، التي دمغت معظم التحليلات عندما كانت «الضربة لا تزال ساخنة» وكان المناخ السياسي-النفسي متأثرًا بهول «الصدمة»، شاركت فيها تحليلات أخرى لم تفلت من تأثير هذه المقاربة. فدولة «داعش»، بحسب أحدها، «تملك بنوك عقول وأدمغة متخصصة في علوم كثيرة، إدارية وعسكرية وسياسية وإعلامية وأمنية، تضع الخطط والدراسات وتنظم العمل في مؤسساتها، حسب المعلومات التي حصلنا عليها من مصادر داخلها، ونعتقد أنها دقيقة...»[15]

ويكاد صعود تنظيم داعش يُدرج في مرتبة المعجزة، عندما نقرأ أن قوات الأمن العراقية تهشمت «كلوح من زجاج أمام إعصار داعش... مع أن مقاتليه كانوا بالمئات فقط، أو بضعة آلاف في الحدّ الأقصى»[16]. والحال، أن التنظيم لم يكن وحده ولم يكن بالمئات أو الآلاف فقط حين اجتاح الموصل وسواها من الأراضي العراقية (وهذا ما سنفصّل فيه أدناه).

## ثالثاً: تهافُت المقاربة المذهبية

تعمد المقاربة المذهبية إلى التعمية على حقيقة منشأ ما تسميه «الانقسام السني- الشيعي» و«مظلومية السنة»، ودور مختلف الأطراف الفاعلين على ضفتيْ الصراع في هذا الصدد. فهي تتستر على دور المجموعات السلفية «الجهادية» وجماعة الإخوان المسلمين والاحتلال الأميركي في التسعير المتعمد لهذا الانقسام. وهي في المقابل تتلاعب بالوقائع التاريخية لنشوء داعش، على نحو يلفّق مواقف العراقيين «الشيعة» والنظام السوري «النصيري»- كي يتسق منطقها شكليًا.

### 3.1 التستر على دور المجموعات التكفيرية

نكتفي هنا بالإشارة على سبيل المثال إلى دور اثنتين من هذه المجموعات كما أفصح عنه بعض قادتها بالذات. التستّر على دور «شبكة الزرقاوي».[17] لم يُعرف عن الزرقاوي أي ورع أو تقوى في صباه (بل العكس تمامًا، بحسب مختلف مصادر سيرته الشخصية)، كما لم يشتهر بأي حنكة أو تجربة عسكرية فذة، ولا بأي تبحّر في الفقه الإسلامي. وهو مبكراً، منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق، حدّد معسكر العدو، ورسم خطة «دقيقة» للتعامل مع هذا المعسكر. وضع «الشيعة» على رأس قائمة الأعداء، قبل الاحتلال الأميركي- كما جاء في رسالته إلى بن لادن والظواهري، في شباط/ فبراير 2004[18]. فقد جاء في الرسالة:

> إلى جانب هذا التهافت للمقاربة "المذهبية" في مجالات التجاهل والطمس والتهميش والتلاعب بالوقائع التاريخية، تعاني هذه المقاربة عُواراً أكاديمياً

«الشيعة: هؤلاء في رأينا هم مفتاح التغيير. يعني أن استهدافهم وضربهم في عمقهم الديني والسياسي والعسكري سيدفعهم إلى أن يظهروا للسنة سعارهم

15 – عطوان، مرجع سابق، ص 228

16 – جرجس، مرجع سابق، ص 15

17 – هذه الشبكة هي تنظيم القاعدة الذي اتخذ أسماء عدة (''التوحيد والجهاد'' سنة2004، ''قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين'' سنة 2006)، وتطوّر إلى ''الدولة الإسلامية في العراق''، التي شكلت النواة الأساسية في تنظيم داعش سنة 2013.

18 – نص رسالة الزرقاوي إلى بن لادن والظواهري، مترجمة إلى الانكليزية على الرابط التالي:

http: / /2001- 2009.state.gov /p /nea /rls /31694.htm)

ويكشفوا عن أنياب الحقد الدفين في صدورهم. إذا نجحنا في استدراجهم إلى ساحة الحرب الطائفية، سيصبح من الممكن إيقاظ السنة الغافلين حين يشعرون بالخطر الداهم والموت الماحق على أيدي هؤلاء الصابئة. وعلى الرغم من ضعفهم وفرقتهم، فإن السنة هم... الأكثر تصميماً والأكثر ولاء عندما يواجهون أولئك الباطنية....».

وقد سبق فعلُ الزرقاوي قولَه، حيث بادرت شبكته مبكرًا إلى تنفيذ تفجيرات ضد المواطنين الشيعة. فمثلاً، هاجمت في 29 آب / أغسطس 2003، مسجد الإمام علي بن أبي طالب في النجف، وقتلت 45 شخصاً، بينهم آية الله محمد باقر الحكيم، بالإضافة إلى عشرات الجرحى، في إطار استرتيجيا الجماعات «الجهادية» في شن هجمات دموية على أهداف مدنية ودينية شيعية في العراق.

كما تتستر المقاربة المذهبية على دور جماعة الإخوان المسلمين في سوريا وتتجاهل لجوء تلك المجموعات إلى التخطيط والإعداد للعمل المسلح حتى قبل أن تنطلق «ثورة سلمية» في سورية، وتلقي بالمسؤولية عن «عسكرة الثورة» على عاتق النظام وبطشه بالمتظاهرين «السلميين». وعن دور جماعة الإخوان المسلمين في سورية، يكشف أحد قادة الجماعة ورئيس مكتب التخطيط والدراسات الإستراتيجية فيها ملهم الدروبي، المقيم في جدة في السعودية، أنه قدّم بناء- على طلب القيادة- في صباح يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، أي قبل نحو شهرين من انطلاق «الثورة» «سلمية»، ورقة من ثلاث صفحات بعنوان «مشروع ارحل بشار» الذي لخّص في تسع نقاط ما يجب فعله إذا انطلقت ثورة في سورية. وبدون أن يكشف عن ماهية هذه النقاط، يضيف الدروبي: « دعمت الجماعة ... العديد من الكتائب والفصائل بشرطين: «الالتزام بالأخلاق الإسلامية» و«الالتزام بالقوانين الدولية للصراعات المسلحة»، وشكّلت لاحقاً «هيئة الدروع» ونسّقت وشاركت في العديد من المبادرات للتنسيق بين الفصائل والكتائب.''

زاوجت جماعة الإخوان المسلمين في سورية بين «السلفية الجهادية» والإسلام الرأسمالي الليبرالي. فقد «انتشر» كوادر الجماعة وأعضاؤها على كل من «المجلس الوطني» و«الائتلاف الوطني» وجبهة النصرة و«هيئة دروع الثورة» و«فيلق الرحمن» و«فيلق الشام (أحد أكبر فصائل «الجيش الحر») والجبهة الإسلامية وحركة أحرار الشام و«جند الأقصى» (المحسوبة على داعش أيضًا) والحزب الوطني للعدالة والدستور (وعد)...الخ (وكان نفر من الجماعة، مثلاً، أبو مصعب السوري، القادم من «الطليعة المقاتلة» الإخوانية في ثمانينيات القرن الماضي، قد شارك في تأسيس منظمة «القاعدة»، إلى جانب الإخوان المسلمين المصريين السابقين وغيرهم.)

في صدد هذا الانتشار، يقول القيادي في الجماعة، عمر مشوح، إن «شباب الإخوان لهم تواجد في كل الفصائل الثورية». وهو يضيف حرفيًا في المقابلة الصحافية ( 18/ 4/ 2016) التي نشرها موقع الجماعة: «ليست مبالغة أن أقول إنّه لو رفعتَ أيّ حجر في سورية لوجدتَ تحته الإخوان عملاً أو فكراً، لكن ليس من الضروري أن نعلن كلّ شيء نفعله...»

### 3.2 تحجيم دور الاحتلال الأميركي للعراق وشيطنة محور المقاومة

لقد أوغل بعض أنصار المقاربة المذهبية في الغلوّ والشطط إلى حدّ التقليل من شأن دور الاحتلال الأميركي في عملية «إيقاظ المارد المذهبي» في بلاد الرافدين. فعلى الرغم من

فداحة هذا الدور المخطط له لم يحظ في المقاربة المذكورة سوى ببعضٍ الإشارات العابرة، وباعتباره مجرد عامل مساعد للعامل الرئيسي المسمى «مظلومية السنة».

لقد دأب «الحاكم» بول بريمر، المدير السابق ل«معهد كيسنغر وشركاه»، على تهيئة بيئة وبنية العراق للصدام المذهبي عبر جملة من «الأوامر» والقرارات خلال الفترة الحساسة التي امتدت لثلاثة أعوام»، من أبرزها: تعيين أول مجلس لمحافظة الموصل بعد نحو شهر من الاحتلال على أسس مذهبية وعرقية، في خطوة أُريد لها أن تكون مثابة «بالون اختبار» ونموذجًا لبناء مؤسسات الدولة الجديدة على الأسس نفسها:

- توزيع الحقائب على هيئات «الحكم الانتقالية والمؤقتة» على أسس مذهبية وعرقية.

- وضع دستور جديد أسّس للمحاصصة المذهبية والإثنية، التي هي أم «الفساد» وأبوه في عراق اليوم.

- تفكيك مؤسسات الدولة العراقية، خاصة الجيش ودوائر الخدمة المدنية، والسعي لخصخصة البنية التحتية والثروات المعدنية.

- وضع قانون جديد للأحوال المدنية، يعزز الطائفية والمذهبية.

ترى المقاربة المذهبية في رئيس الحكومة العراقية السابق نوري المالكي («الشيعي») « شريكاً» في صعود تنظيم «داعش»[19]، أو أن المالكي قدّم لتنظيم القاعدة في العراق» ترخيصًا بالحياة من خلال إهماله الخدمات، والفشل في إدخال السنّة في العملية الاجتماعية والسياسية، ونزع الصحوات من جداول الرواتب»[20]. ويسهب أصحاب هذه المقاربة في تفصيل ذلك، من دون الإشارة إلى أن حكومة المالكي إنما كانت أحد تجسيدات نظام المحاصصة المذهبية والإثنية التي أرسى الاحتلال الأميركي قواعدها، بعد أن عمل بشكل منهجي على تحطيم الدولة والمجتمع العراقيين، حتى قبل أن تتشكل سنة 2006 أول حكومة «محاصصة» برئاسة المالكي وبمشاركة «سنّية». وفي المقابل، يجهد أصحاب هذه المقاربة في طمس مشاركة العراقيين «الشيعة» في مقاومة الاحتلال (ومقاومة الفساد الداخلي وداعش لاحقاً)، من خلال مجموعة واسعة من الفصائل التي تشارك اليوم ضمن تشكيلات الحشد الشعبي، وقد اعتقل الأميركيون أحد الكوادر العسكرية لحزب الله (علي دقدوق) بتهمة تدريب هذه الفصائل التي حمّلها الأميركيون مسؤولية هجمات واسعة اشتملت على العبوات الجانبية والقصف الصاروخي.

شهدت السبعينيات أول عملية "تناسل" رئيسية للسلفيات في القرن المنصرم

بالمثل، تسعى المقاربة المذهبية إلى «تجريم» النظام السوري بتهمة المساهمة في نشوء منظمة القاعدة، وإلى طمس دور سورية في دعم مقاومة الاحتلال الأميركي في العراق (وكذلك في دعم المقاومتين اللبنانية والفلسطينية). ولعل ذلك كان السبب الرئيسي (إلى جانب سبب آخر يتمثل في خطأ الحكومة السورية في إطلاقها سراح سجناء المجموعات «الجهادية» في أيار/ مايو 2011 ) في اتهام النظام السوري بالمشاركة «في توفير مناخات القاعدة».[21]

19 - أبو هنية وأبو رمان، مرجع سابق، ص -122 127.

20 - جرجس، مرجع سابق، ص 115.

21 - أنظر أبو هنية وأبو رمان، مرجع سابق، ص 75 وما يليها.

في واقع الحال، استغلت المجموعات «الجهادية» هذا الوضع في خدمة أجنداتها الإرهابية الخاصة- كما كان أمر «فتح الإسلام»، على سبيل المثال. لم يرضخ النظام السوري للضغوطات الأميركية (والأوروبية، خاصة الفرنسية) ولم يوقف دعمه للمقاومة في العراق طوال أربعة أعوام ( حتى سنة 2006). لكنه بعد ذلك قام باتخاذ إجراءات لتنظيم حركة العبور إلى العراق- في إثر تطور شبكة الزرقاوي الإرهابية وإعلانها الصريح عن أن أولوية قتال «الشيعة» لديها تتقدّم على قتال المحتل الأميركي.

تزامن الحقبة السعودية والساداتية ساهم في زرع البذور الأولى لتطور مزدوج في تناسل السلفية سلفية "جهادية" من جهة، وسلفية رأسمالية ليبرالية من جهة أخرى

**3.3 عُوار المقاربة المذهبية الأكاديمي**

إلى جانب هذا التهافت للمقاربة «المذهبية» في مجالات التجاهل والطمس والتهميش والتلاعب بالوقائع التاريخية، تعاني هذه المقاربة عُواراً أكاديمياً يكشف عن قصورها في عرض المسألة موضع البحث وفي تفسير جوانب أساسية منها. وبرز هذا العُوار في عدد من المناحي، نذكر منها على سبيل المثال:

- القصور في تفسير انتشار تنظيم «الدولة» داعش، خارج العراق وسورية، في معظم بلدان العالم الإسلامي حيث لا وجود ل»الانقسام السني- الشيعي» أو «ومظلومية السنة». ففي أواخر سنة 2015، كان عدد «الولايات» التابعة للتنظيم لا يقل عن عشر ولايات، فضلاً عن فروع وخلايا نائمة، تنتشر ما بين أقصى الغرب الأفريقي وأقصى الشرق الآسيوي. أما القول ب»تسلل» مقاتلي التنظيم إلى مثل هذه البلدان[22] فهو يكشف عن القصور الفاضح في تفسير «صعود» داعش.

- القصور في إدراك حقيقة الإدعاءات/ المرجعيات الأيديولوجية للمجموعات السلفية «الجهادية» المختلفة (في مرجعياتها الفرعية) المؤتلفة ( في مرجعية رئيسية واحدة)، والخلط بين المرجعيات الفرعية والرئيسية.

- تجاهل «المرجعيات» السياسية الإقليمية والدولية، وهي «أم مرجعيات» تلك المجموعات، وتعلو على المرجعيات الأيديولوجية، الرئيسية منها والفرعية.

- العجز عن تفسير وجود هذا العدد الهائل من المجموعات «الجهادية» المعارضة المتعارضة، خصوصاً في سورية.

- الاعتماد المفرط لمصادر الحركات السلفية «الجهادية» بصورة غير نقدية، والإسهاب في عرضها، على أساس أنها مصادر ذات صدقية، لا مجرد ادعاءات أيديولوجية زائفة هدفها تسويغ الممارسة العملية.

بعد أن قدمنا هذا العرض للمقاربة «المذهبية» الرائجة، وأظهرنا تهافت هذه المقاربة في قُصورها التحليلي وعُوارها الأكاديمي، ننتقل إلى اقتراح مقاربة أخرى مختلفة لولادة تنظيم داعش وصعوده وانحداره المتوقع. وتقوم المقاربة المقترحة في النظر إلى التنظيم في إطار التناسل التاريخي للحركات السلفية، باعتبار التنظيم أحد تدرّجات اللون السلفي الواحد.

لا جدال في أن تنظيم داعش لم ينشأ من الفراغ، ولا هو مجرد نبت شيطاني في ربيع الصحراء العربية. لقد نشأ

22 - جرجس، مثلاً، مرجع سابق، ص 16.

التنظيم وصعد إلى «دولة خلافة» عالمية في إطار تناسل السلفيات، وبحكم الشروط الملموسة المحددة التي أحاطت بنشأته وتطوره، سواء كانت الشروط بعيدة المدى(بضع قرون)، أم متوسطة المدى (بضع عقود) أم قريبة المدى(الشروط المباشرة/ «البيئة الحاضنة»)، وسواء كانت تلك الشروط أيديولوجية أم اجتماعية- اقتصادية أم سياسية.

## رابعا: تناسل السلفيات في القرن العشرين

تضرب السلفيات بجذورها عميقًا في تاريخ المجتمعات العربية الإسلامية. فقد خبرت هذه المجتمعات تحولات تاريخية كبرى، مرّت خلالها تلك المجتمعات بأزمات مستفحلة ومستعصية على الحلول، عصفت بها وأنذرت بتدميرها في بعض الأحيان. ففي فترات التحولات والأزمات، تطرح الحياة مشكلات تستعصي على الحلول الجاهزة. القديم يحتضر، لكنه لم يمت بعد. والجديد ينشأ في رحم القديم، لكنه لا يولد بعد. فتتعدد تأويلات النصوص الدينية بين مغالاة واعتدال، بل قد تتضارب هذه النصوص إلى حدّ الإيغال في الدماء.

ولعل أول أزمة واجهتها المجتمعات العربية الإسلامية تمثلت في «الفتنة الأولى» و«الفتنة الكبرى»، إبّان مرحلة التحوّل من دولة قبيلة قريش (القائمة على التجارة الوسيطة لدى الخاصة وتربية الماشية لدى العامة اقتصاديًا، وعلى نظام «الشورى» سياسيًا) إلى الإمبراطورية الأموية (القائمة على أساس توسيع الوساطة التجارية وعلى خراج الأراضي الواسعة الجديدة التي جرى فتحها اقتصاديًا، وعلى النظام الإمبراطوري الوراثي سياسيًا). كما عرف هذا التاريخ تحولات أخرى في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، مع انحطاط الدولة العباسية وتجزئتها، و«تداعي الأمم من كل أفق» على بلاد العرب، «كما تتداعى الأكلة على قصعتها»: الغزو الأوروبي تحت مسمى الحروب الصليبية، والغزو المغولي والغزو التركي السلجوقي ودويلات المماليك. وشهد التاريخ مرة أخرى تحولات جديدة في مرحلة التوسع الاستعماري للرأسمالية الأوروبية وتفسخ النظام الإقطاعي العثماني في بلاد الشام و ما بين الرافدين وديار عربية أخرى منذ أوائل القرن التاسع عشر.

فترات الأزمات والتحولات الكبرى هذه شكلت سياقًا تاريخيًا ملائمًا لظاهرات وأفكار العنف والتطرف على أنواعها: من فرقة «الخوارج» والاستبداد الأموي برمزه الحجّاج بن يوسف الثقفي الذي لجأ إلى الصلب والخوزقة بدلاً من إقامة الحد الشرعي (في فترة «الفتن»)، مروراً بسلفية ابن تيمية في فترة «تداعي الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها»، ثم سلفية محمد بن عبد الوهاب في فترة التوسع الاستعماري والتحول من الإقطاع التقليدي إلى الرأسمالية «الحديثة» التابعة. وفي التاريخ المعاصر، ظلت هاتان السلفيتان قائمتيْن في الواقع (في هيئة الدول السعودية المتعاقبة) كما في طور الكمون (في رحم جماعة الإخوان المسلمين بالدرجة الأولى)، وصولاً إلى تيار «السلفية الجهادية» الإرهابي التكفيري بكافة أطيافه في وقتنا الحاضر.

وتجدر الإشارة إلى أن «التوحّش»، على صعيديْ الفكر والممارسة، لم يكن حكراً على التاريخ العربي الإسلامي، بل إن الغرب الرأسمالي شهد أيضاً تحولات كبرى في فترات مختلفة من تطوره بما رافقها من «توحش» أكثر دموية، خصوصًا «الحروب الدينية» الدموية بين البروتستانت والكاثوليك في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، التي قضى فيها ما يتراوح بين خمسة ملايين وخمسة عشر مليوناً من المدنيين والجنود. كما

شهد تحولات مماثلة في النصف الأول من القرن العشرين، رافقتها مستويات من التوحش والدموية غير مسبوقة في تاريخ البشرية، بدءًا بالحربين العالميتين وبروز الحركات النازية والفاشية والصهيونية.

## خامساً: تزاوج الوهابية والقُطبية في «الحقبة السعودية»

ظلت الحركة الوهابية في شبه جزيرة العرب الممثل الرئيسي للسلفية طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وفي سنة 1928، تأسست جماعة الإخوان المسلمين، عقب انهيار «الخلافة الإسلامية» في طبعتها العثمانية وبهدف «استعادة» تلك الخلافة. ثم تشكلت تدريجيًا «فروع» للجماعة الأم وجماعات الإخوان في مختلف أنحاء الوطن العربي وخارجه والتي بدأ بعضها بالانحراف نحو الاتجاهات السلفية.

شهدت السبعينيات أول عملية ''تناسل'' رئيسية للسلفيات في القرن المنصرم ، بنتيجة التزاوج بين المكوّنين السلفيين الرئيسييْن آنذاك: جماعة الإخوان المسلمين، بمرجعية سيد قطب في مصر أولاً (ثم بمرجعية محمد سرور زين العابدين في سورية في الثمانينيات) والوهابية الحاكمة في السعودية في حقبة الفورة النفطية. وقد شهدت هذه الحقبة تطورات أساسية ساهمت في تناسل السلفيات «الجهادية»، على المستويين الفكري والتنظيمي، كما على المستوى الاقتصادي الاجتماعي.

على المستوى الفكري، كانت أفكار سيد قطب تلقى رواجاً واسعاً، سواء من خلال موقعه كمسؤول القسم الدعوي في الجماعة، أو من خلال مؤلفاته أو عبر شقيقه محمد قطب، الذي كان غادر مصر واستقر في السعودية مواصلاً دعوة شقيقه الراحل. ويُعتبر سيد قطب من أوائل منظري فكر «السلفية الجهادية» منذ ستينيات القرن العشرين، استناداً إلى بعض توجهات جماعة الإخوان ونشأة «النظام الخاص» للجماعة. وبرز ذلك بصورة خاصة في كتابه ''معالم في الطريق''، الذي بسط فيه آراءه بشأن الحاكمية والجاهلية (التكفير) والجهاد.[23]

ويُنسب إلى سيد قطب أنه هو من صهر العناصر الأساسية للسلفية المعاصرة في بوتقة واحدة: « تكفيرية الخوارج، فتاوى ابن تيمية ووصفاته السياسية، سلفية رشيد رضا، مفهوم المودودي للجاهلية المعاصرة، وحركية حسن البنا السياسية». وكان من بين الذين تأثروا بأفكار سيد قطب: الإخواني المصري السابق أيمن الظواهري؛ الملياردير السعودي أسامة بن لادن؛ الإخواني الفلسطيني السابق «أبو الجهادية العالمية» عبد الله عزّام؛ وسواهم ممن قاموا بتأسيس منظمة القاعدة في ما بعد.

وعلى المستوى التنظيمي، تشكلت أولى نوى المجموعات التكفيرية و«الجهادية»، المتأثرة بالأفكار القطبية والوهابية، في رحم جماعات الإخوان المسلمين. وكان من أبرزها: «التكفير والهجرة» و«الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» في مصر، و«الطليعة المقاتلة» في سورية. كانت تلك الجماعات المصرية قد خرجت من رحم جماعة الإخوان المصرية وانفصلت عنها، واتخذت إحداها موقفاً مناهضاً للتسوية السلمية مع الكيان الصهيوني توّجته باغتيال أنور السادات. لكن «الطليعة المقاتلة»، التي اعتُبرت الجناح المسلح للإخوان المسلمين السوريين، انخرطت في ممارسات إرهابية مذهبية، مثالها قتل 83 تلميذًا ضابطًا

23 – أنظر سيد قطب، «معالم في الطريق»، القاهرة وبيروت: دار الشروق، 1989، ط 13. تناول الكتاب «الجاهلية» و«الحاكمية»، ص. 10–13. فصل «الجهاد في سبيل الله»، ص. 62–91، وهو تأويل لمفهوم ابن القيّم الجوزية للجهاد في الإسلام في كتابه «زاد المعاد».

علويًا في مدرسة المدفعية العسكرية في حلب سنة 1979.

وعلى المستوى الاقتصادي الاجتماعي، في هذه الحقبة، بلغت هجرة اليد العاملة العربية إلى دول الخليج النفطية ذروتها. كان الملايين من العمال والموظفين من «محيط» «المركز» النفطي بصورة خاصة (أي، من مصر وبلاد الشام واليمن والسودان) يعملون في الدول الخليجية، خصوصاً في السعودية. ويضاف إلى هذه الملايين، من العمال المهرة وشبه المهرة والمعلمين والمهندسين والأطباء، حفنة من رجال الأعمال الصاعدين من خلال تأسيس شركات المقاولات من الباطن المرتبطة بقطاع النفط وتفرعاته، ومن خلال احتلال مراكز عالية في مثل هذه الشركات. وهذه الحفنة ستتطور مع الأيام وتتحول إلى جزء من شريحة رجال الأعمال الجدد، التي سيكون لها شأنها الاقتصادي والسياسي لدى تمكّن العولمة في انعطافة القرن. وكان هؤلاء وأولئك جميعاً يجلبون معهم إلى بلادهم الأموال والسلوك الاستهلاكي الاستعراضي المفرط، كما الأفكار السلفية الوهابية. ومن بين صفوفهم سينبثق جنودٌ وقادةٌ للحركات السلفية «الجهادية» في أكثر من بلد عربي.

تزامنت الحقبة السعودية مع عهد الرئيس أنور السادات في مصر. وما يهمّنا هنا من «الساداتية» أمران: تمثل الأول في سياسة «الانفتاح» الليبرالي الاقتصادي التي انتهجها نظام السادات، التي أطلقت العنان لشريحة جديدة من رجال الأعمال («القطط السمان»)، كما أدت إلى احتجاجات شعبية واسعة النطاق ضد هذه السياسة، بلغت ذروتها في «انتفاضة 18 و19 يناير» سنة 1977.

وتمثل الأمر الثاني في سياسة «الرئيس المؤمن» السادات القائمة على التصالح مع جماعة الإخوان المسلمين وسواها من الجماعات السلفية في مصر. وقد أدى ذلك إلى ازدهار جديد في نشاط جماعة الإخوان وُصف بـ«التأسيس الثاني» للجماعة. كما أدى إلى بروز جماعات سلفية جديدة في الإسكندرية وغيرها.

وهكذا، فإن تزامن الحقبة السعودية والساداتية ساهم في زرع البذور الأولى لتطور مزدوج في تناسل السلفية في مصر وفي أنحاء متفرقة من الوطن العربي: سلفية «جهادية» من جهة، وسلفية رأسمالية ليبرالية من جهة أخرى. ( ستنمو هذه البذور في مطلع القرن الواحد والعشرين لتصبح جزءًا أساسيًا من المشهد الذي نراه حاليًا).

### سادساً: السياق الراهن (-.199 )

بلغت تداعيات هذه الحقبة ذروتها بدءًاً بتسعينيات القرن الماضي، مع توحش الرأسمالية النيو ليبرالية المعولمة بقيادة أميركا، ثم مرورها في أزمة شاملة بدءًا من سنة 2008، وانفلاتها من عقالها على غير صعيد. على الصعيد الداخلي، تعززت النزعات العنصرية ضد الملوّنين والمهاجرين إجمالاً، بمن فيهم العرب والمسلمون، الذين سيجد الشباب منهم ضالّتهم في الحركات «الجهادية»( كما ستجد هذه الحركات ضالّتها بينهم، كمقاتلين «أجانب»). وعلى الصعيد الدولي، تعززت النزعات العدوانية للإمبرياليات الأميركية والأوروبية الطامحة إلى تكريس سيطرتها على النفط والاستحواذ على أسواق جديدة- بما فيها سوق الأسلحة، فكانت حروب التدخل والغزو في أفغانستان والعراق وليبيا وسورية وسواها.

. تماشيًا مع السياسات الليبرالية الجديدة، تبنّت الأنظمة التابعة (ومن بينها الأنظمة العربية) وصفات صندوق النقد الدولي في الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، بما انطوت عليه من خصخصة لأملاك الدولة و«تحرير» للتجارة وإلغاء لدعم السلع- ما أسفر عن تفاقم البطالة

والاغتراب خاصة في صفوف الخرّيجين الشباب، والمزيد من إفقار الطبقات الشعبية ومن المديونية العامة و«الفساد»، ونشوء شريحة من رجال الأعمال الجدد في البلد الأم و/ أو بلاد الاغتراب(تتنافس خصوصًا للاستيلاء على قطاع الاتصالات وأراضي الدولة)، مع هامش «ديمقراطي» يفتح أمامها نافذة للمشاركة في الحكم.

وفي الوقت نفسه، فإن بعض القوى «الإمبريالية الوسيطة» (تركيا والكيان الصهيوني في الأساس) والوكيلة (السعودية في الأساس) تفتّحت شهيتها على حصة أكبر من النفوذ السياسي و/ أو الدور الاقتصادي في المنطقة، مع غياب دور مصر التاريخي. كما انفتح الرهان أمام تغيير خريطة المنطقة. وكانت الحركات السلفية («الجهادية» والليبرالية «المعتدلة») حصان هذا الرهان، في ظل غياب أي بديل ملموس.

لا تزال المنطقة تعيش مرحلة الأزمات والتحولات الكبرى. ومما زاد الطين بلّة أن « الأدوية» الرئيسية للأزمات انقلبت إلى داء. فمن جهة، لم تؤّد وصفات صندوق النقد الدولي بشأن الإصلاح الاقتصادي الهيكلي إلى «تنمية مستدامة»، بل أدّت بالأحرى إلى أزمة مستدامة: انسداد أفق التنمية؛ ارتفاع معدلات البطالة خصوصاً في صفوف الخريجين الجامعيين من أبناء الطبقات الشعبية، وازدياد الدّيْن العام والعجز في الموازنات الحكومية- زيادة تحمّلت هذه الطبقات وزرها. ومن جهة أخرى، لم تتحقق وعود «ثورات الربيع العربي»، المغدور منها والمأزوم والمصطنع، في «العيش والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية». وساهم فشل هذه الثورات في تراجع ثقة الطبقات الشعبية بأمل التغيير، كما ساهم في استجرار التدخل الإمبريالي، وتعزيز شوكة الإرهاب التكفيري بديلاً من «الديمقراطية الليبرالية».

شكّل ربع القرن الماضي منعطفًا تاريخيًا جديدًا في تطوّر أيديولوجيا الأطياف السلفية وتناسلها، على نحو غير مسبوق. ولا تزال تداعيات هذا المنعطف مستمرة حتى يومنا الحاضر بين حدّيْ قطبين: الأول المتطرف ويتمثل في داعش وسائر التنظيمات الإرهابية التكفيرية، المنبثقة من تزاوج الوهابية وجماعة الإخوان المسلمين[24] على مذهب سيد قطب ومحمد سرور زين العابدين. أما القطب الثاني، «سلفية البزنس»، فتمثله الأحزاب السلفية الرأسمالية الليبرالية المنبثقة من صفوف رجال الأعمال المتدينين.[25]

يغدو من المناسب في باب التحليل، ومن المجدي في باب دراسة سياسات المواجهة، اعتماد مقاربة الأطياف السلفية، التي تفسّر تعدد المجموعات السلفية بعوامل محددة قابلة للقياس والتشخيص والدراسة:

24 – يجب الإشارة إلى أن جماعات الإخوان المسلمين لم تنتقل بقضّها وقضيضها من مواقع السلفية التقليدية إلى الإرهاب والتكفير، أو إلى مواقع إسلام البزنس الليبرالي، بل إن بعضها حافظ على سيرته الأولى ولم يصل إلى القطيعة مع تراث الإخوان السلفي القديم فيفصل بين «الدعوة» و«السياسة»- كما فعلت حركة النهضة التونسية.

25 – ارتفعت في مطلع القرن الحالي نبرة الدعوة إلى إسلام ليبرالي من جانب كتّاب ومؤتمرات ومراكز دراسات، وتردد صدى هذه الدعوة حتى في الصحافة السعودية: أنظر: محمد علي المحمود، «الإسلام الليبرالي جدلية الأصل والتأويل»، جريدة «الرياض»، 8/ 4/ 2010، و«نحو خطاب إسلامي مستنير.. الإسلام الليبرالي»، «الرياض»، 14/ 6/ 2012؛ أنظر أيضًا: ندوة مركز القدس للدراسات السياسية تحت عنوان «نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني» في أيار/ مايو 2006؛ الدعوة إلى «إسلام علماني ليبرالي» في كتاب فهمي جدعان «في الخلاص النهائي» الصادر سنة 2007؛ معادلة «الطبقة الوسطى الرأسمالية الليبرالية» في كتاب ولي نصر «قوى الثروة الصاعدة» الصادر سنة 2011. بيد أن هذا الصنف من السلفية يخرج عن نطاق بحثنا هذا. وللاطلاع على شيء من التفصيل عنه، أنظر مقالتنا على الرابط التالي:

http: / /www.ahewar.org /debat /show.art.asp?aid=517478

- الشروط العيانية المحددة لنشوء وتطور هذه المجموعات في كل مكان وزمن. أي، مستوى التطور العام( السياسي والاجتماعي الاقتصادي والثقافي) في كل ساحة من ساحات عمل تلك المجموعات.

- تعدد المرجعيات الأيديولوجية الفرعية، الذي أشرنا إليه أعلاه. وقد تعزز هذا التعدد بفعل «ثورة الاتصالات» عند منعطف القرن الأخير، التي سهلت على الشيخ السلفي تنصيب نفسه مرجعية من خلال بث فتاواه وآرائه على شبكة الإنترنت. كما يسّرت على المجموعات السلفية أمر نشر ادعاءاتها الأيديولوجية واجتذاب الأعضاء والأنصار من صفوف الشباب المغرَّبين عن مجتمعاتهم ( في الوطن والمهجر)، والباحثين عن أجوبة بسيطة للمعضلات المعقدة.

- استِعار التنافس بين المجموعات على النفوذ والسيطرة بهدف الاستحواذ على غنائم الحرب والموارد وعائدات التهريب والتجارة غير المشروعة، وعلى حصة كل منها من التمويل الخارجي.

وهكذا تناسلت الحركات السلفية «الجهادية»، وبلغت أعتى مراحلها- حتى الآن- في تنظيم داعش.

## سابعاً: ولادة داعش وصعوده

في هذا السياق من تناسل السلفيات، نشأ تنظيم داعش سنة 2014. خرج تنظيم داعش، كما «النصرة»، من رحم «القاعدة» التي وُلدت بدورها من تزاوج السلفية الوهابية وسلفية الإخوان المسلمين على مذهب سيد قطب ومحمد سرور زين العابدين. وهذا التناسل مثابة قانون عام يحكم نشأة الجماعات السلفية، بصرف النظر عن كون ولادة الجماعة كانت طبيعية أم قيصرية أم بالانشطار الثنائي البسيط كما في تكاثر الأميبيا («خلية وانقسمت نصفين»).

لننظر أولاً في التسلسل التاريخي لعملية نشوء تنظيم داعش، التسلسل الواقعي الذي تتفاداه المقاربة المذهبية لهذه العملية.

1. وضعت «شبكة الزرقاوي» من قادة القاعدة الفارّين أمام الاحتلال الأميركي لأفغانستان الأساسَ لنشوء فرع لمنظمة القاعدة في العراق لأول مرة. وساهمت ظروف الاحتلال الأميركي للعراق في تطور هذه الشبكة إلى «الدولة الإسلامية في العراق» بقيادة البغدادي وتحالفها مع منظمات أخرى شبيهة، بحجة مقاومة الاحتلال الأميركي والدفاع عن «السنة».

استند داعش في نشوئه وصعوده إلى ترسانة أيديولوجية "فقهية" تمتد من ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب

2. عشية «الثورة» السورية، كانت «دولة» البغدادي في العراق تلفظ أنفاسها الأخيرة. وكانت جماعة الإخوان المسلمين السورية تخطط من مقراتها في بعض الدول الإقليمية والعالمية لانتهاز الفرصة التي قد يوفرها «الربيع العربي» لتنفيذ مشروع الجماعة المسمى «إرحل بشار»، المتقاطع مع مشروع تلك الدول «المضيفة».

3. تمكنت «دولة» البغدادي من إيجاد موطئ قدم لها في سورية من خلال إرسال «خميرة» من رجالها على رأسهم أسامة واحدي، الذي سيتسمى باسم أبو محمد الجولاني، من أجل «نصرة أهل الشام». تحرص الجبهة الجديدة على إخفاء نسبها القاعدي، كما كان الجولاني يحرص على إخفاء وجهه وهويته، من أجل تخفيف نفور «أهل الشام» من الحركات السلفية المتطرفة ومن جماعة الإخوان. يستجيب لنداء «النصرة» آلاف السلفيين «المجاهدين» العرب عبر حدود الدول المجاورة (تركيا

والأردن ولبنان) وتنشأ نقاط ارتكاز لجبهة النصرة عند هذه الحدود. وتتعزّز هذه النقاط تدريجيًا بعناصر محلية من الإخوان المسلمين بصورة رئيسية. وسرعان ما تصبح جبهة النصرة أكبر قوة مسلحة للمعارضة في سورية.

4. يعلن البغدادي عن قيام «الدولة الإسلامية في العراق والشام» من خلال توحيد «النصرة» مع «دولته» العراقية، فيرفض ذلك مبعوثه إلى سورية أي الجولاني. فينطلق داعش ويسيطر على معظم الأراضي الواقعة تحت سيطرة النصرة والمجموعات المسلحة الأخرى من خلال الاشتباكات، والمبايعات والانشقاقات في أكثر من منطقة[26] ()؛ وانضمام عدد من قادة «النصرة»مثل طه صبحي فلاحة المكنى أبو محمد العدناني وخلف الذياب الحلوس وفواز محمد الحسن العلي المكنى أبو علي الشرعي وغيرهم، بالإضافة إلى آلاف المقاتلين في صفوفها وصفوف المجموعات الأخرى (كالجيش الحر وغيره) إلى التنظيم.

5. بعد إقامة قاعدة له في سورية، خاصة في البادية والمنطقة الشمالية الشرقية، قام داعش باحتلال الأنبار والموصل وسواهما، مستندًا إلى تحالف عريض أنشأه في العراق، يضم القوى السلفية «الجهادية» الرئيسية («جيش المجاهدين» و«الجيش الإسلامي» و«أنصار السنة» و«حماس العراق» وغيرها)، علاوة على ضباط وجنود من الجيش والشرطة العراقيين السابقين (في إطار «جيش الطريقة النقشبندية» بقيادة عزة الدوري)، وأعضاء سابقين في «الصحوات» العشائرية، ناهيك ب«التواطؤ» من جانب قطعات كاملة من الجيش الجديد الذي بناه المحتل الأميركي.

6. من جهتها، تنسق جبهة النصرة مع المجموعات السلفية «الجهادية» الأخرى، في كافة معاركها خصوصًا ضد الجيش السوري. ويتتوّج التنسيق بإنشاء «غرفة عمليات جيش الفتح»، التي ضمّت إلى «النصرة» عددًا من الأطياف «الجهادية» الرئيسية «المعتدلة» في الشمال.

7. مثلما تتخفى «القاعدة» تحت مسمى «النصرة» منذ البداية، كذلك تتخفى جماعة الإخوان المسلمين تحت مسميات شتى الائتلافات السياسية والتشكيلات المسلحة، سعيًا للظهور في لبوس «الاعتدال»، بعيدًا عن التطرف والإرهاب. وفي المسعى نفسه، تتسمى «القاعدة»/ «النصرة» باسم جديد آخر: «فتح الشام».

8. لكن، نلاحظ في كافة هذه التطورات تقاطعًا للأطياف السلفية «الجهادية»، أيديولوجيًا وسياسيًا، يعبّر دائمًا عن نفسه في تقاطع التحالفات العسكرية ضد « الصليبيين والعلمانيين والنصيريين والصفويين»: جبهة سلفية «جهادية» واحدة ذات «محاور» قتال متعددة تشغلها المجموعات المتعددة، مدعومة إقليميًا ودوليًا.

هذا التحالف بين الأطياف السلفية «الجهادية»، الذي يقدّر مجموع عدد مقاتليه بعشرات الآلاف، هو الذي احتل مناطق واسعة في سورية والعراق سنة 2014، لا «بضع مئات/ آلاف» من مقاتلي داعش- بحسب القائلين بصعود داعش النيزكي السريع المفاجئ الصاعق الصارخ الساطع الخ.

26 - مثلاً، المبايعة في البو كمال الحدودية التي تربط البادية السورية بالأنبار العراقية، ومبايعة كتائب اليرموك وبيت المقدس وأبو محمد التلاوي في الجنوب السوري، ومبايعة «أمير النصرة» في منطقة مخيم اليرموك لتنظيم داعش.

لقد استند داعش في نشوئه وصعوده إلى ترسانة أيديولوجية «فقهية» تمتد من ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب، إلى سيد قطب ومحمد سرور زين العابدين، ولا تنتهي بعشرات الشيوخ المنتشرين في مختلف أرجاء العالم. كما استند إلى تراث «جهادي»، لكنه استند أيضاً، وبصورة رئيسية، إلى شروط الأزمة العامة المستحكمة السالفة الذكر التي تجتازها الأنظمة العربية (وسواها)، وإلى الشروط المستجدة بحكم غياب قائد القاعدة الملياردير أسامة بن لادن، وإخفاق «ثورات الربيع العربي»، وفشل جبهة النصرة وسائر الفصائل «الجهادية»، مدعومة بتحالف إقليمي دولي غير مسبوق، في إسقاط النظام السوري.

تبع ولادة «دولة خلافة» داعش في سورية والعراق، على النحو الذي بيّنا أعلاه، مبايعات للتنظيم ولـ«الخليفة» الجديد، من جانب تنظيمات أو «ولايات» قائمة أصلاً تابعة لمنظمة القاعدة (وبعض التنظيمات انشق عن الإخوان المسلمين). ففي أوائل سنة 2015، بلغ عدد المجموعات السلفية الإرهابية التي بايعت داعش ما لا يقل عن أربعة عشر مجموعة تنتشر في مختلف أنحاء العالم.[27]

## الخاتمة:

يبدو، في المدى المنظور، أن تنظيم «الدولة» داعش على وشك فقدان الجغرافيا التي سيطر عليها في «لحظة نادرة» من الصعب أن تتكرر. أيّاً يكن الأمر، أثبتت التجربة الواقعية أن تنظيم داعش، شأنه شأن سائر المجموعات السلفية «الجهادية»، قادر على الهدم والتقتيل، لكنه عاجز عن البناء والإحياء. فقد «انتصر» التنظيم «بالرعب مسيرة شهر»، لكن النظام الذي أقامه في ما بعد لـ«دولة الخلافة» ظل يفتقد إلى أدنى مقومات «النموذج المثال» على مختلف الأصعدة. لكن، ثمة معضلات إشكالية لا تزال قائمة في ما يتعلق ب «تجفيف منابع الإرهاب» في المنطقة والعالم، لعل أبرزها:

- استمرار مرحلة التحوّل و«الأزمة العامة»، التي جرى في سياقها تناسل السلفيات «الجهادية»، وصولاً إلى داعش. وهذا ما يعوق تجفيف المنابع الاجتماعية الاقتصادية والأيديولوجية للإرهاب التكفيري، خصوصًا في ظل غياب بديل ملموس.

- مساعي «النخب السنية»، السياسية والثقافية والإعلامية، العربية ( لاسيما العراقية والسورية) في تلفيق «مظلومية سنية». فهذه المساعي تبرر الإرهاب التكفيري، وتقدّم مجموعاته على أنها جيش السنة، القادر وحده على الدفاع عن أهل السنة في مواجهة خطر «الرافضة»، باعتبارهم عدو أول يتقدم على «الغرب الكافر» والكيان الصهيوني.

- العجز عن تقديم خطاب عقلاني يتنكّب مهمة التصدي للمنظومة الأيديولوجية السلفية من خارجها، وإسناد هذه المهمة بالأحرى إلى مؤسسات بلاط رسمية (وزارات

27 - بوكو حرام في نيجيريا، أنصار بيت المقدس في مصر، جماعة أبو سياف وحركة مقاتلي بانجيسيمورو الإسلاميين في الفليبّين، أنصار الإسلام في العراق، شبكة مجاهدي شرق إندونيسيا، أنصار الشريعة في كل من ليبيا وتونس، جند الخلافة في الجزائر، كتيبة عقبة بن نافع في تونس، جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة السلفية المنشقة عن الإخوان المسلمين في السودان، جماعة خراسان، جماعة تحريك الخلافة في باكستان، الحركة الإسلامية في أوزبكستان.

أوقاف وإفتاء وثقافة وتعليم وإعلام) فاقدة الصدقية من جهة، وإلى وصفات «خبراء» مفروضة بشروط «المعاهدات السلمية» و«مكافحة الإرهاب» لتغيير المناهج المدرسية بصورة تعسفية، من جهة أخرى.

من المتوقع، أن تستمر السلفية «الجهادية» على مستوى منخفض من النشاط الإرهابي المعهود سابقًا (العمليات الانتحارية بالسيارات والأحزمة الناسفة). ومن المرجح أن يتقلص تواتر هذه العمليات الإرهابية بفعل خسارة الجغرافيا، بما توفره من ملاذات آمنة للإرهابيين وللتحشيد والتدريب وتصنيع المتفجرات وانطلاق منفذي تلك العمليات. وأغلب الظن أن تضطر المجموعات الإرهابية إلى العودة إلى الصيغة اللامركزية في التنفيذ التي كانت منظمة القاعدة تتخذها.

لكن، في المقابل، قد تلجأ المنظمات اللامركزية الوليدة و«الخلايا النائمة» و«الذئاب المنفردة» إلى التركيز على عمليات الاغتيال السياسي بصورة خاصة. وقد يلجأ بعض شظاياها الناجية إلى إجراء «مراجعات فكرية»، غالبًا ما كانت جزءًا من تاريخ السلفية «الجهادية» في ربع القرن الأخير. كما أن بعض شظاياها الأخرى قد يتناسل مجموعات تنحو نحو مزيد من التطرف والتوحش (كما جرت العادة التاريخية)، وقد تستفيد هذه المجموعات من الشروخ المذهبية والطائفية والإثنية التي أحدثتها الجماعات السلفية الإرهابية في المجتمعات العربية.

وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تستفيد هذه المجموعات، مرة أخرى، من استمرار ادعاءات صعوبة «الفصل» بين الإرهاب و«الاعتدال»، ما يبقي على «تقسيم العمل» القائم حاليًا: المجموعات الإرهابية قوة عسكرية ضاربة لشقيقاتها «المعتدلة»، في حين تكسو المجموعاتُ «المعتدلة» الإرهابَ العاري بالغلالة السياسية والدبلوماسية الضرورية.

الحلقة التي تمثلها «دولة» داعش في السلسلة السلفية الإرهابية على وشك الانكسار، لكن كسر السلسلة نفسها يحتاج إلى مطرقة «الكتلة التاريخية» الشعبية. ولعل البداية تكون في وضع استراتيجيا بديلة للتغيير الجذري الشامل، تنطلق من أن «لا نهضة بدون مقاومة، ولا مقاومة بدون نهضة»... وهذا بحث آخر.

# هل فشل الإسلام السياسي حقا؟*

**راشد الغنوشي**
رئيس حركة النهضة (تونس).

اعتاد خبراء غربيون متابعون لمسيرة الحركة الإسلامية أنه كلما تعرض إسلاميون هنا أو هناك لنكسة أو حتى لمجرد تراجع في انتخابات، ولو كان طفيفا، أن يؤذنوا في العالمين بأعلى مكبرات الصوت معلنين عن فشل وانهيار ونهاية الإسلام السياسي. وذلك ما يتردد في ندواتهم وأحاديثهم لوسائل الإعلام التي تستنطقهم باعتبارهم خبراء ينطقون بالحكم وفصل المقال. فما يلبث أمثالهم في بلاد الإسلام وكذا المشتغلون في وسائل إعلامنا أن يتلقوها وكأنها حقائق لا يأتيها الخطأ من بين أيديها ولا من خلفها.

ولقد مثّل الحدث المصري الأشهر في الأخيرة ، مادة غزيرة لتلك البحوث والندوات والتأكيدات، فازدهرت هذه السوق وراجت بضاعتها، فما مصداق هذه الدعاوى؟! هل ما يسمى الإسلام السياسي بصدد التراجع الكبير والمتفاقم في اتجاه الفشل النهائي والانهيار المؤكد؟! أم إن الأمر لا يعدو انعطافات إلى الخلف – هنا أو هناك، تحفزاً لانطلاق جديد في منحنى صاعد في الوجهة العامة؟ بما يرجح أنه – حتى نقاط التراجع – لن تلبث أن تلتحق بالخط البياني العام المتجه إلى الصعود.

إن الحركة الإسلامية – المصطلح المفضل لدى الإسلاميين – بديلاً عما يسمى الإسلام السياسي، ونعني بها جملة المناشط التي تدعو إلى الإسلام، باعتباره كلمة الله الأخيرة إلى الناس، ومنهاجاً شاملاً للحياة، وخطاباً للعالمين. هذا الإسلام، تؤكد كل الدراسات الإحصائية أنه اليوم أكثر الديانات والمناهج الحياتية الأيديولوجية سرعة انتشاراً ، وتمدداً ، واستقطاباً للعقول والإرادات، وأن معتنقيه الأكثر استعداداً للتضحية بكل غال ونفيس من أجله، وغيرة عليه والتزاما به. إن ما يسمى بالإسلام السياسي (الحركة الإسلامية) يتحرك فوق بساط ديني هو الأوسع اليوم في العالم، ومكّنته تقنيات الاتصال المعاصرة من بلوغ سرعات تمدد غير مسبوقة في التاريخ لا سيما وهو لا يكاد يجد في طريقه مقاومة تذكر بالنظر إلى حالة الخواء العقائدي، والقلق الوجودي، وانهيار المحاضن الدافئة من حول الإنسان في الحضارة المعاصر، كالأسرة والعشيرة.

---

* مقال نُشر على موقع الإخوان المسلمين بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٧.

http://www.ikhwanonline.com/Section/٢٢٩٢٩٥/Default.aspx

يحدث هذا في زمن تفاقم فيه اتجاه الحكومات إلى الاستقالة المتسارعة من واجبات الرعاية، بما نمّى حالات القلق والعزلة وفقدان الأنيس، كأثر من آثار العلمنة المتسارعة، ودفع الأفراد إلى البحث عن محاضن دافئة، ومنظومات تلتقي فيها مطالب الجسد والروح، الفرد والجماعة، الدين والدنيا، الوطنية والأممية، وهذا ما يجده الباحث عن ضالته جميعا في الإسلام منظورا إليه في أصوله الجامعة ووسطيته المعروفة.

وذلك ما يفسر إقبال نخب متفوقة من كل الملل والثقافات على اعتناقه، رغم حرب الكراهية والشيطنة التي تشن عليه وعلى حركاته وأقلياته. إن الحركة الإسلامية في خطها العريض، -ودعك من الهوامش المتشددة التي لا تخلو منها أيديولوجيا وأمة- قدمت الإسلام متمماً لمنجزات ومكارم الحضارات، وليس باعتباره نقيضا من كل وجه لمنجزات التحديث كالتعليم للجميع ذكوراً وإناثاً ولقيم العدالة والمساواة وحقوقاً وحريات، دون تمييز على أساس الاعتقاد والجنس واللون. وبما يكفل للجميع حقوق المواطنة والإنسانية، والحريات الدينية والسياسية، كما هو متعارف عليه في الديمقراطيات المعاصرة، باعتبار المساواة في الحقوق والحريات تفريعا لازما من أصل التكريم الإلهي لبني آدم.

إن الحركة الإسلامية ؛ وهي تنطلق من مرجعية الإسلام دين الفطرة، بحثاً عن حلول لمشكلات مجتمعاتها، والإسهام في حل مشكلات الإنسانية مستفيدة من كل خبرة حضارية تتوافق مع قيم الإسلام ومقاصده ؛ في تحقيق مصالح الناس، هي الأقرب إلى ضمير شعوبنا، تخاطبها بمألوف قيمها ومفاهيمها ولغتها، لا يمكن منافستها - شعبيا، إذا فقه الدعاة مشكلات الناس، وصاغوها وفق البنية الذهنية والعقيدية لهم. إن الحركات الإسلامية تعرضت خلال أزيد من نصف قرن لمسلسل من القمع، لا يكاد يهدأ قليلا حتى يستعر أواره أشد مما كان.

لقد أورث القمع المتتالي نتائج كثيرة منها: أنه رسخ لدى الإسلاميين إرثا نضالياً يشد بعضهم إلى بعض، وتاريخاً مشتركاً نشأت عليه ثلاثة أجيال على الأقل. كما أثمر القمع الوحشي لهم تعاطفاً شعبياً مع مظلوميتهم، شكل رصيداً إضافياً لمكاسب، مما لا يتوفر مثله لأي منافس سياسي آخر، فعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم، والشعوب تحفظ للمناضلين قدرهم.

إن الإسلاميين اليوم أكثر من أي وقت مضى، يقفون على أنبل وأصلب موقع، فهم إلى موقع القرب العقدي والمفاهيمي الثقافي من الناس، هم يقفون - كما في مصر - يحملون أنبل الشعارات مثل الدفاع

عن إرادة الشعب والاحتكام لصناديق الاقتراع ويقودون ثورة سلمية رائعة تدافع عن قيم الثورة، عن حرية الإعلام التي حافظ عليها حكمهم وأهدرها الانقلاب، كما هم يدافعون عن التعددية السياسية وعن قضايا الأمة الكبرى كقضية فلسطين.

بينما في المقابل تقف الليبرالية المصرية العريقة - بما فيها حزب الوفد - على أرضية الثورة المضادة مستنصرين بانقلاب عسكري ذابين عنه، ودباباته تدوس على صناديق الاقتراع، وتطحن بها إرادة الشعب وحتى أجساده، وتضع يدها على وسائل الإعلام تكمم أصواتها، وتفتح السجون على مصراعيها، وتضرب الجماهير العزل بالملايين. أما قضية الأمة الكبرى - قضية فلسطين - فقد غدت تهمة كبرى، ألم توجه إلى الرئيس المنتخب تهمة التخابر مع حماس تبريرا لعزله وهو الرئيس الأول المنتخب وتزلفاً إلى الكيان الصهيوني! أو ليس ما تتورط فيه نخبة ''الحداثة'' المصرية وشبيهاتها العربيات التي صفقت للانقلاب نوعا من الانتحار الجماعي؟! وذلك مقابل الوقفة المشرفة للحركة الإسلامية في وجه الطغيان، بصدور عارية إلا من الإيمان.

هل يمكن - من وجهة نظر تاريخية وإستراتيجية وقومية - اعتبار الوقوف مع الانقلاب الوحشي انتصاراً ليبرالياً وتقدمياً أوقومياً أوعلمانياً، واعتبار ما حدث هزيمة للإسلام السياسي ونهاية له؟! إننا لا نرتاب في أن ما حصل في مصر ليس انتكاسة للإسلام السياسي، بقدر ما هو انتكاسة ستجهز على ما تبقى - للأسف - من تراث ليبرالي وقومي عربي علماني، وذلك ما لم يراجعوا مواقفهم ويؤوبوا إلى رشدهم. ومقابل ذلك سيوفر الانقلاب فرصاً للحركة الإسلامية للقيام بمراجعات لتصلح من أخطائها في الحكم، فتكون أكثر انفتاحاً على القوى المعارضة في مصر وفي غيرها، وبالخصوص في مرحلة انتقالية لا يمكن أن تُحكم بحزب واحد ولا بتيار واحد ولا دستورها مقبول أن يكتبه اتجاه واحد.

ستدرك الحركة الإسلامية في مصر وغيرها ذلك، فتكون أكثر انفتاحاً على كل القوى الوطنية فاسحة في وجهها المجال لا للمشاركة الأوسع والتحالف معها فحسب، بل حتى لتتبوأ مواقع قيادية في الأحزاب الإسلامية، فالإسلام إرث مشترك لكل الأمة. إنه لئن مرت بالإخوان في مصر محن متوالية على يد حكام مصر منذ العهد الملكي، وبالخصوص في العهد الناصري، إلا أنها - كماً ونوعاً - ليست قابلة للمقارنة بما يتعرضون له على يد الفريق السيسي... بما له دلالة واضحة على ضعف شرعية الانقلاب، واندفاعه الأهوج نحو تعويض ذلك بالقمع أمام تصاعد المقاومة السلمية البطولية.

الفارق بين ما تعرض له الإخوان من قمع ناصري ؛ وبين القمع الحالي -من وجهة نظر قيمية- كبير. لم يضرب عبد الناصر الإخوان بسيف الدولة - وحسب، بل ضربهم أيضاً بمشاريع كبيرة حملها لشعبه، وللأمة بصرف النظر عن مدى جدية بعضها على الأقل. لقد كان للقمع الأمني والسياسي غطاء كثيف من المشاريع الحضارية والسياسية التبشيرية المغرية، مثل مشروع الإصلاح الزراعي ونشر التعليم وتوسيع الأزهر، وتحرير فلسطين، وتوحيد أمة العرب، والتصدي للإمبريالية، وعدم الانحياز. ومقابل ذلك ماذا يحمل السيسي من مشروع لشعبه وللأمة؟! ... في زمن الفضاءات المفتوحة تصبح جرائم الطغاة تجري تحت أقوى المجاهر وأسطع الأضواء...

النتيجة لكل ما تقدم، فإني أؤكد باطمئنان أن الإسلام السياسي لم ينهزم في مصر ولا في غيرها. فعالم الأفكار مفعم بقيم الإسلام على نحو غير مسبوق منذ غزتنا الحداثة معتلية الدبابات، وهيمنت على عالم النخب، دافعة الإسلام إلى الهامش، مبشرة بمشاريع كبرى خاب معظمها إن على صعيد الحرية أو التنمية أو العدالة والوحدة، أو تحرير فلسطين. ما أعاد وجدد الحاجة إلى التفكير في الإسلام، والبحث فيه عن مشروع للنهوض، متفاعلاً ومستوعباً، وليس رافضاً لمنجزات الحداثة، بعد استنباتها في حقل الإسلام. إن ما يسمى بالإسلام السياسي ليس في حالة تراجع، وإنما هو بصدد إصلاح أخطائه والتهيؤ لطور جديد غير بعيد من الممارسة الأرشد للحكم، وإنه لا يحتاج إلى عشرات السنين ليسترجع فرصا أكبر تنتظره في زمن الفضاءات الإعلامية المفتوحة، وفي مواجهة مشاريع انقلابية عارية من غطاء قيمي وحضاري وسياسي. إنه حركات متجذرة في مجتمعاتها، حاملة لقيم الثورة السلمية الديمقراطية، وقيم المشاركة، وبديلا عن الانفراد في زيجة ناجحة بين قيم الإسلام وقيم الحداثة.

# الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة

**علي الرجال**
باحث مصري في الجماعات
الاسلامية والدراسات الأمنية

## المقدمة:

تناقش هذه الورقة مستقبل الوضع الاستراتيجي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. من أجل هذا تقدم الورقة تحليلاً مركباً لفهم موضعهم من الصراع الدائر في مصر والمنطقة العربية وخياراتهم الإقليمية والوطنية. وتحاول فهم أسباب الفشل الإخواني على عدة مستويات: 1- مستوى السلطة والحكم 2- المستوى الشعبي 3- المستوى الإيديولوجي (وينقسم هذا المستوى إلي مستويين: الداخلي والخارجي). كما تتطرق بشيء من التفصيل إلى الوضع التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين وترصد أشكال الانقسام، وأسبابه وتداعياته. وتحاول الورقة رصد التفاعلات المختلفة داخل كل مستوى وتفاعله مع الآخر، مثل تفاعل المستوى الإقليمي وعلاقات القوى به وتأثيرهما على البنية التنظيمة للجماعة وتوجهاتها السياسية والفكرية، كما تحاول أن تفعل ذلك أيضاً بين المستوى الإيديولوجي لأفراد التنظيم والخيارات الإقليمية المتاحة في الداخل والخارج.

### أولاً: في سرادق الدولة لأول مرة

مثلما تشير أدبيات الحركات الاجتماعية[1] مثلت ثورة 25 يناير 2011 الفرصة السياسية لصعود الإخوان لسدة الحكم وقدرة عالية على التعبئة والحشد. وبالفعل استغلت الجماعة الفرصة السياسية بشكل كامل. فحصدت الانتخابات البرلمانية وشكلت أغلبيته، وعلى الرغم من تعهدات الجماعة بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، وخروج قرار من مجلس شورى الجماعة بذلك، إلا أن الجماعة بدفع كبير من خيرت الشاطر قررت إعادة التصويت داخل مجلس الشورى ليخرج القرار هذه المرة لصالح خوض الانتخابات الرئاسية. وترشح خيرت بنفسه إلا أن لجنة الانتخابات قامت

1 – Donatella della Porta and Mario Diani, Social movements: an introduction, 2nd ed. (UK: Blackwell Publishing, 2006), P.193

باستبعاده لأسباب قانونية، وقام محمد مرسي بالترشح بدلاً منه كممثل لجماعة الإخوان المسلمين. كان الجيش أميل لدعم محمد مرسي، كونه كان مازال يرى في الإخوان حليفاً جيداً لاستقرار الأوضاع، كما أن الإخوان جاءوا برضى أميركي واضح، وبالتالي كانت الجماعة هي الخيار الأنسب في ذلك الوقت لتسكين الوضع الداخلي وضمان استقرار العلاقات خارجياً. وقد تضافرت عدة عوامل لنجاح مرسي، حيث وجد الشباب الثوري نفسه مجبراً على اختيار أقل الضررين، وأيد مرسي أغلب الصف الإسلامي باستثناء الصوفية، وكل القطاعات التي تخوفت من عودة النظام القديم. إلا أن قطاعاً من المنتمين إلى الثورة كانت لهم مخاوف حقيقية من وصول الإخوان للحكم، وهو ما دفع إلى ما يعرف باتفاق فارمونت الشهير. ونص الاتفاق على مجموعة من التطمينات للصف الثوري أهمها عدم هيمنة الجماعة بشكل كامل على السلطة ومشاركة القوى الوطنية في الحكم.

كان الجيش أميل لدعم محمد مرسي، كونه كان مازال يرى في الإخوان حليفاً جيداً لاستقرار الأوضاع

نجح الإخوان في الاستحواذ على السلطة التشريعية والتنفيذية ممثلة في مرسي وحده بعد حل المحكمة الدستورية العليا للبرلمان في 2012. إلا أن الحكم لم يستقر له بشكل حقيقي[2]. لم يستطع مرسي التمكن من أجهزة الدولة بشكل جاد. فقلب البيروقراطية المصرية، مثلما تشير بعض المصادر (من داخل كل من جهاز الدولة نفسه وجماعة الإخوان أيضاً) من أكثر من وزارة، لم يتعاون جيداً معه، إذ كان البعض يرى الإخوان كجسد غريب على بنية الدولة المصرية ويخشى من أن تقوم الجماعة بعملية إزاحة كبيرة واستبدالهم بكوادر التنظيم، وهو ما عرف «بالأخونة». وعلى الرغم من المحاولات المختلفة التي سعى إليها الإخوان لكسب ود القضاة في مصر، فقد باءت هذه المحاولات بالفشل بعد وصول الإخوان للحكم. وظلت المحاكم المختلفة تقوم بعدة مناورات كبرى ضد الإخوان، فقد قلصت محكمة القضاء الإداري، وتقريباً قادت عملية شبه ثورية داخل الحقل للتضييق على صلاحيات مرسي، مما يُعرف بأعمال السيادة، والقرارات والاتفاقيات التي تقوم بها السلطة التنفيذية دون أن تخضع للأشراف القضائي.

أما مع مؤسسة الداخلية فيمكننا أن نرصد مرحلتين من العلاقة. المرحلة الأولى بدأت مع الثورة حتى لحظة الاتحادية، ومن الاتحادية إلى 30 يونيو/ حزيران وما بعدها. في المرحلة الأولى ساعدت الجماعة المؤسسة على التعافي وتحسين صورتها، وكان مرسي شخصياً يكيل المديح لمؤسسة الشرطة في خطاباته المختلفة، وكان أبرزها وأكثرها استفزازاً للثوار حينما قال إن «الشرطة في القلب من ثورة يناير». أما المرحلة الثانية فبدأت بعد أحداث الاتحادية، مع الإعلان الدستوري الذي أطلقه الرئيس محمد مرسي وعزل النائب العام. أخذت الجماعة تستشعر القلق من أن قبضتها وسيطرتها على الداخلية ليست بالمرجوة، خصوصاً بعد عدم قمع الداخلية للمتظاهرين، الذي كان مطلب الجماعة وبعض الإسلاميين في هذا الوقت بحجة أنه لا يمكن القبول بمحاصرة القصر الجمهوري. وفي رأي الباحث أن الأمر كان خليطاً من عدم الرغبة في القمع وعدم القدرة. فلم تكن المصالح بينهم وبين الجماعة تكفي لدخول معركة بهذا العنف

2 – جلبير الاشقر، انتكاسة الانتفاضات العربية اعراض مرضية، (بيروت: دار الساقي، 2016)، ص 84

ضد قطاع واسع من الجمهور، كما أن هناك اختلافاً إيديولوجياً كبيراً بين الجماعة والداخلية لم يستطع أفراد المؤسسة تجاوزه بسهولة. وفي هذه الفترة وما تلاها بدأت قطاعات أوسع من فلول مبارك الانخراط في المعركة ضد الإخوان، وهذه القطاعات تربطها مصالح اقتصادية واجتماعية كبيرة بمؤسسة الداخلية، وهو ما جعل المؤسسة تنحاز ضد الإخوان.

شهدت هذه الفترة أمراً بالغ الخطورة وكان أحد الدوافع المركزية للمؤسسة الداخلية في معاداة تنظيم الإخوان. بدأ الإخوان بقيادة خيرت في الجنوح بشدة تجاه اليمين، وبناء حلف سياسي واجتماعي قائم على ضم الجماعات الإسلامية المتشددة تحت مظلة الإخوان. وهو ما حول الصراع إلى صراع عنيف على الوجود المادي والاجتماعي.

كانت علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالجيش أقل تعقيداً ولكنها أكثر ضبابية. حينما قامت ثورة 25 يناير 2011، أبدى الإخوان تعاوناً واضحاً مع الجيش. واستماتت الجماعة في الدفاع عنه ضد أي نقد ثوري تجاهه، بالأخص بعد بدء الصراع بين مؤسسة الجيش وقطاع كبير من الثوار والذي أخذت ملامحه الأولى تتشكل في نيسان/ أبريل 2011. بالطبع لم تكن العلاقة علاقة حلف متماسك طيلة الوقت دون أي صراع أو احتكاك بين الطرفين. فكلاهما كان يحاول أن يكسب مساحات على حساب الآخر[3]. كان مرسي وجماعته يكيلون المديح لرجال الجيش طيلة هذه السنوات وأثناء حكم مرسي وحتى اللحظات الأخيرة قبل الإطاحة بهم. وكان الإخوان يصفون السيسي في صحفهم بأنه وزير دفاع بنكهة الثورة. وحتى بعد اشتعال موجة الثلاثين من تموز/ يوليو وخروج الملاين إلي الشوارع والميادين عرض مرسي على السيسي تولي حقيبة رئاسة الوزراء في الثاني من يوليو 2013.

على كل أخفقت الجماعة بالكامل في إدارة صراعها مع الجيش وانتهى الأمر بانقلاب عسكري يتداخل مع موجة ثورية شديدة التناقض والتنافر. ثم انخرط الجيش في محاولة أولية لاحتواء الأمر مع الجماعة على الرغم من احتجازه لمرسي ووضعه في مكان غير معلوم، عن طريق دعوة الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة للمشاركة في خارطة الطريق والقبول ببعض الحقائب الوزارية في مقابل التنازل عن رئاسة مرسي للجمهورية. رفض الكتاتني هذا الطرح وأصرت الجماعة على عودة مرسي، واشتد الصراع بينهم وبين العسكر. تمترست الجماعة في ميداني رابعة والنهضة بالقاهرة والجيزة. ووقعت عدة مذابح مثل المنصة والحرس الجمهوري وأعمال عنف من قبل جماعة الإخوان في مواقع ومحافظات عدة، ثم انتهى الأمر بحادثتي رابعة والنهضة حيث حسم الجيش قراره وأعلن عن المضي قدماً في قمع واستئصال الجماعة بكافة الأشكال من القانونية إلى السياسية والأمنية والعسكرية، وقام بتهشيم بنية التنظيم وقتل ومطاردة أفراده[4].

بدأ الإخوان بقيادة خيرت في الجنوح بشدة تجاه اليمين، وبناء حلف سياسي واجتماعي قائم على ضم الجماعات الإسلامية المتشددة

3 – المرجع السابق، ص 85

4 – المبادرة المصرية، أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013، متاح على الرابط التالي:
http / /:eip.org /report2123 /18 /06 /2014 /

## ثانياً: التموضع الإقليمي والمأزق السوري

كان للعامل الإقليمي دور شديد الأهمية في فشل وهزيمة الإخوان على مستوى السلطة. وكانت القضية السورية في القلب منه. ظل موقف مصر من سوريا يتسم بالغموض والتباين منذ تفجر الأزمة واحتدام الصراع داخل سوريا عام 2011. ففي أثناء حكم المجلس العسكري بعد ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ظل موقف مصر من الأزمة السورية موقفاً عاماً يدعو لوقف العنف والدعوة إلى الحوار. واتسمت هذه الفترة بشكل عام بانسحاب مصر من دورها الإقليمي والانكفاء على الذات. وقبلت القاهرة المبادرة العربية الأولى التي «دعت إلى سحب الجيش السوري من المدن ووقف العنف وإجراء حوار مع المعارضة»، بينما اعترضت على قرار الجامعة في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 الذي علّق عضوية سوريا في الجامعة العربية، وسحب السفراء العرب من دمشق. كانون الثاني/ يناير 2012 قبلت القاهرة اقتراح الجامعة العربية الذي دعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتفويض الرئيس بشار الأسد صلاحياته الكاملة لنائبه فاروق الشرع. وظلت مصر رافضة لأي تدخل عسكري خارجي في سوريا وأكدت على الدعوة إلى حل الأزمة سياسياً حتى لا يتم تدويل القضية.

صار الموقف السياسي أكثر وضوحاً مع قدوم جماعة الإخوان إلى السلطة واعتلاء محمد مرسي سدّة الحكم. لكن موقف الجيش في ذلك الوقت لم يكن واضحاً. إلا أن جميع الكتاب والسياسيين المقربين من الجيش المصري أجمعوا على عدم ارتياح قيادة الجيش والأجهزة الأمنية لدعم مرسي للمعارضة السورية وإسقاط نظام الأسد. في المقابل أعلن مرسي دعمه لما وصفه بالثورة السورية في مؤتمر حاشد بعنوان مؤتمر دعم سوريا حضره أغلب قيادات السلفية الجهادية والسلفية المستقلة في القاهرة وبعض قيادات الجماعات الإسلامية التي اتسمت بالتطرف ومواجهة الدولة المصرية بالسلاح والعنف في التسعينيات. كان المؤتمر أقرب لعرض مسرحي كبير يجمع بين الموقف السياسي والعقائدي من سوريا في عرض جماهيري موسع ليس فقط لمصر وبل للمنطقة ككل. فجماعة الإخوان كانت تتمرس على خطوط حلفها الاستراتيجي مع قطر وتركيا وتحاول كسب ود السعودية، بينما كانت الجماعات السلفية تمنح العمق العقائدي المعادي للشيعة ومن يلقبوهم بـ"الروافض".

وكان مرسي قد أقدم قبل المؤتمر، في 15 كانون الثاني/ يناير، على قطع العلاقات نهائياً مع دمشق وسحب القائم بالأعمال المصري وإغلاق السفارة، وطالب مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي فوق سوريا. واتسم موقف الإخوان وحلفائهم بالنزعة الطائفية والتحريض المذهبي كنقطة ارتكاز لفهم ما يحدث في سوريا، وبناء موقفهم من النزاع هناك والوقوف ضد بشار وحليفه الاجتماعي المكون من الطائفة العلوية والدعم الشيعي لبشار. ويمكن تفسير موقفهم الطائفي على مستويين؛ الأول كتغطية عقائدية للموقف تتسم مع ميل الجماعة بشكل عام في هذا الوقت للارتكاز على خطاب إسلامي أكثر تشدداً وتمسكاً بتطبيق الشريعة ومواجهة القوى العلمانية والثورية في الداخل المصري. والثاني يرتكز على محاولة الإخوان بناء استقطاب إسلامي واسع مكوّن من القوى السلفية الأكثر تشدداً وعداء للشيعة في مصر وحشدها لصالح موقف الإخوان الإقليمي من الصراعات بشكل عام.

فقدت جماعة الإخوان في هذه المرحلة علاقتها بكل من حزب الله وإيران، وهو ما قام بتفكيك أي إمكانية

لبناء تحالف إقليمي معهم. حيث هدمت مواقف هذه الأطراف (الإخوان وحزب الله وإيران) من الحرب في سوريا تاريخاً طويلاً من التواصل والتشبيك بينهم، في الوقت الذي ظن البعض أن لحظة وصول الإخوان إلى الحكم ستكون بمثابة تتويج لعلاقات استمرت بينهم منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران في نهاية السبعينيات بقيادة الإمام الخميني. جاء موقف الإخوان متسقاً مع تحالفاتهم الاستراتيجية الأخيرة، قبل وبعد الوصول إلي الحكم وحتى بعد الإطاحة بهم، على المستوى الإقليمي والدولي. فالجماعة أعلنت تحالفها الصريح مع كل من تركيا وقطر والولايات المتحدة الأميركية، كما حاولت مد جذور التواصل– إلا أنها فشلت تماماً مع السعودية. وكل هذه الأطراف كانت مجمعة على إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد.

مثّل إسقاط نظام الأسد نقطة انطلاق قوية للإخوان على المستوى الإقليمي. فمن ناحية لدى الجماعة تنظيم تابع لها داخل سوريا، كما أن سيطرتها على سوريا يعني مدّ نفوذها من تونس إلى ليبيا ومصر وصولاً إلى سوريا مثلما كان يتصور التنظيم. وكان ذلك بمثابة انتصار مظفر لحلف جماعة الإخوان في المنطقة العربية، حيث يمسك هذا الحلف بأغلب المفاصل والدول المهمة في المنطقة. وفي هذه الأثناء لعب الإخوان على الوتر العاطفي للأزمة السورية، وبالفعل استقبلت مصر عدداً كبيراً من السورين ومنحتهم حرية التحرك والتواجد وفتح منافذ عمل، تحديداً في المأكولات، في السوق المصري.

استنفر موقف الإخوان من سوريا أجهزة الدولة المصرية، بالأخص بعد مشهد أستاد القاهرة الذي ضم أغلب التيارات الإسلامية المتشددة. وهو ما أشعر الجيش والمخابرات والأجهزة الأمنية المختلفة بقلق شديد. كما أن موقف مصر من البداية وحتى الآن لم يكن مؤيداً لسقوط الدولة السورية. وقبل أن تفقد جماعة الإخوان كل من حزب الله وإيران بسبب القضية السورية، كانت علاقتها بكل من السعودية والإمارات في اضطراب متزايد. فكلتا الدولتين أعلنتا حرباً صريحة على الثورة المصرية بشكل عام وعلى جماعة الإخوان بشكل خاص. وعلى الرغم من التوافق بين الجماعة والمملكة والإمارات حول الملف السوري واتخاذ نفس المواقف لم يحدث تقارب إقليمي بينهم. وكانت الإمارات تستضيف اللواء أحمد شفيق غريم مرسي في الانتخابات الرئاسية، والذي تحول إلى عدو للجماعة بعد وصولها للحكم وظل يؤكد على شرعيته وأحقيته بمنصب رئيس الجمهورية مما شكل تنازعاً حول شرعية مرسي.

أخيراً، فقدت الجماعة علاقتها بأهم قوتين إقليميتين: السعودية وإيران. ولم تستطع أن تتموضع في أحد الأحلاف الكبرى في المنطقة، واكتفت بحلفها التركي– القطري. وفي مفارقة كبيرة من نوعها قامت كل من إيران والسعودية بمباركة الإطاحة بالإخوان من الحكم وإرسال التهاني الرسمية للدولة المصرية.

## ثالثاً: تداعيات «الهزيمة» وخيار العنف

ألقت «الهزيمة» الثقيلة التي تلقتها جماعة الإخوان بظلالها الكثيفة على عدة مستويات داخل التنظيم أبرزها: مستوى التنظيم وانقسامه نفسه، والمستوى الإيديولوجي الداخلي للجماعة. وتجسدت التداعيات الأولى للتنظيم في ثلاثة أشياء: -1 ضرب الصف الأول والثاني من قيادات التنظيم مما أفقده القدرة على القيادة بشكل محكم ومسيطر لخوض المعركة. -2 الشتات والهروب خارج البلاد إلى تركيا وقطر تحديداً. -3 انعكاسات ايديولوجية أولية.

تاريخياً، نجحت جماعة الإخوان في خلق أذرع لها خارج مصر، وبعدها خلقت تنظيمات كاملة لها في دول عدة. وظل التنظيم في مصر هو التنظيم الأم. كما كان يتمتع بوجود أذرع له خارج مصر حتى لحظتنا هذه، إلا أن هذه الأذرع التي تتمثل تحديداً فيما يعرف تنظيمياً باسم «رابطة المصرين في الخارج»، ظلت تحت إدارة التنظيم في مصر، وتدار من الداخل وليس الخارج، ولا تخضع لتنظيم الإخوان في دولة أخرى. وظلت الجماعة بلا قيادة حقيقية بعد فض اعتصام رابعة حيث انتهى مكتب الإرشاد عملياً ومادياً. واعتمدت بشكل عشوائي على المكاتب الإدارية المختلفة، وتم إعلان محمود عزت مرشداً للجماعة، ولكنه لم يكن حاضراً بنفسه، وتولى الأمر بشكل عملي محمد طه وهدان مسؤول قسم التربية بالجماعة.

انزلقت الجماعة إلى حالة شديدة من التخبط ستزيد من حدة الانقسام الداخلي والجيلي فيما بعد. وفي هذه الأوقات ظلت الجماعة متمسكة بخط عام، وهو عدم التراجع وعدم النزول عن إسقاط الانقلاب العسكري وعودة مرسي. وتسيدت فكرة الصمود ومواجهة الانقلاب حتى النهاية في أوساط الجماعة ومن على يمينهم من الإسلامين وهو ما كبّد الجماعة مزيداً من الخسارة على المستوى التنظيمي وعلى مستوى الأرواح والسجناء والمعتقلين. وقد أخطأ الإخوان في تقدير مستوى الحصانة الأميركية والأوروبية والتركية منذ ما قبل الانقلاب وما بعده.

شهدت فترة ما بعد الانقلاب تصعيداً كبيراً للشباب في الهيكل الإداري للجماعة[5] وبدأت هذه المجموعة في التحكم بزمام الأمور في مصر. وبحلول أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ أكتوبر 2014 تقريباً طبقاً لبعض المصادر تمت الموافقة بشكل تنظيمي على ما عُرف بالعمليات النوعية. جاءت هذه العمليات رداً على القمع الشديد الذي تعرض له التنظيم من قتل وسجن وتحرش بالنساء. وعكست العمليات النوعية محطة جديدة في التغيرات الإيدولوجية التي وقعت داخل صفوف الشباب. وظهرت عدة مجموعات تحسب على شباب الإخوان مثل «العقاب الثوري»، و«مجهولون»، ونفت الجماعة تبعية الأخيرة تحديداً لها.

كل هذه التحولات جرت وهناك كيان اسمه «التحالف لدعم الشرعية» بقيادة الإخوان وعدة أحزاب وجماعات إسلامية على يمين الإخوان ويسارهم قليلاً مثل حزب الوسط. تشكل هذا الكيان من حزب البناء والتنمية، حزب الحرية والعدالة، حزب العمال الجديد، حزب الفضيلة، حزب الإصلاح، حزب التوحيد العربي، الحزب الإسلامي، حزب الوطن وحزب الوسط وكلاهما قد انسحبا في عام 2014، حزب الراية، حزب العمل، الجبهة السلفية، اتحاد النقابات المهنية ويضم 24 نقابة مهنية. إلا أن الباحث يرى أن هذا التحالف لم يكن أكثر من واجهة إعلامية تشن حرب أفكار لا حرب مواقع، على طريقة جرامشي[6]، بلا قوة حقيقية على الأرض.

أدى ارتفاع نسبة اللجوء للعنف من شباب الجماعة إلى تدخل القيادات القديمة مرة أخرى. أو على الأقل

5 – المرجع السابق

6 – Joseph V. Femia, Gramsci›s Political Thought, New York: Clarendon Press. Oxford, 1987

تم استخدام هذا المدخل لما عرف بـ«الانقلاب داخل الجماعة». ولنبدأ القصة من أول خيوطها. في أيلول/ سبتمبر 2013 تم تشكيل ما عرف باللجنة الإدارية المؤقتة لمحاولة ترميم القيادة داخل الجماعة وإعادة بناء جزء منها بعد ما تعرض له التنظيم في الموجة الأولى من العنف، والتي بحلول مذبحة رابعة ضربت وهشمت جانباً كبيراً من التنظيم. نجحت هذه اللجنة في إدارة الشأن الداخلي للجماعة وتصدت لصراعها مع الدولة. وقد نالت هذه اللجنة شرعية انتخابية داخل الجماعة في شباط/ فبراير 2014[7]. وأكدت الانتخابات بقاء محمد بديع في منصب المرشد العام للجماعة، وتم تعيين رئيس للجنة إدارة الأزمات وأمين عام للجماعة بدلاً من محمود حسين.

والأخطر أن الجماعة قامت بانتخاب مكتب إداري لإدارة شؤون الإخوان في الخارج تم الإعلان عنه في نيسان/ أبريل 2014. وكانت هذه العملية خطوة سياسية مهمة من قبل اللجنة الإدارية التي تشكلت عقب أحداث رابعة ونالت شرعية انتخابية داخلية في شباط/ فبراير 2014، في استكمال الإطاحة بمحمود حسين وتفكيك نفوذه داخل الجماعة من الخارج. ويمكن اعتبار هذا المكتب محاولة لإزاحة ما يعرف برابطة الإخوان في الخارج، ولكنه لم ينجح كما سنرى لاحقاً. كانت الفترة التي تولت فيها اللجنة الإدارية شؤون الجماعة حتى أيار/ مايو 2015 استكمالاً لقرار المواجهة الذي انتهجته الجماعة ضد الدولة بعد 3 تموز/ يوليو 2013. إلا أن قرار المواجهة كان بلا خطة أو استراتيجية أو حتى جملة من التكتيكات المنظمة ولم يشمل رؤية محددة لنطاق وحدود وآفاق استخدام العنف في الصراع مع الدولة؛ وهو الأمر الذي ستنقسم عليه الجماعة لاحقاً.

يعدّ سؤال العنف وآليات التغير السياسي إحدى الإشكاليات المركزية التي تعصف بالجماعة وتدفعها للانقسام. كما أن سؤال العنف يعكس خلافات وتحولات إيديولوجية كبيرة داخل صفوف الجماعة عصفت رياحها بقطاع الشباب على وجه التحديد، ولكن حتى بعض القيادات الكبيرة لم تنج من الأزمة. فعمرو دراج، القيادي الإخواني البارز ووزير التخطيط والتعاون الدولي سابقاً، هو واحد من كثيرين يشكّكون في جدوى الوسائل التقليدية التي انتهجتها الجماعة، فقد قال في تصريحات صحفية: "الأمثولة الأساسية التي تعلّمتها هي أن التغيير المتدرّج لن ينجح بعد الآن"[8].

شهدت فترة ما بعد 30 يوليو تصعيداً كبيراً للشباب في الهيكل الإداري للجماعة

يذكر الباحث عبد الرحمن عياش، "في أواخر كانون الثاني/ يناير الماضي، أن جماعة الإخوان المسلمين أصدرت بياناً عبر الإنترنت رأى فيه كثيرون تحوّلاً قوياً باتجاه التخلي عن اللاعنف: "إننا بصدد مرحلة جديدة، نستدعي فيها ما كمن من قوتنا، ونستحضر فيها معاني الجهاد، ونهيّئ أنفسنا وزوجاتنا وأولادنا وبناتنا ومن سار على دربنا لجهاد طويل لا هوادة معه، ونطلب فيها منازل الشهداء". ويعتبر كثير من المعلقين أن البيان ليس رسمياً، خاصة مع حذفه لاحقاً من على موقع الجماعة الرسمي، ويلفتون إلى أن

7 – مصر العربية، تعرف على المتنازعين على قيادة جماعة الإخوان، القاهرة، 29 مايو 2015.

8 – عبد الرحمن عياش، القيادة الحالية للإخوان المسلمين غير قادرة وغير مستعدة لإيجاد بدائل سياسية عما يقترحه الشباب: "العنف الذكي"، معهد كارنيجي، 9 يوليو 2015

التنظيم سارع إلى استنكار اغتيال النائب العام المصري في 29 حزيران/ يونيو الماضي، إذ جاء في بيان صادر عن الجماعة: "يؤكّد الإخوان رفضهم لأشكال القتل كافة". لكن أبعد من تسليط الضوء على التباين في الآراء حول المسألة تؤشّر هذه البيانات المتناقضة إلى أن المسؤولين الكبار لدى الإخوان المسلمين يبدون استعداداً متزايداً للنظر في إيجابيات تبنّي العنف كتكتيك لمواجهة الدولة المصرية"[9].

جاء شهر حزيران/ مايو 2015 محملاً بانقلاب وانقسام كبير داخل الجماعة[10]. عاد ما يعرف بالقيادات التاريخية لمحاولة السيطرة على حكم الجماعة من جديد، فيما عرف بانقلاب القيادات التاريخية على القيادات التي تصدرت الصراع والمشهد الداخلي، وعاد مرة أخرى محمود عزت للظهور بعد اختفاء طويل، ورجع محمود غزلان أيضاً للمشهد كما نجح محمود حسين في السيطرة مرة أخرى على رابطة الإخوان في الخارج وكأمين عام الجماعة. وقامت هذه القيادات التاريخية بتوجيه دعوة لانعقاد مكتب الإرشاد وهو ما رفضته اللجنة الجديدة وقياداتها. و«عقدت القيادة التاريخية للجماعة اجتماعاً داخل البلاد وقامت بإعادة ما يعرف باللائحة الداخلية (وهي بمثابة دستور وقانون الجماعة في إدارة شؤونها الداخلية والعلاقات التنظيمية) إلى واجهة الصراع بعد أن اختفت اللائحة في السنوات التي أعقبت المذبحة لتفكك التنظيم بشكل عام ولاحتدام الصراع. واعتبرت القيادات التاريخية أن اجتماعها في أيار/ مايو 2015 صحيح لتوافر النصاب القانوني. وأسفر الاجتماع عن حزمة جديدة من الإجراءات والقرارات ومنها على المستوى الإستراتيجي والفكري العام: البعد عن العنف والعودة للقواعد الفكرية المؤسسة للجماعة، وقد عبّر عن هذا الأمر بشكل تفصيلي محمود غزلان في مقالة له على موقع «نافذة مصر» يؤكد فيه «إن مشروع الإخوان هو مشروع المسلم الوسطي»[11].

يعدّ سؤال العنف وآليات التغير السياسي إحدى الإشكاليات المركزية التي تعصف بالجماعة

هاجمت القيادات التاريخية للجماعة مكتب الإرشاد الذي تم سحب الثقة منه واتهمته بـ«خطف الجماعة والحياد عن منهجها الوسطي، والدفع بأعضاء الجماعة نحو استخدام العنف». ودافعت القيادات التاريخية عن موقفها معتبرة «أنها تعمل على رأب الصدع داخل الجماعة والدفاع عن ثوابتها ومنهجها الأصيل[12]». وقامت القيادات التاريخية بعدة خطوات تنظيمية من شأنها تحطيم ما كان يعرف بالمكتب الجديد الذي تشكل من رحم اللجنة الإدارية على المستوى التنظيمي والحركي والتوجه الفكري.

تسببت القرارات المذكورة في تفجير الوضع داخل الجماعة والانقسام على جبهتين. فالمكتب الذي تم انتخابه عام 2014 ومجموعات كبيرة من شباب الإخوان رفضت قرارات القيادات التاريخية، كما رفضت الاعتراف بشرعية مكتب الإرشاد الذي تم تشكيله مرة أخرى من خلال محمود عزت. وأصبح للجماعة متحدثان رسميان. ومثلما انقسم التنظيم داخلياً انقسمت مكاتب

9 – المرجع السابق

10 – مصر العربية، انقلاب داخل جماعة الإخوان المسلمين، 28 مايو 2015

11 – المرجع السابق

12 – المرجع السابق

المحافظات هي أيضاً. وحاول الشيخ يوسف القرضاوي رأب الصدع بتدخله المباشر لحل الأزمة وهو ما انتهى إلى تشكيل لجنة وساطة لم تستطع أن تغير شيئًا جوهريًّا في المشهد. وانقسم أيضاً إخوان الخارج على أنفسهم بين مؤيد لعودة القيادات القديمة ورافض لها. وتجلى هذا بشكل كبير في تركيا التي تستضيف عدداً كبيراً من الإخوان الذين شكلوا قنوات إعلامية تعمل من هناك. كما قام المكتب الجديد بخلع الحرس القديم. ولكن هذا الأمر لم يتحقق بشكل جاد مادياً حيث- حتى لحظة كتابة هذه السطور- استطاعت القيادات القديمة تثبيت أركانها. ويشير الصحفي عبد الرحمن يوسف إلى أن كلا الفريقين رفعا شعار ''الشرعية'' لإدارة الخلافات الإدارية والمنهجية والفكرية التي شهدتها الجماعة والانقسام حولها[13].

وعلى الرغم من ميل قطاع كبير من الشباب إلى مكتب القيادات الجديدة، ووجود عدة محافظات معهم إلا أن القيادة القديمة لديها من مفاتيح القوة المادية (التمويل، شبكة العلاقات الدولية، التنظيم الدولي) ما يجعلها أكثر قدرة على المناورة والتحكم. وبالفعل استطاعت «رابطة الإخوان في الخارج» وما تملكه من أموال إزاحة مكتب الخارج التابع للقيادات الجديدة. وقادت هذه الانقسامات إلى حدوث صراع بين «مكتب إدارة الأزمة المصرية في الخارج» ومركزه إسطنبول، وبين مكتب لندن المعبّر عن التنظيم الدولي[14]. وأدّى تقرير الحكومة البريطانية الصادر في 17 كانون الأول/ ديسمبر2015 [15] الذي خلص إلى أن «عضوية الحركة أو الارتباط بها يجب أن يعدّ مؤشراً ممكناً للتطرف»[16]، إلى تعزيز الانقسام الداخلي والخارجي للجماعة. وقال رئيس الحكومة كاميرون إن قرار حظر الجماعة من عدمه في بريطانيا مازال قيد المراجعة. وأكد على أن الحكومة ستقوم بالتدقيق والفحص في أفكار الجماعة وأعضائها في بريطانيا، كما أن بريطانيا ستمتنع عن إصدار تأشيرات السفر لأعضاء الجماعة الذين يدلون بتصريحات متطرفة''[17].

تؤكد نتائج التقرير على عدة أمور: وضع حرج دولياً للإخوان، عدم قدرة الحلف القطري التركي الداعم للإخوان على دعمهم بقوة على المستوى الدولي وجعل الكافة في صالحهم، إرتباك داخلي وخارجي للتنظيم. وانقسمت الجماعة بين الفريقين في الداخل والخارج، وأيضاً داخل السجون. ويعد الانقسام داخل السجون هو الأكثر تعبيراً عن الصراع وكثافته، وهو الأكثر وضوحاً لفهم انقسامات الجماعة.

13 – المرجع السابق، ص 12

14 – Abdelrahman Ayyash and Victor J. Willi' The Egyptian Muslim Brotherhood in 2016, German Council on Foreign Relations , Nr. 9 / March 2016

15 – UK GOV, Muslim Brotherhood Review: Main Findings, 17 December 2015, available at: https: / /www.gov.uk /government /uploads /system /uploads /attachment_data /file /486932 /Muslim_Brotherhood_Review_Main_Findings.pdf

16 – المرجع السابق

17 – ب ب سي عربي، الحكومة البريطانية: الارتباط بالأخوان مؤشر محتمل على التطرف لكن الجماعة لن تُحظر، 17 ديسمبر 2015، متاح على:
http: / /www.bbc.com /arabic /worldnews /2015151217 /12 /_uk_muslim_brothers_report

## رابعاً: حديث المصالحة

حديث المصالحة مليء بالأقاويل والتمنيات أكثر من الوقائع والمبادرات. أولاً، يجب عزل الدور السعودي وإمكانية أن يضغط الملك سلمان على السيسي والدولة المصرية من أجل المصالحة من التحليل، أو على الأقل حتى لحظة كتابة هذه السطور وفي ظل الوضع الإقليمي الراهن. فالنظام في مصر حتى الآن ليس مجبراً على التصالح تحت ضرورات إقليمية، بل عن الحلف السعودي–الإسرائيلي الجديد فتح له نافذة جديدة للاستمرار والعمل بحرية أكثر، كما أن «إسرائيل» والإمارات تدافع عن السيسي دولياً وتقوم بممارسة ضغط صريح على النظام الأميركي والاتحاد الأوروبي للاستمرار في القبول بالسيسي والنتائج التي ترتبت على الانقلاب العسكري في 3 تموز/ يوليو 2013.

النظام في مصر حتى الآن ليس مجبراً على التصالح تحت ضرورات إقليمية

والأهم أن تطورات الإرهاب في المنطقة ودخول السيسي في صفقات سلاح ضخمة مع فرنسا، وصفقات الطاقة مع ألمانيا، رسخت من وجوده وشرعيته أكثر، وهو ما اتضح في عام 2016 بعد زيارة الرئيس الفرنسي أولاند للقاهرة، وقبلها أثناء افتتاح تفريعة قناة السويس الجديدة بنفسه، وفي الوقت نفسه شهدت القاهرة زيارة أخرى لنائب المستشارة الألمانية. والأمر كان صريحاً للغاية وهو أنهم يدعمون السيسي ويتعاونون معه لدحر الإرهاب ودفع الاستقرار في المنطقة.

يقول المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية: «النظام المصري حليف لنا. نحن بالطبع نبدي له ملاحظاتنا عن مشكلات حقوق الإنسان في مصر، لكننا في النهاية لا نرى الرئيس السيسي مثل الأسد، ونرى النظام يحارب الإرهاب وعلينا الحفاظ عليه. باختصار لا نريد لمصر المصير الذي واجهته ليبيا وسوريا والعراق. مصر دولة كبيرة، وانهيارها سيؤدي لتدهور الوضع في الشرق الأوسط كله»[18]. صفقة الطاقة مع شركة سيمنز هي الأكبر في تاريخها، كما أن صفقات الرافال والميسترال مع فرنسا أنعشت الصناعة العسكرية الفرنسية بعد ركود طويل وفي الماضي ''وقعّت مصر عقودًا عسكرية مع فرنسا لتوريد سفينتي الميسترال العسكريتين وطائرات الرافال المقاتلة في صفقات بلغت قيمتها 950 مليون يورو و5،6 مليار يورو، ما يشير بوضوح إلى أن للحكومة الفرنسية رهاناً استراتيجياً على النظام المصري»[19].

إن المصالحة بين النظام المصري والإخوان أمر مرهون إما بانفجار إقليمي كبير يجعل للإسلاميين اليد العليا في المنطقة، كأن تنتصر النصرة وداعش في سوريا والعراق، ويُحكم الإخوان والإسلاميون قبضتهم على ليبيا، ويتفوق الحلف التركي القطري في انتصار مظفر إقليمياً. وهي أمور مستبعدة بهذا الشكل إلى حد بعيد. أو أن يحدث انهيار كبير في الداخل المصري مصحوب بتصدعات كبرى في بنية السلطة، مثل إضرابات اجتماعية واسعة وانقلابات داخل الدولة. وفي هذه الحالة يمكن للإخوان أن يجدوا أطرافاً داخل الدولة للتحالف معها مثل أجنحة داخل الجيش والأجهزة الأمنية. وحتى الآن يبدو أن كل هذه الأمور مستبعدة ولا يوجد مؤشرات عليها.

18 – عمر السعيد، لهذا اختارت فرنسا النظام المصري حليفا له، القاهرة: مدى مصر ، 24 ديسمبر 2015،

19 – عمر السعيد، مصر وفرنسا: سياسة واقتصاد وبعض حقوق الإنسان، القاهرة: مدى مصر، 17 أبريل 2016

الجيش في حالة استقرار داخلي كاملة ويوجد بداخله بعض التقلبات، مثل اختراقات لبعض عناصر داعش في صفوفه مثلما اتضح من قضية اللنشات البحرية بدمياط، أو القضية المنظورة أمام القضاء العسكري والتي يحاسب فيها مجموعة من الضباط من رتب مختلفة بتهمة محاولة الانقلاب. ولكن يظل النظام يبدي قدرة كبيرة على السيطرة على هذه الأمور ولا يبدو أنها ترقى لدرجة انشقاقات داخل جسد الجيش والأجهزة الأمنية، بل يبدو أن السيسي نجح في توحيدهم في معركته ومعركتهم أيضاً ضد الإخوان والتنظيمات الجهادية. وعلى الرغم من أن النظام يعاني من انهيار اقتصادي كبير، إلا أن هذا ليس بالضرورة مؤشراً يدفع إلى المصالحة، فالمصالحة لن تقدم حلاً اقتصادياً، ولم يعد لدى الإخوان من القوة المادية على الأرض ما يجعل من التنظيم قوة استقرار أو اضطراب، فاحتجاجاتهم أصبحت لا تذكر، وانقساماتهم الداخلية كبيرة، ولا يشكلون مصدراً حقيقياً للتهديد الأمني.

أما حديث الإخوان أنفسهم، بأجنحتهم المختلفة في الداخل والخارج، عن قبولهم للمصالحة بشروط محددة فهو حديث من موقف ضعف وتمنيات سياسية ترقى لدرجة الأوهام. فمثلاً يشترط الإخوان محاسبة السيسي وكافة قيادات الانقلاب، والقصاص للشهداء، وعودة الرئيس مرسي، وإجراء انتخابات جديدة، والإفراج عن المسجونين. وهنا يجب أن نتساءل لماذا يقوم النظام بهذا الأمر؟ والإجابة أنه لا يوجد عامل واحد قادر على دفع النظام لفعل هذه الأمور ضد نفسه في ظل القيادة الحالية. يبقى أمر واحد وهو الذي تلمح إليه بعض قيادات الدولة من حين لآخر مثل حديث وزير الشؤون القانونية محمد العجاتبي لصحيفة «اليوم السابع» في حزيران/ يونيو 2016 الذي أشار فيه إلى إمكانية التصالح مع الإخوان الذين لم تلوث أيديهم بالدماء[20]. ليس المهم هنا حقيقة وجود مصالحة أم لا، ولكن الأهم ما هي الشروط البنيوية التي تضعها الدولة لعمل مصالحة. أغلب الظن أن الأمر يرتبط بالإذعان الكامل. ففي حالة تحقيق هذا الأمر من قبل التنظيم يمكن للدولة القبول مرة أخرى بعودة جزئية له، وبعدها يتم تفصيل شكل هذه العودة وآلياتها، والبعض يتحدث عن عزلهم عن أي مناصب سياسية لعشر سنوات، والبعض يطالب باعتذار رسمي للشعب والدولة المصرية، وكل هذه الأمور تفاصيل لا يمكن معرفة حقيقتها الآن، ولكنها قابلة للصياغة في حالة ارتضى الإخوان الإذعان الكامل للدولة والإقرار بـ 30 يونيو و3 يوليو وكل النتائج التي ترتبت عليهما بما فيها السيسي كرئيس للجمهورية.

يبدو أن القيادات التاريخية للجماعة بقيادة محمود عزت ومحمود حسين أقرب لإيجاد صيغة ما من التصالح مع الدولة. حتى الآن لا يوجد حديث مباشر عن ذلك ولكن التوجه العام لهذه القيادات يدعو بوضوح إلي التهدئة ووقف التصعيد العنيف ضد النظام، كما تؤكد قيادات عدة داخل الجماعة وبعض الصحافيين والتقارير ميل هذا الجناح لإيجاد تسوية ما. ولكن إذا نجحت القيادات التاريخية في إيجاد صيغة ما من التصالح مع النظام القائم فلا شك أن هذا الأمر سيدفع إلى انقسامات وانفجارات جديدة داخل الجماعة، والأقرب أن الشباب لن يوافقوا

20 - محمد مجدي السيسي، مجدى العجاتى وزير الشئون القانونية لـ«اليوم السابع»: الرئيس وجه باستيعاب الشباب وتعديل قانون التظاهر.. التصالح ممكن مع الإخوانى إذا لم تتلوث يداه بالدماء.. وقانون العدالة الانتقالية يستهدف وحدة المجتمع ، 11 يونيو 2016، متاح على:

http / /:www.youm7.com /story /11 /6 /2016 /

مجدى-العجاتى-وزير-الشئون-القانونية-لـ«اليوم-السابع»-الرئيس-/ #2756943

على هذا الأمر، وهو ما يمكن أن يعني انشقاق دفعات كبيرة منهم عن التنظيم.

## خامساً: أحلاف متداخلة وإقليم مضطرب

ينقسم المشهد الإقليمي بين: حلف تمثله المملكة العربية السعودية والإمارات، ويضم إلي جواره مصر بقيادة الجيش، وحلف تمثله إيران وسوريا وحزب الله وقوى عراقية من العراق واليمن، وحلف آخر يضم كل من قطر وتركيا وينضوي تحت لوائه الإخوان المسلمون. يتفق الحلف التركي والسعودي في عدة ملفات منها ليبيا نسبياً والعراق وسوريا واليمن ويختلفان على مصر، فالسعودية دعمت السيسي بكل قوة (حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2016) وتركيا تعاديه بكل قوة. والأحلاف بالطبع لا تتسم بتماسك ميكانيكي ولكن هناك ديناميكية كبيرة في الحركة بين الأحلاف المختلفة.

ولنبدأ بالحلف الذي يتموضع فيه الإخوان وهو التركي القطري. لم ينجح هذا الحلف في زعزعة نظام السيسي حتى الآن، ولم ينجح في فرض طوق دولي عليه، كما أن جهود الإعلام الإخواني في تركيا (قنوات مثل مكملين والشرق وقنوات أخرى) وقناة الجزيرة في تركيا، لم تنجح في تقليب الرأي العام على السيسي والجيش المصري. إلى هذا الحد يمكن القول بأن جهود الحلف الإخواني حتى الآن باءت بالفشل. بقي دور السعودية وهو دور محوري في العلاقة مع الإخوان. بعد تربع الملك سلمان على عرش المملكة، تفجرت الأقاويل في عدة مراحل يدفع باتجاه مصالحة بين الإخوان والدولة المصرية، وتكوين حلف سني كبير في المنطقة وأن هذا الحلف يشترط وجود الإخوان فيه. والحقيقة أن الوقت وواقع المنطقة والتفاعلات التي تؤكد تهافت هذا الحديث وأنه لم يكن مستنداً إلي شيء. والمثير في الأمر أن بيانات الإخوان المسلمين في 2014 و2015 كانت بيانات انبطاح كامل للسعودية وتهليل للملك سلمان. ويدلّ موقف مصر من سوريا واليمن (رفض التدخل العسكري بشكل كبير في اليمن، ورفض إسقاط بشار الأسد) على وجود خلاف كبير بين الملك والمشير.

ولنقم بمسح سريع لقوة الإخوان إقليمياً في هذه اللحظة. في سوريا، قوة الإخوان ضعيفة بل يمكن القول إنها تلاشت لصالح التنظيمات الجهادية التي تقاتل هناك سواء النصرة أو داعش أو الأكراد. في اليمن، لا يبدو للإخوان دور قوي حتى الآن، وإن كان هناك دور فهو إكساب الحرب السعودية الإماراتية شرعية سياسية. في مصر، التنظيم منقسم على نفسه ومهزوم إلى حد كبير جداً أمنياً وعسكرياً بالإضافة إلى ما تعرض له من أزمات سياسية واجتماعية وفكرية. في تونس، التنظيم قوي ولكن لا يملك أي أدوات للتأثير على الوضع الإقليمي، وكذلك الحال في المغرب والعراق. في الإمارات، تم كسر التنظيم تماماً. وأخيراً في ليبيا، التنظيم متعثر في حرب أهلية طاحنة وعدم استقرار سياسي وأمني كبير.

إذاً، تبقى قوة الإخوان في حلفهم مع قطر وتركيا. وكما أشرت آنفاً أسفرت جهود هذا الحلف في زعزعة النظام المصري عن لا شيء. فوضع تركيا إقليمياً قبل 30 كانون الثاني/ يونيو 2013 غير وضعها بعده، ومن ثم فإن قوة الحلف الذي تعتمد عليه جماعة الإخوان أصيب في مقتل على المستوى الإقليمي. يصف سياسي فرنسي الوضع التركي في المنطقة قبل 30 يونيو بأنه «غير مسبوق»، «ويستكمل: «إن تصريحات وزير الخارجية التركي حينها أحمد داود أوغلو عن إمكانية عودة حلم الإمبراطورية

العثمانية، بقيادة العثمانيين الجدد، باتت تأخذ موضع الإمكانية المطروحة بقوة. كانت منطقة الربيع العربي كلها تقريبًا قد وقعت في يد الإخوان المسلمين، وعبر هؤلاء وصلت تركيا إلى قمّة نفوذها، واكتسبت غطرسة غير مسبوقة؛ تساعد رجال تنظيم داعش في سوريا بشكل علني وتمرر لهم السلاح والمتطوعين الجدد، وتفتح لهم الحدود لتحقيق حرية الحركة، وتشكل منفذًا رئيسًا لبيع نفط داعش في السوق السوداء»[21]. والإخوان لم يعد لديهم ما يقدمونه إقليمياً لأي قوى. ولنفترض أن السعودية أرادت الإخوان في هذا الحلف السني المزعوم فماذا لدى الجماعة لتقدمه عملياً على الأرض؟

يجب أن يظل الحديث عن قوة الإخوان إقليمياً مربوطاً ومرهوناً بقوة التنظيم الأم في مصر. إذا فقد التنظيم قوته في مصر قل الثقل الإخواني إقليمياً. لا يمكن لمجموعات من المهاجرين قسراً في تركيا وقطر أن تلعب دوراً مركزياً في صراع شديد الدموية والعنف مثل الذي تشهده المنطقة الآن.

## خلاصات واستنتاجات

مُنيت جماعة الإخوان المسلمين بهزيمة كبرى، يراها بعض المحللين الأكبر والأثقل في تاريخها. وتتنوع خطوط الهزيمة وتتضافر بين السياسي والعسكري والدولي والإقليمي والأخطر على المستوى التنظيمي والإيديولوجي. وكل تحول وهزيمة على المستوى الإيديولوجي مصحوبة بتحول وهزيمة على المستوى التنظيمي ومزيد من التفكك والانقسام. ولا شك أن مفردات العصر الحديث والعولمة تجعل من التغطية على عوار التنظيم وهزائمه وانشقاقاته الداخلية أمراً مستحيلاً. ثم أن تفاصيل الجماعة أصبحت علنية هو أمر يزيد من ارتباك التنظيم ويفقده قدرته على التعامل مع أزماته الداخلية واعتباره تنظيماً هرمياً ولا يتمتع بأي مرونة تجاه فقدان القيادة والسيطرة، والتراتبية أمر مركزي فيه.

**الإستنتاج الأول**

الجماعة تشهد تحولاً كبيراً لن يتركها على ما هي عليه، وهي بالفعل تتعرض لحالة انقسام كبرى على مستوى القيادة وتشهد خروج عدد من شبابها وانضمامه لتنظيمات جهادية متشددة مثل داعش. إلا أن عدم وجود تنظيم قوي لداعش داخل الوادي في مصر يقلل من حظوظها في ابتلاع قطاع كبير من الشباب الإخواني لصالحها. وهو ما يجعل الأمر محصوراً داخل السجون. إلا أنه من غير المرجح أن يتوقف نزيف الجماعة الداخلي وانشقاقاتها حتى لو نجحت القيادات القديمة في السيطرة على الأمور والحكم في داخل الجماعة. وفي حالة نجاح هذه القيادات في الوصول لتسوية مع نظام السيسي سيتعرض التنظيم لتفجّر داخلي آخر قد يرقى لدرجة التمرد من قبل الشباب.

21 – عمر السعيد، 30 يونيو بعد 3 سنوات: نقطة تحول في الدبلوماسية المصرية، القاهرة: مدى مصر، 30 يونيو 2016

الجماعة في حالة فقدان للاتزان التنظيمي والقيادة، والمعركة بين شبابها وشيوخها ستتعمق كلما قلّت قدرة التنظيم على الحركة الميدانية ومواجهة النظام. وهذه معركة على خطوط الإيديولوجيا. وتقييم تجربة الجماعة خلال سنوات الثورة وسنة حكم مرسي. وكلما مر الوقت واشتدت وطأة الهزيمة ازداد نقد ولوم الشباب للشيوخ وزادت حدة اللغة المستخدمة. واللغة داخل التنظيم الإخواني أمر شديد الأهمية ويعكس مدى تفكك أو تماسك التنظيم. فتنظيم ينبني على الطاعة والثقة العمياء في القيادة لا يتحمل لغة نقدية فضلاً عن عدم تحمله للغة نقدية وساخرة ومتهكمة فهذا يعني وجود شرخ وتصدّع حقيقي في بنية السلطة وتراتبيتها داخل التنظيم. وهو أمر صار متحققاً بالفعل ويعكس فشل التنظيم على مستوى السيطرة على ذواته.

بعض الليبراليين والعلمانيين واليساريين أصبحوا يرون ضرورة إقصاء التيار الإسلامي عن العملية الديمقراطية

المستوى الإيديولوجي، بمعنى رؤية الفرد للمستوى المتخيل للعالم، يمر بتحولات ضخمة. لا يمكن التيقن أين سيستقر بها الحال في المستقبل القريب. ولكن ما لدينا حتى الآن وما يمكن رصده عبر المراحل المختلفة من الصراع هو كالآتي: كفر بالعملية الديمقراطية، مزيد من الراديكالية غير الفعالة، ترسيخ رؤية المؤامرة، مزيد من التمترس على خطوط الهوية الإسلامية والجموح يميناً، عدم إيمان بقدرات التنظيم وقياداته. سيستمر المد الفكري لما يسمى بالقطبية المسيرية (هذا الخليط الذي بدعه مجموعة من شباب الإسلاميين المهتمين بأعمال عبد الوهاب المسيري وسيد قطب) داخل شباب التنظيم، وهى رؤية ترفض الحداثة، وتستخدم أدوات ومناهج التفكير الحديثة في رفضها وتمترساً أكثر حول التصورات الثنائية عن العالم. وإذا نجح هذا الأمر في الاستمرار ووجد من يستطيع التعبير عنه تنظيمياً فقد نشهد ميلاد تنظيم جديد يضم قطاعاً كبيراً من شباب الإخوان مع قطاعات من السلفية المستقلة والسلفية الجهادية.

خسارة السلطة بعد الوصول إليها خلق شعوراً كبيراً بالضغينة والمرارة تجاه العملية السياسية، إلا أن الوصول إلى السلطة فاقم من صلف التنظيم واستعلاء كوادره وجموحهم يميناً، وعلى عكس ما كان سائد في الأدبيات التي تتناول الإسلامين بأن الديمقراطية ستهذب من سلوك الإسلاميين وستجعلهم أكثر ميلاً للتخلي عن الأفكار المتعلقة بتطبيق الشرعية وأكثر قبولاً بالاختلاف والتنوع، فما حدث في مصر هو أن الإخوان بعد الوصول إلى السلطة صارت لغتهم أكثر تمسكاً بمفردات الشريعة وعادت أفكار سيد قطب لتحتل مساحة أوسع في الوجدان والخيال السياسي لديهم. وهو ما أحدث تغيراً كبيراً في تصورات الإسلامين وغير الإسلاميين عن العملية الديمقراطية، فكلاهما أصبح أقل سعة للتنوع والاختلاف، وكلاهما صار أكثر كفراً بحضور الآخر في العملية الديمقراطية. فبعض الليبراليين والعلمانيين واليساريين أصبحوا يرون ضرورة إقصاء التيار الإسلامي عن العملية الديمقراطية، وعلى الجانب الآخر يرى قطاع كبير من شباب الإخوان ومن على يمينهم ضرورة بناء شورى وديمقراطية مغلقة على الإسلاميين فقط.

لكن حتى الآن لم تحدث أي مراجعات فكرية منهجية ومنظمة للأدبيات المؤسسة للجماعة. فرسائل حسن البنا، التي تشكل المكون الرئيسي لتصورات وإيديولوجيا الجماعة، لم تمس من قريب أو بعيد. وهو ما قد يمكن الجماعة، إذا أستطاعت التغلب على انقساماتها الداخلية،

من إعادة ترميم البناء الفكري والوجداني لقطاع كبير من جسدها الرئيسي أو ربما في أفضل الأحوال في القطاعات غير الشبابية، تحديداً في من هم فوق الأربعين.

أخيراً، صارت عملية الإدماج السياسي للإخوان في أُطر الحداثة والديمقراطية أمراً شديد الصعوبة والتعثر، حتى مع حدوث تحولات سياسية كبيرة في بنية السلطة في مصر.

**الاستنتاج الثاني**

تعرّض الإخوان لهزيمة ثقيلة جداً على المستوى الاجتماعي، وأصبح هناك كره وعداء ودماء بينهم وبين مناطق بعينها. لم يحدث من قبل أن تصادم التنظيم بهذا الشكل العنيف مع قطاعات وشرائح مختلفة من المجتمع المصري، ولم يفقد التنظيم شعبيته فقط بل صارت قطاعات كثيرة تراه كجسد غريب وخطر على الاجتماع المصري.

هزيمة التنظيم، على الرغم من إعلانه تحدي المجتمع والدولة وقراره بخوض المواجهة بشكل شامل، جعلته يفقد هيبته وسطوته الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه الإعلام المصري في شيطنة الإخوان والتنكيل بهم. هذه الهزيمة وقبلها المعركة جعلت الجميع داخل وخارج السلطة يتجرأ على الإخوان. وهو ما يدفعنا للقول بأن عودتهم كقوى اجتماعية مهيمنة مثلما كان الحال- مع افتراض أن التنظيم سينجح في تجاوز خلافاته وانشقاقاته الداخلية- أمر عسير، ويحتاج لعقود من الترميم والبناء الاجتماعي لاستعادة المكانة والسطوة الاجتماعية.

التصادم الاجتماعي واشتعال الصراع جعل الإسلام السياسي كله، ممثلاً بالإخوان كرأس حربته التاريخية، يتعرض لهزيمة كبيرة على المستوى الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي. وبالتالي فإن قدرة التنظيم على توليد خطاب وسردية كبرى قادرة على التمفصل أصبحت معدومة. وهذه الهزيمة فتحت الباب على مصراعيه لكل من العسكر والتنظيمات المتشددة مثل داعش. فنهاية الإسلام السياسي هي نافذة على أفق آخر. بالطبع فتحت الهزيمة الفكرية والاجتماعية الباب أيضاً للتيارات التحررية واليسارية، ولكن الصدام الدموي بين العسكر والإسلامين يغلق هذا الباب من زاوية أخرى ويجعل من الاستثناء والطوارئ مفردات للحياة اليومية، ويعيد إنتاج الخوف من أجل إحكام سيطرة الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية.

قادت هذه الهزيمة المتعددة الخيال السياسي للإسلاميين إلى أزمة وجودية. فالأندلس لم تعد بعد وصول الإسلامين للحكم، بل حتى على مستوى القوة والسلطة كان واضحاً للجميع عدم قدرتهم على إدارة الدولة واستيعاب ماكينة الحداثة وتطويعها لصالحهم، أو تدميرها لصالح نموذج جديد فعال وكفؤ. ولكن قصر تجربة الحكم دفعت البعض للقول بأننا لم نجد متسعاً من الوقت لنظهر أي قدرات، وهو ما سيجعل من محاولة إعادة إنتاج التجربة ولكن بأشكال أكثر عنفاً وحدة الأقرب لقطاعات كبيرة من الإسلامين. كما أن الإخوان فقدوا موقعهم الاجتماعي والسياسي كقوة معتدلة يمكن للمجتمع وللفصائل السياسية المختلفة التعايش والتواصل والتشبيك معها.

لم ينهر الاجتماع المصري بعد اقتلاع التنظيم مثلما ادعى الإخوان مجادلين بأن المجتمع لن يستطيع الصمود وسينفجر في وجه السلطة في حال مصادرة أموال الجماعة ومؤسساتها الخيرية والخدمية. وهو ما يجعل اقتلاع الإخوان أو المضي قدماً بدونهم أمراً وارداً لدى قطاعات كبيرة من المصريين. وبالتالي تبين عدم دقة إدعاء الإخوان

بكون الجماعة قوية وشديدة التجذر في أوصال الأرضية الاجتماعية والشعبية، وهو أحد الادعاءات المؤسسة للنفوذ الإسلامي منذ الصحوة في السبعينيات.

**الاستنتاج الثالث**

ضرب وتهشيم البنية التحتية (كوادر، موارد، أماكن اللقاءات والاجتماعات، جمعيات ومنظمات أهلية، سجن وهروب القيادات من الصف الأول والثاني وطالت الحملة الأمنية الشعب والأسر) للتنظيم، وسقوط الأرضية الشعبية، والانقسامات الداخلية للجماعة، كل ذلك يجعل من قدرتها على المناورة ومواجهة النظام والدولة في مصر شبه معدومة. وليس ثمة أفق للانتصار في الوقت القريب أو البعيد على النظام في مصر عبر استمرار الجماعة في المواجهة. بل إن الوضع الإقليمي والدولي، وموجة الإرهاب العالمية التي يقودها داعش، تعزز موقع النظام واستمرار السيسي في الحكم. الفرصة الوحيدة المتاحة هي قيام ثورة شعبية (بعيداً عن التنظيم) وإعادة صياغة دور الإخوان وموقعهم في الاجتماع المصري والمجال السياسي. أو أن يعود جناح من الإخوان مرة أخرى عبر شرط الإذعان الكامل للنظام الحالي.

**الاستنتاج الرابع**

غياب الإخوان كقوة إقليمية. لا يرى الباحث أن أي دولة أو حركة يمكن أن تعوّل على دور فعّال وقوي لجماعة الإخوان على المستوى الإقليمي، إذا ظل موقعهم في مصر على ما هو عليه. بل يذهب لما هو أبعد من ذلك ويرى أن الإخوان يمكن أن يتحولوا إلى عبء على الدولة التركية إذا ظلت الأوضاع وعلاقات القوى على ما هي عليه في الإقليم. وعلى الرغم من سيولة الوضع الإقليمي فإن احتمالات عودة الإخوان في مصر عبر هذه البوابة تظل ضعيفة جداً، لأن الأمر سيرتبط بضرورة اقتلاع النظام العسكري والسيسي من الحكم في مصر، وإحداث تغيير راديكالي عند أغلب القوى الإقليمية مثل إيران والسعودية والقوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية.

# المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي*

من الضروري الإشارة إلى أن المؤسسة الدينية التقليدية، والتيار الديني بتفرعاته المختلفة، في أضعف أوضاعه اليوم، وهو ليس مثلما يصور عادةً، صاحبَ نفوذٍ وقول، أو شريكاً في الحكم. على مر السنوات، منذ تأسيس الدولة السعودية الثالثة على يد الملك عبدالعزيز، وحتى الآن، تم تقليص دور رجال الدين الوهابيين ونفوذهم. وهذا يعني أنهم لن يلعبوا دوراً مؤثراً في ترجيح كفة طرفٍ على آخر في الصراع بين المحمدين، كما حصل في الصراع بين فيصل وسعود في ستينات القرن المنصرم، حين رجح بعض أفراد العائلة المالكة، والأميركيون، والمؤسسة الدينية، كفّة فيصل.

شكلت معركة السبلة عام 1929، بين الملك عبدالعزيز وعلماء الدين المنضوين تحت لوائه من جهة، وإخوان من طاع الله (الجيش العقائدي المكون من البدو، الذي ساهم بتوحيد المملكة تحت قيادة الملك عبدالعزيز) من جهة أخرى، مفاصلة بين وهابيتين: وهابية أصلية، تلتزم بالنصوص المؤسِّسَة للوهابية، وأخرى براغماتية، تعدل التعاليم الوهابية بما يتناسب مع الواقع. اختلف العلماء المساندون للملك عبدالعزيز مع الإخوان في عدة أمور، منها تعامل الدولة الناشئة مع البريطانيين، ورفض استكمال الجهاد خارج الحدود، وأدت المواجهة إلى انتصار النهج الوهابي المعدّل، لكن الوهابية الأصلية لم تختفِ، واليوم تمثل داعش أحد أبرز تجلياتها.

**انحدار تأثير المؤسسة الوهابية**

لم تكن الوهابية المعدّلة شريكة في الحكم مع الملك عبدالعزيز، على غرار الشراكة التاريخية بين الشيخ محمد بن عبدالوهاب، والإمام محمد بن سعود، والتي أدار من خلالها الطرفان معاً الدولة وشؤونها، بل إن الوهابية المعدّلة وعلماءها كانوا تحت نفوذ وسلطة الملك عبدالعزيز، والأخير كان هو السلطة الأعلى، وهو يمنح العلماء وأتباع الوهابية نفوذاً يتلاءم مع التوجهات الأيديولوجية للدولة، لكن هؤلاء ليسوا شركاء في الحكم. إعلان قيام المملكة العربية السعودية، بهذه الصيغة، التي تجعل من عبدالعزيز ملكاً وصاحب السلطة الأعلى، كان بداية غياب النموذج الوهابي التقليدي في الحكم، القائم على شراكة كاملة بين الشيخ والأمير.

مع ذلك، استمر نفوذ الوهابية، وقد سمحت السلطة السياسية للمتدينين الوهابيين بنشر أفكارهم، واستخدام إمكانات الدولة في ذلك، ضمن حدود تضعها السلطة نفسها، وشهد تاريخ الدولة السعودية

* مقتطفات من تقرير صادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، كانون الأول ٢٠١٦

الثالثة وجود شخصيات دينية ذات أثر مهم، وكان للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مفتي المملكة حتى وفاته عام 1969، نفوذ كبير، إذ كان يشرف على القضاء، ويحاسب حتى بعض المسؤولين، وقد أشرف على رئاسة تعليم البنات، وعين رؤساءها، وأيضاً أشرف على الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. ربما يكون الشيخ محمد بن إبراهيم آخر علماء الوهابية المتنفذين بهذا الشكل ضمن الدولة، فبعد وفاته دخلت الوهابية في مرحلة جديدة من الاحتواء.

تعرضت الوهابية المعدّلة لضربتين جعلتاها أقل فاعلية بكثير في المجال العام، الأولى كانت عبر توسع الجهاز البيروقراطي للدولة وضمه مجموعات من الموظفين التكنوقراط غير الوهابيين، والذين لا يرون أن من مهامهم تعزيز الأيديولوجيا الوهابية من خلال المؤسسات التي يعملون بها. أما الضربة الثانية فكانت بإدخال الوهابيين أنفسهم إلى جهاز الدولة البيروقراطي، ومأسسة الوهابية، بضم العلماء الوهابيين إلى مؤسسات الدولة، وتحويلهم لموظفين إداريين يقومون بمهام محددة، ضمن صلاحيات مرسومة للمؤسسات التي يعملون بها.

بعد وفاة الشيخ محمد بن إبراهيم، قام الملك فيصل بإنشاء هيئة كبار العلماء عام 1971، والتي أنيطت بها شؤون الفتوى، ويتم اختيار أعضائها بأمر ملكي. مع الاشارة الى أن منصب المفتي العام بعد وفاة الشيخ ابن إبراهيم لم يعد إلى الواجهة إلا عام 1993 بتعيين الشيخ عبدالعزيز بن باز مفتياً عاماً. كما أنشأ الملك فيصل مؤسسة تحمل اسم «الهيئة القضائية العليا» لتحل محل رئاسة القضاة التي كان يتولاها الشيخ ابن إبراهيم، وقد تحولت بعد خمس سنوات إلى «مجلس القضاء الأعلى»، وباتت رئاسة القضاة تابعة لوزارة العدل. هكذا، صارت الوهابية ضمن نطاق جهاز الدولة البيروقراطي، تعمل مؤسساتها مثل بقية المؤسسات، تحت إشراف كامل من السلطة السياسية.

أحد تمظهرات حركة جهيمان العتيبي، التي قامت باحتلال الحرم المكي عام 1979، هي الاعتراض على ضعف تطبيق الشريعة في الدولة، ومداهنة العلماء للسلطة السياسية، وقد استعادت الحركة في ذلك، خطاب إخوان من طاع الله، في محاولة للعودة إلى الوهابية الأصلية، التي فرط علماء المؤسسة الرسمية فيها، ويمكن ملاحظة نقد العلماء وركونهم إلى الدعة والمسكنة، وتخاذلهم عن مطلب «قيام السلطان مع الدين»، في رسائل جهيمان العتيبي. تمرد جهيمان ومن معه على احتواء الوهابية وتشذيبها والسيطرة عليها من الدولة، ولم تكتب نهاية الحركة نهايةً لموجات التمرد الرافضة للوضع القائم، والراغبة في استعادة مكانة الوهابية وسطوتها.

في الثمانينات منحت ظروفاً بعضها داخلي، والبعض الآخر خارجي، متصل بالصحوة الدينية التي عمت

المنطقة، والقرار السعودي بمواجهة المد الثوري الإيراني، والجهاد الذي دعمته المملكة في أفغانستان، الفرصة لتعزيز التيارات السلفية، وخلق ظاهرة شعبية، عُرِفت بالصحوة الإسلامية، هي مزيج من أفكار الوهابية والإخوان المسلمين، تم تمكينها من استثمار مؤسسات الدولة، في الترويج لأفكارها، فانتعشت التيارات السلفية بأنواعها، وأصبحت تتمتع برصيد شعبي كبير. إثر حرب الخليج الثانية، ومعارضة مشايخ الصحوة لاستقدام القوات الأميركية، تحول هذا التيار الدعوي إلى معارضة سياسية بين 1990-1994، وظهر نقد من مشايخ تيار الصحوة للعلمانيين داخل مؤسسات الدولة، لِما اعتقدوه نفوذاً لهم في دولة يُفترض بها تطبيق الشريعة ومحاربة العلمانية، كما طال النقد المؤسسة الدينية الرسمية، ممثلة بهيئة كبار العلماء، بعد موافقتها على قرار السلطة بالاستعانة بالقوات الأميركية.

المعارضة الصحوية صاغت مذكرة بمطالبها أسْمَتها «مذكرة النصيحة»، تطلب فيها من السلطة السياسية مطلباً رئيسياً يتكرر طوال فقرات المذكرة، وهو إعادة الاعتبار لدور العلماء ورجال الدين، وتمكينهم من الإشراف على كامل أنشطة الدولة وأجهزتها، أي أن المطلب الرئيس للمعارضة الصحوية كان العودة إلى الشراكة التاريخية بين الشيخ والأمير، والتي تبين لهم أن صيغتها القديمة انتهت، وأن السلطة السياسية حجّمت الوهابية وجعلتها تحت سيطرتها. اختلفت الصحوة عن جهيمان والقاعدة، فلم تتجه لحركة تمرد مسلحة، لكنها عملت على حشد الناس لمطالبها، وانتهى الأمر باعتقال رموزها الرئيسيين من المشايخ والنشطاء عام 1994.

من جملة القرارات التي اتخذتها الدولة لاستيعاب الحراك الصحوي مطلع التسعينات، استحداث وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد عام 1993، وكان الهدف الرئيس من إيجاد هذه الوزارة المزيد من ضبط المجال الديني، وسحب ما تم منحه للصحوة من حرية في الحركة والتصرف داخل مؤسسات الدولة أو باستخدام المنابر الدينية، وأصبحت الوزارة الجديدة تضبط أوضاع المساجد وأئمتها وحلقات تحفيظ القرآن والأنشطة الدينية بالعموم، وهكذا فإن الاتجاه نحو المزيد من المأسسة، قلَّص أكثر من نفوذ الوهابية، وأكد بشكل أكبر سطوة السياسي على الديني في السعودية.

وكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر أثرها، الذي تمثل في مزيد من الضبط وتقليص الوهابية من قبل السلطة السياسية، فحصلت مراجعة للمناهج الدينية، وتم إغلاق بعض المؤسسات الخيرية مثل مؤسسة الحرمين، للاشتباه بتمويلها الإرهاب. كانت أعمال القاعدة داخل السعودية، بداية من عام 2003، امتداداً لحركة نزع الشرعية الدينية عن الدولة، لتخاذلها في تطبيق الشريعة، واتساقاً مع مبادئ الوهابية الأصلية، ضد الوهابية المعدّلة، واليوم تمثل داعش الامتداد الأكثر وضوحاً للوهابية الأصلية، في الوقت

الذي تغير فيه السعودية الكثير داخل الوهابية، وخلال السنوات العشر الماضية واصلت الدولة عملية تكييف الوهابية مع احتياجاتها، ما جعل الوهابية الحالية تتباعد بشكل أكبر عن أصولها، مع احتفاظها ببعض الملامح العامة.

**المؤسسة الوهابية على فالق تنافس الأسرة الحاكمة**

قبل ما يقارب العامين زار بعض المشايخ السلفيين (من بينهم الشيخ عبدالله المحيسني الذي ذهب بعد ذلك إلى سوريا لمناصرة الحالة الجهادية هناك، وصار قاضياً شرعياً لجيش الفتح) الديوان الملكي، ووقفوا أمام بوابته دون أن يُسمح لهم بالدخول، وقد جاؤوا للتفاهم مع المسؤولين في الديوان، والاعتراض على ما اعتبروه متغيرات أحدثتها السلطة تتعارض مع الدين. هذا المشهد ومطالب المشايخ، يعبران عن التحجيم الذي حصل للوهابية خلال السنوات الماضية، يضاف إليه ترهل المؤسسة الدينية الرسمية، خاصة بعد غياب شخصيات وازنة فيها مثل الشيخين ابن باز وابن عثيمين.

هذا الاستعراض مهم للتأكيد على قدر التبسيط الذي يحمله الحديث عن سيطرة وهابية على جهاز الدولة في السعودية، أو عن شراكة كاملة بين المؤسستين الدينية والسياسية، وتالياً قصور التحليلات التي تُبنى عليه. وفي نفس الوقت الذي تُقلّم فيه أظافر الوهابية، يبدو أيضاً أنها ستظل أحد أهم مصادر الشرعية بالنسبة للدولة، ولأسباب عديدة من الصعب توقع الانتقال منها إلى أيديولوجيا مغايرة في الوقت الحالي، لكن تهذيبها وتكييفها مع احتياجات الدولة سيبقى على الأرجح قائماً.

كانت آمال الإسلاميين معقودة على نهاية عهد الملك عبدالله «الليبرالي»، خاصة أن الملك سلمان معروف بدعمه للمؤسسة الوهابية، لكنه فاجأهم بتفويض ابنه الشاب، الذي اتضح مع الوقت أنه لا يأبه كثيراً بشرعية الدولة الوهابية، بل إنه يسعى لتقليد نموذج دبي، وهو نموذج مكروه عند الإسلاميين والمحافظين عموماً. يعتقد ابن سلمان أنه يمكن أن يلعب دوراً في تحقيق انفتاح اجتماعي، ناتجٍ عن تبني نموذج اقتصادي يقوم على فتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية بصورة أكبر، وخصخصة مرافق الدولة. وعد بن سلمان في عدد من المقابلات مع صحف أجنبية، بتحريك ملف حقوق المرأة، وتوسيع مجالات الترفيه، كما أنه حجّم دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونزع عنها سلطة الضبط، أي أنه تركها بلا مخالب.

على المقلب الآخر، لا يبدو بن نايف متشجعاً للدفاع عن المؤسسة الدينية، أو احتضان التيارات الإسلامية، ولا يبدو أنه يكترث بإضعافها أكثر، لكنه أيضاً لا يبدو مندفعاً لتحجيم التيار الديني، أو إحداث إصلاحات اجتماعية، وربما يرغب في الحفاظ على الوضع الحالي. التيار الديني كان يرى في أبيه

حليفاً أساسياً داخل السلطة، وقد كان الأمير نايف بالفعل مدافعاً عن هذا التيار، أما الأمير محمد بن نايف فلا يظهر في تصريحاته الإعلامية أي دفاع عن التيار الديني، وهو فقط يؤكد على الخطاب السعودي العام المتمسك بالشريعة الإسلامية كجزء من شرعية الدولة.

ينزع بن سلمان نحو المزيد من اللبرلة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، لكنه ما زال يسير بحذر، وفيما عدا تحجيم الهيئة، لم يقدم بن سلمان على خطوة نوعية في هذا الاتجاه. في المحصلة، لا تعتبر الورقة الدينية مرجحة لأي من الطرفين، كما أنهما لا يملكان استراتيجية واضحة للتعامل مع تحدي تنظيم داعش لوهابية الدولة، فأحياناً تحاول الدولة تشذيب وهابيتها أكثر كي لا تكون مثل داعش، وأحياناً تحاول المزايدة على داعش وهابياً وفي إطار الدفاع عن الهوية السنية في المنطقة، لكن لا توجد استراتيجية محددة بخصوص هوية الدولة الوهابية، سوى الحفاظ على عناصرها الأساسية في الخطاب العام. المؤسسة الدينية ستميل مع الطرف الأقوى وتباركه، فيما تبدو التيارات الدينية الحركية في حيرة من أمرها، وهي تعاني ضعفاً كبيراً.

# ملف التقرير

# مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشىء

**في هذا القسم الثاني من التقرير، يُقدم** نخبة من المؤثرين في صنع القرار والخبراء مقاربات مكثفة ومباشرة على إشكالية موحدة حول تقديراتهم بخصوص "أبرز التحولات التي صبغت البيئة الإقليمية في العامين 2015 – 2016، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على مستقبل النظام الإقليمي الناشىء في الشرق الأوسط؟ وأبرز المباني والقواعد التي يجب أن يأخذها هذا النظام بعين الاعتبار؟

# المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار

**السيد إبراهيم أمين السيد**
رئيس المجلس السياسي
في حزب الله

يتميز مشهد المنطقة العربية الاسلامية خلال العامين المنصرمين باختبار حاد للتحولات الاقليمية التي لا زالت تتفاعل بانتظار الوصول الى لحظة توازن تعكس قوة الأطراف الأساسية وتحدد حصة كل منها في مستقبل المنطقة. ومن أبرز ملامح هذه التحولات، بدء انكفاء الجماعات الارهابية في سوريا، والفشل السعودي في اخضاع ارادة الشعب اليمني بقوة الحديد والنار، والتراجع الواسع لتنظيم داعش في العراق وسوريا بجهود الجيوش الوطنية المدعومة بتشكيلات شعبية ومساندة متقدمة من الجمهورية الاسلامية في إيران، وأخيراً انطلاق الانتفاضة الشعبية المباركة في القدس والضفة الغربية التي أحيت الأمل بحضور الشعب الفلسطيني وتمسكه بخياراته الوطنية والقومية رغم الحصار والخذلان ومحاولات التطهير الصهيونية.

على أن التطور الأبرز دوليا كان في الدخول العسكري القوي لروسيا على ميدان الاشتباك السوري الى جانب محور المقاومة ودوره الاستراتيجي في منع تفتيت المنطقة. وترافق ذلك مع مسعى سياسي روسي-إيراني لتنشيط الجهود والمفاوضات السياسية بدبلوماسية قوية وحاضرة ما كسر محاولة التفرد الأميركي بأحادية الإمساك بقرار المنطقة وفرض إملاءاته عليها. فتكامل الدور الروسي مع الحضور الإيراني في الميدان السوري والقرار الاستراتيجي الذي اتخذه سماحة السيد القائد الإمام الخامنئي دام حفظه منذ بداية الأزمة بمد سوريا ودعمها بكل ما يلزم عسكريا وماليا وسياسيا لاسقاط المؤامرة ضدها قد أكسب ايران دورا اضافيا وازنا في معادلة الصراع الإقليمية الدولية، ومكّنها من الحفاظ على محور المقاومة وتحصين منجزاته.

وقد جاء دور قوى محور المقاومة في سوريا والعراق

في سياق الدفاع عن مستقبل المنطقة وحفظ قيم التنوع داخلها، بعيداً عن أي أهداف ومصالح خاصة حاول المحور المعادي ترسيخها لزيادة الانقسامات الدينية داخل المنطقة وفي محيطها. وقد جاء هذا االدور المتقدم ليراكم الكسب الاستراتيجي لطهران ويعزز مكانتها الاستثنائية اقليميا ودوليا سيما بعد إنجاز اتفاق الملف النووي مع المجموعة الدولية.

وأدت مجمل هذه التحولات الى تحقيق مزيد من التماسك الداخلي في محور المقاومة واجتذاب قوى دولية وازنة الى شراكة متقدمة كما الحال مع روسيا والصين. فيما على المقلب الآخر، يعاني المحور الأميركي من تشققات في المصالح والرؤى وهو ما يعود بشكل أساسي الى انكفاء في القوة الأميركية داخل المنطقة. وبرغم ما تفرضه المواجهات الاقليمية المستمرة على محور المقاومة من جهود وموارد، إلا أن هذا المحور يظهر ثباتاً متقدماً ويطور آليات التعاون والتنسيق والتكامل ويعزز الفهم المشترك لتحديات المنطقة بما يسمح له بالعمل بفعالية عالية من دون الوقوع ضحية الاستنزاف. بالمقابل يبدو المحور الأميركي، ولا سيما مع هبوط أسعار النفط، قلقاً قليل الكفاءة والخبرة ومبدداً للموارد ويعاني من تحديات داخلية غير مسبوقة كما الحال مع السعودية وتركيا. وبالمجمل، تمكن محور المقاومة من تثبيت مواقعه وحماية منجزاته وفرض حضوره في المعادلات الاقليمية في مواجهة المشروع الاستكباري.

يضاف لما تقدم، بروز أدوار الفاعلين من قوى المقاومة كحزب الله في المسار الاقليمي، وقد أصبحوا جزءاً طبيعياً في أي عملية لرسم مستقبل المنطقة. فحزب الله من خلال دوره الى جانب الدولة السورية ودعم جهود محاربة التنظيمات الارهابية كداعش على أكثر من جبهة، تمكن من حيازة تأثير اقليمي غير مسبوق. فبرز حزب الله كقوة استقرار ضرورية داخل المنطقة، وقد حرص الحزب أيضاً على تحييد لبنان عن أهوال الحرب المحيطة ولم يسع لاستثمار انجازاته الخارجية في مكتسبات سلطوية محلية، بل استثمر ذلك في تثبيت معادلة السلم الأهلي والوفاق الداخلي والتوازن الوطني، وهو ما عبر عنه بتأييده وصول مرشحه الجنرال ميشال عون إلى سدة الرئاسة.

إلا أن كل ما تقدم فيما يخص حضور وانجازات محور المقاومة، لا يعني أن التحولات الإقليمية ستؤدي الى سيطرة قوة بذاتها على المنطقة، وهو بالأساس ليس طموح قوى محور المقاومة. إن هذه المواجهات الأساسية في سوريا واليمن والعراق ستكون المؤثر الأبرز في تحديد الأكثر حضوراً في توازنات المنطقة التي ستكون متعددة القوى. وما زالت هذه هي المعضلة الأبرز لدى تركيا والسعودية اللتان تتبنيان مقاربة أحادية وترفض الشراكة في المنطقة وتطمح للهيمنة على قرارها واثارة الحساسيات وتصدير أزماتها الداخلية نحو الخارج. وقد بدت تركيا في الأشهر الأخيرة مدركة لضرورة البدء بتنويع الخيارات واستكشاف فرص التعاون مع روسيا والجمهورية الاسلامية انطلاقا من سوريا. فيما تصر السعودية على الاستمرار في المراهنة العقيمة على الخيار الأميركي بعد وصول ترامب، والذي لن يؤدي بالنهاية سوى الى استنزاف مواردها ودورها وهيبتها كما بدا واضحاً في السنوات الأخيرة، خصوصاً في عدوانها على اليمن ودعم الارهاب في سوريا والعراق.

بالمقابل هناك دول تسعى إلى التعاون والتفاهم والاستقرار وتغليب مصالح دول المنطقة وشعوبها وتاريخها المشترك، بهدف الخروج من الصراعات باتجاه رؤى مشتركة تقوم على استقلال المنطقة وتطورها وتنميتها ووحدتها بما يضمن لها وجوداً ودوراً فاعلاً في بناء الإقليم على أسس صحيحة وشراكة حقيقية وفاعلة لمواجهة التطورات والتحديات والإسهام في بناء منظومة إقليمية تضمن مصالح المنطقة وأهلها. وفي هذا السياق نسجل محددات رؤيتنا لمستقبل المنطقة وما ينبغي ان تكون عليه:

اولا: لا بد من قيام نظام إقليمي متماسك ومستقل، قوامه دول الإقليم العربية الاسلامية يدافع عن نفسه بنفسه ويحل مشاكله الداخلية دون أي تدخل خارجي .

ثانيا: التمسك بالوحدة الداخلية لكل دول الإقليم ورفض كل أشكال التقسيم بِما هي مشاريع تفتيتية تآمرية.

ثالثا: الانفتاح والتعاون مع القوى التحررية في العالم العربي وفق مقاربة تقوم على الآتي:

أ-التضامن والتعاون والتوحد في الرؤية والمواقف والتوجهات بِما يعبر عن المضمون الأصيل لثقافتنا وحضارتنا الاسلامية مع النظرة الإيجابية والانفتاح على الجوار الاسلامي.

ب-التأكيد على المقاومة كمكون أساسي وجزء لا يتجزأ من هويتنا العربية الاسلامية ورؤيتنا الاسلامية .

ج- احترام الانسان وحريته وحقوقه الأساسية.

د. التأكيد على ثوابت العداء للكيان الصهيوني وتحريم وتجريم اي تطبيع معه او انفتاح عليه او تعامل معه كخيانة عظمى للأمة ودعما لأعدائها من اي جهة أتى وتحت اي عنوان او مبرر.

ه- الالتزام الكامل والثابت والقوي بدعم الشعب الفلسطيني ومقاومته البطلة بكل الامكانات المتاحة كواجب ديني وأخلاقي وانساني يشكل اولوية مطلقة في هذه الظروف.

و- التأكيد على إيجاد موقف موحد من الإرهاب التكفيري والتعاون على اجتثاث جذوره.

رابعا: بذل كل الجهود وتنسيقها وبرمجة حملات توعوية وتربوية وإعلامية لإعادة تظهير الصورة المشرقة للإسلام بعد الاذى الكبير الذي الحقته به جماعات الإرهاب والتكفير جراء ما ارتكبته من فظائع.

خامسا: تطوير اداء المؤسسات العربية والمدنية انطلاقا من المبادىء أعلاه وتمكين الناس من التعبير عن أنفسهم وبلورة واظهار إمكاناتهم بما يخدم ويرفد مسيرة الأمة بالطاقات والإبداعات الموجودة بين ظهرانيها.

# التحولات في الشرق الأوسط ومستقبل النظام الإقليمي

**عدنان منصور**
وزير الخارجية والمغتربين اللبناني السابق.

شهد الشرق الأوسط، ولا سيما المنطقة المشرقية منه، بين عامي 2015 و2016، تحولات عميقة جاءت نتيجة تطورات ميدانية غيّرت مجريات الأحداث، وأعادت النظر في مواقف وسياسات اتبعتها أكثر من دولة إقليمية وأجنبية حيال المنطقة وبلدانها.

لم تكن الأحداث التي اندلعت في سوريا عام 2011 ترمي حقيقة إلى التغيير والإصلاح، على حد زعم المعارضة المسلحة بكل فصائلها الإرهابية أو "المعتدلة" أو "الوطنية"، بقدر ما كانت ترمي إلى قلب الموازين في المنطقة بتخطيط خارجي مكشوف ليحقق عدة أهداف أبرزها:

أ – الإطاحة بالنظام السوري وفرض مرحلة انتقالية تأتي بحكومة ترعى في الدرجة الأولى مصالح الغرب وحلفائه الإقليميين الدائمين، وتوفير الأمان والأمن للدولة الإسرائيلية، وتؤدي في ما بعد إلى التخلي عن الثوابت العربية السورية القومية والنضالية.

ب – إن إسقاط النظام السوري، سيتبعه إسقاط المقاومة في فلسطين ولبنان، وطي صفحة القضية الفلسطينية نهائياً، وفرض الأمر الواقع الإسرائيلي على المنطقة برمّتها، وإتاحة الفرصة «لإسرائيل» للسير في عملية القضم والضم للأراضي الفلسطينية، وتهويد الدولة الصهيونية بشكل كامل.

ج – إن إسقاط النظام السوري سوف يتيح لقوى الهيمنة الغربية، بالتنسيق مع أطراف إقليمية- عربية وتركية- أن تندفع أكثر فأكثر للعمل على إسقاط النظام الإسلامي في إيران، علماً أن تلك القوى لم تستكن منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979 ولم تتخل لحظة عن محاولاتها العديدة لإسقاط النظام، فارضة العقوبات الاقتصادية

والمالية عليه، ومستعينة بكل الوسائل التي تحدّ من حركته وتطوره وتنميته واهتماماته ومساندته لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان، ومناهضته لقوى الهيمنة والتسلط، ورفضه للكيان الصهيوني ووجوده، وتعبئته للجهود وإعداد العدة لمواجهته.

ما رمى إليه الغرب، وبالذات الولايات المتحدة الأميركية و«إسرائيل»، وحلفاء واشنطن في المنطقة من عرب وأتراك، جاء في مطالعة قدمها الدكتور روبرت ساتلوف المدير التنفيذي في معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى تحت عنوان: ''إيران وسوريا: الخطوات التالية'' سلّمت إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي يوم 23 حزيران/ يونيو 2011 وذلك لمناقشة سياسة الولايات المتحدة تجاه دولتين في الشرق الأوسط هما إيران وسوريا بناء على طلب لجنة الشؤون الخارجية. هذه المطالعة كشفت النقاب عن حقيقة الدور الأميركي والسياسات التي ستتبعها واشنطن في ما بعد مع حلفائها في المنطقة. حيث رأت في أحداث سوريا التي اندلعت في آذار/ مارس 2011، ''فرصة سانحة للتغيير فيها ولتوجيه ضربة مؤلمة، وربما حاسمة للمحور المعادي للغرب والأنظمة المناهضة لأميركا والتي تنطلق من إيران، وتمر عبر دمشق، ومن ثم بيروت وغزة، مع تطلعات إلى التوسع نحو بغداد والخليج وما بعده''.

وتشير المطالعة إلى التحالف بين دمشق وطهران بالقول: ''إن كسر التحالف، وقطع همزة الوصل الأساسية بين سلسلة طهران- بيروت- غزة، التي تتنافس مع أميركا وأصدقائها وحلفائها على النفوذ والهيمنة الإقليمية، سيكون إنجازاً هاماً تنفيذاً لاستراتيجية ذات أبعاد هائلة، ونظراً لهذا الهدف الاستراتيجي تبرز سوريا كحالة تتكامل فيها المصالح الأميركية والقيم الأميركية من دون أن تتصادم''.

كما تحدد المطالعة السياسات الواجب على واشنطن اتباعها حيال سوريا لتوضح بصراحة أنه ''ينبغي ألا يكون هناك داعٍ للأسف أو التردد في السعي للتغيير في سوريا. إن مصالح أميركا بالنسبة لسوريا واضحة... سيكون لأميركا فائدة كبيرة من سقوط الأسد، ذلك أن أي نظام يعدّ نفسه لخلافته لن يتعهد كنظام الأسد بتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات الخطيرة، في زعزعة الاستقرار وتحقيق برنامج التسلح النووي بطريقة سرية وغير شرعية، وتسليح الميليشيات الإسلامية في لبنان والساحة الفلسطينية''.

تعوّل المطالعة بعد ذلك على التقارب الاستراتيجي بين الأوروبيين والغرب والإسرائيليين والقادة الأتراك، وتؤكد على ''أن الوقت قد حان لأن يستفاد من هذا التقارب الاستراتيجي، واتخاذ الخطوات التي من شأنها تسريع زوال نظام الأسد، وتوظيف الجهود بحكمة، في إمكانية ظهور قادة يخلفون النظام القائم في سوريا، يشاركون مصالحنا في الأمن والسلام الإقليميين''... وذلك ''برفع مستوى المشاورات الثنائية مع اللاعبين الإقليميين'' تركيا- العراق- السعودية- الأردن و«إسرائيل»!!! وتنظيم دعم اللاجئين، وإنشاء مناطق للإغاثة الإنسانية(!!) في مناطق مخصصة على طول الحدود السورية مع جيرانها، ورفع مستوى حوار واشنطن مع القادة الانتقاليين في المعارضة السورية، وإيجاد السبل لتزويد المعارضة بالمال والتدريب والعتاد، والدعم، حتى

يستطيعوا البدء بلعب دور أكثر فعالية، وكذلك المشاركة مع الجاليات السورية المبعدة، التي تؤمّن المصادر المزودة بالمعلومات عن الوضع في سوريا، بالإضافة إلى تشديد الخناق الاقتصادي واستهداف تصدير الطاقة السورية. كما طالبت توصيات ساتلوف بتوسيع نطاق العقوبات لتشمل رجال الأعمال الذين يدعمون النظام، والسعي لفرض عقوبات إضافية من جانب واحد، والضغط على دول الخليج، خاصة قطر والكويت، لتقليص استثماراتها في سوريا. وأن هناك الكثير مما يجب على واشنطن أن تقوم به "لتسريع زوال نظام الأسد من دون اللجوء إلى القوة العسكرية".

رغم التوجه الأميركي العدائي، الواضح والصريح تجاه سوريا وإيران، وانخراط دول إقليمية عربية وتركية وغربية في الحرب الدائرة في سوريا منذ أيامها الأولى، ورغم الدعم الهائل المالي والعسكري والبشري والاستخباراتي والسياسي والدبلوماسي والإعلامي، الذي قُدِّم لمئات الفصائل المسلحة الإرهابية وغير الإرهابية، ورغم الغطاء العربي الذي وفّرته الجامعة العربية للفصائل المسلحة وقياداتها، من خلال قراراتها المتلاحقة المنحازة، والدعم الهائل الذي قدمته دول خليجية أمسكت بالقرار العربي داخل الجامعة، فإن التدخل السافر لم يحقق غايته المرجوة بعد ست سنوات من الحرب. فما كان ينتظره العرب داخل جامعتهم من سقوط النظام السوري قبل نهاية 2012 لم يتحقق، وخابت آمالهم، جراء صمود القيادة والدولة السورية وحلفائها، حتى إذا جاء عام 2015 بدأت المنطقة تشهد تحولات عميقة في المضمون والشكل، تمثّل بالاتفاق النووي الإيراني ما عطّل ذريعة التلويح بعمل عسكري ضد إيران ومنشآتها النووية. وبعد هذا الاتفاق شهدت سوريا تحولاً جديداً في الحرب الدائرة، وذلك بمشاركة عسكرية روسية بجانب سوريا، لمواجهة الفصائل الإرهابية التي تمددت بشكل خطير منذ عام 2013، على مساحة جغرافية واسعة في كل من العراق وسوريا، مشكِّلة خطراً كبيراً على أمن وسيادة ووحدة دول المنطقة، وتحدياً قوياً لدول معنية مباشرة بمواجهة تمدد الإرهاب، ومنها روسيا. فالتدخل العسكري الروسي قلب الموازين، ولجم تمدد الإرهاب وقلّصه، وحرر مساحات كبيرة عادت إلى حضن الدولة السورية، ما عزز موقفها التفاوضي وثقلها الميداني، وأربك كثيراً الخطط الأجنبية والتركية والإقليمية العربية، وفرض معادلات جديدة في الميدان السوري، لا سيما في شمال سوريا، بعد التصعيد التركي الميداني، ووصوله إلى ذروته بعد إسقاط طائرة السوخوي الروسية، والتداعيات السريعة التي نجمت عن ذلك لجهة العلاقات الروسية التركية، وتأزمها بين البلدين، وآثارها السلبية التي طبعت الساحة التركية التي شهدت تطورات دراماتيكية فيما بعد، إثر محاولة الانقلاب الفاشلة، حيث تداعياتها المحلية ما زالت تتفاعل، ما دفع بتركيا إلى الاستدارة الملتوية والملتبسة، استدارة غير واضحة المعالم حتى اللحظة، تضع صدقية تركيا على المحك إزاء الدولتين السورية والعراقية وتدخلها في الحرب الدائرة فيهما.

بات الوضع التركي في أزمة مريرة، تشده عناصر متناقضة ومتواجهة، أياً يكن مصير الرئيس الحالي أردوغان ونظامه، بين تركيا أطلسية من جهة، ومصالح إقليمية تشدها وتجذبها نحو الكتلة الأوراسية وإيران من جهة

أخرى، ولا سيما أن هذه التناقضات، تعززها السياسة العدائية التي يقودها الناتو ضد روسيا.

أما بالنسبة لإيران فإن دعم طهران لسوريا، ومحاربتها للإرهاب، ودعمها العراق للقضاء على داعش، عزز من دور ومكانة إيران الإقليمية والدولية، وجذّر تواجدها الميداني والسياسي والاقتصادي والعسكري، وأثبت قدراتها الذاتية لإعادة التوازن مع الأطراف الإقليمية التي ورثت التجزئة والشرذمة عن الحقبة الاستعمارية.

رغم المتغيرات التي حدثت بين عامي 2015 و2016، فإن أوضاع المنطقة لم تستقر على قاعدة ثابتة حتى الآن. إذ إن الإدارة الأميركية الجديدة، التي قد تؤثر تكتيكياً على التطورات، لكنها لن تفلح في إيجاد تحولات استراتيجية جذرية، حتى لو وصلت الأمور معها إلى حد التهديد بالحرب الشاملة أو التلويح واللجوء إلى مزيد من فرض العقوبات الاقتصادية والمالية على إيران وسوريا وروسيا.

لقد أدّت تحولات 2015 و2016 إلى بناء تواصل متجدد بين الدول الأساسية في الإقليم المشرقي بحكم الضرورات والمصالح المشتركة. هذا التواصل لا بد من مأسسته، خاصة بين إيران وسوريا والعراق ولبنان، وكسر- وهنا المسألة الأهم- آلة إنتاج التنافر والتناحر والكراهية والمواجهة المصطنعة منذ الحقبة الاستعمارية، بين العالم العربي وإيران، تحت مسميات أيديولوجية مختلفة، أججها الغرب وروّجها برعاية وعناية فائقة.

ولا بد من التأكيد على أن المنطقة بحاجة ماسة إلى مصر ودورها ومكانتها وريادتها وموقعها وأهميتها وتأثيرها وتاريخها، ولا بد من استعادتها لتشكّل قيمة إضافية كبيرة لتطلعات المنطقة ونضالها، من أجل الاستقلال الحقيقي والسياسي والاقتصادي والعسكري، بعيداً عن نفوذ وإملاءات قوى الهيمنة والتسلط على المنطقة. فالمنطقة اليوم أمام تحديين: ''الإرهاب الجهادي'' والإرهاب الإسرائيلي، وكلاهما يهدد المنطقة برمتها. ولا بد من لجم الاندفاعة التدميرية للسلفية الجهادية، التي يقودها مذهب متطرف رافض للآخر، عابث بكل القيم الإنسانية، ترعاه أكثر من دولة إقليمية، وإعادة تصويب وتوجيه البوصلة الأمنية والسياسية والاقتصادية الإقليمية بالشكل الصحيح، بهدف تحويل الإمكانات المادية والمالية المتراكمة في الخليج إلى عنصر تنموي إقليمي فاعل، والعمل على إيجاد تكامل اقتصادي بين الدول المعنية. كما لا بد من إعادة تصويب البوصلة بالنسبة للقضية الفلسطينية، ومعرفة العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي، ووقف الهرولة باتجاه العدو الإسرائيلي، حيث جعل بعض العرب من ''إسرائيل'' دولة صديقة وشقيقة وحليفة، وجعلوا من إيران فزاعة وعدواً يخوّفون بها دول المنطقة وشعوبها.

إن المنطقة بحاجة إلى إيجاد نظام إقليمي أمني سياسي واقتصادي، بعيداً عن نفوذ وسياسات قوى الهيمنة، مبني على مبدأ الأمن الجماعي المشترك الذي تلحظه شرعة الأمم المتحدة، ويحفظ السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي للدول. ولتحقيق هذا المسار لا بد من القضاء على الإرهاب وعلى سياسات توظيفه السياسي والجيوسياسي، وإلحاق الهزيمة الميدانية والشاملة بالمشروع السياسي الذي بدأ مع منفذي ما سمي بـ''الربيع العربي'' وانتهى إلى حرب تدميرية لدول المنطقة حيث ما زالت شعوبنا تعاني منها الأمرّين حتى اليوم على يد قوى الاستبداد والتسلط وعملائها وحلفائها في منطقتنا العربية.

لا تزال المنطقة تشهد سلسلة تجاذبات ومواقف متشعبة ومتداخلة ومتناقضة بعد سنوات من الاقتتال المستمر. وإذا كان مؤتمر الأستانة يهدف إلى الوصول لحل سياسي بعد وقف لإطلاق النار فإن هذا المؤتمر ليس نهاية المطاف، بقدر ما هو فصل من مخاض عسير يشهده الشرق الأوسط ومنطقتنا العربية بالذات. إذ لكل طرف هدفه ونهجه وسياساته. فما الذي تريده واشنطن من المنطقة ومن سوريا؟ وما هو موقفها من وحدة الشعب والأرض السورية؟ وإن كان سلوكها واضحاً ومكشوفاً منذ بداية الأحداث في سوريا والعراق وغيره. وما الذي تريده ''إسرائيل'' وتتطلع إليه وتخطط له وترسمه؟! وما الذي تطمح إليه تركيا وتنسجه في سوريا والعراق؟ وما الذي تريده القيادة الكردية في العراق وسوريا لجهة الاستقلال وطموحها في إنشاء دولة كردية؟! وما الذي يوحّد المواقف الروسية- السورية، والروسية- الإيرانية، والإيرانية- السورية، ومدى نقاط الاتفاق والتباين حول أمور ووجهات نظر عديدة؟ وما هو الدور المستقبلي الذي تريد أن تلعبه في سوريا والعراق دول خليجية مثل السعودية وقطر وغيرهما؟! هناك من يريد الاستماتة في الدفاع عن وحدة الأرض والشعب والمؤسسات (سوريا والعراق) وهناك من يعمل بكل ما أوتي من إمكانات لتقسيم دول المنطقة، وتفتيت النسيج الوطني لشعوبها وتقويض أنظمتها ودولها (''إسرائيل'' وتركيا).

إن المواجهة مستمرة في الجوهر وإن اختلفت في الشكل. فسلوك الغرب وقوى الهيمنة ورأس حربتها «إسرائيل» حيال المنطقة وشعوبها يبقى هو هو، لم يتغير وهو سلوك يرمي إلى التجزئة والإضعاف والاستغلال لخيرات المنطقة، وإدخال أنظمتها وشعوبها إلى بيت الطاعة الغربي، هكذا كان هدف الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وهكذا هو اليوم هدف واشنطن وحلفائها في المنطقة... فالوجوه وإن تبدلت فإن سلوك الغرب يبقى واحداً... وإن تغير جلده من حين إلى آخر.

# مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحذر الشديد

**جورج قرم**
أكاديمي وخبير اقتصادي دولي
ووزير مالية لبناني سابق

إن البيئة العربية والإقليمية الشرق أوسطية قد تدهورت إلى حدّ بعيد في عامي 2015/ 2016. على الصعيد العربي شهدت الساحة مزيداً من اتجاهات التدمير الذاتي التي تلت مرحلة ديناميكية الفشل التي كانت قد أصابت الدول العربية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 ضدّ العدو الصهيوني والتي أدّت إلى السلام المنفصل بين مصر و«إسرائيل» بمعاهدة كامب ديفيد وأدّت كذلك إلى مزيد من الصراعات بين الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية. وقد أدى ذلك إلى تمزيق لبنان بين 1975 و1990 واحتلال إسرائيلي لمناطق واسعة في الجنوب اللبناني عام 1978، ومن ثم اجتياح نصف لبنان عام 1982 واحتلال بيروت.

وقد تتالت بعد ذلك الفتن في ما بين العرب وداخل بعض الأقطار العربية، من غزو الكويت من قبل العراق بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، ومن ثم الانتفاضة ذات الطابع الإسلامي المسلح في الجزائر بين عامي 1992 و2000، وبعد ذلك غزو العراق عام 2003 على يدّ تحالف عسكري غربي- عربي، بالإضافة إلى مزيد من التدخلات الغربية في الشؤون العربية.

وقد تحولّت ديناميكية الفشل هذه إلى ديناميكية التدمير الذاتي في ما جرى على أثر الانتفاضات العربية في بداية عام 2011، من موجة الفتن ما بين العرب لا مثيل لها في تاريخنا المعاصر في كل من ليبيا وسوريا والصومال واليمن حيث أصبحت القوى الخارجية ومجموعة دول في الخليج العربي تتدخل بشكل سافر في شؤون الدول الأخرى؛ كما تصاعد التحريض على الاقتتال الطائفي الطابع بين السنّة والشيعة، وأصبحت كل الأمور في المنطقة تُحلّل على أساس هذا الانقسام المذهبي بين المسلمين المترافق والمتجسد في الصراع المزعوم بين إيران والسعودية للريادة السياسية في المنطقة. وقد رافق ذلك

صعود الحركات المسلحة التكفيرية الطابع التي تزرع الرعب في أقطار عربية وإسلامية مختلفة مما فتح المجال لمزيد من التدخلات الغربية في شؤون العالم العربي الذي يظهر اليوم مظهر المنطقة المفككة والمستسلمة لعنف فتّاك متعدد الجوانب والمصادر.

- أما بالنسبة للمشهد في السنتين الأخيرتين فإن أهم حدث في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، وكان له أيضاً صدى عالمي، فهو التدخل الروسي في سوريا لنصرة الدولة السورية وجيشها أمام المحاولات المتعددة الأطراف من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لزعزعة الكيان السوري وإزاحة الرئيس الأسد عن الحكم. وقد تم الترحيب بالدور الروسي من قبل إيران وحزب الله اللبناني اللذيْن تدخلا منذ عام 2013 في الوضع السوري لمنع سقوط هذا البلد الاستراتيجي الموقع في أيدي الجماعات المسلحة والقوى الخارجية المساندة لها عربياً وتركياً وأميركيا وأوروبياً.

ومن اللافت للنظر أن تدخل حزب الله في معركة القصير ومعارك أخرى في القلمون هدف إلى الحدّ من التوغل الإرهابي في لبنان الذي تجسّد في عدة عمليات دموية في بيروت وطرابلس والبقاع والقيام بخطف ثلاثين عنصراً لبنانياً من الجيش وقوى الأمن في بلدة عرسال.

- وبطبيعة الحال فإنّ تحرير حلب الشرقية من احتلال المسلحين المعادين للنظام كان من أبرز التطورات، إذ أدّى هذا الحدث إلى تغيير الموقف التركي المساند للجماعات الإرهابية تحت أكثر من اعتبار: التخوف من صعود القوى الكردية المسلحة على الحدود بين تركيا وسوريا وهي تحظى بدعم واضح من الولايات المتحدة وحلفائها من دول الحلف الأطلسي، وكذلك ما حصل من محاولة انقلاب عسكري فاشل في تموز/ يوليو 2016 في تركيا، وقد اتهم الرئيس التركي الولايات المتحدة بالتعاون مع فتح الله غولن، وهو المؤسس التاريخي لحركة الإسلام السياسي في تركيا تحت غطاء العمل الصوفي، بأنها هي المحرّض على الانقلاب.

- إن هذه الانعطافة أتت أيضاً لتقوية الموقف الروسي من الأحداث في سوريا، ذلك أنّ الرئيس بوتين يتعرض لحملة انتقادات لاذعة من دوائر الحلف الأطلسي، كانت قد بدأت واشتدت على إثر أحداث أوكرانيا التي أدت إلى انفصال منطقة القِرم، بعد استفتاء شعبي طالب بالانضمام إلى الاتحاد الروسي؛ كما أدّت إلى توتر عسكري دائم في المناطق الشرقية الأوكرانية التي تجاور الأراضي الروسية وتطالب الحكومة المركزية الأوكرانية بمنحها المزيد من الحكم الذاتي. هذا بالإضافة إلى تكوين مجموعة ثلاثية تضمّ إيران وتركيا وروسيا أصبحت تهتمّ بالمسار السلمي في سوريا.

وقد كانت نتيجة هذا التقارب بين هذه الدول الثلاث المهمة في مصير المنطقة النجاح في ترتيب اجتماع الأستانة بين ممثلي الدولة السورية وممثلي الحركات المسلحة (باستثناء داعش والنصرة). وهذا يعني تراجع وطأة دول الحلف الأطلسي وحلفائها من الدول العربية بنفوذها في المنطقة العربية وإمكانية إعادة اللُحمة إلى المجتمع السوري وإبقاء سوريا جزءاً من محور الدول التي تقف ضد مشاريع الحلف الأطلسي في فرض مزيد من الهيمنة العالمية الطابع على المشرق العربي. وهذا المحور يتضمن أيضاً الصين ولو كان لهذا العملاق الاقتصادي

والعسكري الصاعد وجود في الشرق الأوسط أقل من مناطق أخرى في العالم. والحقيقة أن "محور الممانعة" العربية والشرق أوسطية، إذا أدخلنا فيه إيران، أصبح الآن أكثر وجوداً وقوة.

إنما يبقى أن المواقف التركية في ظل الديكتاتورية الصاعدة يوماً بعد يوم لرئيسها الطيب رجب أردوغان يمكن أن تكون متذبذبة وانتهازية الطابع إذ يجب ألا ننسى أن الدولة التركية ما زالت عضواً في الحلف الأطلسي وان لرئيسها مطامع كبيرة في سورية وربما العمل على تجزئة هذا البلد العربي المهم، وهي مطامع تلتقي مع الرغبة الصهيونية القديمة في تفتيت الكيانات العربية القائمة في جوارها إلى دويلات طائفية وعرقية هزيلة.

- كذلك لا بدّ من الإشارة إلى الوضع العراقي الذي تحسّن إلى حد ما بإنجازات الجيش العراقي والحشد الشعبي في طرد داعش من جزء كبير من الأراضي والمدن التي احتلها هذا التنظيم التكفيري منذ 2014. غير أن المجتمع العراقي ما زال مجزّءاً ومشتتاً وخاضعاً لمؤثرات خارجية متناقضة بين إيران والمملكة السعودية، بالإضافة إلى حالة الفساد الكبير وفشل محاولات إعادة بناء الدولة والاقتصاد على إثر الغزو الأميركي الغاشم. كما لا بدّ من الإشارة إلى تواصل الهجوم العنيف المدمّر على اليمن وشعبها من قبل "تحالف" عربي بقيادة المملكة السعودية وكذلك الإشارة إلى استمرار قمع جزء كبير من الشعب البحريني المطالب بحقوقه السياسية والاجتماعية.

- ولا نرى في المدى المنظور أي حلّ للمأساة اليمنية خاصة وأن هذه الحملة العسكرية تحظى بغطاء أميركي وأوروبي واضح. هذا دون نسيان بقاء ليبيا في حالة من التفكك والعنف.

- ولا بدّ أيضاً من الإشارة إلى صعوبة الأوضاع في مصر، حيث الإرهاب ما زال ناشطاً خاصة في منطقة سيناء وحيث السياسة الاقتصادية والمالية تزيد من معاناة الشعب المصري. أضف على ذلك أن معاناة الشعوب العربية الاقتصادية والاجتماعية ما تزال في معظم الأقطار صعبة للغاية لانعدام تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها منذ عقود، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار متطلبات العيش الكريم لدى الفئات الريفية المهمّشة والفئات المدينية الفقيرة؛ ذلك أن السياسات المطبقة في هذه الدول ما تزال هي ذاتها، خاضعة لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والبرهان على حدّة أوضاع الفقر والتهميش هو استمرار سيل العرب الفقراء من كل الجنسيات الذين يتركون بلادهم بحثاً عن العيش الكريم وقيام عدد كبير منهم بالمغامرة بحياتهم وحياة عائلتهم بعبور المتوسط في ظروف قاتمة ومعيبة.

- إن هذه الأوضاع المأساوية التي نعيشها في عالمنا العربي تعود إلى الإصرار اللامنطقي من بعض الجهات العربية، التي أصبحت تنفّذ بشكل أعمى سياسات الولايات المتحدة ودول الحلف الأطلسي، في معاداة إيران وذلك منذ نجاح الثورة الإسلامية في هذا البلد ذي الثقل التاريخي والسكاني والاقتصادي. فبدلاً من الترحيب باعتماد الحكومة الإسلامية في إيران قضية الدفاع عن الشعب الفلسطيني ومساعدة لبنان في تحرير أراضيه من الاحتلال الصهيوني، قام العراق في ظل حكم الرئيس صدّام حسين بمحاولة غزو لإيران وشنّ حرباً ضروساً عليها على

مدى 8 سنوات. وبعد فشل هذا الهجوم بدأ الحديث عن "الهلال الشيعي" وتحميل الدولة الإيرانية كل المسؤولية في الحروب الناشئة في المنطقة العربية وزعزعة استقرارها. وقد أدى مجيء الرئيس دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة الأميركية في الولايات المتحدة ليشجع الحكومات العربية المعادية لإيران على المضي في سياستها التدميرية والتي تهدف إلى تعميق الشرخ النفساني بين أهل السنّة واتباع المذهب الشيعي في الدول العربية.

- لكل هذه الأسباب لا نتوقع أن تحدث في عام 2017 قفزة نوعية في وضع الشعوب العربية وإن كان التحسن الذي يحصل في سوريا قد يمهّد إلى إحلال السلام في هذا البلد تدريجياً وإعادة بسط سيطرة الدولة السورية على كل أراضيها. لكنّ دول الحلف الأطلسي وحلفاءها من الدول العربية و"إسرائيل" ستعمل جاهدة بكل تأكيد لعرقلة جهود السلام. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى السياسة العدوانية الهوجاء للرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب تجاه إيران بالإضافة إلى سياسته الموالية كلياً للكيان الصهيوني.

- إننا ما زلنا بعيدين عن استقرار منطقة الشرق الأوسط وإعادة اللُحمة إلى المجتمعات العربية داخل القطر الواحد كما بين الأقطار، نظراً للعوامل العديدة المؤثرة في مصير المنطقة والتي لا تسمح لنا بأن نسترسل في التفاؤل حتى لو كان محور الممانعة قد استعاد المبادرة في سورية وحقق انتصارات هامة فيها.

# تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا

**ديغانغ صان**
نائب مدير معهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية.

من منظار صيني هناك ثلاث طبقات هامة من التحولات التي تُشكّل البيئة الإقليمية في غرب آسيا وشمال أفريقيا(MENA) منذ عام 2015.

التحول الأول هو نمط تأثير القوى العظمى في المنطقة. قبل عام 2015 كانت الولايات المتحدة الأميركية هي المهيمن الرئيس على المنطقة، أما روسيا والاتحاد الأوروبي والصين فكان لهم تأثير ثانوي وهامشي. خلال السنوات الثلاث الماضية أعاد أوباما توجيه تركيزه العالمي باتجاه المنطقة الآسيوية محاولاً إعادة التوازن مع القوى الآسيوية الصاعدة.

في سياق هذه الاستراتيجية الأميركية أغلقت الولايات المتحدة قواعدها العسكرية في العراق عام 2011. وفي نفس الوقت سحبت قواتها من أفغانستان واتجهت للمصالحة مع إيران، ولم تغير موقفها تجاه "عملية السلام الفلسطيني- الإسرائيلي" وبقيت مترددة في التدخل في الأزمتين السورية واليمنية. ومع تقلص اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة المصدرة من المنطقة، اعتبرت الولايات المتحدة أن الشرق الأوسط تحول إلى عبء بدل أن يكون رصيداً لها فحاولت أن تحافظ على بصمة عسكرية منخفضة في المنطقة بهدف تقليص إنفاقها العسكري.

في الوقت ذاته تدخلت روسيا في الأزمة السورية بقوة وأرسلت عدداً كبيراً من قواتها البرية والجوية لتدعم حليفتها سوريا والرئيس بشار الأسد، وأعادت تفعيل قواعدها العسكرية في طرطوس واللاذقية. ومع روسيا، استخدمت الصين حق الفيتو ست مرات في مجلس الأمن بخصوص المسألة السورية فيما يزداد نفوذها السياسي بشكل سريع. وفي هذه الظروف تحول نمط القوى الكبرى من نمط أحادي تحت ظل الهيمنة الأميركية إلى

نمط متعدد الأقطاب يشمل أيضاً الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

التحول النمطي الثاني مرتبط بالقوى الإقليمية في المنطقة. مع بداية اندلاع أحداث "الربيع العربي" أدت كل من تركيا ومجلس التعاون الخليجي بقيادة سعودية دوراً هجومياً وفاعلاً في الأحداث. ولكن منذ عام 2015 شهدت تركيا عدة هجمات إرهابية من داعش من والحركات الانفصالية الكردية، وخارجياً ساءت علاقاتها وروابطها الدبلوماسية مع روسيا واليونان والعراق وأرمينيا، وتأزمت علاقتها مع الدولة السورية في ظل محاولاتها لإقامة منطقة أمنية في الشمال السوري. فيما واجهت المملكة العربية السعودية التي تعتبر الأخ الأكبر لدول الخليج تراجعاً اقتصادياً داخلياً وأزمة مالية وتوتراً دبلوماسياً مع إيران، فيما يكلفها تدخلها العسكري في اليمن وسوريا أثماناً باهظة بإنجازات محدودة.

في المقابل يتصاعد التأثير الإيراني في المنطقة بعد توقيع الاتفاقية النووية مع المجموعة الدولية وأصبحت إيران اللاعب الأساس في سوريا واليمن والعراق ولبنان وحتى البحرين. ولذا يزداد التأثير الإيراني والمصري في مقابل تراجع أدوار كل من تركيا والسعودية و"إسرائيل".

النمط الثالث هو على مستوى المايكرو، ويتمثل في تحوّل نمط القوة من العلمانية إلى الإسلام السياسي. إلى وقت طويل بقيت المنطقة مسيطراً عليها من قبل الأنظمة العلمانية التي كانت تشدد على العروبة والتضامن العربي، وبالتحديد في جمهوريات مصر والعراق وسوريا وليبيا. لكن منذ العام 2015 ظهرت موجات جديدة من الإحياء الإسلامي كما في صعود داعش والقاعدة والإسلام السياسي في تركيا والأحزاب الإسلامية في المنطقة. ومع سقوط أنظمة "الرجل القوي" صعدت القوى الإسلامية إلى الساحة من خلال الانتخابات وباتت تؤثر في نمط القوة المحلية على صعيد المنطقة كلها.

في المستقبل؛ ستكون إعادة التوازن هي المفهوم المفتاحي في الشرق الأوسط في ظل التغير المستمر في أنماط القوة الدولية والإقليمية والمحلية كلها مما قد يعرّض المنطقة للعديد من الاضطرابات، فالأحادية والهيمنة ستختفي لصالح التعددية والتفتت. ستشهد المنطقة الكثير من عمليات "المراقبة والتوازن" وستشكل الأزمات المشتعلة في سوريا وليبيا واليمن وفلسطين ميداناً محتملاً للتنافس على ممارسة النفوذ بين اللاعبين على المستويين الداخلي والخارجي. إن إدارة ترامب في الولايات المتحدة الأميركية؛ وإدارة بوتين في روسيا؛ وإدارة شي جين في الصين؛ سوف تشكل المثلث الأكثر أهمية في قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

# مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه*

عبد الحليم فضل الله

**أولاً**: هناك جملة حقائق لا بد من أخذها بعين الاعتبار في مقاربة مستقبل النظام الإقليمي العربي والعناصر التي تضمن تماسكه واستقراره وديمومته:

1- إن أساس أي تعاون بناء ومتين هو الالتقاء على المصالح والمبادىء طويلة الأمد، المنبثقة من العوامل التاريخية الراسخة والثوابت الجيوسياسية والثقافية والاقتصادية المستمرة والخيارات العميقة ذات الصلة بالتقويم المشترك للمصلحة العامة. لنميز هنا بين نماذج التعاون التي قامت على أسس سياسية ظرفية، مثل العلاقات السورية- التركية قبل عام 2010، أو على أسس اقتصادية بحتة مثل الاتحاد المغاربي واتفاقية التيسير العربية (المنطقة العربية الحرة) والتي لم تحقق النجاح المطلوب حتى الآن؛ وبين نماذج أخرى استندت إلى تقاطعات مبدئية وهدفت إلى تحقيق غايات استراتيجية بعيدة المدى، مثل التحالف الاستراتيجي بين طهران ودمشق بعد الثورة الإسلامية في إيران، والتقارب المصري- السعودي- السوري ضمن مثلث إقليمي كان هدفه التكيف مع متطلبات «النظام الدولي الجديد» ومخاطره في تسعينيات القرن الماضي، ناهيك بمجلس التعاون الخليجي الذي كان الغرض من إنشائه مواجهة مخاطر حرب الخليج الأولى وما بعدها.

2- منذ غزو العراق عام 2003، تتراجع أهمية العامل الاقتصادي في تقرير وجهة العلاقات الدولية، وبلغ هذا التراجع ذروته مع صعود الشعبوية في الغرب وتقدم السياسات الاقتصادية القومية، المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر في: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit، والسياسات الحمائية التي ينادي بها الرئيس الاميركي الجديد دونالد ترامب، وحلول مرشحة الجبهة الوطنية اليمينية ماري لوبان ثانية في الانتخابات الرئاسية الفرنسية والتي تدعو أيضاً إلى مغادرة الاتحاد..

وحتى لو سلمنا بأهمية التعاون الاقتصادي، فإن استمراريته وثبات مفاعيله وتجذرها مع مرور الوقت يحتاج إلى ركائز سياسية متينة وراسخة. والأمثلة الآتية لا تخلو من دلالة:

* النقاط الرئيسية لورقة عمل قُدمت في مؤتمر «التحولات الجيواستراتيجية وتداعيات صراع الأقطاب الخارجية على منطقة شمال أفريقيا»؛ تنظيم: المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية؛ تونس: ٢٢/ ٢٣ كانون الاول ٢٠١٦.

- على الرغم من الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة، بما فيها اتفاقية التيسير التي وقع عليها ثلاث عشرة دولة، فإن التجارة البينية بين البلدان العربية لم تتخط 10 بالمائة في حين تبلغ هذه النسبة 70 بالمائة في آسيا، و50 بالمائة في أوروبا و40 بالمائة في الأميركيتين.

- تتصف التجارة العربية مع العالم الخارجي بعدم الاتساق وتشتت المقاصد والارتباط بشبكات مختلفة، وذلك على نحو لا يتناسب مع تعدد أشكال التعاون الثنائي والجماعي التي تربط بينها. فتجارة دول المغرب العربي تتجه نحو أوروبا ( ما يعادل 70 بالمائة في تونس، و65 بالمائة ليبيا، 53 بالمائة في المغرب و 50 بالمائة في الجزائر، وذلك من مجموع تجارة البلدان المذكورة) في حين تتركز تجارة دول الخليج مع الولايات المتحدة، وتتوزع تجارة الدول الأخرى ما بين آسيا وأوروبا والأميركيتين.

- في المقابل، حققت البلدان التي تعتمد سياسات ذات أسس استراتيجية أو عقائدية أو قومية، نسباً أعلى للتجارة البينية مع دول الإقليم الأخرى من مجموع تجارتها. وتصل هذه النسبة على سبيل المثال إلى 40 بالمائة في إيران، وما يقاربها في سورية قبل أزمتها. وهذا يؤكد على أهمية نموذج التنمية المستقلة المستند إلى أسس مبدئية وجيوسياسية في تطوير التعاون الاقتصادي الاقليمي ورفع فعاليته.

**ثانياً**: يفترض أن يقوم البناء الإقليمي الجديد على ثلاثة مستويات:

الأول: **المستوى الوطني**. أكدت تجربة ما سمي بالربيع العربي على أن ثلاثية الاستبداد والتبعية والفقر كانت مسؤولة إلى حد كبير عن أزمة المجتمعات العربية. ولا يمكن النهوض مجدداً إلا من خلال إعطاء أولوية متقدمة لقضايا السيادة ومكافحة التخلف والفقر وصون الحقوق السياسية والإقتصادية الأساسية.

وهنا تبرز الحاجة إلى تبني نماذج تأسيسيّة يُراهن عليها في استنهاض الدولة الوطنية، سواء من خلال الديمواقراطية العميقة المستندة إلى عقد اجتماعي جديد، أو التنمية المتوازنة التي تجمع بين الفعالية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، أو من خلال شرعة حقوق أساسية تتموضع فيها على نحو متكافئ الحريات العامة للأفراد والسيادة الوطنية للدولة.

على الدولة الوطنية أيضاً أن تتبنى منظوراً جديداً للأمن القومي يكون للقوى غير النظامية المرتبطة بفكرة الدولة دور فاعل فيه، وذلك بناء على ما حققته من نتائج ومكاسب. فقد أظهرت تجارب العقدين الأخيرين في كل من لبنان وسورية والعراق وفلسطين، أن القوى الشعبية-الدولتية تلك، كانت عاملاً

حاسماً في مواجهة الخطرين الخارجي (مقاومة الاحتلال) والداخلي (التصدي لداعش والحركات التكفيرية المتطرفة)، وساهمت في التعويض عن ضعف السلطة وانحرافها ورخاوة تكوينها حيناً وافتقارها الى الادوات المادية والايديولوجية اللازمة للمواجهة حيناً آخر..

الثاني: **المستوى الإقليمي العربي**. إن نقطة الانطلاق في هذا المجال هي في توحيد نظام المصالح السياسية والاقتصادية الذي يربط بين الدول العربية، والمواءمة ما بين التنوع الاجتماعي- الثقافي الذي تحتضنه والانتماء المشترك، واعتماد مقاربة جديدة للعروبة قوامها النضال من أجل أهداف مشتركة وقضايا كبرى، يكون على أساسها التمييز ما بين الأعداء والخصوم من ناحية والأصدقاء والحلفاء من ناحية ثانية.

الثالث: تحديد **دور المنطقة العربية والنظام العربي في النظام العالمي** الذي ينتقل بصورة مطردة نحو تعدد الأقطاب مع صعود واضح للقوى الآسيوية. إن هذا يملي علينا المشاركة في بناء الفضاء الأوراسي، بوصفه كتلة موازنة للمركزية الغربية، فتعديل موازين النظام الدولي هو شرط لاغنى عنه لبناء نظام إقليمي مستقر وفعال وصاعد سياسياً وتنموياً. مع الانطلاق في ذلك من السعي الى حل المشاكل مع دول الجوار، وصولاً إلى تقوية التشابك والشراكات مع المجالين الإيراني والتركي، ومع الامتدادين الآسيوي (وخصوصاً روسيا والصين) والإفريقي.

**ثالثاً**: إن حل أزمات المنطقة لا بد وأن يكون في اطار تعاون والتفاهم بين دولها، أي أن الحل الإقليمي هو الأفضل ما دام أن الأسباب الرئيسية للصراع هي إقليمية أيضاً، هذا يفرض الأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية:

1- هناك ثلاثة اتجاهات في النظر إلى مستقبل المنطقة ونظامها الإقليمي الذي يكفل خروجها من الأزمة واستقرارها على المدى الطويل:

الاتجاه الأول: ويعبر عنه عموماً تحالف المقاومة. يريد هذا التحالف الذهاب إلى نظام جديد قائم على الشراكة والتعاون، في إطار منظومة واضحة من الأهداف والمبادئ والقيم الأساسية. أمن المنطقة ينبع من داخلها وليس من خارجها. التعاون والشراكة يُفترض أن يحكما علاقاتها الداخلية وليس التنافس أو التوازن. تشغل قضايا السيادة والاستقلال ورفض الهيمنة الغربية أولوية متقدمة في أجندة هذا التحالف، الذي يفترض أن أي نظام إقليمي لا بد وأن يعبّر عن نقاط التوافق بين تياراتها المختلفة وأن يجسّد على نحو خاص تنوعها الثقافي والسياسي والاجتماعي.

الاتجاه الثاني: تمثله الدول والقوى التي تريد العودة إلى النظام القديم، وترى مصالحها في بعثه من تحت رماد الأحداث. نظام يتدنى فيه مستوى الشراكة الى أدنى حد، وتحتكر فيه الدول المركزية (الغنية) القرار داخل المؤسسات العربية، فيما تحتل الدول الأخرى (الأقل غنى) موقعاً هامشياً فيه. الاستقرار والأمن يأتيان من خارج المنطقة لا من داخلها، الصراع على النفوذ والمنافسة والبحث عن التوازن يغلب على التعاون. لا مجال لأي أجندة إصلاحية ضمن هذا الاتجاه، والنزعة الفئوية تسيطر على ثقافته السياسية، التي تميل إلى الإقصاء والاستبعاد وتذويب التنوع في بوتقة غالبيات مصطنعة.

الاتجاه الثالث، تعبر عنه قوى الفراغ من ناحية وقوى الهيمنة من ناحية ثانية. لا ترغب هذه القوى، على ما بينها من تناقض، في قيام نظام إقليمي ذاتي الدفع. ترى التيارات التكفيرية المتطرفة أنّ المنطقة هي مجرد مساحة رمادية، ومسرحاً تحقق على أرضه مشروعها العبثي الذي يرتدي أقنعة عقائدية ودينية متعددة ومتلونة، لكنه يخفي خلفه نزعة هوياتية صراعية.

إن تغير أفكار هذه الجماعات من نظرية الفسطاطين (أسامة بن لادن) إلى نظرية الذراعين (عبد الله بن محمد- المذكرة الاستراتيجية) مروراً بإدارة التوحش (أبو بكر ناجي)، يؤكد أن ما تريده هو تعميق الفراغ والاستثمار فيه من أجل أهداف تتجاوز المنطقة تارة وتنغلق على بعض هوياتها الفرعية تارة أخرى، مهددة في الحالتين وحدتها واستقرارها ووجودها.

على المقلب الآخر تقدم قوى الهيمنة ممارسة موازية. هي مضطرة إلى تغيير أولوياتها العالمية والتحسب للتحدي الآسيوي الصاعد، فتعيد تموضعها على نحو يخفف من وطأة حضورها في المنطقة، لكنها مع ذلك لا تريد ملء هذا الفراغ على نحو منظم من خلال نظام إقليمي ذاتي الدفع يحرر المنطقة وأمنها من التبعية للقواعد العسكرية والاستعانة بالخارج.

ويبدو التشابك واضحاً بين الاتجاهين الثاني والثالث، تستفيد المجموعات التكفيرية في تطورها من التدخلات الأجنبية ومن الأجندة الطائفية للقوى المحافظة، فيما تستفيد هذه الأخيرة منها في استهداف تحالف المقاومة ومنع قيام نظام إقليمي مستقل.

2- لا بد من التمييز بين الدول المستعدة للانخراط بالحلول وتلك الرافضة لها. على هذه الأخيرة أن توقف رهانها على الغرب من أجل تغيير موازين القوى وتجيير تدخله لمصلحتها، وأن تعتاد أيضاً على تراجع قدرة أميركا في تغيير الوقائع والتحكم فيها بقرار منفرد منها. تتخبط واشنطن خصوصاً والغرب عموماً من تبعات إخفاقاته المختلفة العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية.

إن تأهيل الدول غير المستعدة بعد للانخراط بالحلول على اعتماد مقاربات عقلانية يحتاج إلى وقت، والنجاح في ذلك يفترض بها أن تنتهي قبل أي شيء آخر من مغامراتها في اكتشاف حدود القوة وتبعات الفشل في استخدامها.

-3 يصعب التفكير ببناء النظام العربي الجديد دون الأخذ بعين الاعتبار شمال أفريقيا صحيح أن التوترات والتسويات والمخاض هو مشرقي- أوراسي، لكن شمال أفريقيا يكتسب أهمية فائقة كونه: منطقة تفاعل متوسطية- غرب آسيوية وأفريقية، وبوابة أفريقيا التي سيكون لها دور كبير في المستقبلين الإقليمي والدولي، الاقتصادي والسياسي.

ومن الأهمية بمكان التفكير بسبل منع أفريقيا من السقوط في براثن الهيمنة الإسرائيلية التي استفادت أيما استفادة من التحولات في المواقف العربية بدءاً من كامب ديفيد ومن النزاعات الأفريقية- الأفريقية التي كان العرب طرفاً فيها، ومن التناقضات بين دول عربية وأفريقية.

يكفي أن نذكر أن (كأمثلة على هذا النفوذ)، سعي "إسرائيل" للدخول إلى الاتحاد الافريقي بصفة مراقب، وارتفاع مستوى التبادل والتعاون الاقتصاديين بينها وبين دول أفريقيا، إن من جهة حجم التجارة الذي يقارب ستة مليارات دولار سنوياً، أو من خلال سيطرتها على مرافق البنى التحتية في عدد من دول غرب القارة وشرقها، فهي مثلاً تدير محطات المياه في كينيا وأوغندا وساحل العاج، وتشرف على عمل مطار رواندا، وبل إنها تهيمن على 58 بالمائة من خطوط الملاحة في افريقيا.

# في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات

**عقيل سعيد محفوض**
رئيس قسم الدراسات السياسية في مركز دمشق للابحاث والدراسات

يذهب بعض التقديرات السياسة والاستراتيجية إلى أن طبيعة التجاذبات في المنطقة، وخاصة ما يجري في سورية والعراق هي بمثابة «خط الصدع» في السياسة الإقليمية والدولية، وأن مخرجات ذلك الصراع سوف تمثل إلى حد كبير طبيعة النظام الإقليمي والدولي في المرحلة القادمة، وهذا يفسر حجم التجاذبات والرهانات ومدى التدخل والتورط في صراعات المنطقة.

ويشهد الإقليم مصادر أو فواعل تهديد رئيسة تتمثل بـ: اهتزاز الدولة وفكرة الدولة، وبروز دور نشط للفواعل والشبكات من غير الدول، وخاصة التنظيمات الجهادية التكفيرية، وتزايد عوامل التغلغل الخارجي، ومراجعة الجغرافيا السياسية والدولتية، بما في ذلك تغيير الحدود أو إزالتها وتجاوزها، وارتفاع مستوى «المخاطرة» و«عدم اليقين» في السياسات الإقليمية والدولية.

وقد شهدت المنطقة في الفترة 2015-2016 تزامن ذكرى حدثين تاريخيين بالغي الدلالة، الأول كان قبل 100 عام وهو الحرب العالمية الأولى واتفاقات سايكس- بيكو التي شكلت المنطقة تحت السيطرة البريطانية والفرنسية وتأثير الحركة الصهيونية، والثاني كان قبل 500 عام وهو «معركة مرج دابق» التي قوّضت نظاماً إقليمياً ناشئاً آنذاك تمثل بالتحالف بين إيران (السلطة الصفوية) والعرب (السلطة المملوكية) ضد التغلغل الغربي المتزايد في المنطقة والسلطنة العثمانية التي قررت الاتجاه شرقاً بعدما انسدت أبواب أوروبا في وجهها. ثمة شيء من ذلك مما يحدث اليوم، بما في ذلك تحديات ورهانات إعادة رسم الحدود والخرائط في المنطقة، ولو أن المعركة مفتوحة على احتمالات أخرى، وهذا يتطلب المزيد من التدقيق والتقصي.

أفضى تطور المشهد السياسي والعسكري في سورية والعراق، وخاصةً الحراك العسكري الروسي في سورية (30 أيلول/ سبتمبر 2015)، إلى تغيير كبير في طبيعة المشهد

الإقليمي، وسوف تتحدد سقوف للاعبين الإقليميين (والدوليين) في الإقليم، وخاصة أن روسيا زادت في وتيرة تفاعلاتها مع إيران وتركيا و»إسرائيل» ودول الخليج، كما بذلت جهوداً كبيرة في إقامة تفاهمات مع الولايات المتحدة من أجل ضبط التطورات واحتواء أي انزلاقات محتملة في المشهد الإقليمي، كما حاولت إقامة غرفة عمليات رباعية مقرها بغداد من اجل تنسيق الجهود في مكافحة الإرهاب، ضمّت سورية وإيران والعراق ولكن الأمور لم تستمر ربما بتأثير ضغوط أمريكية على العراق.

مجموعة من التطورات والتفاهمات الروسية– الأمريكية التي حكمت بياني فيينا (تشرين الأول/ أكتوبر، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وإعلان وقف العمليات العدائية (22 شباط/ فبراير 2016) التي تم إدراجها في قرار مجلس الأمن رقم 2254 تاريخ (18 كانون الأول/ ديسمبر 2015) وإعلان روسيا سحب قواتها الرئيسة العاملة في سورية (14 آذار/ مارس 2016)، الذي جاء متزامناً تقريباً مع انطلاق الجولة الثالثة من مفاوضات جنيف3 (14 آذار/ مارس 2016)، إلى تغير في المدارك الجمعية والمزاج الحاكم للعملية والأهم أنه وجّه رسائل قوية لفواعل الأزمة السورية في الإقليم والعالم، وللحكومة والمعارضة، من أن التفاهمات التي تضمّنها القرار 2254 هي «الإطار الحاكم» لعملية جنيف3 (شباط/ فبراير 2016).

وشهدت الفترة 2015–2016 تفاعلات غير مسبوقة بين روسيا وإيران وتركيا مكّنت الأخيرة من التوغل بصورة مباشرة في سورية والسيطرة على جرابلس، ومن ثم الاتجاه نحو مدينة الباب، فيما أبدت تركيا مرونة أو براغماتية نشطة تجاه عمليات الجيش السوري وحلفائه في حلب، وربما حدث شيء من ذلك بالنسبة لموقف تركيا من عمليات الجيش العراقي والحشد الشعبي ضد «داعش» في الموصل.

أشاعت التفاهمات الروسية والإيرانية والتركية في سورية والتطور النسبي في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة إثر حادثة أو سردية الانقلاب انطباعات بأن ديناميات الصراع في المنطقة مقبلة على تغيير كبير، وزاد في الأمر مواقف الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب من روسيا والإرهاب الخ.. وهكذا بدت روسيا وإيران وتركيا في واجهة المشهد، فيما تنحّت نسبياً الأطراف الأخرى من دول أوربية وخليجية وإلى حد ما «إسرائيل» في الموضوع، ولكن من دون أن تظهر اعتراضات جدية أو علنية، فيما كانت واشنطن الغائب الحاضر.

أعلنت إيران وغرفة عمليات حلفاء سورية أن تركيا لم تلتزم بالتفاهمات المعلنة حول سورية، إلا أن روسيا لم تبد اهتماماً كبيراً بشأن الخروقات التركية، وهو ما أظهر وجود تباعد بين إيران وروسيا في سورية، ويبدو أن روسيا كانت بحاجة للتعاون مع تركيا، ربما لأن البدائل كانت خطيرة، ولكن التوتر بين إيران وتركيا لم يتجاوز الحدود المتوقعة، إذ لدى الطرفين علاقات معقدة وليس من مصلحة أي منهما أن تنفجر الأمور بينهما.

واصلت تركيا والمملكة السعودية جهودهما من أجل إقامة تحالف بينهما وبين «إسرائيل»، ولم تجد المملكة وتركيا ودول خليجية أخرى حرجاً في الإعلان عن تفاعلات وتفاهمات مع «إسرائيل» ضد إيران وسورية والمقاومة، وهكذا كان من المتوقع أن تنعكس ديناميات التحالف المذكورة على موقف إدارة ترامب من الاتفاق النووي مع إيران، ومثل ذلك بالنسبة لموقف الولايات المتحدة من الأزمة السورية، وخاصة مشروع «المناطق الآمنة».

ديناميات تفكيك حلف سورية أو كسره، تعويل خليجي على تركيا و»إسرائيل»، الفشل في إقامة قطب عربي،

دور الفواعل من غير الدول والشبكات، إقليم عاصف، اهتزاز فكرة الدولة الهشة أصلاً، الهويات القاتلة والمقاتلة، الإشارات والتنبيهات في العام 2015–2016، في ضوء كل ذلك أصبحت أدوار الفواعل الإقليمية والدولية أكثر وضوحاً مقارنة بما كانت عليه في الأعوام السابقة، وخاصة عام اندلاع الأزمة في سورية 2011، غير أن اللايقين لا يزال ثقيلاً، إذ إن الرهانات تشهد مراجعات وإعادة إنتاج وتكييف مع التطورات، الأمر الذي يجعل المجال مفتوحاً أمام تطورات «غير متوقعة» من قبيل تغير المواقف بين الفواعل الدولية ذات التأثير الأكبر في المنطقة، مثل روسيا والولايات المتحدة، والتغير في طبيعة التفاعلات بين الفواعل الإقليمية الكبيرة مثل إيران وتركيا، ولا يُغفل دور «إسرائيل» في كل ما يجري، لأن لها تأثيراً كبيراً نسبياً في مواقف ورهانات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا والمملكة السعودية في أزمات المنطقة، وخاصة في سورية والعراق.

يقف النظام الإقليمي أمام تحديات غير مسبوقة يمكن تركيزها في النقاط/ المستويات الرئيسة التالية:

- تحديات النظام العالمي لجهة عوامل التغلغل والتأثير من قبل الدول الكبرى والفواعل دولية النشاط مثل الشركات الكبرى وتدفقات الشبكات الجهادية والإرهاب، والتي يصعب أن يصل النظام إلى تسويات مستقرة لأزمات بمعزل عن توافقها في ما بينها والتوافق معها.
- تحديات النظام الإقليمي نفسه لجهة المواجهات والرهانات بين فواعله الرئيسة، وخاصة إيران وتركيا، وكذلك الأمر بالنسبة لـ «إسرائيل»، ويصعب احتواء الأزمات الراهنة والحروب وتدفقات الإرهاب من دون التوصل إلى سياسات ردع واحتواء لفواعل الفوضى والنزاع، وعلى سورية وإيران وفواعل المقاومة أن تتدبر السبل الممكنة لردع فواعل الإرهاب والتكفير التي تمثل أحد أهم تحدياتها في المرحلة المقبلة.
- تحديات التوصل إلى تسويات سياسية للأزمات الإقليمية الرئيسة في سورية والعراق واليمن وهذا ما يتداخل إلى حد كبير مع التحديات المذكورة أعلاه، إذ يصعب التوصل إلى حسم الصراعات والحروب ما لم يتم العمل على احتواء مصادرها الرئيسة وهي معروفة بطبيعة الحال.
- تحديات على مستوى الدولة، ذلك أن اهتزاز فكرة الدولة ومنطقها ومشروعها كان كبيراً وصادماً، ويجب تركيز الجهود على هندسة سياسات الهوية وإعادة بناء العقد الاجتماعي على مستوى الدولة، وإقامة إجماع وطني يحدد أولويات العلاقة بين الدولة والمجتمع.
- تحديات التدفقات العالمية لشبكات الإرهاب والتكفير والفوضى، بوصفها مصادر تهديد ذات طابع عالمي، وفي الوقت نفسه احتواء– ما أمكن– القوى التي تعدّها «فرصة» و»ورقة» لتمرير سياساتها ورهاناتها.

# العصر الروسي في الشرق الأوسط؟!

**مصطفى اللباد**
رئيس مركز الشرق للدراسات
الإقليمية والاستراتيجية-القاهرة

تعتبر هذه السطور أن التدخل الروسي في سوريا شكَّل الحدث الأهم لعامي 2015 و2016، نظراً للتداعيات الإقليمية والدولية التي أحدثها، وما زالت مفاعيلها تتوالى حتى كتابة هذه السطور. لقد أحدث التدخل الروسي انقلاباً كاملاً في موازين القوى الإقليمية، بحيث لم يعد مقتصراً على حماية النظام السوري، وإنما يشمل أيضاً ترتيب مستقبل المنطقة بشكل يضمن المصالح الروسية فيها.

فيما يلي مجموعة من الملاحظات حول هذا الحدث المفصلي:

أولاً: تتجاوز القدرة الشاملة لروسيا بأشواط قدرة أي من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، على الأقل بحكم التراتبية في النظام الدولي الراهن. ويترتب على ذلك أن القوى الكبرى أقدر منطقياً وعملياً على التأثير في خيارات القوة الإقليمية، وأن التدخل الروسي في سوريا جاء بالأساس وفقاً لخطة روسية في العودة المحسوبة إلى المنطقة ضمن إطار توازنات النظام الدولي، التي تشهد تراجعاً أميركياً نسبياً.

ثانياً: لم تعد الصراعات المحلية في ساحات الصراعات بالمنطقة حكراً على القوى الإقليمية الثلاث إيران والسعودية وتركيا، حيث يترسخ البعد الدولي للصراعات المحلية بصورة أكثر كثافة، وهي نتيجة سياسية عميقة تفيض على حدود الجغرافيا السورية والصراعات فيها وعليها.

ثالثاً: يؤسّس التدخل الروسي لتحولات في بنية النظام الإقليمي والكيفية التي تنظر بها القوى الإقليمية لبعضها، بحيث يجعل من "النظام الإقليمي" في صورته السابقة ضرباً من الماضي. جاء التدخل الروسي في سوريا بعد أن

أصبحت إيران بنفوذها الكبير في المشرق العربي لاعباً أساسياً في النظام الإقليمي العربي منذ عقد على الأقل، مثلما عادت تركيا بقوة إلى توازنات المنطقة، بحيث صارت بدورها فاعلاً في قضايا عربية مباشرة سواء في العراق أو في سورية. وقد نجحت إيران في فرض نفوذ واسع في العراق بعد الاحتلال الأميركي، في حين أخفقت تركيا في إحراز نفوذ مماثل في بلاد الرافدين لاعتبارات مختلفة ذاتية وموضوعية.

عززت إيران نفوذها في العراق بقيادتها "معسكر الممانعة" الذي ضم العراق وسوريا و"حزب الله" وبعض الفصائل الفلسطينية، في مواجهة "معسكر الاعتدال" الذي تقوده السعودية ويضمّ مصر والأردن وباقي دول الخليج. وعبر مساحات التأثير التي تملكها إيران في المنطقة العربية، أصبحت موضوعياً فاعلاً في النظام الإقليمي العربي، تتحكم إلى حد كبير بمفاتيح الحرب والسلام في المنطقة. في المقابل دشنت تركيا سياسة "صفر مشاكل" التي أعادتها إلى توازنات المنطقة بتكاليف سياسية زهيدة نسبياً. لذلك فقد شهدت المنطقة انتقال المبادأة الإقليمية منذ سنوات إلى القوى الإقليمية غير العربية الثلاث: إيران و"إسرائيل" وتركيا. ولا تبدو روسيا متحركة وفق خطة محددة لترتيب الأوزان الإقليمية في المنطقة وإنما تتوخّى الانفتاح على كل القوى الإقليمية لتسهيل مصالحها، دون انحياز أيديولوجي لطرف إقليمي على حساب الطرف الآخر.

رابعاً: منع وجود القوات الأميركية في العراق خلال الفترة الممتدة من 2003-2011 ظهور نظام إقليمي جديد بقيادة إيرانية وتركية، لأن أميركا لعبت بوجودها العسكري -احتسبت أم لم تحتسب- أدواراً إقليمية في منع إيران من تعبئة الفراغ، وضبطت تركيا عن اجتياح كردستان العراق. الآن لا يبدو الوجود الروسي في المشرق العربي مؤقتاً زمنياً أو حتى مرتبطاً بحل الأزمة السورية تفاوضياً أو عسكرياً، وإنما ممتداً ومتدحرجاً وفي إطار التوجه الاستراتيجي العام لروسيا في العالم. ويعني ذلك أن التوازنات المبنية على أساس التدخل الروسي في سوريا ستدوم لبضع سنوات على الأقل.

خامساً: لا تريد موسكو حصر خياراتها في المنطقة بطرف إقليمي واحد، لأنها أصبحت بمنطق الأمور منذ دخولها العسكري في سوريا لاعباً إقليمياً كبيراً في الشرق الأوسط. ويربط بين القوى الإقليمية الأربع إيران وتركيا والسعودية وإسرائيل، على اختلاف سياساتها وتصادم شعاراتها وتنافر أيديولوجياتها، خيط مشترك فائق الأهمية لروسيا أي موارد الطاقة، التي تشكل عصب الاقتصاد الروسي وتمثل أداة موسكو الممتازة للتأثير في سياسات جوارها الأوراسي.

فإيران (ثاني أكبر احتياطي في العالم) منافس كبير لروسيا (أكبر احتياطي في العالم) في سوق الغاز الطبيعي الدولي، ومن شأن وصول الغاز الطبيعي الإيراني إلى أوروبا أن يُعطب أداة روسيا للتأثير في الخيارات الأوروبية. أما تركيا فهي ممر محتمل للأنابيب الروسية إلى البحر المتوسط والغرب، وبالتالي تشكل الجغرافيا التركية فرصة نظرية لروسيا بهذا المضمار. السعودية أيضاً خصم أساسي لروسيا في سوق النفط الدولية حيث تحكمت في أسعار الخام بشكل أضر بالميزانية والمصالح الروسية، وبالتالي فالتوافق نسبياً مع الرياض يبدو ضرورة تكتيكية روسية

على الأقل لتحجيم الخسائر. ولا تفوت ملاحظة أن "إسرائيل" تستعد لإعلان نفسها قوة غازية كبيرة، بعد اتفاقاتها مع قبرص واليونان واستيلائها على حقول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، ما يمثل أهمية استثنائية لموسكو. ولعل الإعلان عن المناورة البحرية الروسية- الإسرائيلية تأتي في هذا السياق تحديداً، فالغرض الروسي من المناورات البحرية سيكون الإعلان عن نفوذها الغازي الجديد في المنطقة ورسم حدوده، وليس بالضرورة الاصطفاف مع تل أبيب في مواجهة آخرين. وعلى العموم من شأن مشاركة روسيا في ملكية حقول الغاز المتوسطية عبر شركاتها الكبرى للغاز، سواء على الجانب الإسرائيلي أو على الجانب السوري (وربما الجانب اللبناني لاحقاً) أن تعزز مكانة روسيا الدولية عموماً وفي سوق الغاز الطبيعي خصوصاً.

سادساً: تحتاج موسكو إلى مناطق اهتمام مشترك مع واشنطن لخوض حوار معها حول جوارها الجغرافي من موقع الند والمقايض. بالمقابل تحتاج واشنطن إلى روسيا وإيران والقوات الموالية للنظام للوصول إلى حل سياسي تفاوضي في سوريا. وكلما اعتمدت واشنطن على موسكو لتسهيل الحل التفاوضي، تتقدم روسيا أكثر نحو تغليب منطقها الجيو- سياسي؛ وامتلكت ورقة مقايضة ممتازة في مواجهة الغرب وتدخلاته في فناء روسيا الخلفي. لذلك فإن وجود روسيا المستجد في سوريا بهذا الاتساع يوفر الأرضية المناسبة للتفاوض حول سوريا مع واشنطن، ويمكّن موسكو من حفظ وجود مستدام في شرق المتوسط والمشرق العربي حال فشل المفاوضات مع واشنطن على الملف السوري وعبره إلى باقي الملفات المهمة لروسيا.

سابعاً: بالرغم من تعقيد الحسابات الروسية وواقعيتها المفرطة لا يبدو نجاحها أمراً مضموناً، ولكنه متعلق ببقاء أو تبدل التوازنات الراهنة في النظام الدولي. ويدرك الرئيس بوتين حدود قدراته الاقتصادية والتكنولوجية مقارنة بتلك الأميركية، لذلك فهو يسد الثغرات التي تركتها أميركا خلفها دون أن يضطر لمنازلتها مباشرة وهنا وجه الاختلاف في الطابع الصراعي الروسي- الأميركي راهناً مقارنة بالحقبة السوفياتية.

ثامناً: سيتصاعد الحضور الروسي في المنطقة على الأرجح خلال الأعوام المقبلة، بعد أن نجحت موسكو بمقدار في تأكيد مكانتها كقوة عالمية عبر الشرق الأوسط؛ وبعد أن خلقت واقعاً جديداً في سوريا وشرق المتوسط.

تاسعاً: ستواجه موسكو تحديات جديدة أولها الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب وتعيين طبيعة سياساته في المنطقة، وثانيها نجاح موسكو في توفيق أوضاعها مع القوى الإقليمية المتصارعة على النفوذ في الشرق الأوسط.

# تحوّلات في الجغرافيا السياسية الإقليمية

**قاسم عز الدين**
باحث في الشؤون الاستراتيجية

ما تتعرّض له المنطقة العربية- الإسلامية، أو ما يُطلق عليه «الشرق الأوسط الكبير»، هو في سياق تحوّلات عميقة أوسع من المنطقة تعصف بالأسس التي رست عليها الدول والمنظومة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فما جرى التعارف عليه من مسلّمات في العقود التي تلت هذه الحرب، بشأن الدول «المستقلة ذات السيادة» في حدودها وفي بنيتها الاجتماعية ومنظومتها السياسية هي في إطار معادلات نتائج الحرب وإعادة تشكيل المنظومة الدولية التي تشمل منطقتنا ومناطق العالم في تلك المعادلات. وهو تشكيل ليس أبدياً بل له ما قبله وما بعده.

تشكلت الدول الحديثة في المنطقة العربية ــ الإسلامية، كما تشكلت غيرها فيما أُطلق عليه «العالم الثالث» وحتى في بعض المناطق الأوروبية (ألمانيا والنمسا وهولاندا...) في خضمّ هذا التحوّل الكبير من الأمبراطوريات القديمة (فرنسا، بريطانيا، السلطنة العثمانية) إلى الدولة القومية في معظم أوروبا الغربية والشرقية، وإلى أمبراطوريتين أميركية وسوفياتية جديدتين. وكان انهيار الإمبراطوريات السابقة هو الحافز الأساس الذي دفع المحرّك الألماني. الفرنسي في مساعي توحيد أوروبا ووقف الحروب الأوروبية الداخلية. لكن ما أسفرت عنه هذه المساعي في بناء منظومة الاتحاد الأوروبي واعتماده على السوق الموحدة وعملة «اليورو» يتباين مع المشروع الأوروبي الجيو- سياسي الإقليمي الأساس ويضعه اليوم لهذا السبب أمام أزمة ومخاطر جمة تهدّد الاتحاد ودوله بالتفكك.

هذا التحوّل الكبير هو نفسه في «العالم الثالث» والمنطقة العربية- الإسلامية من الاستعمار إلى دول التبعية التي تُعرف باسم «استقلال الدولة الوطنية». وقد أحدث هذا التحوّل في المنطقة و«العالم الثالث» قطيعة شبه تامة مع

تاريخ البلدان القديم ومع جغرافيتها السياسية والإقليمية في تشكيل حدود الدول الوطنية. فالاستعمار كان قد وصل بالكاد إلى الشواطئ والمنافذ البحرية والمناجم والطرق التجارية وفق مقولة نابليون: المبشّر فالجندي فالتاجر، لكن التبعية تغلغلت بعد إزالة الاستعمار في كل نواحي الأراضي والفيافي محطّمة أشكال نشاطات الحياة السابقة عليها، في إنتاج أشكال جديدة من البُنى الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ السياسية، ومن منظومة السلطة السياسة وأشكال الحكم في إطار منظومة دولية جديدة.

إن المنظومة الدولية الجديدة التي تتحكم بمصير العالم بدأت أسسها ترسو قبل نهاية الحرب وتتكشف نتائجها. ففي 14 آب/ أغسطس 1941 اجتمع في عرض البحر على ظهر فرقاطة أمير «ويلز»، رئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفيلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل للاتفاق على ميثاق حلف شمال الأطلسي. وعلى ضوء هذا الميثاق ومن أحشائه وُلد إعلان الأمم المتحدة في 1ك1/ ديسمبر 1942 بحسب تعبير روزفيلت لأول مرّة وباتت تسمى «المجتمع الدولي» الذي أخذ صياغته المعروفة في ميثاق سان فرانسيسكو في العام 1945. وبخصوص الدول المستقلة بإزالة الاستعمار، التي أُطلق عليها تسمية دول «العالم الثالث» وفق عبارة الديموغرافي الفرنسي ألفريد سوفي، فقد خصّها رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان بالتبعية في 20 ك2/ يناير 1949 حيث أطلق أسس وصفة «التنمية الاقتصادية».

في القاعدة العريضة لهذه الوصفة المؤسِّسة للتبعية، أن حضارات ثلاثة أرباع الكرة الأرضية التي كانت ترزح تحت ربقة الاستعمار، هي متخلفة بذاتها وغير قابلة للتطور إذا لم تُحسن إليها «الدول المتقدّمة» في تربيط اقتصادها وحياتها الاجتماعية ووضعها «على طريق النمو والازدهار والديمقراطية». ولهذه المهمة «الإنسانية» تسخّرت مؤسسات «بريتون وودز» (البنك الدولي وصندوق النقد وأذرعهما...) التي تأسست في العام 1944 لتثبيت مرجعية الدولار ونقل مركز الثقل الدولي من أوروبا إلى الولايات المتحدة، فشملت في خدماتها «الدول النامية» في العام 1949 بهدف عام هو غزو الأسواق و«تشجيع استثمار رؤوس الأموال» سبيلاً للتبعية السياسية. وما لم يفِ به هذا السبيل «التنموي» تكفّلت برعايته سبُل أخرى أكثر صلابة أهمها الإيديولجيا وثقافة «العالم الحر» وعمادها قوات الغزو الحربية والانقلابات العسكرية والاستخبارات.

حاولت دول المنطقة العربية ــ الإسلامية في سياق حركات التحرر الكبرى تفكيك هذه التبعية وإرساء الاستقلال السياسي. وفي حوالي عقد ونصف أرست أنظمة الحكم الاستقلالية في هذه المنطقة أسس بناء الدولة على الرغم من قمع الحريات السياسية واستبداد الحكم. وهي أسس في قاعدة الهرم الاجتماعي أهمها الإصلاح الزراعي والتأميم والتعليم الإلزامي والرعاية الصحية ومعها مؤسسات الجيش والدفاع والإدارة العامة. وما معظم ما يُثار من اتهام الأنظمة الاستقلالية بأنها تسببت بتحطيم الدولة في انقلابها على الحكم الديمقراطي الوليد بمفاوضات إزالة الاستعمار سوى من غيض من فيض ثقافة مؤسسات التبعية القديمة والحديثة. وقد فشلت هذه الأنظمة في توحيد الجغرافيا السياسية العربية استناداً

إلى استكمال إزالة الاستعمار في تحرير فلسطين، أو إلى إعادة بناء الجغرافيا السياسية فوق حدود الدولة الوطنية. لكن مسارها الاستقلالي قطعته الهزيمة العسكرية في حرب عام 67 التي أدخلت المنطقة في سلسلة الهزائم السياسية والانهيارات المتلاحقة. ففي هذه المرحلة كان لا يزال من المسلّم به الفصل بين منظومة الحكم في السلطة السياسية و بين آليات دور الدولة الناظم لسياسات الاستقرار السياسي والاجتماعي. كذلك كان الفصل بديهياً بين مسألة الحريات الشخصية والسياسية وحقوق الإنسان وبين منظومة الحقوق الإنسانية في نشاطات الحياة الاجتماعية الديمقراطية. وهو ما أخذته حركات التحرر الوطني عن الحياة الديمقراطية في أوروبا الشمالية والغربية، حيث كانت الدولة الديمقراطية هي إدارات الخدمات الاجتماعية في إعادة توزيع الثروة العامة على أساس تضامني بين الفئات الاجتماعية المتباينة المصالح. وهي القطاع العام في احتكار إدارة إنتاج الثروة العمومية وحرمان القطاع الخاص من الاستثمار فيها داخل البلد وبقي هذا الاحتكار حتى وقت قريب يشمل المصارف والبريد والكهرباء ولا ينتهي بالصناعات الثقيلة وسكك الحديد. لكن هذه الدولة الديمقراطية هي جزء من حقل جغرافي ــ تاريخي (إقليمي) مرهونة بتوسّع مصالح الحقل لتوسيع مصالح قطاعاتها الخاصة في الأقاليم الأخرى التي تغزوها بفتح الأسواق والتي تحميها بالحرب والاستخبارات والإيديولوجيا. وما من بلد يبني دولته وديمقراطيته في داخل حدوده الوطنية فبناء الدول أساسه في سياق الحقل الإقليمي وفي مجرى المنظومة الدولية.

هذه القواعد الأولى في إرساء أسس الدولة وديمقراطيتها وفي حدودها الجغرافية وسيادتها الوطنية هي التي تعرّضت لانقلاب جذري في ثاني أوسع وأعمق تحوّل بعد الحرب الثانية. وقد بدأ هذا التحوّل يضرب المنطقة العربية ــ الإسلامية كما يضرب «العالم الثالث» في منتصف سبعينيات القرن الماضي بسياسات الانفتاح السياسي والاقتصادي على قاعدة تشجيع الاستثمار والديون، لكنه تعمّق وتعولم ابتداء من منتصف التسعينيات ولا سيما العام 1994 في جولة مراكش وولادة منظمة التجارة العالمية. وهو المسار الذي وصلت أزماته اليوم إلى مجتمعات الدول الصناعية الغربية عاصفة بدور الدولة وديموقراطيتها. ففي المنطقة العربيةــ الإسلامية افتُتح مختبر رصد هذا التحوّل بشقه الأول حيث استُثمرت هزيمة 67 في الانفتاح لضرب دولة الرعاية، وفي الشق الثاني حيث كان الغزو العسكري وتدمير الدولة في العراق مدخلاً لبناء «نظام عالمي جديد». ولا يقتصر هذا التحوّل على الغزو العسكري في سبيل فتح الأسواق أو فرض التبعية السياسية وفق منظومة بعد الحرب الثانية، بل هو ضمن أسس مدرسة «دعه يعمل دعه يمر» في حرية الرأسمال هدفها إلغاء دور الدولة التي أخذت جهود وتضحيات أكثر من مئتي سنة من أجل ما عُرف بتنظيم الغابة البشرية، والعودة بالمجتمعات إلى فوضى الغابة البرّية عارية.

في هذا المضمار تم الانقلاب على أسس وآليات بناء دور الدولة التي نشأت على قاعدة تنظيم سبُل المعاش وأحوال العمران في تنظيم تضامني للمصالح المهنية بين الفئات الاجتماعية المتباينة لمصلحة الأقل حظوة. وتم الأخذ بنظرية حرية السوق والتجارة والاستثمار الأجنبي

المباشر أساساً في «تطوّر» المجتمعات. وفي سياق هذه الحريات حرية تفكيك الجغرافيا ــ السياسية السابقة في إنشاء «كيانات» سياسية جديدة «لمكوّنات» ما قبل الدولة الحديثة في العوامل الطائفية والعرقية والإثنية. وفي أقل من ثلاثة عقود أطاحت هذه الغابة بمنظومات تنظيم استقرار المجتمعات في اتجاه فوضى التوحش مهدّدة الكرة الأرضية بالانفجار نتيجة تبديد الثروة الإنسانية الطبيعية (البيئة والمناخ والمياه والموارد الخام) ونتيجة التنافس الوحشي على الاستحواذ والاستهلاك البذيء ما يهدد بحروب نووية مدمرة. وفي هذا الإطار تطغى ثقافة الحريات الشخصية في سبيل ما يسمى «الدولة الديمقراطية» وأوهام النمو والازدهار، وبموازاتها تنفجر الهمجية والشوفينية في كل أصقاع الأرض بما فيها الدول الغربية والشرقية ويبرز في المنطقة العربية ــ الإسلامية أشدّها توحشاً وأكثرها قدرة على توظيف انهيار دول المنطقة وعلى استثمار تقاطعات المصالح مع الدول الغربية والإقليمية.

واجهت المنطقة العربية- الإسلامية التحوّل الأول بعد الحرب العالمية الثانية، باندلاع الثورة الإسلامية في إيران وهي آخر ثورات حركات التحرر التي أسقطت نظام التبعية في مواجهة «الاستكبار العالمي» (الإمبريالية).

وفي المنطقة العربية- الإسلامية تجري مواجهة التحوّل الثاني نحو سيادة توحّش الغابة الكونية، في مواجهة «إسرائيل» بالسلاح والمقاومة وفي مواجهة الجماعات الهمجية بالسلاح نفسه. لكنها مواجهة صدّ لا تترافق بمشروع إعادة بناء دول المنطقة بعد انهيار الدولة لإعادة تنظيم الجغرافيا ــ السياسية وحدود الدول في حقلها الإقليمي. فبعد الانهيار لا مؤشر على إعادة إحياء عظام الدولة الوطنية وهي رميم. وقد لا يكون من خيار آخر لدرء مخاطر التفتيت في «كيانات» سياسية «للمكوّنات» الطائفية والعرقية والإثنية، غير تغطيتها بالارتقاء إلى سيادة عليا مشتركة نواتها إيران وسوريا والعراق جاذبة لتركيا ولبنان ومصر وغيرها فيما بعد ربما. على أن تنظم هذه السيادة العليا علاقة تضامنية في إدارة السياسات الدفاعية والخارجية والاقتصادية ــ الاجتماعية. لكن حجر الزاوية في إعادة البناء هو تفكيك نموذج التوحش في توطين إنتاج الثروة الإقليمية وتوطين توزيعها على خلاف أسس الغابة البرّية سبيلاً لعلاقات متكافئة في المنظومة الدولية. فهذه المنظومة غير قابلة للاستمرارية وهي مثل منطقتنا أمامها الانفجار أو خيار تفكيك نموذج الانهيار.

phenomenon. The author argues that various Salafist movements are spectrums of one color, and their differentiations are only due to their selection of specific ideological claims to legitimize their practices under certain objective conditions. Ayed uses this methodology to challenge the sectarian approach that tries to explain the reasons for ISIS's emergence which goes to the Sunni-Shiite division and what's called Sunni grievance.

This sectarian approach is based on ignoring, obliterating, marginalizing, and manipulating historical facts and also suffers from severe academic shortcuts. The author reviews the stages of Salafists' breeding from the 20th century through "the marriage of Wahhabism and Copts" until "post Neoliberalism Salafism" that were divided between radical Salafists such as ISIS and others known as "Salafism of Business." Ayed concludes that the objective conditions (marginalization), ideologies that generate terrorism and the inability to present a rational speech challenges the takfiri Salafist narratives- will lead to ISIS appearance in different kinds.

**- Ali Rajjal** -Researcher in security studies – discusses in the "Strategic Situation of the Muslim Brotherhood in Egypt" usinga complex approach which examines the status and structure of the group at the levels of power, governance, ideology and popular support. The researcher tracks the experience of Muslim Brotherhood from the period that followed the 2011revolution until toppling President Mohammad Morsi 2014. After that he examines the Muslim Brotherhood's internal and external debates about using violence, generational and organizational tensions, and the various approaches to reconciliation with the Egyptian regime.

El Rajjal concludes that Muslim Brotherhood is facing great difficulties on organizational and ideological levels and also on local and regional levels. This leads to weakness in the organization, migration of youth towards the jihadist groups, increasing tendency to challenge the leadership, delinquency to the right, trampling on the lines of Islamic identity, disbelief in the political process and loss of social prestige that leads to increasing its isolation in the region.

The report ends in a special section tries to explore the prominent trends in forming the emerging regional order, through a number of experts and influential decision-makers providing intensive approaches to a common problem about "the most important transformations that pigment the regional environment in 2015-2016, and the most important rules that this order should take into consideration. The participants are, Mr. Ibrahim Amin El Sayed, Dr. Adnan Mansour, Dr. George Korm, Dr. Degangh San (China), Dr. Aqil Mahfoud (Syria) Dr. Mustafa El-Labbad (Egypt) and Mr. Kassem Ezzedine.

become a threat to the Arab region, as in water security issues and the rise of Western influence in Africa. Accordingly, the author presents a multi-dimensional, security geo-political-economic, vision that allows rebuilding bridges among Arabs and Africa, enabling the latter to have a positive partnership in building a stable regional order to exchange interests and benefits with it.

**-Dr. Jaber al-Qafsey** – researcher at Masarat Center in Tunisia - addresses the "Arab Maghreb Countries in the Face of the Implications of the Arab Chaos". The author finds that these countries are characterized by disintegration, violence and inability to achieve internal consensus. Al-Qafsey tackles problems and challenges of combating terrorism, illegal immigration, reforming the justice and good governance system and foreign relations. These are common issues between Arab Maghreb states that could deepen intra-regional cooperation. The author reviews deeply these dilemmas for each country in a way that allows the reader to make comparisons and to notice details.

**- Wassim Qalajeih** - Researcher in Russian affairs - discusses the determinants and conditions of Russia's expansionist role in the region starting from the Syrian war in 2015. He finds that the development of Russian role reflects Moscow's reading of the international order as a "post-West" order, where Moscow seeks to weaken America's role in the region and fill any emerging vacuum by controlling the regional balance of power from a distance closer to the axis of resistance, but at the same time aiming to avoid the game of axes, and networking with all regional actors. In conclusion, Russia finds the process of developing its Middle Eastern role a gateway to a balanced partnership in the rising international order.

-**Radwan Jammoul** - Economic researcher – explores the " Belt and Road Initiative: Chinese Platform for Influence and Stability". The author indicates that China seeks through the initiative to strengthen "the win win logic "by serving as a bridge between developing and developed economies that leads to sustainable growth for the entire international economy. The Chinese interests in the region, from sources of energy and raw resources to Marine Trails, make it a power interested in stability and regional cooperation. Jamul points out that China sees West Asia as a necessary platform for becoming a global power, which requires from china to build a broad economic-political partnership in the region that Jamul reviews in detail in the final section of his paper.

**-Khalid Ayed** - political researcher and expert in Islamic groups – presents an "Alternative Approach of Salafist Spectrums" to explain the rise of ISIS

Jalloul argues that time is a pressing factor on Saudi Arabia for internal and external reasons. Therefore, the supporters of "Ansar Allah" and the Yemeni army will seek to survive and raise the cost of the war against Saudi Arabia until the latter ceases its zero-sum approach and accepts settlement.

- **Akram Atallah and Yeihya Abou Awedah** -Palestinian the authors- observe "the Israeli Approach to Regional Transformation in the Middle East». They review the changes in Israeli assessments to the regional tensions and conflicts, which Israel sought to invest in orderto achievie a" strategic balance». They notice that "Israel" adopted a «non-intervention» approach that was shifted to an "adapting and investing approach" due to the rise of risks of the Arab chaos over its opportunities for Israel in the past two years.

This rise of risks appear due the escalation of regional chaos, expansion of non-state powers influence, American retreat, and developments of the Syrian war after the Syrian state regained the initiative as Russia intervened in support of the regime, in addition to the increasing steps being taken to remove universal legitimacy from Israel. The authors note that the main Israeli effort is the openness towards Arab regimes under the pretext of "facing a common enemy» (Iran), an openness that lead the Israeli to contact with "Jabhat al-Nusra" in Syria. Finally, the authors conclude that the theory of «strategic balance» still exists with higher undeclared interventionism in the regional chaos.

**- Munir Shafiq** -Palestinian intellectual- investigates the "Palestinian popular Intifada: Jerusalem and west Bank?" Shafiq bases his approach on a rule that the power and weakness of the Zionist entity should be measured through its national power and the West's influence in the international and regional balance of power. Shafiq argues that Israel has lost its fighting spirit and historical leadership and is increasingly isolated and concerned as a society. Shafiq argues that the popular intifada has turned into a youth revolutionary process that will lead to an explosive situation due to the occupation and the Palestinian Authority policies and failure of the settlement process. This explosion comes as a result of a unanimous decision of Palestinian factions or as a response to a huge event.

-**Dr. Modebo Danion-** Researcher in African affairs – investigates "the African Depth and its Role in Rebuilding the Regional Order" .The author reviews the transformations of African-Arab relations in the pan-Arabism era (characterized by policies of independence and resistance) and post-Arabism (isolationism) that witnessed a deep decline due to the absence of a specific ideology or common aspirations for the future and the absence of visions of cooperation. With the 2011 events, the African "depth" has

- **Saad Mehio** -Researcher in international affairs – discusses the question of "What Does the return of Turkey and Iran to the Levant Mean?" He argues that Iran and Turkey need to form a historic bloc with Arabs and Kurds in order to gain an effective position in international politics. In this context, Mehio handles the problematic of modernity and Islam in both Turkey and Iran, because they have both the visibility to provide potential solutions to the cultural division in the modern world. Mehio concludes that integration is the only rational choice for Iran and Turkey to form a regional order including Arabs and Kurds. This integrated track will put Islamic civilization on the map of the new international order which consists of balanced civilizations not just material balances.

- **Mohammad Abed qader Khalil** - Editor of the Turkish affairs journal at the Al-Ahram Center – explores the factors leading to the rise of Erdogan's "old Ottoman" in Turkey by shifting from soft influence to regional dominance through hard tools and reviving the Islam/ sect ties as a main variable in Turkey's foreign policy. The researcher examines the new determinants of the Turkish role, such as the increasing reliance on local proxies and searching for alternative links by moving to new forces such as Russia and Iran instead of hard positioning in the heart of the western axis in response to transformations of power in the regional order. Based on these determinants, Khalil explores scenarios of the Turkish relations with the major regional powers as Egypt, Iran and the Zionist entity. The researcher concludes that Turkey will continue to suffer from the "winds of regional change" after assuming that it leads these winds. Such suffering is a result of the deep regional contradictions and Turkey's exaggeration of self-esteem and its lack of a mature vision of foreign policy.

**-Dr. Faisal Jalloul** - Researcher in international affairs and expert on Yemen, Jaloul examines the "Horizon of War and Political Settlement in Yemen", by looking into the background of the conflict, its motives and parties involved, and also by trying to investigate its possible scenarios. Jalloul takes a look at the shifts of power balances among four main parties, the Popular Congress Party, the Muslim Brotherhood, the Southern Movement and Ansar Allah who represent the "rise of marginalized Zaydi", in an open-ended local and regional context.

The author finds that the success of "Ansar Allah" in "dismantling the western Saudi Spring in Yemen" and thwarting the partition project of Yemen entitled "the six provinces" and "Ansar Allah" reaching the south and the supervision of the Red Sea led Saudi Arabia to the war with American support this war took a form of revenge to destroy Yemen. Regarding compromise,

Seventh, there is more military - political integration between regular forces and non-state actors, after they have proven their efficiency in many cases such as Iraq and Syria.

Eighth, the stunning fall in oil prices to unprecedented levels that imposes the need for a new social contract, particularly in oil states, as the historical trade-off between the distributions of wealth on the population in exchange for neutralizing them from the political process is no longer possible. In addition, the high level of government expenditures in oil states has allowed large segments of the population to adopt Western values, and not only consume Western commodities. This cultural trend is pushing the society towards a modern lifestyle and motivates the demands of political participation, something which stands in stark contradiction to the nature of the current regimes and its culture.

Ninth, more fragmentation of power in the region which increases the difficulty of measuring the regional balance of power, which in its turn enhances regional chaos and curtails rational choices in favor of suspicion and mistrust among political actors.

In order to deepen the discussion and understanding of these transformations and discover its results, this second strategic report focuses on the study and analysis of "the Arab and Regional Order: Actors and Trends in a Transitional Period".

The report includes four elements dealt with in the studies and discussions: the regional order, the nature and roles of major powers, the basic trends of events, and the nature of the transitional period and its impacts. The report includes research contributions from Arab and foreign researchers and academics, either in the form of research papers or through presenting short intensive forward-looking approaches to a common pre-prepared question.

**- Dr. Jamal wakim** -Professor of International Relations at Lebanese University- examines "The Major Geopolitical Roles in West Asia and the Arab world", by reviewing the development of roles and interactions of the major powers in the region from geopolitical perspective. Wakim argues that West Asia region represents a major geopolitical interest for international and regional powers, which reinforces, in addition to the Western decline and rise of Eurasian powers, an intensive competition in the region. The paper is rich in its historical perspective that helps to understand the deep interests of America, Russia, Turkey, Iran and Egypt in the region. The researcher concludes that we are witnessing a reconfiguration for the regional order, a process that affects and is affected by profound changes in the entire international order

option of confrontation for self-interests or as a proxy, or prefer to take advantage of, or invest in the existing conflicts while avoiding direct involvement as much as possible in order to enhance their regional influence.

In order to understand the features of the regional order under formation, it is necessary to understand the transformations of 2015-2016 and its open-ended developments and trends, which are to likely have direct impact on forming a new order. These trends and shifts can be summarized as follows:

First, international and regional powers shifting from rigid alignment in one axis to more flexible positions and open lines of transient axes in different degrees, except on essential issues and matters of sharp division.

Second, the rise of regional powers' roles and projects, (suschas Egyt and Turkey) and instead of being only proxies for international powers, they are trying to redefine their national security from a more independent perspective. Here we can see a growing tendency among regional powers to diversify their strategic options and openness to emerging powers in the international order, particularly the Eurasian ones (Russia and China). However, Arab Gulf states are still unable to find their own track and prefer the "American umbrella".

Thirdly: expansion of violence and military power is continuing in the regional arena, particularly because of the increased involvement in military operations and the massive Western arm sales to the Gulf States.

Fourth, the escalated tension within extremist movements: between those who seek to adapt to balances of power and those who prefer to continue the confrontation; a tension will lead extremists to discover the limits of ideology and pragmatism. In this context, we notice that recently more Salafi groups prefer to define themselves and interests through local terms in order to achieve social and political legitimacy.

Fifthly, greater disintegration in the structure of the national state in the Arab sphere, due to the pressures of the international order on one hand, and the governmental failure on the other, and also because of the fluid crises of the region. This in turn stimulates the rise of actors with sub-identities who integrate their interests at a trans-national level.

Sixth, a growing role of non-state actors, particularly those with transnational agendas, can be noticed. However, these organizations are divided between states that play role of liberation and resistance movements in the face of hegemony and occupation, and others with extreme and exclusionary religious interpretations that are used to establish alternative political entities either by overthrowing regimes or controlling certain geography.

# Preface

**Hosam Matar**
Editor of the Report and researcher in International relations

The region is still in the cycle of chaos caused by the collapse of the old regional order, (post-Cold War) that was dominated relatively by the US. In its repeated attempts to re-establish its hegemony within the region, through direct and proxy wars, contributed in creating more chaos and vacuum which are feeding each other and leading toward a total regional collapse. Amid the chaos and vacuum, many regional and international powers have become more radically involved in the local-regional competition to reserve a role in the emerging regional order.

The year 2015 marked a turning point, signaling the end of America's unilateral era and Washington's recognition of the region's multilateral power structure, as reflected by the nuclear agreement with Iran and the Russian military intervention in Syria. As regional and international powers had not reached clear understandings about how to manage the transitional period in the region, here, the chaos, ambiguity, mistrust and resort to violence have deepened. This has been highlighted by events such as Saudi aggression against Yemen, intensification of violence between Turkey and the Kurds, expansion of civil war in Yemen, increased external involvement in the Syrian war, the political-security tension in Egypt, and the expansion of the Takfiri groups into new areas such as Egypt, Tunisia, Libya, Algeria, Jordan and the Gulf.

These transformations and events show that the region has moved from a semi-hierarchical regional structure to a less hierarchical where centers of power are more diverse and the interrelationships overlap more complexly. Therefore, the essence of the current regional crisis spins around the norms, rules, and standards of the new regional order. The ability of any actor to from the rules of the regional order grants it «structural power» that gives it an advantage in regional power balances even if his «relative power» has declined.

While axis of resistance calls for building a regional order based on partnership and dialogue between regional powers, other for faces are insisting either on the

to intervene, and realize therefore that combined regional efforts and not foreign roles, are the crucial requirements. The open-ended conflict experience supported by some poles failed to achieve its goals, not only because it misread the balances of power, but also because it failed in defining its real interests and adopted policies that run counter to the iniatal requirements of any fruitful cooperation.

So, rebuilding the regional order requires changes and revisions that contribute in bringing together the three major blocks: Arabs, Iran and Turkey. This process should include in particular the following: First: containing the expansionist roles of countries that penetrate the region for goals not related to its national security or to the common interests (which are achieved through combating terrorism, for example).

Secondly, promoting the interdependence with Asian powers, politically, economically and military, whether by diversifying the options or aspiring towards contributing to build the Eurasian sphere to balance the Western order. Third: Cooperation between states in the region through interrelated security systems that respect the sovereignty of states and substitute the Western military bases that increase the penetration in the region and raise the level of tension in it.

In the context of the required regional order, many questions are imposed on the Arab world: where hot spots are concentrated what is the best way to shape the Arab role and confirm its presence within the rising regional and with what political values? Is it by competition or by understanding? Is it by a minority of countries exercising monopoly on the joint decision or by wide representation? Is it by giving all parties a voice or by exclusion?

Now the time has come for an orderly exit from the current bloody chaos, and preventing the return of the old regional order which included all the factors that helped trigger the current events that are rocking the region (youth unemployment, social marginalization, poverty and inequality, tyranny, dependency ...).At the same time there must not be a return to a de-facto order that deepens - through federalism and political decentralization – our factional divisions, nor should be enter a new order where security is its only variable. Therefore, in order for the regional system to satisfy all and bring about security, it should be based on a mix of interests and principles that pays parallel attention to stability, security and development issues, and deals at the same time with the dangers of war, occupation and external penetration.

However, the forced retreat of Western hegemony, especially after the failed wars of US and "Israel", in addition to the economic political and diplomatic failures of the international order, has created a vacuum we haven't been able to fill yet. The forces of resistance are fighting in the battle alone in alliance with some national armies in order to maintain the region's cohesion and independence, and to find a room for a new and self-propelled regional system to ensure region's stability and peace. These forces have so far succeeded in preventing the enemy from being part of the regional equations of conflict or settlement, and have succeeded, albeit relatively, in curtailing Western intervention. The forces of resistance have also played a major role in gradual and difficult containment of Takfiri terrorism.

The emergence of a new regional order requires to determine the partners actors in shaping its principles, the foundational goals, the values and principles on which it should be based, and our view of the national state that should emerge with new visions, roles and with an identity suites the independence and liberation powers' view to their self and to the future.

This process to build a new regional order cannot be achieved without distinguishing between the parties that support stability and the powers that undermine it, and without identifying the boundaries and nature of the partnership within the region, and between itself and its near and far neighborhood.

This issue is particularly important in light of the current race between emerging regional solutions that expresses the region's interests and aspirations on the one hand, and the international proposals that range from the de-facto division and the formal one, which can be seen in the suggested Western scenarios of applying expanded political decentralization or sectarian and ethnic federations on the other.

Cooperation and not balance of deterrence is what should govern the relationship between the various parties in the region. This cooperation should include all the powers that are ready to enter into new compromises and understandings, and this should happen outside the current model of interrelationship - especially in Arab world - which distinguishes between central and periphery states. In such a manner we can start to shift the track in the region gradually from conflict to cooperation, starting from the less complicated and most reconcilable issues.

But bridging the gap requires before anything else, that the countries dependent on foreign powers recognize the decline in the Western ability

# Introduction

**Abed Al-Halim Fadlallah**

President of The Consultative Center for Studies and Documentation

Today, the region stands at a crossroads either toward more wars or an era of compromise. And if the crisis and conflict is overwhelming the Middle East region with its widest definition - which includes in particular the Arab Mashreq countries, the Arab Maghreb and other West Asian countries- then the settlement should also be primary regional. Interaction and interrelationship between the societies of this sensitive region have always been the definite factor in their self-determination, as their identities were formed in trans-national spheres. Also, the region's history of convergence and divergence confirms that benefits and virtues of cooperation are far greater than their costs, while the opposite applies in cases of tension and conflict.

the "Regionalization" of conflicts and solutions in this way is not fabricated and represents both a challenge and an opportunity. The challeng of rational powers are capable of defining their own interests accurately and making their own decisions, while the opportunity is helping regional states to understand each other without sectarian tendencies or betting on foreign powers.

The power of attraction and unity in the region is in principle much stronger than the power of rejection and fragmentation: and attraction this power of unity that led the region's people to reach a common perception regarding to themselves and their identity. This is not only a result of common cultural, political and economic factors, but also of a long history of dealing with common threats, particularly foreign threats. However, the diverse structure of the region and its high importance made it attractive for the international powers that seek hegemony. Therefore - as is the case in the Arab world in particular – the region became one of the most vulnerable to external penetration and security threats, and an arena of wars and protracted conflicts, as evidenced by statistics.

Transformations of Maghreb countries in the face of Arab repercussions turbulence ……. 123
Jaber al-Qafsey

Nuclear agreement between Iran and the international community……..148
Hassan Behashti Boer

Russia in West Asia and Arab world : A transition to the international system……153
Wassim Qalajeih

Russia and America in the region: limits of consensus and difference……..166
Youset Hiltrmann

“Belt and road initiative“ importance of the Middle East in the new Chinese strate…171
Radwan Jammoul

ISIS rising and their decline an alternative approach: proliferation of Salafist spectrums….181
Khalid Ayed

Muslim Brotherhood in Egypt: Time of difficult questions…….…. 201
Ali Rajjal

Wahhabism Foundation and obsession of Saudi’s throne changes…… 217
Consultative center for studies and documentation

Report file / forward-looking contributions to the emerging regional system …… 223

Resistance and partnership: necessity for independence and stability ……225
Sayed Ibrahim Amin al-Sayed

Future of the Middle East: optimism must remain mixed with great caution…… 235
George Korm

Transformations of Regional Environment in West Asia and North Africa …….239
Degangh San

Future of regional system and the role of regional powers in its reconstruction…….241
Abed Al-Halim Fadlallah

In the regional system in the Middle East: transformations, signals and alerts…….247
Aqil said Mahfoud

Russian era in the Middle East……..…….……..251
Mustafa El-Labbad

Transformations in regional geopolitics ……..……255
Kassem Ezzeddine

# Table of Contents

Introduction……..7
Abed Al-Halim Fadlallah

preface……11
Hosam Matar

Geopolitical balanced roles in West Asia and Arab world……..……19
Jamal Wakim

Egypt in the context of regional chaos……31
Jamal Wakim

What does returning of Turkey and Iran to the bosom of the Levant mean…… 33
Saad Mehio

Iraq and the price of lost regional stability ……47
Yasser abd Alhussein

“Old Ottoman “Turkey in a regional system under formation ……..55
Mohammad Abed alqader khalil

Hezbollah’s vision of Arab-Iranian relations …….. 74
Mohammad Raed

Horizon of war and political settlement in Yemen…….....….. 77
Faisal Jalloul

Israeli Approach to Regional Transformation in the Middle East…….....….. 89
Akram Atallah

Palestinian popular Intifada: starting of revolutionary track ……103
Munir shafiq

The African depth and its role in rebuilding the regional order……..…..113
Modebo Danion

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with researches and information

**Arab and Regional Order: Actors and Trends in aTransitional Era** (2015-2016)

**Publisher:** The Consultative Center for Studies and Documentation

This report is the upshot of concerted efforts in writing, research and deep analysis by The Consultative Center for Studies and Documentation. An elite of Arab and foreign authors and intellectuals contributed to enrich this report with valuable ideas and analyses.
The views and opinions expressed herein are solely the views and expressions of the authors.

**General supervisor**: Dr. Abed Al-Halim Fadlallah

**Editor-in-chief:** Dr Hosam Matar

**Translation:** Amina Rizk

Designed By: Ahmad Shukeir
Distribution:Lebanon and the Arab World
Date of publication:August 2017
First edition
Size: 21x29

All Rights Reserved
All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or archive a part(s) of the report in whatever information archiving or retrieving system nor to copy via whatever mean - normal, electronic, DVD, CD, etc but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

Address: Bir Hassan, Al-Assad Highway, Behind the Rest World, Al-Woroodbuilding, First floor.
E-mail: dirasat@dirasat.net
Website: www.dirasat.net
P.O. box: 24/47 Baabda 10172010
Land phone: 01/836610
Fax: 01/836611
Mobile phone: 03/833438

# Arab and Regional Order:

## Actors and Trends in a Transitional Era

## (2015-2016)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

# Arab and Regional Order:

## Actors and Trends in a Transitional Era (2015-2016)

The Strategic Report

# Arab and Regional Regime:

## Actors and Trends in a Transitional Era

(2015-2016)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation